



Hanns
Seidel
Stiftung

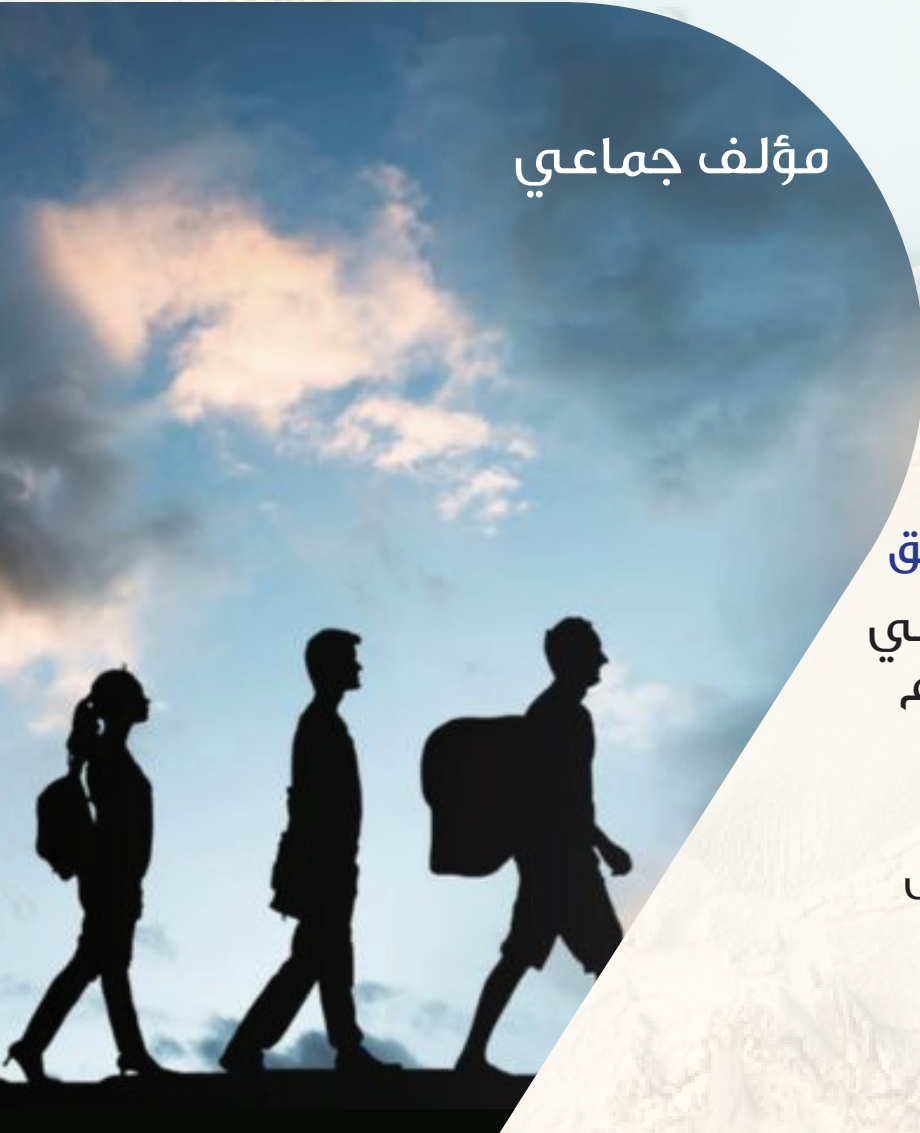
معضلة الهجرة في حوض المتوسط بين فرص التنمية واستنزاف الكفاءات

مؤلف جماعي

إشراف وتنسيق

د. إدريس لكريني
د. زهير لعميم

الطبعة الأولى
2025



تصاعدت وتيرة الهجرة بصورها المختلفة في منطقة حوض المتوسط بصفته المتباينتين على المستوى الاقتصادي والتنموي، لتطرح الكثير من الإشكالات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والأمنية والثقافية، والتي ساهمت فيها مجموعة من العوامل الطاردة تارةً والجاذبة تارةً أخرى.

ونأمل في هذا الكتاب الجماعي الذي يساهم فيه ثلّة من الأساتذة الباحثين والمختصين أن نقدم للقراء والمهتمين والفاعلين مادة علمية رصينة، ترصد مختلف الإشكالات والفرص التي تطرحها الهجرة، وبخاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط. شاكرين كل من ساهم في هذا العمل الذي هو في الأصل أوراق علمية قدّمت خلال أشغال الجامعة الصيفية لمنظمة العمل المغربي في مدينة مراكش بتاريخ 06 يوليوز 2024.

معضلة الهجرة في حوض المتوسط بين فرص التنمية واستنزاف الكفاءات

مؤلف جماعي

إشراف وتنسيق

ولويس الثريني / وزهير لعيم

**معضلة الهجرة في حوض المتوسط
بين فرص التنمية واستنزاف الكفاءات**

مؤلف جماعي

إشراف وتنسيق

ولويس الثريني / وزهير لعيم
الطبعة الأولى: 2025

رقم الإيداع القانوني: 2025M02283
ردمك: 978-9920-23-498-6

طباعة ونشر

دار العرفان للطباعة والنشر والتوزيع



دار العرفان للطباعة والنشر

رقم 97 شارع عبد الله كنون حي السلام أكادير

Email: daralirfane@gmail.com

Tel: 05.20.23.51.13

جميع الحقوق محفوظة

ملحوظة

الآراء الواردة في هذا المؤلف تعبر عن مواقف كاتبها، ولا تعبر
بالضرورة عن مواقف منسقي هذا العمل

المحتويات

7	تقديم
9	الفصل الأول: تطور الإطار القانوني والمفاهيمي للهجرة د. محمد البزاز
45	الفصل الثاني: اللاجئين غير المهاجرين في نطاق القانون الدولي الإنساني د. نجيب عمر عوينات
59	الفصل الثالث: الهجرة غير النظامية في الحوض المتوسطي على ضوء التطورات التي عرفتها السياسة الأوروبية للهجرة د. محمد الخشاني
81	الفصل الرابع: مكانة الهجرة في سياسة الجوار الأوروبية بين التدجج والتقييد د. عبد الجبار عراش
99	الفصل الخامس: حماية حقوق العمال المهاجرين بالمغرب: المكتسبات والتحديات د. عبد الواحد الأثير
119	الفصل السادس: هجرة الكفاءات الوطنية المغربية بين الاستنزاف والفرص د. أبولاه البشير
145	الفصل السابع: معضلة هجرة الكفاءات الطبية بالمغرب وآثارها على المنظومة الصحية د. العربي بلا/دة. سميرة أليان
167	الفصل الثامن: هيكلية مشكلة هجرة الكفاءات المغربية د. رضا الفلاح
189	الفصل التاسع: هجرة المرأة المغاربية "للجهاد" ببؤر التوتر، وتداعياتها على الأمن المجتمعي للمنطقة د. عبد الواحد أولاد ملود/د. زهير لعميم

الفصل العاشر: النخب الشبابية المهاجرة في الحقل الرقمي قضايا الشأن العام المغربي

217

من منظور الشباب المغربي المهاجر

د. زكرياء أكضيض

الفصل الحادي عشر: LA RÉALITÉ ET LES CAUSES DE LA MIGRATION DES

TALENTS MÉDICAUX EN AFRIQUE ET DANS LE MONDE ARABE : LE

239

MAROC COMME EXEMPLE

DR. MOHAMED EL HAJI DRISSI

تقديم

أضحت الهجرة واقعًا دوليًا استلزم سنّ عدد كبير من التشريعات الوطنية، وإصدار مجموعة من الاتفاقات والمواثيق الإقليمية والدولية، التي تسعى إلى حماية فئات المهاجرين من مختلف التهديدات والمخاطر. وتُبرز العديد من التقارير والإحصاءات الصادرة عن المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال الهجرة واللجوء، أن هناك ارتفاعًا ملحوظًا في وتيرة الظاهرة، في عدد من مناطق العالم، وبخاصة تلك التي تتميز بتباين واضح على المستويين التنموي والاقتصادي، كما هو الحال بالنسبة لضفتي البحر الأبيض المتوسط.

تتعدّد الإشكالات التي باتت تطرحها الهجرة سواءً كانت سرّية أو نظامية، بالنسبة للدول المصدّرة أو البلدان المستقبلة، والتي تتنوع بين ما هو سياسي وأمني وثقافي وديني واقتصادي واجتماعي، وهو ما كرّس صورة نمطية عن الظاهرة تربطها بالعنف والتطرف، رغم إسهاماتها الحضارية الكبرى تاريخيًا على مستوى تعزيز التواصل والتلاحق بين الشعوب، ونشر الثقافات والديانات والعلوم.

يشهد العالم في الوقت الراهن مفارقتين كبيرتين، فهناك من جهة أولى، تطور التكنولوجيا وما يرافقها من تعزيز للتواصل بين الدول والمؤسسات والأفراد، ودعم لحرية مرور الأفكار والمعلومات والأخبار والبضائع، وتشابك العلاقات الاقتصادية وإلغاء الحواجز الجمركية، وتراجع المفهوم الصارم والتقليدي للسيادة، ومن جهة ثانية، هناك تصاعد لحدة النزاعات والأزمات سواءً على المستوى الداخلي أو فيما بين الدول، وتزايد حجم الهوة الفاصلة بين شمال مستقر ومتطور، وجنوب يعاني الهشاشة على مختلف الواجهات

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، وبسط القيود الصارمة على تنقل الأفراد.

على امتداد التاريخ الإنساني استأثرت الهجرة بأدوار طلائعية، أسهمت في إرساء السلام عبر نشر العلوم والثقافات والديانات، وتعزيز التواصل والتلاحق بين الشعوب والحضارات. كما ساهمت أيضًا في إثراء التنوع الثقافي داخل المجتمعات، ودعم اقتصاديات الدول، وتعزيز قدراتها العلمية والصناعية والفلاحية والتكنولوجية، ناهيك عن المساهمة البناءة في تحقيق التنمية المستدامة.

تُبرز بعض الإحصائيات أنّ الظاهرة بكل أشكالها، هي في تزايد ملحوظ، فهناك أزيد من 272 مليون مهاجر في العالم، بنسبة تُشكل 3.5% من سكان الأرض، 74% منهم في سن العمل، وأكثر من 60% منهم هاجروا بحثًا عن الشغل.

وفي منطقة حوض المتوسط بخصتيه المتباينتين على المستوى الاقتصادي والتنموي، تصاعدت وتيرة الهجرة بصورها المختلفة، لتطرح الكثير من الإشكالات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والأمنية والثقافية، والتي ساهمت فيها مجموعة من العوامل الطّاردة تارةً والجاذبة تارةً أخرى.

ونأمل في هذا الكتاب الجماعي الذي يساهم فيه ثلّة من الأساتذة الباحثين والمختصين أن نقدم للقراء والمهتمين والفاعلين مادة علمية رصينة، ترصد مختلف الإشكالات والفرص التي تطرحها الهجرة، وبخاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط. شاكرين كل من ساهم في هذا العمل الذي هو في الأصل أوراق علمية قُدّمت خلال أشغال الجامعة الصيفية لمنظمة العمل المغاربي في مدينة مراكش بتاريخ 06 يوليوز 2024.

د. إدريس لكريمي ود. زهير لعميم

الفصل الأول: تطور الإطار القانوني والمفاهيمي للهجرة

د. محمد البزاز

أستاذ التعليم العالي،

جامعة مولاي إسماعيل مكناس، المغرب

مقدمة

تُعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية قديمة، عرفت تأثيراتها عددًا من البلدان والمناطق، وكانت مصدر ثراء حضاري وثقاف بين الناس وتقارب بين الشعوب⁽¹⁾. وفي العصر الحالي اتسعت دائرة الهجرة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لتشمل جل مناطق المعمور، لا سيّما بعد انقسام العالم بين دول الشمال المتحكمة في الموارد الطبيعية والحاضنة للتقدم الاقتصادي والمتمسكة بآليات التطور التكنولوجي؛ ودول الجنوب المتحرّرة لتوّها من نير الاستعمار، والتي وجدت نفسها بعد الاستقلال أمام تحديات التحديث السياسي والبناء الاقتصادي والقضاء على أسباب التخلف⁽²⁾.

وفي العقود الثلاثة الماضية ساهمت عوامل شتى في اتسام أنماط التنقل عبر الحدود الدولية بدرجة متزايدة من التعقيد، حيث تغادر أعدادٌ كبيرة من الناس بلدانها الأصلية، أو تُجبر على مغادرتها في بحثها الدائم عن فرص عمل أفضل في بلدان إقامة جديدة، والتي توفر الأمان وتُغري بظروف حياة أحسن

¹ تتعدد تعاريف الهجرة وفقا لتعدد واختلاف أهدافها وأغراضها، حيث عرفت المنظمة الدولية للهجرة بأنها "تنقل شخص أو مجموعة أشخاص سواء بين البلدان، أو داخل نفس البلد بين مكانين فوق إقليمه. ويشمل مفهوم الهجرة جميع أنواع تنقلات الأشخاص بتغيير محل الإقامة المعتاد، أيا كان سببها وتركيبتها ومدتها".
- المنظمة الدولية للهجرة: "معجم الهجرة: قانون الهجرة الدولي" عدد 2 جنيف 2010.

² -Richard Plender: «International Migration Law», Martinus Nijhoff Publishers, Dordrecht, Netherlands, 3rd edition 2006, 864 p. .

وتكفل للمهاجر ولأسرته شروط العيش بكرامة⁽³⁾. في سياق عدد من المتغيرات الدولية والتناقضات الاجتماعية، أضحت ظاهرة الهجرة محط اهتمام الدارسين، وحقلاً خصبا للدراسات القانونية والسوسيولوجية والاقتصادية، وهي بذلك ظاهرة متعددة الأبعاد⁽⁴⁾.

ويُعتبر البحث ودراسة قضايا الهجرة، على المستوى القانوني عموماً والقانون الدولي خصوصاً، من بين المجالات المعرفية التي تلقى اهتماماً متزايداً من الدارسين، بالنظر لما تطرحه دراسة هذا الموضوع من اجتهادات لوضع تصوّرات، وتقديم اقتراحات تساهم في تحديد آليات التعامل القانوني السليم مع المهاجرين، ومعالجة المشاكل التي تطرحها ظاهرة الهجرة، كرهان أساسي من الرهانات التي انخرطت فيها الدول المعنية. فقد اهتمت المجموعة الدولية منذ تسعينيات القرن الماضي في البحث عن إرساء قواعد وآليات قانونية مناسبة، تحقق التوازن بين حماية حقوق المهاجرين بمختلف أصنافهم ووضعياتهم، ومراعاة مصالح الدول في الحفاظ على أمنها وسيادتها⁽⁵⁾.

³ - حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة: "تقرير الهجرة في العالم لعام 2024"، فإن عدد المهاجرين الدوليين حول العالم قدر بـ 281 مليون مهاجر يمثلون 3,6 في المائة من سكان العالم. أنظر الموقع الإلكتروني للمنظمة: <https://worldmigrationreport.iom.int/what-we-do/foreword/foreword>

⁴ - Richard Plender: «International migration law» Springer London; 1972 339 p.

Vincent Chetail: «International Migration Law», Oxford, Oxford University Press 2019 449p

⁵ تناولت عدد من الدراسات الجامعية في المغرب قضايا الهجرة واللجوء من زاوية مختلفة، وما زال الموضوع في حاجة إلى الدرس والتحليل، ما دامت أوضاع الهجرة الدولية متحركة ومتطورة كما وكيفاً في جميع الاتجاهات، تبعاً لتغير الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في الدول المعنية بقضايا الهجرة. من بينها على سبيل المثال:

- خديجة بوتخيلي: "الدينامية الجديدة للهجرة الدولية في ظل العولمة: المغرب نموذجاً" أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة 2004-2005.

- محمد العمري: "قانون اللجوء في القانون الدولي العام" أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط، السنة الجامعية 2005-2006.

- زهرة الهياض: "الحماية الدولية للاجئين"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2006-2007.

في هذا السياق، سأحاول بداية إبراز البعد الدولي للهجرة وحاجة المجتمع الدولي إلى وضع إطار قانوني خاص لتقنين وتنظيم مجال الهجرة، قبل رصد تطور النظام القانوني الدولي الخاص بالهجرة، بإبراز المرجعية الحقوقية والإنسانية التي تأسست عليها المعايير الدولية المنظمة للهجرة؛ من خلال الوقوف عند القواعد التي وضعتها الدول لضمان حقوق هذه الفئة البشرية الهشة وإنصافها. وانطلاقاً من هذه المحدّات القانونية سيتم توضيح أهم المفاهيم المستعملة في ميدان القانون الدولي للهجرة، وبيان معانيها وتقاطعاتها، وتوضيح انعكاساتها على المراكز القانونية للأشخاص، وترتيب الآثار القانونية بما يضمن كرامة الأفراد، والتمتع بحقوقهم وحياتهم الأساسية.

أولاً: البعد الدولي للهجرة والحاجة لوضع إطار قانوني خاص

تتميّز الهجرة الدولية بكونها ظاهرة متعدّدة الأوجه، وتمسّ مجموعة من المجالات منها ما هو سياسي وأمني واقتصادي واجتماعي وثقافي....، فالهجرة تُعدّ أساساً حقاً من حقوق الإنسان. ومعظم الأشخاص الذين يهاجرون لا يتخذون قرار مغادرة بلدانهم الأصلية بسهولة، ولكن انتشار الفقر وعدم القدرة على الكسب بما يكفي لكي يُعيل الشخص نفسه أو يُعيل أفراد أسرته يدفعهم لذلك، كما أنّ عجز حكومات دول الجنوب على توفير فرص الشغل وإحداث مشاريع تنموية، هي من الأسباب الرئيسية لانتقال الباحثين عن عمل إلى بلدان أخرى⁽⁶⁾. كما توجد أسباب تدفع الناس إلى مغادرة بلدانهم الأصلية إلى الخارج بحثاً عن

Mohammed Khachani : « La migration subsaharienne : le Maroc comme espace de transit. » Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations Rabat 2006.

Abdelkrim Belguendouz : « Le Maroc et l'Afrique face au nouveau pacte européen de guerre migratoire aux sudistes... » Editions Edilivre 2024.

Khadija Elmadmad : « Les Migrants et leurs droits au Maghreb avec une référence spéciale à la Convention sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants » UNESCO Paris 2004.

⁶ - محمد البراز: "الهجرة السرية: هل كل الطرق تؤدي إلى أوروبا؟" الأحداث المغربية 6 يناير 1999.

دول إقامة توفر لهم الأمن والعيش بكرامة، وذلك جراء استفحال العنف السياسي والتوترات في عدد من الدول واستمرار الحروب وتوالي الكوارث الطبيعية في عدد من المناطق، ممّا يدفع ضحايا هذه النزاعات والكوارث الطبيعية إلى البحث عن ملاذ آمن بعبور الحدود نحو دول أخرى⁽⁷⁾.

حقيقة كانت النظرة السائدة للهجرة عمومًا في بدايتها نظرة إيجابية من قبل جميع الدول، حيث كانت الهجرة مرغوبة من جل الأطراف المعنية بها (دول الأصل أو دول المنشأ أو الدول المُرسلَة/ ودول الإقامة أو دول الاستقبال أو الدول المضيفة)، باعتبار أنّ هذه التدفقات البشرية عبر الحدود يستفيد من مزاياها الجميع، فالدول المستقبلة تتمتع باقتصاد منتج وقوي وفائض مالي كبير، لكنها تحتاج إلى اليد العاملة الشابة؛ أما الدول المُرسلَة للهجرة فهي تعاني من انعدام فرص الشغل بسبب ضعف النسيج الاقتصادي وارتفاع معدلات الخصوبة⁽⁸⁾.

مع مرور الوقت تغيّرت النظرة، حيث أصبحت دول الشمال تنظر إلى ظاهرة الهجرة الدولية بكونها تخلف آثارًا سلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على الدول المستقبلة ودول العبور، فهي تزيد من المخاطر الأمنية وارتفاع منسوب الإجرام وانعدام الأمان والمسّ بالنظام العام في هذه الدول، وقد تُفاقم مشكلة البطالة في حالة الانكماش الاقتصادي. ممّا يفسح المجال لصعود الأحزاب اليمينية إلى مراكز القرار في العديد من دول الشمال، والتي تضع من بين أهدافها الرئيسية فرض سياسات عنصرية والمعاملة الإقصائية ضد المهاجرين⁽⁹⁾.

⁷ - محمد الخشاني: "الهجرة الدولية الواقع والأفاق" مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة الأولى أبو ظبي 2011 ص 12.

⁸ - ماهر عبد مولا: "التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية: آليات الردع والتحفيز"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، عدد 398، أبريل، 2012، ص 36.

⁹ - عبد الجبار عيسى عبد العال وأسعد عبد الحسين خنجر: "التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على دول أوروبا الغربية" المجلة السياسية الدولية المجلد 2019، العدد 41-42 ديسمبر 2019 ص 55.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي، هيمنت بشكل غير مسبوق مشاكل الهجرة على حياة المجتمعات المعاصرة، حيث تبنت العديد من دول الشمال مقارنة أمنية متشددة بتسييج الحدود وتشديد المراقبة في وجه الارتفاع المطرد في أعداد المهاجرين، بل وحتى في وجه الأشخاص الفارين من مناطق النزاع الباحثين عن ملاذ آمن في دول أخرى. وقيدت هذه الدول وفي مقدمتها الدول الأوروبية، من سياساتها المتعلقة بالهجرة، حيث استحدثت تدابير تهدف إلى منع الرعايا الأجانب من الوصول إلى أراضيها، بل أغلق بعضها الأبواب في وجه طالبي اللجوء، وخلق هذا الوضع مشاكل إنسانية عويصة بالنسبة للباحثين عن الهجرة إلى دول الشمال⁽¹⁰⁾.

أمام سياسة الأبواب الموصدة وسياسة تسييج الحدود، اضطر المهاجرون في ممارسة حقهم في الهجرة أو حقهم في اللجوء إلى البحث عن طرق شتى للتحايل وتجنب المراقبة الحدودية، وأحياناً يضطرون لقطع المسالك الوعرة والممر عبر مناطق تعرف توترات سياسية أو تتمركز فيها ميليشيات مسلحة وعصابات عنيفة، مما يُعرض حياة المهاجرين وطالبي اللجوء للخطر، ويجدون أنفسهم في أوضاع مزرية، بل يتحولون إلى ضحايا في يد عصابات الاتجار في البشر⁽¹¹⁾.

وقد خلق هذا الوضع الناجم عن اتساع نطاق الهجرة العابرة للحدود، وتطور الوسائل المستعملة من قبل عصابات تهريب المهاجرين، وتزايد وتيرتها إلى إحداث سجل قوي وجدل كبير بين المطالبين بمراعاة معايير حماية حقوق الإنسان في معالجة مشاكل الهجرة، وبين المتمسكين بإغلاق الحدود والحفاظ على السيادة الوطنية للدول. ويحتد هذا التوتر أكثر عندما يتعلق الأمر

¹⁰ - Abdelkrim Belguendouz: « Expansion et sous-traitance des logiques d'enfermement de l'Union européenne : l'exemple du Maroc. » Revue Cultures & Conflits, N 57 printemps 2005 p. 155 et s.

¹¹ - أحمد طعيبة ومليكة حجاج: "الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية" دفاثر السياسة والقانون العدد 15 2016 ص 25.

بالمهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء، لأن وجودهم وحده داخل إقليم دولة أخرى معناه المسّ بالنظام العام وتآكل السيادة. وعلى الرغم من وجود تيّار جارف بسبب مظاهر العولمة؛ يدعو الدول إلى رفع الحواجز أمام انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والخدمات عبر الحدود، لكن عندما يتعلق الأمر بتدفق المهاجرين أو اللاجئين، فإنّ العديد من الدول تستعيد زمام المبادرة لتطالب بممارسة حقها السيادي في إغلاق حدودها أمام موجات المهاجرين⁽¹²⁾.

وأمام تزايد أعداد المهاجرين في مختلف مناطق العالم واتساع نطاق الهجرة، أضحت هذه الأخيرة من أهم الظواهر البشرية المثيرة للمشاكل التي تستدعي معالجة قانونية، وكذا توافق الدول على بلورة حلول ناجعة وفعالة، باعتبار الظاهرة تهم كل بلد حسب موقعه، سواءً تعلق الأمر بالبلدان المرسلة أو بلدان العبور أو بلدان الإقامة. لكن الملاحظ هو وجود تناقض واضح بين مواقف دول الشمال التي في معظمها المستقبلية للهجرة ودول الجنوب المصدرة للمهاجرين.

فدول الشمال تتعامل مع قضايا الهجرة بمنطق أمني متشدّد، حيث تفضل التعاطي مع هذه الظاهرة وفق منطق المكافحة وتشديد المراقبة على الحدود، مع تغييب كامل لحقوق المهاجر واللاجئ المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وهذا ما يطرح إشكالية مراعاة حقوق الإنسان ومدى التزامها بمعاييرها الدولية. وفي المقابل تفضّل دول الجنوب المصدّرة للهجرة التركيز على الجانب الإيجابي للهجرة ودورها في تعزيز العلاقات بين الدول وتحسين شروط التنمية المتبادلة، لهذا تفضل المقاربة الحقوقية وتؤكد على البُعد التنموي للهجرة⁽¹³⁾.

¹² - Vincent Chetail, dir: «Mondialisation, migration et droits de l'homme: le droit international en question» Bruylant Bruxelles, 2007.

¹³ - محمد البزاز: "الحماية الدولية للمهاجرين، حالة المهاجرين المغاربة في أوروبا"، دفاثر مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة المغربية جامعة محمد الأول وجدة العدد 8 مارس 2006 ص 12.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أدى تزايد تدفق المهاجرين عبر الحدود إلى إثارة اهتمامات الدول والمنظمات الدولية، بسبب بروز ظواهر وقضايا تتجاوز من حيث تداعياتها وأطرافها حدود الدولة الواحدة، الأمر الذي سيقود إلى قياس حجم تأثير هذه التغيرات على التفاعلات الدولية ومواقف الفاعلين الدوليين تجاهها، وستطفو على السطح مشكلة تقنين العمالة المهاجرة⁽¹⁴⁾.

بعد ذلك، أضحت التدفقات البشرية العابرة للحدود تتنوع وتزداد وتيرتها، لكي تُشكل إحدى أهم القضايا الحقوقية والأمنية التي تُثير الانشغال المتزايد من قبل صانعي القرار، باعتبارها من أهم هذه القضايا التي تستدعي التعاون والتضامن، للتعاطي الأنجع مع تبعاتها وانعكاساتها. فأمام الارتفاع الكبير للمهاجرين وعجز الدول عن حل مشاكل الهجرة بشكل منفرد، تبين لجميع الفرقاء أنّ معالجة التحديات التي تطرحها الهجرة بالنسبة للأفراد والمجتمعات، تقتضي تضافر جهود الجميع دول المنشأ ودول المقصد ودول العبور⁽¹⁵⁾.

¹⁴ - تجدر الإشارة إلى الدور الذي لعبته "منظمة العمل الدولية" OIT في إقرار العديد من القواعد الدولية التي توفر الحماية للعمال المهاجرين، وهذا ما تجسد بالخصوص في إبرام عدة اتفاقيات من بينها اتفاقيتين هامتين ترسي عددا من المبادئ والمعايير تهم هذه الطائفة من العمال. هما: الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل لسنة 1949 (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 97). والاتفاقية المتعلقة بالهجرة في ظروف تعسفية وتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في معاملة العمال المهاجرين لسنة 1975 (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143)....

- Peter Stalker: «Les travailleurs immigrés» Bureau International du Travail Genève 1995 p79.

- M.CL Foblets D.Vanheule et S.Loones: «La convention internationale de l'ONU de 1990, les conséquences juridique d'une ratification belge » 2003p24..

¹⁵ تأسست "المنظمة الدولية للهجرة" OIM خارج منظومة الأمم المتحدة سنة 1951 كمنظمة حكومية مقرها بجنيف، تتمثل مهمتها في الأصل بضمان إعادة توطين اللاجئين والمهاجرين والأشخاص الآخرين المرحلين في أوروبا. وأصبح لها حاليا بعد آخر تعكسه الأنشطة العديدة التي تقوم بها في مختلف بقاع العالم لتدبير تدفق الهجرة. ثم اندرجت المنظمة الدولية للهجرة، فيما بعد ضمن منظومة الأمم المتحدة، وقامت بعمليات في كافة أرجاء العالم، وأصبحت المنظمة الرئيسية التي تعمل إلى جانب المهاجرين والحكومات بحثا عن حلول لمشاكل الهجرة.

<https://migrantprotection.iom.int/fr>

ثانياً: تطور الإطار القانوني للهجرة بين المرجعية الحقوقية والإنسانية

في البداية ساد شعور لدى مكونات المجتمع الدولي والمدافعين عن حقوق الإنسان بالمخاطر التي تهدد الحقوق والحريات الأساسية للمهاجرين، وظهرت الحاجة إلى توفير حماية دولية لهذه الفئة المستضعفة، وحمايتها من السياسات التمييزية التي تدعو إليها الكثير من الهيئات السياسية المتطرفة والشرائح الاجتماعية العنصرية في بلدان الشمال⁽¹⁶⁾.

وقد عرفت القواعد الدولية المنظمة للهجرة تطوراً جلياً، بسبب تزايد أهمية موضوع حقوق المهاجرين وأوضاعهم عبر العالم، حيث تمّ الانتقال من المقاربة القطاعية إلى المقاربة الشاملة. ولضمان حقوق المهاجرين وضع المنتظم الدولي صكوكاً متنوعة لحماية هذه الفئة وضمان كرامتها، بالإضافة إلى إقرار آليات دولية لتعزيز وحماية حقوقها على الصعيدين الأممي أو الإقليمي. وفي ذات الوقت أصبحت الحاجة ملحة إلى بدل جهود دولية جديدة للتعاطي مع قضايا الهجرة بشكل أكثر شمولية، وتقنين أوضاع المهاجرين، بغرض ضمان نوع من التوازن بين مراعاة سيادة الدول والحفاظ على حقوق المهاجرين التي تندرج أساساً ضمن منظومة حقوق الإنسان⁽¹⁷⁾.

¹⁶ في فرنسا مثلاً خضع قانون الهجرة ما بين سنوات (1992 و 2010) لسبعة تعديلات، كذلك الشأن بالنسبة لإيطاليا التي عدلت قانونها للهجرة أربع مرات خلال الفترة الممتدة ما بين (1990 و 2009)، بل إن إسبانيا خلال ولاية الحزب الشعبي اليميني قامت بتعديل قانون الهجرة مرتين في سنة واحدة. وكان ذلك سنة 2000 (قانون 4/2000 المؤرخ في 11 يناير 2000، وقانون 8/2000 الذي صدر في 22 ديسمبر 2000).

¹⁷ - إدريس لكربي (مؤلف جماعي): "الهجرة في حوض المتوسط وحقوق الإنسان" يتضمن أشغال الندوة العلمية التي أقامتها منظمة العمل المغربي ومجلس الجالية المغربية بالخارج في مراكش يومي 27 و 28 يناير 2018 مطبعة الوراقة الوطنية مراكش 2018.

1- المرجعية الحقوقية للقواعد المنظمة للهجرة

تكتسي قضية الحماية القانونية الدولية للمهاجرين أهمية حقوقية آنية ومستقبلية، سواءً بالنسبة للبلدان الأصلية أو بلدان الإقامة. ولتجاوز مختلف التحدّيات التي تطرحها الهجرة، ويهدف حماية المهاجرين في مختلف بقاع العالم، أقدم المجتمع الدولي على سنّ معايير حقوقية وإرساء آليات لضمان حماية متكاملة للمهاجر، كيف ما كان وضعه القانوني في بلد الإقامة، ويظهر ذلك من خلال ما تتضمنه الاتفاقيات الدولية العامة لحقوق الإنسان، التي تشكل المرجعية التأسيسية لحماية المهاجرين، بالإضافة إلى استفادة هذه الفئة الهشة من الصكوك الدولية الخاصة بحقوق المهاجرين واللاجئين⁽¹⁸⁾.

وقد أدّى التطور الذي عرفته منظومة حقوق الإنسان، إلى ميلاد القانون الدولي للهجرة كفرع جديد من فروع القانون الدولي لحقوق الإنسان، بهدف وضع حدّ لكافة أشكال التمييز ضد المهاجرين، وتزداد حدّة الممارسات التمييزية خلال الأزمات الاقتصادية والسياسية، حيث يكون الأجانب عمومًا والمهاجرين على وجه الخصوص عُرضة للعنصرية وكره الأجانب⁽¹⁹⁾. وتتشكل قواعد القانون الدولي للهجرة من مصادر متعدّدة منها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في شموليتها، بحيث لا يكاد يخلو صك من هذه الصكوك من مقتضيات تتعلق بحقوق

¹⁸ Vincent Chetail : « Le droit international et la migration » Organisation internationale pour les migrations Genève 2002 p15 et s.

¹⁹ - صنف عالم الاجتماع الألماني Manfred Kuechler الشعور العدائي إلى أربعة أنواع وهي: العنصرية (racisme) تدعو إلى القضاء النهائي على العرقيات والأجناس البشرية الأخرى، كره الأجانب (xénophobie) الخوف من الآخر خاصة من الممارسات، السلوكيات، العادات المختلفة والدخيلة على المجتمعات الأخرى، رفض المخالطة (mixophobie) الأجنبي مرفوض حتى وإن قبل بفكرة الاندماج الكلي دون التأثير أو المساس بهوية الجماعة. الدفاع الذاتي (l'autodéfense) السماح بالانفتاح اتجاه الأجانب مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الأمر أو الوضع من شأنه أن يهدد أو يخل بالهوية والمصالح الشرعية للسكان الأصليين.

- Manfred Kuechler : « Germans and 'others': Racism, xenophobia, or legitimate conservatism ? » Political Science, Sociology 1994 .

المهاجر، باعتبار هذا الأخير في البداية والنهاية إنساناً يستمدّ حقوقه منها. كما يستفيد المهاجر – كيف ما كان وضعه - من حقوق أخرى تُقرّها اتفاقيات دولية خاصة، بسبب انتمائه لفئة من الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة أو تعرضه لممارسات تحظرها هذه الصكوك.

من الثابت أنّ الهجرة تُعتبر حقاً من حقوق الإنسان الأساسية، حيث تكرّس الاعتراف عالمياً بالحق في التنقل والحق في طلب اللجوء، منذ أكثر من خمسة وسبعين سنة مضت باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948⁽²⁰⁾. إذ ينص هذا الإعلان في المادة 13: "1. لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامة داخل حدود الدولة. 2. لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده". كما ينص هذا الإعلان في المادة 14 على أنّ: "لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد...".

وبالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا بد أن نسطر على أهمية مقتضيات العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966⁽²¹⁾، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966⁽²²⁾، وهذه

²⁰ - صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1948 بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3). ويعتبر هذا الإعلان العالمي من أكثر الصكوك الدولية شهرة وتأثيراً في مجال حقوق الإنسان، وإن كان صدر في البداية كوثيقة غير ملزمة، لكن مع مرور الوقت أصبحت له قيمة قانونية عرفية باعتباره يشكل تراثاً مشتركاً للإنسانية. ويشكل مبدأ عدم التمييز في التمتع بحقوق الإنسان، إحدى المبادئ الأساسية المنصوص عليها في صلب الإعلان، فبعد تأكيد في ديباجته على ضرورة الاعتراف بكرامة الكائن البشري وتفعيل حمايتها، ونص على مبدأ عدم التمييز...

²¹ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المعتمد بتاريخ 16 ديسمبر 1966. وبدأ نفاذه في 23 مارس 1976. تنص المادة 12 من هذا العهد على حرية تنقل الأشخاص: "لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته، ولكل فرد مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، ولا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحياتهم، وتكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد".

²² - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المعتمد بتاريخ 16 ديسمبر 1966. وبدأ نفاذه في 03 يناير 1976. نص هذا العهد بدوره على مجموعة من الحقوق التي يمكن للمهاجر أن يستفيد منها كغيره من

الصكوك الثلاثة المعروفة في أدبيات الأمم المتحدة باسم "الشرعة الدولية لحقوق الإنسان". فهي صكوك دولية ذات بُعد عالمي من حيث النطاق، وتُشكل المظلة التي يحمي تحتها جل الأشخاص ومن بينهم فئة المهاجرين واللاجئين. وبالنظر إلى كون معايير حقوق الإنسان الواردة في هذه المواثيق الدولية غير قابلة للتجزئة، فإنّ هذه الحقوق تنطبق أيضاً على جميع الفئات المستضعفة، بما فيها المهاجرون وطالبو اللجوء.

ومن بين الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بقضية الهجرة والتنقّلات البشرية وحقوق المهاجرين والأجانب بصورة عامة، نجد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965⁽²³⁾، حيث تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بكفالة اتخاذ التدابير اللازمة لحظر التمييز العنصري بكافة أشكاله²⁴. بالإضافة إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية أو المهينة لعام 1984⁽²⁵⁾، التي تمنع على الدول الأطراف طرد أي شخص أو إعادته أو تسليمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو للاعتقاد بأنه سيكون معرضاً لخطر التعذيب⁽²⁶⁾.

الأفراد كحقوقه في التمتع بشروط عمل عادلة دون تمييز وتفاضي أجر عن العمل (المادة 07) والحق في تكوين النقابات والانضمام إليها (المادة 08)، والحق في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية (المادة 09) مع وجوب منح الحماية والمساعدة الأسرة (المادة 10). وغيرها من الحقوق الأخرى كالحق في الصحة والتربية والتعليم وغيرها.

²³ - اعتمدت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بتاريخ 21 ديسمبر 1965. وبدأ نفاذها في 4 يناير 1969.

²⁴ - المادة الثانية من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965. وقد قدمت لجنة القضاء على التمييز العنصري في هذا المجال إلى الدول الأطراف في سنة 2010، مجموعة من التوصيات، يتمثل أهمها في الصعوبات التي يواجهها المهاجرون في الولوج إلى العدالة أثناء تعرضهم لانتهاك الحقوق، وعلاوة على مطالبة الدول الأطراف من أجل تعزيز تدريب الموظفين والعاملين في مجال مكافحة التمييز.

²⁵ - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية أو المهينة المعتمدة بتاريخ 10 ديسمبر 1984.

²⁶ - المادة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984.

وهكذا ساهم تطور منظومة حقوق الإنسان في إضفاء بُعد كوني على حقوق الإنسان وفي "أنسنة" القانون الدولي، ومنح الفرد مركزاً قانونياً يمنحه حق التمتع بمجموعة متكاملة من الحقوق الأساسية غير القابلة للتجزئة، وفي وضع منظومة قانونية دولية لحقوق الإنسان، شكلت المدونة الأساسية للحقوق التي يجب أن يتمتع بها مواطنو الدولة والأجانب المقيمون على أراضيها على حدّ سواء⁽²⁷⁾. وبذلك استفادت الهجرة من هذه التطورات القانونية وأضحت اتفاقيات حقوق الإنسان تُشكل النواة الصلبة للوضعية القانونية للمهاجر الأجنبي. ومن تبعات هذا الوضع، أصبحت الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات ملزمة باستحضار معايير حقوق الإنسان في تقنين وضعية الأجانب، واعتبار المهاجر أو طالب اللجوء هو إنسان بالدرجة الأولى، وبالتالي ضمان تمتّعه بالحقوق الواردة في هذه الاتفاقيات، على أساس مبدأ المساواة. وأن تكفل هذه الحقوق لصالح جميع الأجانب الموجودين فوق إقليمها دون تمييز، ولو تعلق الأمر بالمهاجرين أو طالبي اللجوء⁽²⁸⁾.

وهكذا فإنّ معظم الحقوق الواردة في معاهدات حقوق الإنسان الأساسية⁽²⁹⁾، تنطبق على الأشخاص الأجانب الذين ليسوا من رعايا المقيمين

²⁷ - تجدر الإشارة إلى أن مفهوم "الأجانب" يشير إلى الأشخاص الذين ليسوا من رعايا دولة الإقامة، وهذا الوضع يمكن أن يتغير بحصول الأجنبي على جنسية هذه الدولة، ولا يغطي مفهوم "الأجانب" المهاجرين بالضرورة (وهذا هو الحال على سبيل المثال، الأشخاص الذين ولدوا ويعيشون في المغرب ولم تكن لديهم الجنسية المغربية)، كما يعرف القانون المغربي رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة - الصادر بتاريخ 11 نونبر 2003 - الأجانب في المادة الأولى بأنه: "يراد بالأجانب في مدلول هذا القانون، الأشخاص الذين لا يتوفرون على الجنسية المغربية، أو الذين ليست لهم جنسية معروفة، أو الذين تعذر تحديد جنسيتهم".

راجع كذلك دراسة: عبد المنعم الفلوس: "وضعية الأجنبي بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق - السويسي، جامعة محمد الخامس، الرباط السنة الجامعية 2006-2007 ص 240-241.

²⁸ Vincent Chetail : « Le droit international et la migration » Op cit p23 et s.

²⁹ - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966 والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979 واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو

فيه، وتوفر لهم حماية أساسية ضد التمييز وانتهاكات أخرى لحقوقهم الأساسية، كما أنّ تطور قضايا حقوق الإنسان، ساهمت في اهتمام الأمم ليس فقط بحقوق المواطنين، وإنما أيضا بحقوق الأجانب، المقيمين في بلد ليسوا من رعاياه، كما أدى هذا التطور في الفكر الحقوقي إلى بروز الحاجة لإبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف خاصة بأوضاع المهاجرين والتعريف بحقوقهم وتقنينها. وفي هذا السياق وفي إطار هذه المرجعية الحقوقية تمّ اعتماد صك دولي خاص بحماية حقوق المهاجرين، ويتعلق الأمر باتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم لعام 1990.

2- اتفاقية حماية العمال المهاجرين لعام 1990 وبناء منظومة قانونية دولية خاصة بالمهاجرين

يهدف احتواء المشاكل المترتبة عن الهجرة بأنواعها المختلفة، توصل المجتمع الدولي إلى صياغة حلول قانونية لقضايا المهاجرين، أينما كانوا معتبراّ حقوقهم مسألة إنسانية من الدرجة الأولى، وذلك لرد الاعتبار لهذه الفئة المحرومة من التمتع بأهم الحقوق الأساسية. وانطلاقاً من الرغبة في ضرورة وجود إطار قانوني خاص لتوفير الحماية المفصلة للمهاجرين وتطبيق هذه الحماية على المستوى الواقعي، تمّ إقرار صك دولي خاص بهذه الفئة من الأشخاص، وهي اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق العمال المهاجرين وجميع أفراد أسرهم لعام 1990⁽³⁰⁾.

اللائحة الإنسانية أو المهيئة 1984 واتفاقية حقوق الطفل 1989 والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 1990 واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006 والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري 2006.

³⁰ - اعتمدت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1990. في فاتح شهر يوليو 2003، وبدأ نفاذها في فاتح يوليو 2003.

تُعتبر هذه الاتفاقية الأُممية بمثابة أرضية أساسية للحماية الدولية للمهاجرين، حيث تنص على مجموعة من المعايير الدولية الملزمة لتناول معاملة المهاجرين الحائزين للوثائق اللازمة والمهاجرين غير الحائزين لها على السواء، ورعايتهم وحقوق الإنسان الخاصة بهم، علاوة على تحديد التزامات ومسؤوليات الدول المرسلّة والدول المستقبلة للمهاجرين⁽³¹⁾. وقد ساهم إقرار هذه الاتفاقية والقواعد الواردة فيها إلى استكمال بناء القانون الدولي للهجرة كفرض جديد من فروع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبشكل عام يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية في الحدّ من انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون، الذين يشكلون مجموعة بشرية تندرج ضمن الفئات الهشة، التي تحتاج تدخل المجتمع الدولي لضمان حقوقهم الأساسية⁽³²⁾.

وتُعَدُّ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أول معاهدة دولية شاملة تركز على حماية حقوق العمال المهاجرين، وتحصر على الربط بين الهجرة وحقوق الإنسان، وتضع الخطوط الإرشادية للدول بشأن كيفية ضمان أن تتم جميع مراحل الهجرة في ظروف إنسانية عادلة، تكفل مبادئ حقوق الإنسان للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتقرّ هذه

وقع المغرب على هذه الاتفاقية بتاريخ 15 غشت 1991 وصادق عليها بتاريخ 21 يونيو 1993. وتم نشرها بمقتضى ظهير شريف رقم 1.93.317 صادر في فاتح رمضان 1432 (2 أغسطس 2011) في الجريدة الرسمية عدد 6015 الصادرة بتاريخ 29 صفر 1433 (23 يناير 2012).

وأبدى المغرب إعلانات وتحفظات التالية: لا تعتبر المملكة المغربية نفسها ملزمة بأحكام الفقرة الأولى من المادة 92 التي تنص على أن يخضع للتحكيم أي نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، بناء على طلب واحدة من هذه الدول. وتعتبر الحكومة المغربية أن أي نزاع من هذا القبيل لا يمكن رفعه للتحكيم إلا بعد موافقة كل أطراف النزاع.

³¹ - محمد اليزاز: "الحماية الدولية للمهاجرين، حالة المهاجرين المغاربة في أوروبا"، مرجع سابق ص 19.

³² - عبد الصمد العباسي: "ملاءمة النظام القانوني المغربي مع الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق العمال المهاجرين" أطروحة لنيل الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي اسماعيل، مكناس، السنة 2023 ص 45 وما بعدها.

الاتفاقية رسميًا مسؤولية الدول المهاجر إليها عن احترام حقوق المهاجرين وضمان حمايتهم، ونصّت أيضًا على مجموعة من المعايير الدولية الملزمة بخصوص كيفية معاملة المهاجرين الحائزين للوثائق القانونية والمهاجرين غير الحائزين لها، وتحديد التزامات ومسؤوليات الدول المرسلة والدول المستقبلة للمهاجرين بمختلف أصنافهم⁽³³⁾.

ولتحقيق أهدافها، استندت اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في الديباجة على مجموعة من مبادئ حقوق الإنسان، بما فيها تلك الصكوك التي صدرت في إطار منظمة العمل الدولية والقرارات والإعلانات والاتفاقيات الصادرة في إطار منظمة الأمم المتحدة. وسعت الاتفاقية إلى إيجاد حل لاستغلال من لا يتوفرون على الأوراق القانونية، من خلال تشجيع الإجراءات الكفيلة بمنع التنقلات غير النظامية والاتجار في الأشخاص والعمال المهاجرين، مع حماية ما لهم من حقوق أساسية. ونصّت الاتفاقية على قائمة بالحقوق الأساسية، التي يجب أن يتمتع بها جميع المهاجرين، والتي لا يمكن انتهاكها حتى في حالة عدم التوفر على وضعية قانونية. وقد شكلت هذه الاتفاقية إطارًا قانونيًا واسعًا رغم تعنت الدول المستقبلة للهجرة للمصادقة على مقتضياتها⁽³⁴⁾.

وبالفعل فإنّ هذه الاتفاقية الدولية التي احتاجت أكثر من عشر سنوات لتدخل حيّز التنفيذ في فاتح يوليو 2003. كما أنّ هذا الموقف الراض للاتفاقية من طرف دول الشمال، سيجعل هذه الاتفاقية الأممية لم تحصل -إلى حدود سنة 2024- سوى على مصادقة 60 دولة فقط من مجموع 195 دولة أعضاء

³³ - ونشير هنا إلى أن المغرب يعد من أول الدول التي صادقت على الاتفاقية الدولية للعمال المهاجرين الصادرة سنة 1990. وفي نفس السياق أصدر المغرب سنة 2003 القانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية.

³⁴ - محمد البراز: "الحماية الدولية للمهاجرين، حالة المهاجرين المغاربة في أوروبا" مرجع سابق ص 20-22.

منظمة الأمم المتحدة، غالبيتها من الدول المرسلة للمهاجرين وهو رقم ضعيف بالمقارنة مع حجم المصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية الأخرى⁽³⁵⁾.

وهكذا لم تحظ هذه الاتفاقية الأممية الأساسية بالتأييد المناسب من قبل دول الشمال، التي تُعتبر الدول الأولى المعنية بتطبيق أحكامها. بينما نجد أنّ معظم الدول التي صادقت عليها هي من دول الجنوب، من بينها دول عربية: كالمغرب، موريتانيا، الجزائر، ليبيا، مصر، وسوريا. أما جلّ دول الشمال التي تُشكل دول إقامة لمعظم المهاجرين، فهي تواصل التهرب من المصادقة على هذه الاتفاقية: كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وإسبانيا وهولندا وسويسرا والسويد وفنلندا والنرويج والنمسا والصين وأستراليا ونيوزيلندا ودول الخليج وغيرها.

³⁵ أنظر جدول للاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان وعدد الدول الأطراف إلى حدود سنة 2023.

الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان	سنة الاعتماد	عدد الدول الأطراف إلى حدود سنة 2023
اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها	1948	153
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	1966	173
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	1966	171
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	1965	182
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	1979	189
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	1984	173
اتفاقية حقوق الطفل	1989	195
اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	1990	58
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	2006	186
اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	2006	71

إنَّ غياب الإرادة السياسية لدى الدول المستقبلية للمهاجرين، يحبط آمال المنتظم الدولي والمدافعين عن حقوق الإنسان في تحقيق معاملة أكثر إنسانية تجاه المهاجرين، وهم الأشخاص المعرضين باستمرار لشتّى الانتهاكات السّالبة لحقوقهم من جراء القوانين والممارسات التعسفية. وعلى العكس من ذلك، نجد تنامي وعي دول الجنوب باستعمال هذه الأداة القانونية للدفاع عن مواطنيها في بلاد الهجرة، وحمايتهم من السياسات التمييزية وسوء المعاملة التي يكونون ضحايا لها. لهذا فإنّ حكومات الدول المغاربية والمنظمات الحقوقية المعنية مطالبة بوضع الدول المستقبلية للهجرة أمام مسؤوليتها، والتمسك بهذه المرجعية الدولية عند مخاطبتها للدول الأوروبية، حتى ترتقي بمتطلّبات الشراكة بين دول شمال المتوسط وجنوبه، والانتقال من القول إلى الفعل، ويكون لهذه الشراكة بُعد اجتماعي إنساني، يحمي حقوق المهاجرين ويصون كرامتهم⁽³⁶⁾.

3- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين آلية قانونية لحماية ضحايا الهجرة

في سياق تزايد موجات الهجرة العابرة للحدود في العديد من مناطق العالم، وعلى رأسها منطقة البحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق آسيا وغيرها، أدرك المجتمع الدولي الأخطار التي تُهدّد المهاجرين في مساراتهم، وفي مقدّمتها السقوط في فخ عصابات الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين⁽³⁷⁾. وبالتالي هناك علاقة وطيدة بين الهجرة وشبكات تهريب البشر، لتنظيم هروبهم وهجرتهم إلى الدول التي يرغبون في الانتقال والعيش بها مقابل مبالغ مالية، حيث تقوم عصابات تهريب البشر -غالبًا- عن طريق البحر باستخدام القوارب ذات

³⁶ - أبولاه البشير: "الإشكاليات الإنسانية والأمنية للهجرة غير النظامية واللجوء الإنساني في منطقة المتوسط" أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، السنة الجامعية 2021-2022 ص 3-6.

³⁷ - أحمد طعيبة ومليكة حجاج: مرجع سابق ص 25-27.

المولدات الكبيرة في الإبحار من مناطق معيّنة بسواحل البحار نحو المناطق التي يقصدونها. فخطورة هذا النوع من الممارسات الإجرامية يتمثل في كونها عابرة لحدود الدول، إضافة لخطورتها على مصالح وقيم المجتمع الدولي على حد سواء⁽³⁸⁾.

وهكذا بذلت الدول الكثير من الجهد من أجل التوصل إلى صك اتفاقي تضمن إسباغ الصفة الإجرامية على هذا النوع من الأفعال في التشريعات الجنائية، ومن أجل التصدي لجميع جوانب تهريب المهاجرين، ومن أجل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تستهدف الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وتطويق هذه الأعمال الإجرامية بمزيد من الفعالية والنجاعة، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر والجو والبر سنة 2000⁽³⁹⁾، وهو بروتوكول ملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية⁽⁴⁰⁾.

من الثابت أنّ هناك علاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بالبشر، غير أنّ عمليات تهريب المهاجرين تدخل ضمن قائمة الأفعال التي تتعهد الدول بتجريمها والمعاقبة عليها بمقتضى التشريعات الوطنية، حمايةً لمصالح الدول المعنية بالهجرة وحمايةً لحقوق الأشخاص ضحايا عصابات تهريب

³⁸ - عبد الله سعود السراي: "العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى 2010، ص 115.

³⁹ - اعتمد بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر والجو والبر بتاريخ 15 نونبر 2000، وبدأ نفاذه في 28 يناير 2004. كما اعتمد في نفس التاريخ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بتاريخ 15 نونبر 2000. وبدأ نفاذه في 25 ديسمبر لعام 2003.

⁴⁰ - صادق المغرب على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر والجو والبر بمقتضى ظهير 1-02-123 الصادر بتاريخ 4 دجنبر 2003، وتم إيداع وثائق المصادقة بنيويورك في 20 ديسمبر 2002، ونشرت في الجريدة الرسمية العدد 5186 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2004.

المهاجرين⁽⁴¹⁾، لأنّ هذه الجريمة تُمثّل خطورة على مصالح الأشخاص الذين يتم تهريبهم عبر الحدود الدولية، قبل أن تُمثّل خطورة على مصالح الدول⁽⁴²⁾. وأبرزت ديباجة البروتوكول المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين مدى القلق الذي ينتاب الدول الأطراف حول الأضرار الخطيرة والجسيمة التي تلحق بمصالح الدول من جراء هذه الجريمة، والازدياد الكبير في أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة، التي تُلحق ضرراً كبيراً بالدول المعنية⁽⁴³⁾.

وقد خصّصت المادة الأولى من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين لبيان وجه العلاقة بينه وبين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. والغرض من هذا البروتوكول هو منع ومكافحة تهريب المهاجرين وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف؛ تحقيقاً لتلك الغاية مع حماية حقوق المهاجرين المهرين⁽⁴⁴⁾. وتُعرّف المادة الثالثة فقرة أ من البروتوكول ظاهرة تهريب المهاجرين بكونها "تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل

⁴¹ - كيلور لوتي: "التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين" دليل خاص بالتكوين الأساسي، المنظمة الدولية للهجرة، المغرب، 2010، ص 14.

⁴² - وردت أحكام بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين لعام 2000، في خمسة وعشرين مادة مقسمة إلى أربعة أقسام: القسم الأول خاص بالأحكام العامة من المادة 1 إلى 6، والقسم الثاني خاص بتهريب المهاجرين عن طريق البحر من المادة 7 إلى 9 المادة، والقسم الثالث خاص بالمنع والتعاون والتدابير الأخرى من 10 المادة إلى 18 وأخيراً القسم الرابع خاص بالأحكام الجنائية من المادة 19 إلى المادة 25.

⁴³ - حددت ديباجة بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين جو لسنة 2000 موقفه من كون أن المصالح التي يتوجب حمايتها أولاً هي مصالح الدول. أما الأخطار المتعلقة بشخص المهاجر المهرب فقد تم التعبير عنها في فقرة لاحقة للفقرة التي تتحدث فيها عن حماية مصالح الدول.

⁴⁴ - المادة 2 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو لسنة 2000.

الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى⁽⁴⁵⁾.

حدّدت المادة الرابعة نطاق تطبيق البروتوكول، حيث قرّرت أنّ نصوصه تنطبق على الأفعال التي أضفت عليها الصفة الإجرامية⁽⁴⁶⁾. ويتمثّل في تهريب المهاجرين في أفعال إعداد وثائق السفر المزوّرة، وتمكين الحصول عليها، وفعل تمكين شخص أجنبي من البقاء ضمن الحدود الإقليمية لدولة وغيرها من الأفعال المجرّمة الأخرى. كما حدّد هذا البروتوكول التدابير التشريعية التي يجب على الدول اتخاذها لمكافحة ومنع تهريب المهاجرين، من خلال تجريم الأفعال التي يقوم بها المهربون، وإدراجها في القانون الجنائي والمعاقبة عليها، في إطار الولاية القضائية الوطنية.

وبالرجوع إلى مقتضيات بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين لا نجدها استعملت عبارة الضحية على المهاجرين المهربين، ولم يُولّ في بنوده أهميّة لتقديم العناية الطبية أو الاجتماعية أو توفير الإقامة لضحايا التهريب، وهذا عكس ما تضمّنه البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال، الملحق باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، حيث أكد على ضرورة احترام الحقوق الأساسية لضحايا الاتجار وتمكينهم من جميع وسائل العناية والحماية والاهتمام بالسلامة الجسدية⁽⁴⁷⁾.

⁴⁵ - المادة 1/3 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو لسنة 2000.

⁴⁶ - أنظر المادة 6 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو لسنة 2000.

⁴⁷ المواد 6 و7 و8 من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد بتاريخ 15 نوفمبر 2000.

4-الميثاق العالمي للهجرة لعام 2018 وربط الهجرة بالتنمية

أوضحت الهجرة حقيقة عالمية، ومن شأن حوكمتها أن يجعلها محرّكاً للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. فالهجرة العابرة للحدود تُتيح لملايين الناس البحث عن فرص حياة جديدة، مما يؤدي إلى إنشاء الروابط بين البلدان والمجتمعات وتعزيزها. ولكن الهجرة تشكل أيضاً مصدرًا للانقسامات داخل الدول والمجتمعات وفيما بينها، فهي كثيرًا ما تترك المهاجرين عرضة للعنصرية والاستغلال. وفي السنوات الأخيرة، أُلقت موجات التزوح الكبيرة لليائسين من الناس بظلالها على الفوائد الأوسع نطاقاً التي تتسم بها الهجرة. ومن المؤكد أن الهجرة الدولية التي تنبني على سياسات سليمة، يمكن أن تكون لها فائدة كبيرة بالنسبة للتنمية في البلدان التي يأتي منها المهاجرون، وكذلك البلدان التي يستقرون فيها. لكن هذه الفوائد متوقفة على احترام حقوق المهاجرين أنفسهم والحفاظ عليها، وفي هذا السياق تَمّت صياغة هذه الرؤية الجديدة للأمم المتحدة وربط الهجرة بالتنمية وجعلها آمنة ومنظمة ومنتظمة⁽⁴⁸⁾.

وانطلاقاً من هذا المنظور الجديد تمّ اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، حيث تعهّدت الدول بجعل مزايا الهجرة تصبُّ في صالح جميع الأطراف. وبعد عدّة مشاورات وعقد عدة لقاءات في مقر الأمم المتحدة أو على الصعيد الإقليمي⁽⁴⁹⁾، تمّ الاتفاق على الصيغة النهائية للميثاق

⁴⁸ محسن عوض وآخرون: "الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية" المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الطبعة الأولى، 2005، ص. 533.

⁴⁹ انطلقت المشاورات بشأن منظور جديد يربط قضايا الهجرة والتنمية منذ سنة 2006 بفتح الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية. في هذا الإطار أنشئ "المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية" (GFMD) سنة 2007 بتشجيع من الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان. ويعتبر هذا المنتدى عملية تشاورية بين الحكومات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، والغرض من المنتدى هو معالجة الجوانب متعددة الأبعاد والفرص والتحديات المتصلة بالهجرة الدولية وارتباطها بالتنمية ولجمع الخبرات الحكومية من جميع المناطق ولتعزيز الحوار والتعاون والشراكة وتعزيز نتائج عملية وذات توجه عملي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

العالمي من أجل الهجرة في اجتماع الدول الأعضاء في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في 13 يوليو 2018، (A/RES/73/195)، ليتم اعتماد الاتفاق في مؤتمر دولي انعقد بمراكش يومي 10 و11 ديسمبر 2018. ويمثل "الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، أداةً أممية لتغطية جميع أبعاد الهجرة الدولية بطريقة شاملة، فهو يمثل ذروة المناقشات الموضوعية بين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة. ويقضي هذا الميثاق بالحاجة لوضع نهج شامل لتعزيز الاستفادة من مزايا الهجرة، وتقريب وجهات النظر في قضية تتعقد يوماً بعد يوم، بقصد تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، مع الحد من الهجرة غير النظامية وما تخلفه من آثار سلبية⁽⁵⁰⁾.

يرتبط الميثاق العالمي للهجرة بمنظومة حقوق الإنسان، فهو يؤكد على احترام الدول لحقوق الإنسان لفائدة جميع المهاجرين، وذلك لكونه يستند على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلى صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان التسعة الأساسية. وبالفعل يحتوي الميثاق على مبادئ توجيهية بشأن حقوق الإنسان، فهو يركز على عدم ممارسة التمييز اتجاه جميع المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم في مختلف مراحل دورة الهجرة. كما يؤكد الميثاق من جديد على: "الالتزام بالقضاء على كل أشكال التمييز، بما في ذلك العنصرية وكره الأجانب والتعصب ضد المهاجرين وأسرهم". وقد رحبت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالاتفاق العالمي كإطار مهم من أجل تعزيز إدارة الهجرة التي تضع مسألة المهاجرين وحقوقهم الإنسانية في صميم اهتماماتها، واعتبرت أن

وقد عقدت الدورة الأولى لمنتدى GFMD في عام 2007 في بلجيكا. للمزيد من المعلومات حول المنتدى راجع الموقع الإلكتروني التالي: www.gfmd.org

⁵⁰ - تعرف المنظمة الأمم المتحدة على موقعها الرسمي "لاجئون ومهاجرون" الميثاق بأنه "أول اتفاق يتم التفاوض عليه ما بين الحكومات، وتم إعداده تحت رعاية الأمم المتحدة، لتغطية جميع أبعاد الهجرة الدولية بطريقة شاملة".

هذا الميثاق يشكل فرصة سانحة من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم⁽⁵¹⁾.

ويُحدّد الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية للدول الأطراف ثلاثة وعشرين هدفاً للإجراءات التي تتخذها الدول، مدعومة بالتزامات محددة تسعى إلى معالجة التحديات المتصلة بالهجرة في الوقت الراهن. ويمكن اعتبار الالتزامات والإجراءات الخاصة بهذا الاتفاق دليلاً للدول لأجل الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان عند وضع إجراءات إدارة الهجرة، كسبيل للحدّ من المخاطر والمعاناة التي يواجهها المهاجرون في مختلف مراحل الهجرة، وتهيئة الظروف الملائمة التي من شأنها تمكين جميع المهاجرين ليصبحوا أعضاء فاعلين في مجتمعات البلدان التي يقيمون بها⁽⁵²⁾.

يُعدّ الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، من أهم الصكوك الراهنة لتقنين مجال الهجرة، التي تمّ إعدادها تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل معالجة شاملة لقضايا الهجرة. لكنه ظل اتفاقاً يفتقد الإلزامية، بسبب تناقض مواقف الدول بشأنه عند إعدادده، واستمر الجدل بين دول الشمال ودول الجنوب حتى بعد اعتماده. ممّا يطرح عدّة تساؤلات حول مدى فعاليته لمواجهة مشاكل الهجرة وبالنظر لاستمرار التضارب في مواقف الدول، ولا سيّما بين الدول المرسلة ودول العبور ودول المقصد. وهي معاناة تدعو كل ملاحظ إلى التشكيك في نجاح الدول في احترام هذا الإطار القانوني المناسب، لتنظيم الهجرة

⁵¹ - نورة منتصر: "إشكالية الهجرة بين التنظيم والتنمية: قراءة في نتائج مؤتمر مراكش" دبلوم الماستر كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي اسماعيل، مكناس، السنة 2019.

⁵² - أنظر الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان:

<https://www.ohchr.org/ar/migration/global-compact-safe-orderly-and-regular-migration>

وضبطها، وفي ذات الوقت حماية حقوق وحرّيات المهاجرين داخل دول العبور ودول المقصد⁽⁵³⁾.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي للهجرة وتقاطعاته

انطلاقاً من هذه الأرضية القانونية، ورصد تطور الإطار القانوني المنظم للهجرة، وإبراز تلك العلاقة بين القواعد الدولية للهجرة وبين المرجعية الحقوقية والإنسانية، فإنه يُلاحظ تطور واضح للإطار المفاهيمي المستعمل في مجال القانون الدولي للهجرة. فالقانون الدولي للهجرة له صلة وثيقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين. لهذا من الملاحظ أنّ تطور الإطار القانوني المنظم للهجرة الدولية قد ساهم بشكل واضح في إثراء المعجم الخاص بميدان قانون الهجرة، وأزال اللبس عن بعض المصطلحات المتداولة⁽⁵⁴⁾. ممّا يتطلب من الباحثين وضع قائمة بالمفاهيم المرتبطة بالهجرة، وضبط معانيها، ودراسة مدى تقاطعاتها ومستويات تميّزها. وقد أبرزت العديد من الأدبيات القانونية والدراسات المتخصصة خصوصية التعاريف والمحددات والاختلافات بينها⁽⁵⁵⁾. ومن أجل رفع اللبس والخلط القائم بين بعض المصطلحات المستعملة في مجال القانون الدولي للهجرة والقوانين المرتبطة به، يقتضي من الباحثين والمشتغلين بهذا المجال الانتباه للتمييز بين المفاهيم الأساسية التالية:

⁵³ - عبد الصمد العباسي: مرجع سابق ص 115-117.

⁵⁴ - البشير أبولا: مرجع سابق ص 7. وما بعدها

⁵⁵ - Khadija Elmadmad : « Migration Irr

égulière et Migration Illégale, L'exemple des migrants subsahariens au Maroc, CARIM notes d'analyse et de synthèse, Série sur la Migration Irrégulière, 2008/49, p 6-7..

1- التمييز بين الهجرة النظامية والهجرة غير النظامية

بداية يجدر التمييز بين الهجرة النظامية والهجرة غير النظامية، فالهجرة من الناحية التنظيمية تأخذ صورتين اثنتين: الهجرة النظامية والهجرة غير النظامية⁽⁵⁶⁾.

(أ) الهجرة النظامية: Migration Régulière /Regular-migration،

الهجرة النظامية (أو الهجرة القانونية أو الهجرة الشرعية/ المشروعة أو الهجرة المنظمة)، وهي المصطلحات المستعملة من طرف الهيئات الوطنية والدولية، وتعتمدها أحياناً التشريعات الوطنية ووسائل الإعلام وغيرها من الجهات المعنية بالهجرة؛ هي هجرة دولية تلتزم بالإطار القانوني للدولة المرسلّة/ المنشأ، ودولة العبور ودولة المقصد/ الإقامة، فيكون المهاجر متوفرّاً على التراخيص والوثائق القانونية اللازمة للدخول، والإقامة والعمل في بلد المقصد؛ وبالنسبة لدولة الأصل هي الخروج من البلد بجواز سفر مرفقاً بالوثائق والرخص اللازمة. وبعبارة جامعة يتمثل المقصود بالهجرة النظامية هي تلك الهجرة "التي تحدث وفقاً لقوانين بلد المنشأ والعبور والمقصد"، ويمكن أن يدخل ضمن الهجرة النظامية أنماط عديدة من الهجرة ما دام أصحابها ملتزمين بالقوانين واللوائح المنظمة للهجرة في دولهم الأصلية ودول الإقامة ودول العبور⁽⁵⁷⁾.

ويندرج ضمن الهجرة النظامية فئة واسعة تُعرف بالعمال المهاجرين (migrant workers)، وحسب المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990، التي تُعرف العامل المهاجر بأنه "الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر

⁵⁶ - عبد الحليم بن مشري: "ماهية الهجرة غير الشرعية"، مجلة المفكر، العدد السابع، نوفمبر 2011، ص 100.

⁵⁷ - المنظمة الدولية للهجرة، المصطلحات الأساسية للهجرة: عربي فرنسي إنجليزي، مرجع سابق، ص. 44.

في دولة ليس من رعاياها"⁽⁵⁸⁾، وهو التعريف الذي يأخذ به أغلب الدارسين، أما بالنسبة للمنظمات الدولية فيلاحظ أنها تأخذ بهذا التعريف، لكنها قد تضيف إليه بعض التوضيحات، فمنظمة الهجرة الدولية مثلاً ذكرت في بعض مراجعها أن العمال المهاجرين يُشار إليهم أحياناً بالعمال الأجانب، أو العمال المتعاقدين أو العمال المتعاقدين المؤقتين⁽⁵⁹⁾، وذكرت بعض مراجع منظمة العمل الدولية أن العامل المهاجر هو الشخص الذي يعمل في الدولة التي لا يكون مواطناً فيها ويُشير إلى الناس الذين يهاجرون تحديداً لغرض العمل⁽⁶⁰⁾.

ب) الهجرة غير النظامية: Migration Irrégulière/ Irregular-migration،

عموماً، فالهجرة غير النظامية (أو الهجرة غير القانونية أو الهجرة غير الشرعية/ غير المشروعة)، هي التي تتم بطرق غير قانونية بسبب صعوبة السفر بشكل شرعي وبالوسائل والإجراءات القانونية المتعارف عليها، وقد أضافت المفوضية الأوروبية تعريفاً شاملاً ركزت فيه على دور شبكات الجريمة المنظمة وتهريب البشر والاتجار في البشر كإحدى أهم السبل والإمكانات التي تساهم في تفشي ظاهرة الهجرة غير النظامية⁽⁶¹⁾. وإلى جانب مصطلح الهجرة غير النظامية، يتم تداول بعض المصطلحات من طرف وسائل الإعلام وغيرها من الجهات المعنية

⁵⁸ - صالح أزحاف، "المرأة المغاربة وسؤال الهجرة غير النظامية"، مقال ضمن مجلة الخزامى للدراسات القانونية والاجتماعية عدد خاص حول الهجرة واللجوء، يناير 2020 ص 253.

⁵⁹ - International Labour Organization, & United Nations Alliance of Civilizations, op. cit., p. 10.

⁶⁰ - المنظمة الدولية للهجرة: "المصطلحات الأساسية للهجرة: عربي فرنسي إنجليزي" مرجع سابق، ص 89.

⁶¹ - شبكات تهريب المهاجرين réseau de trafic de migrants: يحيل مفهوم شبكات تهريب المهاجرين إلى تنظيم نشيط ومتناسك بين أعضاء مجموعة بشرية منظمة، الغرض منه جني مكاسب مادية مقابل مساعدة الأشخاص على الهجرة بطريقة غير نظامية، والشبكة يمكن أن تكون وطنية أو دولية أو مختلطة، تستخدم مختلف الوسائل في التهجير، إما عبر الاختباء في الشاحنات أو عبر ركوب القوارب المطاطية أو عن طريق تزوير للوثائق.

بالمهجرة، أحياناً نجد لها مدرجة حتى في التشريعات الوطنية. مثل: الهجرة "السرية" والهجرة "غير الشرعية" والأشخاص بدون وثائق وشبكات الهجرة...⁽⁶²⁾

ويكون المهاجر في وضع غير نظامي أثناء رحلته، وحال وصوله وأثناء إقامته في بلد، إذا كان ينتهك تعليمات أو اتفاقيات على صعيد التشريعات الوطنية أو الثنائية أو متعددة الأطراف أو الدولية" وعادة ما تكون هذه حالة الأشخاص الذين لا تتوفر لديهم تصاريح إقامة سارية أو بطاقات إقامة⁽⁶³⁾.

وبالتالي فإنّ الهجرة غير النظامية (أو الهجرة غير القانونية أو الهجرة غير الشرعية) وهي المصطلحات المتداولة على نطاق واسع، وتُستخدم من طرف المؤسسات الوطنية والدولية، وتعتمدها أحياناً القوانين المحلية ووسائل الإعلام وغيرها من الجهات المعنية بالهجرة؛ فمفهوم الهجرة غير النظامية يُقصد به عندما يكون الباحث عن الهجرة إلى بلد آخر في وضعية مخالفة للتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما. وبالتالي فالهجرة غير النظامية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون. بالمقابل يُعرّف المكتب الدولي للعمل Bureau «International du Travail» المهاجر غير النظامي بأنه "كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة التراخيص القانونية اللازمة، لذلك يُعتبر مهاجراً غير نظامي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية..."⁽⁶⁴⁾.

⁶² - محمد الصافي: "إشكالية الهجرة غير الشرعية بضعفي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية، بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20: المغرب نموذجاً" مجلة رؤى تاريخية العدد الأول، العدد الثالث يونيو 2021.

⁶³ تجدر الإشارة إلى أن تعريف مصطلح "الهجرة غير النظامية" قد يكون مثيراً للجدل، وهكذا استخدم هاين دي هاس Hein de Haas تعريفاً لها بالمعنى الواسع للمصطلح حيث طابقتها مع "حركة دولية أو إقامة مخالفة لقوانين الهجرة". كلاري إيسكوفير وآخرون: "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الأورو-متوسطية"، الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن، ديسمبر 2008، ص 18.

⁶⁴ - يعتبر البعض أن مفهوم المهاجرين غير النظاميين قد ينسحب حتى على عمال مهاجرين يستجيبون لعرض تشغيلهم في سوق العمل المحلية دون منحهم حق الإقامة (تشغيل غير رسمي)، أو طالبي لجوء ولاجئين انقطعت بهم

فالهجرة غير النظامية هي التي تتم في سرية ودون الامتثال للمعايير والإجراءات التي تضعها الدول في تدبيرها لتدفقات الهجرة بشكل منظم، إذ أن الشخص المهاجر يدخل أراضي بلد دون حيازة وثائق صالحة تجيز قدومه، أو أن يأتي بوثائق قانونية (تأشيرة مثلاً) ولكنه لا يغادر البلد بانتهاء صلاحية تلك التأشيرة دون أن يبادر باللجوء إلى السلطات المختصة لتسوية أوضاعه القانونية، مما يجعله في وضع غير نظامي.

2- التمييز بين اللجوء والهجرة القسرية

نتيجة الاضطرابات والنزاعات المسلحة التي شهدتها بعض المناطق من العالم في السنين الأخيرة، اتسمت حركات الهجرة غالباً بمشاركة أشخاص يحتاجون إلى حماية دولية وآخرون لا يحتاجون إلى هذه الحماية. ذلك أن فرص الهجرة الدولية خاصة النظامية منها قد قلّت نسبتها بشكل كبير، نظراً لسياسات مراقبة الحدود وتشديد شروط الهجرة والتنقل، حيث أن أغلب الراغبين في الهجرة يستعينون بقانون اللجوء للدخول إلى دولة من الدول. وهكذا يحاول "غير اللاجئين" دخول الدول عن طريق باب اللجوء، خاصة عندما يكون هذا الباب هو الوحيد المشرع لدخول الدول والبقاء فيها.

وفي ضوء هذه «الحركات المختلطة»، اتجهت بعض السياسات الحالية المتعلقة بالهجرة والخطابات السائدة في المناطق المستهدفة من التدفقات البشرية، إلى ضرورة التمييز بين الهجرة «الطوعية» والهجرة «القسرية»، ووضعية اللجوء؛ فهذه العلاقة بين الهجرة غير النظامية واللجوء أثارت

السبل في البلد الذي وجدوا فيه ملجأ دون أن يحصلوا على حق الإقامة، انتظاراً لإعادة التوطين أو العودة المحتملة إلى بلدهم الأصلي، أو المهاجرين العابرين الذين اجتذبهم منطقة بعيدة ولم يحصلوا على تأشيرة الدخول.

- فيرونك بلانس بواساك-ماتيو أندر- سارا كي ونجلاء سمكية، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي "أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن، ديسمبر 2010، ص 17.

إشكاليات متعدّدة، بعدما أصبحت قضية اللجوء من القضايا الهامة المطروحة على الساحة الدولية نظراً لأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... ولعلّ التزايد العددي الهائل لطالبي اللجوء يخفي وراءه تنوع وتعدد أسباب اللجوء، حيث لم يعد يقتصر على الأشخاص المهدّدين بسبب آرائهم أو انتمائهم العنصري أو الجنسي... بل هناك لاجئون لأسباب اقتصادية⁽⁶⁵⁾.

لكن هناك محاولة للخلط بين وضعية اللاجئ ووضعية المهاجر غير النظامي، لهذا تحاول بعض الأوساط الأكاديمية في دول الشمال الترويج لمفهوم "الهجرة القسرية" (migration forcée/ forced migration)⁽⁶⁶⁾. بل هناك توجه أوروبي للالتفاف على المعايير الحقوقية الواردة في اتفاقية جنيف لسنة 1951 والبروتوكول الملحق بها لسنة 1967، حيث يتم الترويج لمفهوم الهجرة القسرية، كما أنّ هناك محاولة من قبل هذه الدول للالتفاف على نظام جنيف لحماية اللاجئين⁽⁶⁷⁾.

وإذا كان هناك ترابط بين الهجرة واللجوء كعنصرين متلازمين ومتراطين مع بعضهما البعض، ويثيران إشكاليات قانونية وواقعية، فإنّ محاولة الترويج لمصطلح "الهجرة القسرية" هي محاولة للالتفاف وهدم الحماية الدولية التي يوفرها القانون الدولي للاجئين لفائدة طالبي اللجوء واللاجئين. لهذا تحت المنظمات الإنسانية والحقوقيون الدول وأصحاب المصالح على المستوى الدولي على إبقاء إقامة الفصل بين مجال القانون الدولي للهجرة والقانون الدولي للاجئين. ولذلك تُعارض معظم الدول إجراء مناقشات متعدّدة الأطراف بشأن

⁶⁵ Vincent Chetail : « Le droit international et la migration » Op cit p29 et s.

⁶⁶ - مركز دراسات اللاجئين، بأوسلو الترويج: من خلال Refugee Studies Centre "نشرة الهجرة القسرية" Forced Migration Review <https://www.fmreview.org/ar>

⁶⁷ - محمد العمري: "قانون اللجوء في القانون الدولي العام" أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكّدال، جامعة محمد الخامس، الرباط، السنة الجامعية 2005-2006.

الهجرة، لحماية حقوقها في السيطرة على تدفقات الهجرة، وتميل إلى أن تستثني من ذلك فئة محدّدة فقط من المهاجرين وهم اللاجئين⁽⁶⁸⁾.

وهذا ما دفع بالمفوضية العليا للاجئين إلى مطالبة الدول بضرورة تحسين فهم وإدارة العلاقة بين اللجوء والهجرة بالقدر الذي يتماشى مع ولايتها، بغية إسباغ الحماية الدولية على من يستحقها، كما أنّ الإجراءات التي تقوم بها الدول لمنع الهجرة غير النظامية يجب ألا تمنع طالبي اللجوء من الوصول إلى الدول الأخرى⁽⁶⁹⁾.

فالمهاجر غير النظامي هو شخص يغادر بلده بإرادته والاستقرار في مكان آخر، بدافع اقتصادي واجتماعي محض، وبالتالي فهو مهاجر اقتصادي وليس لاجئاً، فحسب المادة الأولى من البروتوكول المكمل لاتفاقية جنيف لسنة 1951، الصادر سنة 1967، يُعتبر اللاجئ "كل شخص يوجد وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرغب أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتاد في السابق، ولا يستطيع أو لا يريد أن يعود إلى ذلك البلد". وفي الواقع حتى وإن كان مشروعاً لدولة معينة أن تدير تدفقات الهجرة بالطريقة التي تشاء، فلا ينبغي أن تتحول هذه السلطة إلى منع طالبي اللجوء من الوصول إلى أراضيها، وحرمانهم من حقهم في اللجوء متى انطبق عليهم هذا الوصف بموجب اتفاقية 1951 وبروتوكولها لسنة 1967.

⁶⁸ - جيوليا سكاليتاريس: "اللاجئون والهجرة والتنقل" نشرة الهجرة القسرية العدد 33، مركز دراسات اللاجئين، سبتمبر 2009، ص 59.

⁶⁹ - عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك: "الهجرة غير المشروعة والجريمة" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض-السعودية، 2008، ص 22-23.

3- التمييز بين اللاجئ وطالب اللجوء والنازح داخليًا

(اللاجئ: (Refugee/refugié)

اللاجئ هو الشخص الذي يغادر بلده الأصلي مكرهًا نتيجة الحرب أو الاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنس أو الجنسية، من بين أسباب أخرى، ويعبر الحدود الدولية بحثًا عن مكان آمن ... واللاجئ أيضًا، هو الشخص الذي فر من بلده لأنه معرض لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاضطهاد هناك، بحيث تكون المخاطر التي تهدد سلامته وحياته كبيرة، لدرجة أنه يشعر أنه ليس لديه خيار سوى المغادرة والبحث عن الأمان خارج بلده، وأن حكومته لم يعد بمقدورها حمايته من تلك المخاطر، وللاجئ الحق في الحماية الدولية⁽⁷⁰⁾.

يُعتبر اللاجئ - في حالة تسوية وضعيته بتنسيق بين المفوضية السامية للاجئين ودولة الملجأ - من الأشخاص الذين توفر لهم الحماية الدولية وفق مجموعة من القواعد أهمها اتفاقية سنة 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لسنة 1967، لكون اللاجئ هو الشخص الذي غادر بلده مرغماً لتعرضه للاضطهاد بسبب الدين أو العرق أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب رأي سياسي. فالاعتراف بوضعية اللاجئ في بلد الملجأ يستفيد من الحماية الدولية خارج بلده الأصل، ويتمتع بحقوق وعليه واجبات يلتزم بها للحفاظ على النظام العام في دولة اللجوء⁽⁷¹⁾.

⁷⁰ - راجع: James C. Hathaway and Michelle Foster: «The Law of Refugee Status» 2nd edn.: Cambridge University Press Cambridge, 2014. Pp. 773

⁷¹ - زهرة الهياض: "الحماية الدولية للاجئين" أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاجتماعية واقتصادية أكدال، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2006-2007.

يُعد الحقّ في عدم الطرد أو الإعادة إلى بلدانهم الأصلية طالما بقي هناك خطر يهدّد سلامتهم (عدم الإعادة القسرية) جوهر اتفاقية حقوق اللاجئين، فلا يجوز لأي دولة طرد أو إعادة لاجئ بأي طريقة كانت إلى حدود الأراضي التي يمكن أن تتعرّض حياته أو حريته فيها للتهديد بسبب عرقه، أو ديانته، أو جنسيته، أو انتمائه إلى مجموعة اجتماعية معينة أو رأي سياسي⁽⁷²⁾.

وعلى خلاف اللاجئ، يُعتبر المهاجر شخصًا يختار الهجرة، ليس بالضرورة بسبب تهديد مباشر بالاضطهاد أو الموت، بل لتحسين حياته بشكل أساسي من خلال إيجاد العمل أو في بعض الحالات من أجل التعليم أو لم شمل العائلة أو أسباب أخرى. وعلى عكس اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة إلى وطنهم بأمان، لا يواجه المهاجرون مثل هذه العوائق للعودة، فهم إذا اختاروا العودة إلى الوطن، فيحق لهم ذلك⁽⁷³⁾.

ب) طالب اللجوء: (Demandeur d'asile)

طالب اللجوء أو ملتمس اللجوء، هو شخص عبر الحدود ويسعى للحصول على الحماية من الاضطهاد والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بلد آخر، ولكن لم يتم الاعتراف به قانونًا كلاجئ، وينتظر تلقي قرار بشأن طلب اللجوء الخاص به، وطلب اللجوء هو حق من حقوق الإنسان، وهذا يعني أنه يجب السماح للجميع بدخول بلد آخر لطلب اللجوء.

إنّ حق طلب اللجوء في بلد آخر يعكس هذا الحقّ حقيقة أن للأشخاص الحقّ في مغادرة بلدانهم بأي وسيلة، والدخول إلى أراضي دولة أخرى، حتى ولو كانت بطريقة غير مشروعة. ولا يجوز للدول الأطراف في اتفاقية 1951

⁷² - المادة 33 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

⁷³ - المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "اللاجئون" و "المهاجرون" أسئلة شائعة، 2016، ص 2.

موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) <https://www.unhcr.org>

والبروتوكول الملحق بها رد الأشخاص طالبي اللجوء، ولا فرض عقوبات عليهم بسبب دخولهم أو وجودهم بشكل غير الشرعي، في حال قدومهم مباشرة من بلد تتعرض فيه حياتهم أو حريتهم للخطر. ويحق لطالبي اللجوء الدخول أو التواجد على أراضي دولة أخرى دون ترخيص، ويُعتبر هذا النص نافذ المفعول طالما قدّم اللاجئون أنفسهم دون تأخير للسلطات وقدموا سبباً معقولاً لدخولهم أو وجودهم غير المشروع فوق تراب بلد الملجأ⁽⁷⁴⁾.

وحقّ تقديم طلب لجوء أمام السلطات المختصة يعني أنه على الدول ألاّ تُعيق وصول اللاجئين إلى السلطات الوطنية المختصة. بل يجب عليها أن تُسهّل وصولهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب السماح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمساعدة الأشخاص في إكمال هذه الإجراءات. وعليه، لم يعد ملتمسو اللجوء يتلقون المساعدة الإدارية من دولتهم الأصلية لإثبات حقوقهم، ولذلك تُلزم الدول الأخرى بتوفير الخدمات الإدارية الضرورية، إما بصورة مباشرة أو من خلال سلطة دولية، أي، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. ونتيجة لذلك، تلتزم المفوضية أو الدولة التي يقيم اللاجئ على أراضيها بتوفير أو ضمان توفير الوثائق أو الشهادات التي تسلّم عادة إلى الأجانب أو من خلال سلطاتهم الوطنية⁽⁷⁵⁾. أما حقّ طالبي اللجوء في دراسة طلباتهم من قبل السلطات الوطنية المختصة فيعني ضرورة أن تُدرس ملفاتهم وفقاً للأحكام التي تنصّ عليها الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ويجب تنفيذ الدراسة تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين⁽⁷⁶⁾.

وعليه، يجوز أن يتمتع اللاجئين الذين رُفضت طلبات لجوئهم بحق اللجوء المؤقت طالما لا يمكن إعادتهم إلى بلدهم الأصلي بسبب المخاطر التي قد

⁷⁴- المادة 31 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

⁷⁵- المادة 25 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

⁷⁶- المادة 8-أ من نظام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

يتعرّضون لها. ويجب أن يستفيدوا من الحد الأدنى من مقاييس الحماية المرتبطة باللجوء المؤقت.

ختامًا، يجب أن تعمل بريطانيا مع نظرائها الأوروبيين للوفاء بالتزاماتها القانونية والأخلاقية تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء.

ج) النازحون داخلياً: (Internally Displaced Persons/ Personnes) (déplacées internes)⁽⁷⁷⁾

يُعتبر النازحون داخليًا والذين يطلق عليهم أحيانًا "المشردون داخليًا"، على عكس اللاجئين، هم أشخاص لم يعبروا حدود دولة الأصل بحثًا عن الأمان، ولكنهم بقوا مُهجّرين داخل أوطانهم، ويستمر النازحون داخليًا بالعيش في منطقة تقع ضمن إقليم بلدانهم وفي حماية حكوماتهم، حتى وإن كانت تلك الحكومات السبب في نزوحهم، وغالبًا ما ينتقلون إلى مناطق صعبة الولوج ممّا يعرقل تقديم المساعدات الإنسانية لهم. ونتيجةً لذلك، يُعتبر هؤلاء الأشخاص من الفئات الأشد ضعفًا في العالم، وطالما لم ينزح هؤلاء الأفراد بسبب الحروب التي تعاني منها دولهم، تظل التشريعات الوطنية لدولهم هي التي تطبق عليهم، أما في حالة النزوح هربًا من النزاع المسلح غير الدولي فهنا تُطبّق عليهم القوانين الوطنية وقواعد القانون الدولي الإنساني⁽⁷⁸⁾.

ويبقى عبور الحدود الدولية من المتطلبات الأساسية لاعتبار شخص ما "لاجئًا". وبالتالي، فإنّ الأشخاص النازحين قسرًا من مكان إقامتهم الذين لا يستطيعون عبور الحدود أو يختارون عدم عبورها لا يُعتبرون لاجئين، حتى ولو

⁷⁷ - عمار معاد العيساوي ورياض طالب محمد حسن: "المركز القانوني للنازح دراسة في القانون الدولي الإنساني: العراق نموذجًا"، مجلة كلية الإنسانية الجامعة، 2015، ص:1

⁷⁸ - في سنة 2021 تم تقدير عدد النازحين داخليا في 53,2 مليون شخص. معظم النازحون في الداخل نزحوا بسبب النزاع والعنف في 55 دولة واستمرار أزمات التشرد الطويل في السودان وأفغانستان والعراق وسوريا واليمن. <https://www.unhcr.org/ch/fr/en-bref/qui-nous-aidons/personnes-deplacees-internes>

كانوا يشاركون من يعبر الحدود الظروف والتحديات نفسها. وعلى عكس اللاجئين، لا يتمتع النازحون داخليًا بوضع خاص بموجب القانون الدولي للاجئين، ولا بحقوق خاصة بوضعهم باستثناء الاستفادة من الحقوق الأساسية التي يقرّها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لأجل إضفاء حماية قانونية على النازحين داخليًا بشكل عام، وضعت الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي سنة 1998. وبموجب هذه المبادئ التوجيهية، يُقصد بالنازحين داخليًا "الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أُكْرِهوا على الهرب أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة"⁽⁷⁹⁾.

يتمتع الأشخاص النازحون داخليًا، شأنهم شأن جميع البشر، بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتعون في حالات النزاع المسلح، بنفس الحقوق التي يتمتع بها المدنيون الآخرون وفي مختلف أشكال الحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني. وتعيد المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، التي وُضعت في العام 1998، صياغة وتجميع حقوق الإنسان الدولية القائمة والقانون الدولي الإنساني المتصل بالنازحين داخليًا، وتسعى أيضًا إلى توضيح مواضع الالتباس والثغرات البارزة في مختلف الصكوك فيما يتعلق بالحالات التي تهمّ بشكل خاص وضعية الأشخاص المشردين داخليًا.

⁷⁹ - لمزيد من الاطلاع على هذه المبادئ التوجيهية الخاصة بالنازحين داخليًا، راجع: The Guiding Principles on

Internal Displacement: a new instrument for international organisations and NGOs

/https://www.fmreview.org/cohen-4

الفصل الثاني

اللاجئون غير المهاجرين في نطاق القانون الدولي الإنساني

د. نجيب عمر عوينات

أستاذ مساعد في القانون العام، المعهد العالي للإعلامية
بالكاف، جامعة جندوبة، تونس

مقدمة

«يتفرق الآباء والأطفال والأزواج والزوجات والأشقاء والشقيقات عن بعضهم البعض، شأنهم شأن أوراق الأشجار قبل أن تعصف بها الرياح في فصل الخريف، وتسوقهم الأقدار إلى مشارق الأرض ومغاربها دون أن يحذوهم أدنى أمل في أن يجمعهم لقاءً جديد وسط هذه الفوضى العارمة» هكذا وصفت «رينيه مارغريت كريمر»⁽⁸⁰⁾ (Renee-Marguerie Frick-Cramer) قبل أكثر من ثمانين عامًا، مشهد أزمة اللاجئين المرعبة في القارة الأوروبية بفعل الحرب العالمية الثانية.

حينئذ، ذكرت إحصاءات أنّ قرابة ثلاثين مليون شخص فروا من ديارهم بسبب الحرب⁽⁸¹⁾. وإذا أضفنا إلى هذا الرقم أسرى الحرب الذين لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم لأسباب سياسية بالإضافة إلى المعتقلين المدنيين والمرحّلين من بلدانهم ومن كتبت لهم النجاة من أهوال معسكرات الاعتقال النازية، سنجد أنّ العدد يفوق الخمسين مليون شخص، ما بين مشرّد بسبب القتال الطاحن أو

⁸⁰ - باحثة قانونية سويسرية ومؤرخة وناشطة في المجال الإنساني وهي أول امرأة تحتل مقعدًا في مجلس إدارة منظمة دولية، عندما أصبحت عضوًا في مجلس إدارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1918.

⁸¹ - عمر مكي: هل يوفر القانون الدولي الإنساني الحماية للمهاجرين؟ الإنساني مجلة تصدر عن المركز الإقليمي للإعلام، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد 60، أغسطس 2018، <https://blogs.icrc.org>

مكره على الفرار أو مدفوع بالذعر أو واقع في الأسر. ولم يُكتب لحوالي نصف هذا العدد أن يرى موطنه مرة أخرى.

نستعيد خلال هذه السنوات مشاهد مُماثلة، فقد رأينا جميعاً الصور التي تُعْتَصِر لها القلوب للاجئين سوريين معدمين لا يملكون من حطام الدنيا شيئاً، تلاطمهم أمواج المجهول قبالة سواحل أوروبا، إضافة إلى أزمة اللاجئين السودانيين بسبب النزاع الحاصل في السودان، فقد زاد حجم اللجوء الإنساني، إذ إنّ عدد اللاجئين يزيد اليوم بحسب إحصاءات منظمة الأمم المتحدة عن 45.2 مليون شخص، وأنّ عام 2012 وحده شهد فرار 1.1 مليون شخص عبر الحدود الدولية، في حين نزح نحو 6.5 ملايين داخل أوطانهم. بالإضافة إلى ظاهرة الهجرة الدولية في السنوات الماضية حيث أصبحت ظاهرة عالمية حيث يعيش ما يزيد عن 281 مليوناً خارج بلدانهم الأصلية⁽⁸²⁾.

أولاً: السياق المفاهيمي للاجئين غير المهاجرين

يُحيل أصل كلمة لاجئ إلى قدسية مبدأ الحماية، فكلمة "ملجأ" تعني المكان المقدس الذي يأوي إليه الإنسان بحثاً عن الحماية أو الحصانة، وفي اللغة العربية نقول الملاذ الآمن. وهي غالباً ما تستخدم كملجأ للغريب الذي يطلب الإجارة، وقد ورد في القرآن الكريم ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽⁸³⁾.

وعلى الرغم من وجود أعراف قديمة لدى البوذية والهندوسية والمسيحية وغيرها من الديانات بخصوص اللجوء، فإنّ المفهوم لا يزال غامضاً، بل ويشير

⁸² - تقرير الهجرة العالمية لعام 2024 منشور على الموقع الإلكتروني

<https://worldmigrationreport.iom.int/msite/wmr-2024-interactive/>

⁸³ - سورة التوبة، الآية 6

جدلاً حتى في القانون الدولي الإنساني نظراً لاشتباكه مع مفهوم سيادة الدولة وعلاقتها بالمجتمع الدولي ومفهوم عدم التدخل وغيرها.

وأما اللاجئ فيمكن تعريفه اصطلاحاً بكونه كل شخص هرب من دولته بسبب الاضطهاد المبني على أسباب سياسية أو دينية أو عرقية، أو بسبب عدم رضائه عن الأوضاع القائمة في دولة لا يُسمح بقيام معارضة فيها، ولا يرغب في العودة إلى دولة الاضطهاد.

وفي نفس السياق تُعرّف المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بكونه "كل شخص يوجد، بنتيجة وبسبب خوف له ما يبرّره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد...." (84).

ومن الناحية القانونية لا يوجد تعريف موحد ودقيق لمصطلح مهاجر، والمصطلح غير محدّد في القانون الدولي، تقليدياً، وتمّ استخدام كلمة مهاجر (أو بشكل أكثر دقة، مهاجر دولي) للإشارة إلى الأشخاص الذين يختارون التنقل عبر الحدود الدولية، ليس بسبب تهديد مباشر بالاضطهاد أو الأذى الجسيم أو

⁸⁴ - إن اتفاقية الوضع الخاص باللاجئين لعام 1951 تمثل نقطة انطلاق لأية مناقشات حول القانون الدولي للاجئين لكونها أول اتفاقية دولية تضع تعريفاً عاماً للاجئ على أنها جاءت مقيدة بقيد زمني وآخر جغرافي في تحديد تعريف مصطلح اللاجئ فهي تخدم الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة أحداث الحرب العالمية الثانية وما ترتب عنها والتي وقعت قبل 01-01-1951 في أوروبا. والمادة 1 من الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، وبصيغتها المعدلة بالبروتوكول الصادر سنة 1967 تعرف "اللاجئ" بأنه أي شخص يوجد، "بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، وال يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص ال يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد." وقد اعتمدت الاتفاقية المتعلقة بالنواحي الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا 1969 وإعلان كارتاخينا 1984 بشأن اللاجئين تعريفاً واسعاً ويشمل الأشخاص الهاربين من أحداث سببت اضطراباً شديداً للنظام العام مثل النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف.

الموت، ولكن لأسباب أخرى حصرية، مثل تحسين ظروفهم من خلال متابعة فرص العمل أو التعليم، أو لم شملهم مع الأسرة، والمهاجر بهذا المعنى للكلمة - على عكس اللاجئ - يستمر من حيث المبدأ في التمتع بحماية حكومته، حتى عندما يكون خارج وطنه. وإذا عاد، فسيستمر في تلقي تلك الحماية.

وفي هذا السياق، تُعرّف المنظمة الدولية للهجرة المهاجر: "بأنه أي فرد يتحرك أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيداً عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن الحالة القانونية للفرد، سواء أكان التنقل طوعاً أو قسراً، وعن أسباب تحركه ومدة مكوثه".

وهناك فروق مهمة بين مصطلحي "مهاجر" و"لاجئ" ولا يمكن استخدامهما كمترادفين. فاللاجئون يغادرون بلادهم للفرار من تهديد ما لحياتهم أو حريتهم. وحالتهم معرفة ومحمية في إطار قانوني دولي محدد. أما مصطلح "مهاجر" على الجانب الآخر، فغير معرف في القانون الدولي، ويُستخدم في كثير من الأحيان بشكل مختلف من أصحاب مصلحة مختلفين. وجرت العادة أن تُستخدم كلمة "مهاجر" لوصف الأشخاص الذين ينتقلون باختيارهم بدلاً من الفرار من نزاع أو اضطهاد، ويوصف الأشخاص الذين ينتقلون عادةً عبر حدود دولية ("مهاجرون دوليون") للانضمام إلى أفراد الأسرة الموجودين في الخارج على سبيل المثال، أو البحث عن سبل كسب العيش، أو لأغراض أخرى.

هم أشخاص اختاروا الانتقال من بلدهم إلى بلدان أخرى، ليس بسبب تهديد مباشر بالاضطهاد أو الموت، بل لتحسين حياتهم بشكل أساسي من خلال إيجاد العمل، أو في بعض الحالات من أجل التعليم.

وقد زاد معدل استخدام المصطلح بوصفه مصطلحاً شاملاً للإشارة إلى أي شخص ينتقل من مكان إقامته الطبيعي، سواءً داخلياً أو عبر الحدود، بصرف النظر عما إذا كان هذا الانتقال قسراً أو طواعية⁽⁸⁵⁾.

تظل الحرب دائماً سبباً رئيساً لهجرة السكان ونزوحهم بأعداد ضخمة. وقد أسهم التغيّر الجذري الذي طرأ على طبيعة النزاعات في توسيع نطاق الأضرار الناجمة عن الحروب في هذا الصدد، ولا سيّما انتشار الحروب الداخلية التي تندلع لأسباب عرقية أو دينية، والتي تحول فيها ترحيل السكان من ديارهم إلى هدف من أهداف الحرب وليس مجرد نتيجة من نتائجها.

عدم توصل الفقه الدولي إلى تعريف موحد وشامل للاجئ لا يعني إهمال موضوع اللاجئين وإهدار حقوقهم بما في ذلك الحماية والتعويضات المقررة لهم، بل اهتم القانون الدولي بشكل عام والقانون الدولي الإنساني بشكل خاص باللاجئين وعمل على توفير الحماية اللازمة لهم، سواء أثناء النزاع أو بعد استقرارهم في البلدان التي لجأوا إليها.

من المعلوم أنّ القانون الدولي الإنساني الذي يطلق عليه أيضاً قانون النزاعات المسلحة وقانون الحرب هو أحد فروع القانون الدولي العام، ويتكون من جملة القواعد القانونية المكتوبة والعرفية التي تهدف إلى حماية ضحايا النزاعات المسلحة، سواءً الذين لا يشاركون أو توقفوا عن المشاركة في سير العمليات القتالية، فضلاً عن تقييد وسائل وأساليب القتال. وهو قانون "واقعي" يأخذ أيضاً في الحسبان المتطلبات الإنسانية التي تمثل مبدأ خفياً للقانون الإنساني برمته، علاوة على اعتبارات الضرورة العسكرية. ويستمد هذا القانون الحديث نسبياً مصادره من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين

⁸⁵ - لمزيد من التفاصيل، راجع، محمد بولاعة: المهاجر غير الشرعي بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 1، مارس 2021

لعام 1977 كمصادر أصلية وبعض المصار الثانوية الأخرى ذات العلاقة. وقد صادقت إلى حدود الآن جميع دول العالم (وعدها 194 دولة) على اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، كما أنّ البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 بدورهما في طريقهما الى العالمية حيث تجاوز عدد الدول الأطراف الى ما يزيد عن مائة وستين دولة.

وانطلاقاً ممّا سبق، نتساءل حول ما إذا كان القانون الدولي الإنساني يُعالج هذه الظاهرة الشائكة؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فما هي الحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني للاجئين والمهاجرين؟ وكيف يوفر الحماية لمجموعات السكان المدنيين التي تُضطر إلى الفرار؟

للإجابة عن هذه الاشكالية سنتطرق في جزء أول إلى نزوع القانون الدولي الإنساني لحماية اللاجئين لنقارب في جزء ثانٍ التحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني في تأمين حمايتهم.

ثانياً: نزوع القانون الدولي الإنساني لحماية اللاجئين

تتضمن اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها أحكاماً دقيقة للغاية في خصوص تقييد قواعد السلوك الخاصة والمطبقة في كل النزاعات المسلحة التي من ضمنها تمتع الأشخاص الذين لا يشاركون أو لم يعودوا يشاركون في الأعمال العدائية مثل الجرحى والمرضى والأسرى والمدنيين بالرعاية والحماية في جميع الأحوال، كما يجب معاملة المدنيين معاملة إنسانية، ويحظر خاصة الاعتداء على حياتهم، كما يحظر أي شكل من أشكال التعذيب والمعاملة السيئة، وأخذ الرهائن، وإصدار أحكام دون محاكمة عادلة.

رغم أنّ القانون الدولي الإنساني لم يعرف اللاجئين تعريفاً دقيقاً إلا أنه يعتبرهم من بين ضحايا النزاعات المسلحة المستحقين للحماية، ولذا فقد أولى اهتماماً لهذه الفئة على اعتبار أنهم مدنيون حيث يُعدّ النزاع المسلح نقطة التقاء

كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، ومن بين اهتمامات القانون الدولي الإنساني باللاجئين نصّه على وجوب أن يحظى ضحايا النزاع، سواءً كانوا نازحين أم لا بالحماية من آثار الحرب، وذلك لأن القانون الدولي الإنساني يسعى إلى حقوق الإنسان الأساسية في حالات الشدّة القصوى التي تمثلها النزاعات المسلحة.

إنّ الحماية التي وضعها القانون الدولي الإنساني للاجئين تقوم على اعتبارهم أشخاص مدنيين لا يتمتعون بحماية حكومة بلدهم الأصلي وفق نص المادة 44 من اتفاقية جنيف الرابعة؛ ففي حالة نشوب نزاع مسلح يتمتع مواطنو أي بلد بعد فرارهم من العمليات الفدائية واستقرارهم في بلد العدو بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة⁽⁸⁶⁾، كذلك يمكن أن يكون اللاجئون من دول أخرى في وسط حرب أهلية في دولة اللجوء، وهنا يتدخل القانون الدولي الإنساني بقواعده ليوثر الحماية لهؤلاء اللاجئين على أساس أنهم أجنب يقيمون في أراضي طرف النزاع وليس على أساس أنهم مواطنو الدولة المعادية، وهذا ما تمّ التنصيص عليه بصلب الاتفاقية في مادتها 44، حيث نصّت على أنّ "لا تعامل الدولة الحائزة للاجئين الذين لا يتمتعون في الواقع بحماية آلية حكومته كأجنب أعداء لمجرد تبعيتهم القانونية لدولة معادية".

وهكذا نلاحظ أن القانون الدولي الإنساني خصّص حماية تامة، وسدّ بعض الذرائع التي يمكن أن تتحدّج بها الدولة المعادية المضيفة وتعامل اللاجئين الدولة المعادية بصفتهم أعداء، فالقانون الدولي الإنساني تجاوز هذا الفراغ وطالب الدولة المضيفة معاملتهم على أساس أنهم أجنب فقط، وهذا ما تناولته المواد 35 إلى غاية المادة 46 من الاتفاقية⁽⁸⁷⁾.

⁸⁶ - فليب لافوايه: مختارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد، 305، الصادرة في جوان 2004

⁸⁷ - بلمديوني محمد: وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17،

جانفي 2017، ص 164.

وفي نطاق مزيد من تأمين حماية اللاجئين، وسَّع البروتوكول الإضافي من مضمون نص المادتين (44 و45) من اتفاقية جينيف الرابعة من خلال نص المادة 73 منه التي نصت على أنه "تكفل الحماية وفقًا لمذلول البابين الأول والثالث من الاتفاقية الرابعة وذلك في جميع الظروف ودونما تمييز مجحف للأشخاص الذين يعتبرون قبل بدء الأعمال العدائية، ممَّا لا ينتمون إلى أي دولة أو من اللاجئين بمفهوم المواثيق الدولية المتعلقة بالموضوع والتي قبلتها الأطراف المعنية، أو بمفهوم التشريع الوطني للدولة المضيفة أو لدولة الإقامة".

كما أوردت المادة (78) من البروتوكول الإضافي الأول حماية خاصة باللاجئين من الأطفال والذين يحتاجون إلى مساعدة خاصة أهمها حق التعليم والتربية والرعاية الصحية... الخ، إضافة إلى تمتعهم بالحقوق التي يمنحها لهم القانون الدولي للاجئين - الذي يظل ينطبق عليهم رغم قيام النزاع - شأنهم في ذلك شأن غيرهم من اللاجئين.

كما تنص المادة 74 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، والفقرة الثالثة "ب" من المادة 4 للبروتوكول الإضافي الثاني على ضرورة ضمان الدول المتعاقدة عملية جمع شمل الأسر المشتتة نتيجة النزاع المسلح، والمقصود هنا هم فئة اللاجئين وتسهيل وتشجيع عمل المنظمات الإنسانية المخول لها القيام بهذه المهمة.

ثالثًا: تحديات القانون الدولي الإنساني في ضمان حماية اللاجئين

إنَّ القانون الدولي الإنساني نادرًا ما يستخدم مصطلح اللاجئين، غير أنَّ هذه الملاحظة لا تعني أنَّ القانون الإنساني يهمل اللاجئين، حيث إنهم يتمتعون بالحماية إذا كانوا تحت سلطة أحد أطراف النزاع.

ومن خلال ما تقدّم يبدو أن مقتضيات نصوص القانون الدولي الإنساني لم تتعرض لتعريف مفهوم اللجوء، بل اكتفت بحظر بعض الحالات المؤدية إلى

دفع السكان للجوء، ممّا يوحي إلى أنّ البُعد الجماعي للجوء حاضِر في مقتضيات القانون الدولي الإنساني.

وبالرغم من أنه يُفترض في القانون الدولي الإنساني أنه النظام المصمّم خصيصاً للعمل في زمن النزاع المسلح، إلا أنه لا يتبنّى أقصى قواعد الحماية. فهو ينصّ على معيار الحد الأدنى في إطار الحدود الصارمة لنطاقه (أي معاملة غير المواطنين الذين يقعون في قبضة أحد أطراف النزاع).

ويتطور الحد الأدنى من الحماية التي يمنحها القانون الدولي الإنساني عن طريق التطبيق التراكمي لفروع القانون الدولي الأخرى المعمول بها (على غرار نصوص القانون الدولي الخاصة باللاجئين). ومع ذلك لا توفّر هذه النصوص الحماية الكاملة للأشخاص الفارين من النزاعات المسلحة. والأسوأ من ذلك، أن القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين، على حدّ سواء، يبدوان وكأنهما لا يراعيان ولو نسبياً الاحتياجات الخاصة باللاجئين أثناء الحرب، أو ظروفهم بعد انتهاء الحرب⁽⁸⁸⁾.

ويُمكن القول إن القانون الدولي الإنساني بمفرده لا يمكن أن يقدم حلاً قاطعاً للتحديات المعاصرة التي تفرضها النزاعات المسلحة. ولا يمكن الوصول إلى الحماية الدولية إلا من خلال نهج متكامل يضم فروع القانون الدولي الأخرى مثل القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الجنائي...

وقد أشار الفقيه القانوني والتر كالين (Walter Kalin) إلى أنّ الفهم التقليدي للعلاقة بين القانون الدولي الإنساني ونصوص القانون الدولي الخاصة باللاجئين، يذهب إلى أن هذا الأخير لم يُوضع بالأساس لمعالجة معاناة من

⁸⁸ - عمر مكي: المرجع السابق.

اضطروا إلى الفرار من أخطار الحرب ويسعون إلى اللجوء في الخارج. والقانون الدولي الإنساني في الوقت ذاته لا يوفر أي حماية لهذا القطاع الكبير من الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية دولية. وعليه يمكن القول إن القانون الدولي الإنساني يتضمن العديد من الأحكام التي توفر الحماية للاجئين والنازحين. إلا أنّ هذه الأحكام لا يمكن النظر إليها بأي حال من الأحوال بمعزل عن اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي توفر حماية أكثر تحديداً وتفصيلاً للاجئين والنازحين.

وبالتالي يمكن القول إنّ القوانين الثلاثة تدعم وتؤازر بعضها بعضاً فيما يُعرف بمبدأ التكاملية، تحقيقاً لهدف تنفيذ القواعد التي توفر أقصى حماية للضحايا وهي الغاية النهائية من اعتماد القوانين.

لقد أدّى افتقار الدول والجماعات المسلحة المنخرطة في نزاع مسلح إلى الإرادة السياسية والقدرة العملية على تحمل التزاماتها القانونية باستمرار - بكل أسف - إلى عدم احترام قواعد القانون الدولي الإنساني بالقدر الكافي⁽⁸⁹⁾.

إنّ القانون الدولي الإنساني كصرح كبير بُني على تجارب قديمة، صُمم ليُقيم توازناً بين الاعتبارات الإنسانية المتصارعة والضرورة العسكرية، كما أنه مصمّم ليتعامل مع الكيانات التقليدية المعروفة ضمن نطاق القانون الدولي العام والتي تنخرط في نزاعات تقليدية بوسائل وأساليب معروفة، إلا أننا أصبحنا نشهد اليوم صعود كيانات جديدة تفتقر للتنظيم القانوني المعترف به، تنخرط في نزاعات غير متكافئة باستخدام تقنيات قد تحرز لها التفوق دون أن تفقد

⁸⁹ - غبولي منى: آفاق وتحديات تطبيق القانون الدولي الإنساني، مجلة القانون والعلوم البيئية، المجلد: 02 العدد: 02،

عنصرًا واحدًا من عناصرها، في مقابل فظاعة الانتهاكات الجسيمة التي تحدثها لقواعد القانون الإنساني بصورة عامة وتدابيرها على اللاجئين تحديدًا⁽⁹⁰⁾.

فإذا جرى تدريب الخوارزميات على قواعد استهداف متساهلة للغاية، فإن النتيجة ستكون الموت والدمار في صفوف المدنيين بسرعة أكبر وعلى نطاق أوسع. وفي الحالات القصوى، وما لم يُتفق على حدود قانونية جديدة، ستلجأ منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل إلى القوة مع القليل من القيود، وتتخذ قرارات تتعلق بالحياة أو الموت دون سيطرة بشرية. وفضلاً عن ذلك، يمكن استخدام الوسائل الرقمية لإحداث أضرار واسعة النطاق وتعطيل حياة المدنيين والخدمات الأساسية في المجتمعات. وسيفضي الادعاء بأن هذه الوسائل غير خاضعة للتنظيم أو تفسير قواعد القانون الدولي الإنساني السارية تفسيرًا يقوّض الوظائف الحمائية للقانون، في عالم يزداد اعتمادًا على الرقمية إلى بروز بُعد جديد من الفوضى والضرر.

من المهم جدًا لأي دولة، حيازة أو تطوير السلاح؛ باعتباره وسيلة أو أسلوبًا جديدًا من أساليب الحرب، غير أن تطبيق قواعد وأحكام قانونية مسبقة (القانون الدولي الإنساني والأحكام ذات الصلة)، يجعل حيازته وتطويره لا يتناسب مع بعض مبادئ القانون، خاصة مع التطور التكنولوجي الحديث، مما يجعلنا نتساءل حول مدى كفاية وضوح هذه القواعد في ضوء الخصائص المميزة لتلك التكنولوجيا.

وعليه شهدنا في السنوات العشرين الماضية تغييرًا في أشكال الحروب والنزاعات المسلحة، فقد أسفرت التطورات «التكنولوجية الجديدة» عن ظهور «حروب جديدة غير متكافئة» من خلال بروز وسائل وأساليب جديدة للحرب،

⁹⁰ - لمزيد من التعمق راجع د. عمر رواجي: تحديات تطبيق القانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات غير المتماثلة،

<https://journals.qu.edu.qa/index.php/IRL/article/view/1244/685>

قد تؤثر سلباً على «أمن الحدود» لقواعد الاشتباك مستقبلاً، مثل الهجمات السيبرانية، والطائرات المسيّرة (Drones)، والروبوتات المسلحة، مما أثار جدلاً وتحدياً إنسانياً وقانونياً جديداً.

جلبت الثورة التكنولوجية في الذكاء الاصطناعي (AI) تغييرات جذرية في العديد من المجالات، من الرعاية الصحية إلى الدفاع. ومع ذلك، فإنّ واحدة من أكثر الإمكانيات إثارة للقلق هي احتمال السيطرة على الأسلحة النووية من قبل أنظمة الذكاء الاصطناعي. ومع استمرار تطور التكنولوجيا في الذكاء الاصطناعي بوتيرة متسارعة، يبرز الخطر من أن يتم تفويض الأنظمة الآلية باتخاذ قرارات حاسمة بشأن الأسلحة النووية، وهو ما يثير مخاوف كبيرة بشأن الأمن الدولي، وقانون حقوق الإنسان، واستقرار العالم بشكل عام.

ومن نافلة القول، إن أحكام الاتفاقيات المعمول بها في النزاعات المسلحة غير الدولية أقل تفصيلاً وتقنيًا من الأحكام التي تسري في النزاعات الدولية، إذ إن الدول تعزف عن تحمّل الالتزامات ذاتها في حالات النزاع الداخلي كما هو الحال في النزاع الدولي. ومن بين أبرز التحديات أن الدول تنكر في الغالب قواعد القانون الدولي الإنساني وفلسفته، انطلاقاً من إحجامها عن الإقرار بأن حالة العنف تصل إلى درجة النزاع المسلح الداخلي، بالإضافة إلى أن التدخل الأجنبي يُثير في العديد من النزاعات المسلحة الداخلية اللبس أيضاً حول التوصيف القانوني للنزاع وبالتالي حول القواعد المنطبقة عليه. وفضلاً عن ذلك، فإنّ الجماعات المسلحة ينقصها الدافع الكافي للإذعان للقانون الدولي الإنساني نظراً لأن تنفيذها للالتزامات القانونية التي تملها قواعد لا تعينها كثيراً في أغلب الأحيان على تجنب العقاب بموجب القانون الوطني.

خاتمة

تُعتبر إشكالية اللاجئين من الإشكاليات المعقدة التي تميّز الحياة الدولية المعاصرة، فقد أدّى تزايد النزاعات المسلحة سواءً الدولية أو الداخلية إلى تشريد الملايين، ولجؤهم إلى مناطق أخرى خارج دولتهم طلباً للأمن والأمان، فقد تحولت المحنة التي يعيشها اللاجئون إلى مشكلة كبيرة ذات أهمية وأثار عالمية. فظهرت الحاجة إلى ضرورة إيجاد حل قانوني دولي لمعالجة القضية باعتبارها مسؤولية دولية، فتدخل المجتمع الدولي لضمان احترام حقوق اللاجئين

ومن المهم أن يفكر المجتمع الدولي في إيجاد حل لإشكالية اللاجئين المتنامية الصعوبة، ويتعيّن علينا أن نرحب بالجهود الرامية حالياً إلى الإحساس بخطورتها، لأنه يعود إليها الفضل في لفت الانتباه إلى مشكلة إنسانية خطيرة.

هناك أولاً مسألة تحسين العمل الإنساني الموجه لخدمة اللاجئين، ونظراً لضخامة أعداد واحتياجات العاملين في المجال الإنساني، وخاصة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لذلك فمن الأهمية بمكان أن يسعى هؤلاء العاملون لزيادة أواصر التعاون فيما بينهم على أساس تكاملي ومع مراعاة اختصاصات كل منهم.

كما أنّ غياب التنسيق في العمل الإنساني وضعف تأمين قوافل المساعدات الإنسانية يجعل تمركز المنظمات العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية في مناطق محددة وترك مناطق أخرى دون تغطية تماما، وهو ما قد يشكل تهديداً ومساساً بسلامة اللاجئين وحياتهم وصحتهم.

ومن الضروري أيضاً أن يكون بالإمكان تطوير العمل الإنساني بعيداً عن الاعتبارات السياسية والعسكرية، إذا أريد له أن يظل محايداً وغير متحيّز حقاً.

ومع ذلك، ينبغي عمومًا أن تتركز جهود المجتمع الدولي على أن ينفذ جميع المتحاربين القانون الدولي الإنساني تنفيذًا أفضل، مما سوف يُسهم في تخفيض عدد اللاجئين إلى حد كبير.

رغم أنّ الجهود التي تُبذل لمنع وكبح انتهاكات القانون الدولي الإنساني، يظل السؤال المطروح هو كيف يمكن ضمان امتثال أفضل للقانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة؟ إنّ «القانون الدولي الإنساني» يُعاني من إشكاليات عدة مثلما يؤكد ذلك الدكتور محمد الطراونة أهمها «الصراع بين قوة القانون وقانون القوة»، أو الصراع ما بين «قوة الحق وحق القوة»، ولعل ذلك مرده إلى تقاطع السياسة مع القانون، والازدواجية في المعايير والانتقائية في التطبيق.

إنّ الإنسان هو من يخلق الحرب ويديرها في لحظات التهوّر، وهو أيضًا من يتحمل نتائجها الوخيمة ويتأثر بمجرياتهما، ويحاول بعد ذلك أنسنتها وضبطها، والتخفيف من ويلاتها في لحظات التعقل، فهو أصل الحرب والسلم في نفس الوقت.

الفصل الثالث

الهجرة غير النظامية في الحوض المتوسطي على ضوء التطورات التي عرفتھا السياسة الأوروبية للهجرة

د. محمد الخشاني

رئيس اللجنة المغربية للشبكة الأكاديمية والمؤسسية

لشمال إفريقيا حول الهجرة

الكاتب العام للجمعية المغربية للدراسات والأبحاث

حول الهجرة

مقدمة

أصبحت الهجرة قضية عالمية وألوية على أجندة العلاقات الدولية، فجميع مناطق العالم تقريباً معنية، سواءً كمناطق للمغادرة أو العبور أو الوجهة. هذا الحراك البشري يظل مهماً في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي منطقة تقليدية للصراع، ولكن أيضاً للتبادلات واختلاط الأجناس والثقافات. في هذا الحوض الذي شكل تاريخياً، كما يقول "فرناند بروديل" "مجالاً للحركة"، يرتبط تاريخ المجتمعات بتدفقات الهجرة؛ فقد أدى إنشاء الإمبراطوريات والفتوحات والاستعمار إلى تشكيل دوائر وشبكات للهجرة مع مرور الوقت.

ويعرف هذا الحوض حالياً سلسلة من التحولات في حركات الهجرة، وتشكل فترة الستينيات من القرن الماضي والسياق الراهن في هذا الصدد، فترتين محورتين؛ فأوروبا، التي طورت تقاليدھا كأرض مصدرة للهجرة - منذ اكتشاف العالم الجديد والفتوحات الاستعمارية - أصبحت أرضاً للاستقبال، ولكنها ظلت تطبق سياسات للهجرة متشددة بشكل متزايد منذ بداية التسعينيات. وموضوعنا هو قراءة نقدية لهذه السياسات على ضوء سياق الهجرة غير النظامية في الحوض المتوسطي.

أولاً: تعريف الهجرة غير النظامية وحجمها في الحوض المتوسطي

إنَّ الحركة في الحوض المتوسطي تهم أساسًا ثلاثة أنواع من الأشخاص: طالبي اللجوء والهجرة النظامية والهجرة غير النظامية؛ فيما يخص اللاجئين، فإنَّ عددهم في الاتحاد الأوروبي يبلغ 7.078.605 أي 1.6% من إجمالي السكان ويرجع أصلهم إلى حوالي 140 دولة، وتُعتبر ألمانيا الدولة المضيفة الرئيسية لهذه الفئة، حيث تستقبل 2.4 مليون لاجئًا. أما فيما يخص الهجرة النظامية، فإنَّ حجمها في عام 2022، بلغ ما يقرب من 24 مليون مواطن غير أوروبي، من أصل ساكنة تعدادها 447 مليون نسمة، وهو ما يمثل 5.3% من مجموع السكان. أما الدول التي تستقبل أكبر عدد من المهاجرين في أوروبا الغربية، فهي: ألمانيا: 15,8 مليون مهاجرًا، المملكة المتحدة: 9,36 مليون، فرنسا: 8,52 مليون، إيطاليا: 6,39 مليون وإسبانيا: أكثر من 6 ملايين مهاجر. إضافة إلى هذه الهجرة النظامية، توجد في دول الاتحاد هجرة غير نظامية.

على مستوى التعريف، يجدر التأكيد على أنَّ الهجرة التي لا تأخذ طابعًا نظاميًا لا يمكن تسميتها بالهجرة غير القانونية أو بالهجرة السرية، فهي ليست غير قانونية لأنَّ من المراجع الأساسية في القانون الدولي هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1948 والذي يؤكد في المادة 13 على أنَّ "لكلِّ فرد الحقُّ في مغادرة أيِّ بلد، بما في ذلك بلده، كما يحقُّ له العودة إلى بلده"، و هو الحق الذي يتمتع به مواطنو الدول المتقدمة و الذين بإمكانهم السفر إلى باقي بلدان العالم تقريبًا دون قيود، و هو ما يشكل تمييزًا صارخًا في حق ساكنة الدول السائرة في طريق النمو. كما لا يمكن تسمية هذه الهجرة بالسرية لأنها مرئية ومعاينة، من طرف سلطات الدول المستقبلة التي تعرف أماكن تواجد هؤلاء المهاجرين وأماكن عملهم وحجم هذا التواجد ولا تعمل على ترحيلهم رغم قرارات الطرد التي تطال نسبة قليلة من هؤلاء لأنها في

حاجة إليهم. فعلى سبيل المثال، منطقة "الإيخيدو" في شرق إسبانيا وهي من أكثر المناطق استقطاباً للهجرة غير النظامية، والتي كانت من أفقر المناطق في هذا البلد؛ أصبحت الآن من أغنى مناطق البلد وتوفر نسبة كبيرة من الصادرات الفلاحية الأسبانية إلى أوروبا، كل هذا بفضل الهجرة غير النظامية، فالسلطات المحلية بكل أصنافها بما فيهم العمدة اليميني لهذه المدينة تغض الطرف عن هذه الهجرة المرئية لأنهم في حاجة إليها.

أما فيما يخص تعريف هذا النوع من الهجرة، فإن وضع المهاجر النظامي يشمل أصنافاً متباينة من المهاجرين:

- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يُسوون وضعيتهم؛

- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكنهم هناك بعد انقضاء مدة الإقامة المسموح بها؛

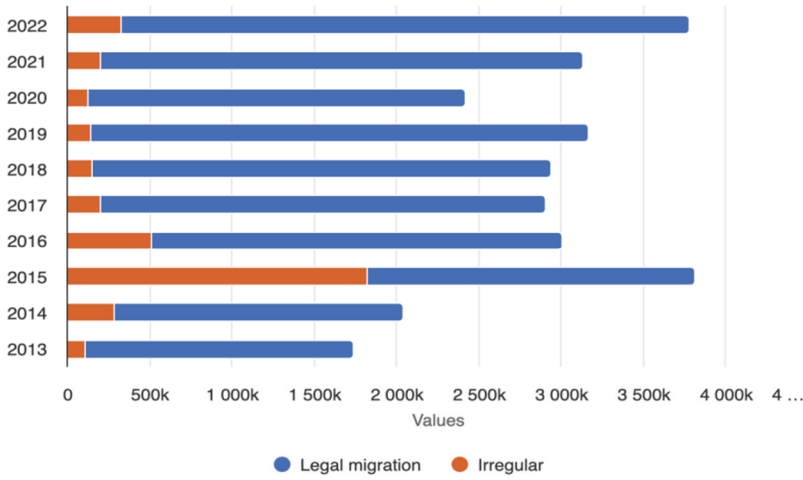
- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها؛

- الأشخاص الذين يشغلون منصباً دون ذاك المنصوص عليه في عقدة العمل؛

- الأفراد غير النشيطين الذين يصاحبون الأشخاص الموجودين في الوضعيات السابقة.

وتحظى الهجرة غير النظامية باهتمام بالغ على الرغم من أنها تمثل في الواقع جزءاً صغيراً من حجم الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، كما يوضح ذلك الشكل التالي:

شكل 1: حجم الهجرة النظامية وغير النظامية في دول الاتحاد الأوروبي



المصدر: المفوضية الأوروبية

وقد تفاقم هذا الاهتمام ابتداءً من التسعينات بعد تبني الاتحاد الأوروبي سياسة متشددة إثر التوقيع على اتفاقية شنغن الثانية في يونيو 1990 والتي حدّدت الآليات القانونية لتنفيذ الاتفاقية. (فرض التأشيرات، ومراقبة الحدود الصارمة، ونظام انتقائي لإصدار تصاريح العمل...).

فباستثناء سنة 2015 والتي سجلت تدفقاً غير عادي للمهاجرين واللاجئين إثر الأزمة السورية، فإنّ حجم هذه الهجرة ظل متواضعاً ودون الضجة الإعلامية والخطاب السياسي المواكب. ففي سنة 2022 مثلاً، تمّ رصد حوالي 330.000 عبور غير نظامي للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وهي أعلى نسبة للعبور بعد سنتي 2015 و2016.

على المستوى السياسي، تفاقم الاهتمام بالهجرة غير النظامية ابتداءً من التسعينات بعد تبني الاتحاد الأوروبي سياسة متشددة إثر التوقيع على اتفاقية شنغن الثانية في يونيو 1990، والتي حدّدت الآليات القانونية لتنفيذ الاتفاقية

الأولى لسنة 1985. (فرض التأشيرات، والمراقبة الصارمة للحدود، ونظام انتقائي لإصدار تصاريح العمل...).

ثانياً: البُعد الجغرافي: بوابات الدخول نحو المجال الأوروبي

يُمكن للمهاجرين غير النظاميين أن يلجوا للمجال الأوروبي بطريقة نظامية عبر المطارات والموانئ إذا كانوا يتوفرون بداية على التأشيرات الممنوحة من طرف قنصليات دول الاستقبال ويُمدّدون إقامتهم إلى ما بعد المدّة المسموح بها، ولكن بالنسبة لمن لا يتوفرون على هذه التأشيرات تظل هناك أربع بوابات للدخول إلى الاتحاد الأوروبي:

• 1- طريق "غرب أفريقيا" عبر أرخبيل جزر الكناري انطلاقاً من السواحل الموريتانية والسنغالية والأقاليم الصحراوية المغربية؛

• 2- طريق "غرب البحر الأبيض المتوسط" ويأخذ طريقين:

• * مضيق جبل طارق.

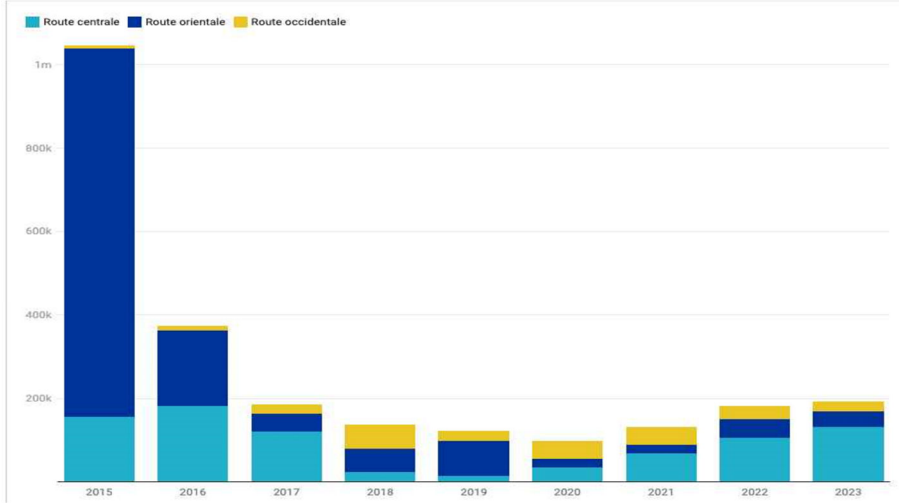
• * مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين.

• 3- طريق "وسط البحر الأبيض المتوسط والمنطلق من السواحل التونسية والليبية في اتجاه السواحل الإيطالية (لامبيدوزا، لينوزا، صقلية) ومالطا؛

• 4- شرق البحر الأبيض المتوسط وهو الذي يتطلب عبور الحدود بين تركيا واليونان والبلدان المجاورة.

ويختلف استعمال هذه الطرق حسب الزمان وحدة المراقبة من طرف خفر الحدود، كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل 2: تدفقات المهاجرين غير النظاميين حسب بوابات الدخول



المصدر: <https://www.consilium.europa.eu/fr/policies/eu-migration-policy>

البوابة الشرقية لأوروبا

في تركيا: استغل المهاجرون من جنسيات مختلفة الوضع السياسي في سوريا في عام 2015 لمرافقة تدفق اللاجئين. ولكن هذا الممر تم إغلاقه عام 2016 بعد الاتفاقية التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع تركيا. وقد نصت هذه الاتفاقية أساسًا على ما يلي:

. العودة المنهجية لجميع المهاجرين إلى تركيا، بما في ذلك طالبي اللجوء، مقابل الحصول على دعم مالي من الاتحاد الأوروبي بقيمة 3 مليارات يورو.

على تركيا أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع ظهور طرق جديدة للهجرة غير النظامية - بحرية أو برية من أراضيها نحو الاتحاد الأوروبي، وسوف تتعاون مع الدول المجاورة وكذلك مع الاتحاد الأوروبي لهذا الغرض.

البوابة الوسطى لأوروبا

تسبب الاتفاق بين تركيا والاتحاد الأوروبي في زيادة عدد الوافدين إلى إيطاليا. لكن منذ اتفاقيات المبرمة بين إيطاليا وخفر السواحل الليبي في يوليو 2017، انخفض عدد العابرين من ليبيا ولكنه تمّ استئنافه ابتداءً من عام 2020. وهكذا وفي سنة 2023، ظلت إيطاليا نقطة الوصول الرئيسية إلى الاتحاد الأوروبي، ب 57% من إجمالي الوافدين: 157.652. وجاء معظمهم من تونس، التي حلّت للمرة الأولى محل ليبيا باعتبارها الطريق الأكثر ازدحامًا، على الرغم من توقيع اتفاق تفاهم في يوليو 2022 بين المفوضية الأوروبية والرئيس قيس سعيد.

البوابة الغربية لأوروبا

رغم بعض التدفقات الاستثنائية في هذه البوابة على غرار ما جرى في سنة 2017 على أبواب سبتة ومؤخرًا في 15 شتنبر سنة 2024، تظل هذه البوابة أقل الممرات استقطابًا للمهاجرين والعوامل التي تفسر انخفاض هذه التدفقات في اتجاه إسبانيا هي:

التعاون الوطيد بين السلطات المغربية والإسبانية في مكافحة شبكات الهجرة غير النظامية والذي ترك ارتياحًا لدى سلطات البلد الجار، كما عبر عن ذلك مؤخرًا وزير الداخلية الإسباني في تصريح إلى الصحافة أشاد فيه ب "تميّز التعاون الأمني بين بلاده والمملكة المغربية". واستخدم في تصريحه مصطلحات قوية واصفا هذا التعاون بأنه "استثنائي وغير عادي"⁽⁹¹⁾.

سياسة الهجرة الجديدة التي يقودها المغرب: والتي أدت إلى تسوية أوضاع ما يربو على 50 ألف مهاجر.

⁹¹ العلم 23 شتنبر 2024

.العجز الحاصل في بعض قطاعات سوق الشغل في المغرب والتي أصبحت توفر العمل لأعداد مهمّة من المهاجرين من جنوب الصحراء كالبناء والفلاحة والأشغال المنزلية.

.انخفاض الميل إلى الهجرة بين المغاربة: وهنا لا بد من التذكير بالخلاصات التي توصلت إليها الدراسة الذي أجرتها الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة بشراكة من المؤسسة الأوروبية للتكوين (ETF) حول الهجرة المحتملة في المغرب والتي أثبتت خلافاً لما تروّجه بعض وسائل الاعلام دون استناد إلى أبحاث علمية نتيجتين أساسيتين:

هناك 58 % من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع لا يريدون الهجرة. ومن بينهم، يقول 50% أنهم لا يريدون السفر إلى الخارج لأسباب عائلية (55% من النساء و45% من الرجال). ذكر 31% أسباباً متعلقة بارتباط الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع ببلدهم الأصلي. ويفسر آخرون هذا الموقف بأسباب أخرى: إجراءات الرقابة المتخذة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وصعوبات الاندماج في بعض البلدان المضيفة، وما إلى ذلك.

وهناك 42 % من الأشخاص المستجوبين عبروا عن رغبتهم في الهجرة والعمل في الخارج، ولكن هذا يبقى فقط مجرد تعبير عن رغبة، وقد نجد ذلك عند فئات عريضة من الشباب المغربي عندما يسألون عن ذلك، إلا أنّ البحث ميّز بين من لديهم إمكانيات هجرة عالية أي يتوفرون على ما يمكن تسميته بمقومات الهجرة (عقود عمل ، إمكانيات مالية، معرفة البلد المقصود، إمكانية الحصول على التأشيرة، روابط عائلية في الخارج، اللغة..) ونسبتهم لا تتعدى 22% من مجموع الراغبين في الهجرة بينما يظل 78% منهم لا تتوفر لديهم الإمكانيات اللازمة للهجرة، أي أنّ الأمر يظل في النهاية مجرد أمنية ورغبة.

- بالنسبة لمجموع العينة التي شملتها الدراسة (2604 شخصا)

- 42% من الأشخاص يقولون أنهم ينوون الهجرة ومنهم:

* 33% لديهم إمكانيات هجرة ضعيفة،

* 9% لديهم إمكانيات هجرة قوية.

إجمالاً، وفي ظلّ الظروف الراهنة، تستمر هذه البوابات المؤدية إلى المنطقة الأوروبية كمرّات للتدفقات غير المنتظمة ولا يزال المزيد من الشباب من جنسيات مختلفة، وخاصة الأفارقة من جنوب الصحراء من كلا الجنسين، يواجهون جميع المخاطر على أمل إنهاء هذه الرحلة في إحدى دول الاتحاد الأوروبي. ويأتي هؤلاء المهاجرين من العديد من البلدان، وقد لاحظنا ذلك أثناء عملية تسوية الوضعية التي قام بها المغرب والتي بلغ عددهم 116 دولة.

وينتج عن هذا العبور الكثير من المآسي التي تطال هؤلاء المهاجرين غير النظاميين... والتساؤل الذي يفرض نفسه، هل من الممكن بلورة سياسة هجرة أخرى تعتمد على تنظيم تدفقات الهجرة في إطار إنساني؟ وللتذكير، فهذا هو جوهر أهداف "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" الذي وقعت عليه معظم دول الاتحاد الأوروبي. ولكن يبدو أن هذا الممكن يصطدم بعدد من المفارقات في سياسة الهجرة الأوروبية.

ثالثاً: مفارقات سياسة الهجرة الأوروبية

منطلق السياسة الأوروبية في مجال الهجرة هو إنشاء منطقة "شنغن"، التي تلغي المراقبة على الحدود الداخلية لأعضائها. وهذا هو الهدف الرئيسي من القانون الأوروبي الموحد الذي تمّ التوقيع عليه في مدينة شنغن في 14 يونيو 1985. والدول الخمس الأصلية الموقعة على هذا القانون هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، انضمت إليها منذ ذلك الحين إيطاليا في عام 1990، وإسبانيا والبرتغال في عام 1991، واليونان في عام 1992، والنمسا في عام

1995، ثم فنلندا والدنمارك والسويد في عام 1996. تسعة من الدول العشر الأعضاء التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004 أصبحت جزءًا من منطقة شنغن منذ 21 ديسمبر 2007 وهي إستونيا وليتوانيا ولاتفيا والمجر ومالطا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا. وتضم منطقة شنغن الآن 27 دولة أعضاء، منها 23 دولة تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي و4 دول أعضاء تنتمي إلى رابطة التجارة الخارجية الأوروبية وهي: إيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا. والجدير بالذكر أنّ هناك 4 دول عضوة في الاتحاد الأوروبي وليست جزءًا من منطقة شنغن وهي أيرلندا ورومانيا وبلغاريا وقبرص. وآخر التطورات التي تهم مجال "شنغن" هو انضمام كوسوفو إلى هذه المنطقة في فاتح يناير 2024، وبذلك أصبحت جميع دول غرب البلقان ضمن منطقة "شنغن". كما تقرّر أن تنضم رومانيا وبلغاريا إلى هذه المنطقة جزئيًا للسفر البحري والجوي بحلول مارس 2024، وذلك بعد قبول اقتراح فيينا لـ "إير شنغن". ويدل هذا الحل الوسط على التقدم نحو العضوية الكاملة ومعالجة المعارضة وتعزيز التكامل الإقليمي.

خريطة دول "شنغن"



ومن الواضح أنّ الاتحاد الأوروبي اعتمد العديد من التدابير التنظيمية خلال مختلف القمم التي نظمتها المفوضية، نذكر منها ماستريخت (1992)، أمستردام (1997)، طونييري (1999)، إشبيلية (2002)، طيسالونيك (2003)، لاهاي (2004)، استوكهولم (2009)، لافاليت (2015)،...، ولكن هذه القمم تصبّ في نفس السياق الذي نجده في أحدث مبادرة للمفوضية الأوروبية هي مشروع ميثاق الهجرة واللجوء الذي تمّ تقديمه في 23 سبتمبر 2020. وكالعادة يُخصّص هذا الميثاق جزءًا كبيرًا من مضمونه لحماية حدود المنطقة الأوروبية، بالإضافة إلى إجراءات جديدة للضغط على الدول الموفدة. أهم هذه الإجراءات:

- تعزيز مكافحة الهجرة غير النظامية؛

- تسريع عودة الأشخاص الذين هم في وضع غير نظامي؛

- جعل الدول الأعضاء أكثر اتحادًا مع بعضهم البعض لتجنب تركيز طالبي اللجوء في بعضهم؛

- تطوير الشراكات مع بلدان المنشأ والعبور للمهاجرين، لتسهيل عودتهم؛

- تكثيف اتفاقيات إعادة القبول مع البلدان الأصلية للمهاجرين، مثل تلك المبرمة بالفعل مع تركيا أو ليبيا؛ لتسهيل عودة الأشخاص الذين لم يحصلوا على اللجوء؛

- ومن أجل الضغط أكثر على الدول الموفدة، فإن الحصول على التأشيرات الأوروبية سيكون أسهل بالنسبة للدول التي ترحب بمواطنيها المرحلين، وعلى العكس من ذلك، سيتم إعاقته بالنسبة لأولئك الأقل تعاونًا.

في الواقع، وعلى الرغم من هذه الوفرة من التدابير، فإن توحيد السياسة الأوروبية بشأن اللجوء والهجرة لا يزال يواجه الكثير من العقبات. وفي هذا

السياق، لجأت بعض الدول إلى الحلول الوطنية من خلال تطوير قوانين هجرة وطنية دون التشاور والتنسيق فيما بينها كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

إنّ تقييم هذه السياسات على مستوى الدول أو على مستوى الاتحاد الأوروبي ككل، أبان عن محدوديته ولا أدل على ذلك من تواتر وتكاثر وتكرار الإجراءات في النصوص التي أصدرها الاتحاد بشأن الهجرة. والأسباب الرئيسية لذلك يمكن اختزالها فيما يلي:

- أن هذه السياسات في جوهرها تسعى إلى التأثير على المسببات وليس على الأسباب.

- تبقى هذه السياسات في منهجها سياسات أحادية الجانب ولا تشرك في بلورتها جميع الأطراف الرئيسية المعنية بتدفقات الهجرة أي إضافة إلى بلدان الاستقبال بلدان الأصل وبلدان العبور. اعتباراً لهذا، فالمعادلة تظل مبتورة من أطراف رئيسيين لأن المقاربة التشاركية تظل ضرورية.

- تظل هذه السياسات تحت تأثير مشوّشات سياسية تحول دون التحليل العقلاني والموضوعي والإنساني لقضايا الهجرة، مع استقواء اليمين المتطرف في الكثير من البلدان الأوروبية المستقبلية للهجرة: فرنسا (التجمع الوطني)، إيطاليا (إخوة إيطاليا)، ألمانيا (البديل من أجل ألمانيا)، هولندا (حزب الحرية). والتوجه المتوقع للبرلمان الأوروبي نحو اليمين في تركيبته الحالية، حيث يستحوذ هذا التيار على 26٪ من المقاعد، يعني أنّ المجلس سيكون حريصاً على اتخاذ التدابير الرامية للحدّ من الهجرة إلى المجال الأوروبي. هذه الهجرة التي ينظر إليها بعض الشعبويين مثل "رينو كامو" صاحب فكرة "الاستبدال العظيم" أو الإبادة الجماعية البيضاء على أنها تشكل خطراً على المجتمعات الأوروبية. ونجد هذه الفكرة في خطابات العديد من الحركات اليمينية المتطرفة التي انتشرت في الدول

الأوروبية وكذا خطابات بعض حركات الاحتجاج مثل "بيغيدا"، والنقاد مثل "إريك زمور".

- خلافاً لما ترويه هذه الخطابات، فإنّ التحليل العقلاني لقضايا الهجرة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عوامل أساسية تمكن من تدبير موضوعي لهذا الملف.

رابعاً: عوامل أساسية للتحفيز على تدبير موضوعي لتدفقات الهجرة في المنطقة الأور-متوسطية: ما لا تأخذه السياسة الأوروبية بعين الاعتبار

1- الحصيلة السلبية لسياسة تتبنى المقاربة الأمنية وتركز على التدابير التقييدية

لم توقف هذه السياسة التدفقات غير النظامية للهجرة كما رأينا، حيث بلغ عدد المهاجرين غير النظاميين الذين اجتازوا الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي 355.000 شخصا سنة 2023. رقم قياسي للتدفقات غير النظامية منذ عام 2016. هكذا تبدو أوروبا "عاجزة على مواجهة تدفق المهاجرين غير الشرعيين" كما عنونت ذلك جريدة "لوفيجارو" الفرنسية في إصدارها⁽⁹²⁾، ويعبر عن هذا الواقع المؤرخ والفيلسوف الإغريقي "ثوسيديد" حين يقول: "سمك الجدار يظل دون إرادة اختراقه"، لأن الإرادة تظل أقوى من إغلاق الحدود وبناء الجدران والتجربة في هذا المجال أثبتت أن القمع يأتي بنتائج عكسية. وعلى مستوى آخر، يظل تصدير مسألة تدبير الهجرة وهماً، فدخل المغادرة والعبور غير قادرة على ضبط الحدود الممتدة على آلاف الكيلومترات، والتي لم تستطع حراسها حتى دول الاتحاد الأوروبي بإمكاناتها اللوجستكية المتطورة.

⁹² - جريدة لوفيجارو ليوم 14 ماي 2014

اعتبارًا لكل هذا فإن القيود التنظيمية المفروضة على حركة الأجانب لم تمنع الدخول بقدر ما أعاقت حركة الذهاب والإياب. لأن ولوج المجال الأوروبي في ظل الظروف الراهنة أصبح مشروعًا اقتصاديًا لأنّ الهجرة أصبحت مكلفة تتطلب مبالغ مالية مهمة تؤدي إلى مهربي البشر، ومن أجل ذلك يظل اختيار العودة غير وارد مهما كانت الظروف. والملاحظ أنه كلما زاد إغلاق الحدود، زاد عدد الأشخاص الذين يستقرون في البلدان المضيفة لأنهم غير قادرين على المغادرة والعودة.

2- وجود طلب عمل في سوق الشغل لدول الاتحاد الأوروبي

ويأتي هذا الطلب من قطاعات مختلفة، أبرزها: الزراعة والبناء والخدمات: الفنادق والمطاعم، والعمل المنزلي، والأنشطة المتعلقة بصحة الإنسان (هجرة الرعاية)، وغيرها. وقد أدّى النمو الملحوظ في هذه القطاعات إلى توفير قدر كبير من الوظائف، والتي تتطلب مهارات منخفضة عمومًا، وبالتالي يتجنّبها السكان الأصليون. ممّا يؤدي إلى وجود طلب عمل غير ملبّي وهذا العجز في سوق الشغل نجده في مختلف الدول الأوروبية، ففي فرنسا على سبيل المثال بلغ عدد المناصب الشاغرة 300.000 سنة 2021 (تقرير بنك فرنسا). ويهم ذلك العديد من القطاعات خاصة في الخدمات والبناء والتموين. هذا الطلب المهم تقدم له الهجرة غير النظامية حاليًا حلاً ملائمًا.

وهكذا يشكل المهاجرون مكونًا أساسيًا في سوق الشغل الأوروبي، وبدونهم تتوقف الكثير من الخدمات في الدول المستقبلية وهذا ما عبر عنه وثائقي من إعداد المنظمة العالمية للهجرة تحت عنوان: هل يمكن أن نتخيل دول الاتحاد الأوروبي من دون مهاجرين⁽⁹³⁾.

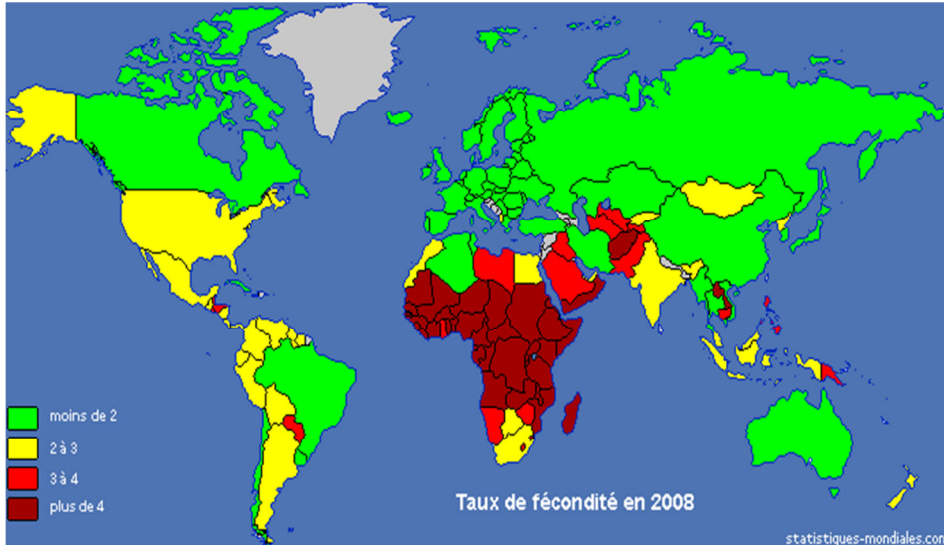
⁹³ - Can you imagine one day without migrants OIM, <https://www.iom.int/video/day-without-migrants>

3- نقص القنوات القانونية يحفز العمالة غير القانونية والهجرة غير النظامية

يكون العامل غير النظامي في بعض قطاعات الشغل، أكثر جاذبية لصاحب العمل. فهو غير محمي بموجب قوانين العمل، وهو في وضع ضعيف مما يجعله يقبل راتباً أقل وضمانات أقل من تلك المقدمة للمواطنين والمهاجرين في وضع قانوني. وخلافًا لما تروج له بعض وسائل الإعلام وبعض الخطابات السياسية، فإن تطور العمالة غير القانونية هو الذي يحفز الهجرة غير النظامية وليس العكس. فأرباب العمل هم في الحقيقة الذين يشجعون على الهجرة غير النظامية (عامل النداء). في ظل هذا الواقع، ومن أجل تلبية الاحتياجات من القوى العاملة، أثبت سوق العمل أنه أقوى في توليد التدفقات وجلب العمالة من الدول في تنظيمها.

4. التحدي الديموغرافي

خريطة معدلات الخصوبة في العالم



يقع السؤال الديموغرافي الآن في قلب جميع القضايا المجتمعية المعاصرة الرئيسية. والجدير بالذكر أنّ دول الاتحاد الأوروبي تسجل معدلات خصوبة ضعيفة، أي دون معدل 2،1 الضروري فقط لإعادة إنتاج الساكنة ويعرف هذا المعدل اتجاهًا تنازليًا في 22 من أصل 27 دولة في الاتحاد الأوروبي. ويظل هذا الانخفاض أقوى في بعض دول جنوب أوروبا، فبين سنة 1980 و2021 انتقل هذا المعدل في إسبانيا من 2.88 إلى 1.19 وفي إيطاليا من 2.43 إلى 1.25 وفي البرتغال من 2،25 إلى 1،35 وفي اليونان من 2.40 إلى 1.43.

ونتيجة لذلك دخلت أوروبا في تناقص سكاني طبيعي منذ 2015 (عدد الوفيات أعلى من عدد المواليد). وهو ما يطلق عليه بـ "الشتاء الديموغرافي". وسيكون لذلك انعكاس على حجم السكان النشيطين الذي يبلغ الآن 223 مليون نسمة والذي من المنتظر أن يستمر انخفاضه في أوروبا، بمقدار 49 مليون نسمة بحلول عام 2050. و"هؤلاء الأشخاص لا يمكن استبدالهم إلا بمهاجرين" وفق ما صرح به جوزيف بوريل الرئيس السابق للبرلمان الأوروبي⁽⁹⁴⁾.

على ضوء هذه المعطيات، يبدو أنّ سياسات دعم الأسرة التي تتبناها الحكومات، قد لعبت في أغلب الدول الأوروبية دورًا اجتماعيًا وليس ديموغرافيًا. على أي حال، لم تمنع هذه السياسات الخصوبة في أوروبا من الانهيار في العقود الأخيرة، وظلت السياسات المتبعة غير كافية لتحفيز الأسر على الإنجاب، نظرًا للتطورات السوسيوثقافية التي تعرفها هذه المجتمعات والتي لا تشجع على الزواج أو الإنجاب. وفي ظل هذا العزوف على الإنجاب سيستمر حتمًا هذا "الشتاء الديموغرافي" في تهديد اقتصاد الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك أصبحت الشيخوخة تشكل التحدي الأكبر في أوروبا.

⁹⁴. أنظر جريدة لوماتان ليوم 19 يناير 2007 تصريح لجوزيب بوريل، نقلًا عن صحيفة "إل بيروديكو دي كاتالونيا".

وقد تفاقم حجم الشيخوخة خلال العقود الأخيرة في دول الاتحاد الأوروبي، فحسب المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (Eurostat) من المتوقع أن تزداد نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 80 عامًا أو أكثر من سكان الاتحاد ما يقرب من مرتين ونصف بين عامي 2021 و2100، حيث ستنتقل نسبتهم من 6.0٪ إلى 14.6٪. والملاحظ أن هذا التطور يختلف من دولة عضو إلى أخرى. فعلى مدى العقد الماضي (2012-2022)، زادت نسبة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا من السكان بمقدار 5 نقاط في فنلندا و4.4 نقاط في جمهورية التشيك، بينما ارتفعت هذه النسبة فقط بمقدار 1.4 نقطة في ألمانيا و0.8 نقطة في لوكسمبورغ.

ومن نتائج هذا التباين في التطور الديموغرافي، اختلاف حجم الشيخوخة من بلد إلى آخر في الاتحاد الأوروبي. ففي عام 2022، بلغت نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا فأكثر (23.8٪) في إيطاليا و(23.7٪) في البرتغال و(23.1٪) في فنلندا، بينما كانت هذه النسبة أقل في بلدان أخرى مثل لوكسمبورغ (14.8٪) وإيرلندا (15.0٪) وقبرص (16.5٪)، وبقيت هذه النسبة في فرنسا في مستوى 20.7٪.

في ظل هذا الواقع، وفي كل سنة وتحت ضغط سوق العمل، تستقبل أوروبا أعدادًا من المهاجرين ويكون عدد الوافدين إلى الاتحاد الأوروبي، حسب Eurostat أكبر من عدد المغادرين. وهكذا، في عام 2022، كان صافي الهجرة، أي الفرق بين عدد الأشخاص الذين يدخلون وأولئك الذين يغادرون خلال العام، أكثر من مليون شخص. ويظل صافي الهجرة هذا هو المحرك الرئيسي للنمو السكاني الأوروبي منذ أوائل التسعينيات. وتقدر الدراسة التي أجرتها المفوضية الأوروبية سنة 2018 (أي قبل انفصال المملكة المتحدة) أنه "في غياب الهجرة، سيكون عدد سكان دول الاتحاد الأوروبي الـ 28 في عام 2060 أقل بمقدار 75

مليون نسمة من عددهم مع الهجرة، أي انخفاض عدد السكان بنسبة 14٪، والسكان في سن العمل بنسبة 20٪».

5- تطور "تجارة تهريب البشر"

إن جدلية الرافض القانوني للهجرة والجاذبية الاقتصادية التي تعرفها أوروبا ساهمت في إنعاش تجارة البشر، فبديهي أنه عندما نغلق الحدود، نخلق فرص عمل للمهربين تجار البشر. وتظل هذه التجارة مزدهرة على نطاق دولي حيث يقدر حجم أرباح شبكات مافيا المهربين (تزوير المستندات، النقل، إلخ) بنحو 35 مليار دولار (المنظمة الدولية للهجرة).

6- التكلفة الباهظة التي يتحملها المواطنون الأوروبيون

تؤدي محاربة الهجرة غير النظامية إلى تكاليف باهظة تتحملها الدول المستقبلية، حيث يتم من أجل ذلك تعبئة موارد كبيرة لدعم سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية من خلال إنشاء مؤسسات تعتمد عليها المفوضية أو تنشئها دول الاتحاد، ويتجلى ذلك في نشر خدمات لوجستية متطورة لمكافحة الهجرة غير النظامية (مثلا النظام المندمج للمراقبة الخارجية في إسبانيا (SIVE)، وأنظمة التحكم (إنشاء أنظمة معلوماتية متطورة مثل نظام المعلومات "شنغن" 1 و 2 (SIS 1 و SIS 2) أو النظام المستعمل للتحقق من التأشيرات (VIS) أو نظام تبادل المعلومات (Eurosur)، وإنشاء وكالات مثل الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (فرونتكس): وهي وكالة تقوم بتعبئة ترسانة كبيرة لمحاربة الهجرة غير النظامية (طائرات ومروحيات وقوارب واستخدام طائرات بدون طيار وأقمار صناعية وأجهزة كشف "موضوعة" على طول الحدود... وقد تزايدت موارد هذه الوكالة باستمرار منذ عام 2012. وميزانيته بلغت 845 مليون يورو في عام 2023، مقارنة بـ 460 مليون يورو في عام 2020. وخصصت لهذه الوكالة ميزانية ضخمة تصل إلى 6.4

مليار يورو خلال الفترة 2021-2027، مقارنة بـ 2.4 مليار يورو من 2014 إلى 2020. بحلول عام 2027، سيزداد عدد العاملين في "فرونتكس" من 1500 إلى 10000 موظف. وللتذكير، فهناك عدة تقارير، بما في ذلك التقارير الصادرة عن منظمة "هيومن رايتس ووتش" غير الحكومية، اتهمت الوكالة بإساءة معاملة اللاجئين الذين يتم اعتراضهم.

إضافة إلى هذا، هناك مبادرات مكلفة على مستوى الدول لمحاربة الهجرة غير النظامية، مثل ألمانيا التي أنشأت منذ بداية التسعينات، "الجهاز المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية". وفرنسا التي أنشأت في عام 1994 "المديرية المركزية للهجرة ومكافحة العمالة غير الشرعية (DICILEC)، إضافة إلى بناء الجدران في بعض البلدان مثل المجر واليونان وغيرها وإقامة المزيد من الكيلومترات من السياج في دول أخرى مثل بولونيا وليتونيا واستونيا.

7- تخلق الهجرة غير النظامية نقصاً في الإيرادات لدول البلدان المستقبلية

يمكن للدول الأوروبية أن تجني أرباحاً مهمة من الهجرة النظامية، حيث تساهم هذه في مكافحة العمل الغير القانوني، كما تسمح للدولة بالاستفادة من مدفوعات الضرائب وتجبر رجال الأعمال على دفع الاشتراكات الاجتماعية في سياق تواجه فيه أوروبا شيخوخة السكان، وتعتمد فيه استدامة المعاشات التقاعدية على المساهمات الجديدة. وتكتسب مساهمة المهاجرين النظاميين من حيث المساهمات في صناديق التقاعد أهمية كبيرة، كما يتضح ذلك من النموذج الإسباني حيث بلغ عدد الأجانب المنتمين إلى الضمان الاجتماعي في هذا البلد ما يقارب الثلاث مليون مشترك (2.882.967) في يونيو 2024، منهم 358.371 مغربي.

أما من الناحية الأمنية فالهجرة النظامية تجعل هؤلاء العمال مرئيين وبذلك تحد من تأثير الشبكات الإجرامية على هؤلاء، وتشجع على اندماجهم من خلال توفير ظروف معيشية أفضل لهم والحق في الاستفادة من مختلف الفوائد الاجتماعية على غرار السكان الأصليين.

8 - الكلفة الباهظة جداً من الضحايا

حسب المنظمة الدولية للهجرة، فقد تم تسجيل ما لا يقل عن 50 ألف حالة وفاة على طرق الهجرة المختلفة حول العالم خلال الفترة 2014-2022، مشيرة إلى أن أكثر من نصف هذه الوفيات (29 ألفاً) حدثت على الطرق المؤدية إلى أوروبا وفيها، منها 25 ألفاً في البحر الأبيض المتوسط وحده. وفي عام 2023، توفي ما لا يقل عن 3863 شخصاً أثناء محاولتهم عبور الحدود الأوروبية، وفقاً للمنظمة نفسها، التي تعتمد على شهادات الناجين وأقاربهم لإجراء حساباتها، مما يجعل البحر الأبيض المتوسط أكبر مقبرة في العالم. فيما يخص المناطق الصحراوية في إفريقيا مكن المسح الذي أجرته AMERM/CISP الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة من تقييم مدى المآسي التي عاشها هؤلاء المهاجرون قبل وصولهم إلى المغرب، وعلى طول طريق هجرتهم الذي قد يصل إلى آلاف الكيلومترات وقد عاين 35 % من المهاجرين الذين تم استجوابهم وفاة شخص ما أثناء الرحلة، وهي نسبة مهولة من الموت المجهول الذي لا تعينه وسائل الإعلام للتعريف به.

9. البعد الجيوستراتيجي للعلاقات بين أوروبا والدول الموفدة

من البديهي أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع أن يستمر في الازدهار في ظل وجود جيوب من الفقر على جانبه الجنوبي. فاقتصادات منطقة جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص لا تزال هشة. أمام هذا الواقع المزري، فإن الحل الذي اقترحتة الدول الأوروبية لحدّ الآن في علاقاتها الاقتصادية هي توقيع

اتفاقيات شراكة مختلفة مع دول شمال أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى كان آخرها اتفاقيات الشراكة الاقتصادية (accord de Partenariat Economique) وهي اتفاقيات تجارية تهدف إلى تطوير التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وما يسمى بدول افريقيا و الكاريبي و المحيط الهادي (ACP). إن هذه الاتفاقيات وهي في جوهرها اتفاقيات للتبادل الحر، تطرح تحديات كبرى على هذه الدول إذ كيف لاقتصاديات هشة أن تنافس اقتصاديات قوية فنحن هنا كما يمكن التعبير مجازيا عنه أمام التقاء القدر الفخاري بالقدر الحديدي، وعلى هذا الأساس لا يمكن لهذه الاتفاقيات أن تحسن الوضع الاقتصادي لهذه الدول النامية. وللتذكير فمند أن نشر "رينيه ديمون" في عام 1962 كتابه "إفريقيا السوداء بدأت بداية سيئة"، ظلت صيرورتها سيئة، ونتيجة لذلك نجد اليوم أن 33 من أصل 48 دولة مصنفة من قبل الأمم المتحدة ضمن البلدان الأقل نمواً في العالم هي دول إفريقية. كل هذا جعل إفريقيا عرضة للفقر وغياب التنمية والأمن السياسي والغذائي وهو ما يحفز الشباب على الهجرة غير النظامية.

خريطة الدول الأقل نموا في العالم (45)

33 في إفريقيا، 8 في آسيا، 1 في الكاريبي و 3 في المحيط الهادي



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الخاتمة

إنَّ أيَّ محاولة للتخفيف من الهجرة غير النظامية تتطلب التأثير على الأسباب الجذرية التي تولدها وتزكي استمراريتها، مع العلم أن المهمة معقدة للغاية وطويلة الأمد، وتستدعي تعبئة كل الحكومات المعنية مع التركيز على الاستثمار في سياسة الاندماج عوض الاستثمار في سياسات الاقصاء. دون ذلك، فإنه كما يقول ألفريد سوفي: "إذا لم تذهب الثروات حيث يوجد البشر، فمن الطبيعي أن يذهب البشر حيث توجد الثروات". وعلى أوروبا أن تعطي بعدا ملموسا أكثر للتضامن الدولي ومعنى أكثر واقعية للحوار والشراكة الأوروبيةمتوسطة، وهو مشروع هدفه المعلن في برشلونة سنة 1995 هو جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة أمن وسلام ورخاء مشترك.

إن جميع الأسباب وراء التحفيز على الهجرة غير النظامية تدعو إلى اتباع نهج جديد في التعامل مع هذا الملف يلبي مصالح الشركاء الأوروبيين ودول العبور والمصدر، ويشكل بديلاً للهجرة غير النظامية التي تدمر العديد من الأسر وتسبب في العديد من الضحايا. وهكذا وبدلا من جعل الهجرة هي الخلاف الرئيسي في العلاقات بين الشركاء الأوروبيين والأفارقة إجمالا، فمن المناسب التفكير في هذه العلاقات بشكل مختلف وجعل هذه القضية مصدرا للإثراء المتبادل.

الفصل الرابع

مكانة الهجرة في سياسة الجوار الأوروبية بين التدرج والتقييد

د. عبد الجبار عراش

أستاذ التعليم العالي
جامعة الحسن الثاني، سطات

مقدمة

يعرف العالم المعولم في وقتنا الراهن تداخل وتشابك عدّة ديناميات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والأمنية والثقافية، مولّدة في غالب الأحيان لعلاقات غير متكافئة بين الدول ومتميّزة بالاستقرار واللايقين المغذّين بدورهما للتحديات الجيوستراتيجية. وفي هذا الصدد، لم تخل العلاقات بين دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط من تأثيرات هذه الديناميات خصوصاً ارتباطاً بتدبير الهجرة.

وتعتبر الهجرة بشقيها النظامي وغير النظامي من بين المواضيع الشائكة والأكثر تعقيداً وتسييساً، وأقلها تكاملاً وتناغمًا في دول الاتحاد الأوروبي، إذ أضحت متغيّرًا رئيسيًا محددًا في رسم معالم تدبير الشأن السياسي الداخلي للدول الأعضاء، ما حدا بمؤسّسات الاتحاد الأوروبي إلى إيلائها عناية خاصة بعد أمنّتها وتحويلها من قضية إنسانية إلى قضية أمنية وتحديّ كبير يهدّد الوجود الحضاري والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول الاتحاد الأوروبي. ولمواجهة كل هذا، حاولت سياسة الجوار الأوروبية عند انطلاقها إرساء دعائم تعاون قوي ومستقر مع دول الجنوب والتأثير على عمليات الهجرة الصادرة منه وحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وضبط التدفقات البشرية.

انطلاقًا من السؤال الاستشكالي الذي يروم تفكيك مكانة سياسة الهجرة (بشقيها النظامي وغير النظامي) بترسانتها القانونية والتنظيمية الهائلة وبآلياتها

المتعددة في سياسة الجوار الأوروبية، تسعى هذه المقالة العلمية أولاً إلى استجلاء الديناميات المتميزة لتمثّلات الأبعاد المفاهيمية والمجالية للظاهرة الهجرية، وثانياً إلى تسليط الضوء على سياسة الهجرة كما تضمنتها ودبرتها السياسة الأوروبية عمومًا، وسياسة الجوار الأوروبية تحديدًا.

أولاً: الأبعاد المفاهيمية والمجالية لظاهرة الهجرة غير النظامية

تُعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية متجذرة في تاريخ البشرية وليست وليدة الحداثة، بل هي سلوك دأب الإنسان الأول على ممارسته كاستراتيجية للبقاء⁽⁹⁵⁾. وهي حسب تعريف المنظمة الدولية للهجرة كل حركة تنقلية تُسفر عن مغادرة مكان الإقامة المعتاد؛ إمّا داخل البلد أو عابرة للحدود بصيغتها النظامية وغير النظامية⁽⁹⁶⁾. وهي بهذا تعني التغيير الاجتماعي وكل التنقلات والتحوّلات التي يمكن أن تحدث في المجتمعات المصدّرة والمستقبلة للهجرة⁽⁹⁷⁾. يتم استخدام مفهوم التنقل بشكل متكرر في الحوارات العامة كما يُتداول تحديدًا من لدن صناع القرار في الدوائر السياسية لتوصيف التغيّرات التي تطرأ على مستوى الإقامة من دولة عضو داخل الاتحاد الأوروبي إلى أخرى داخله، في حين يشير مفهوم الهجرة إلى وصول مواطنين قادمين من دول ثالثة إلى الاتحاد الأوروبي، أُجبروا على النزوح تحت تأثير الأحداث التي يمرّون بها أو جراء أزمة إنسانية⁽⁹⁸⁾.

⁹⁵ Stephen Castles , Mark J. Miller (1984) , The Age of Migration: International Population. Movements in the Modern World , the Guilford Press, Deuxième Edition, New York, p.4.

⁹⁶ Kenza Occansey, Françoise Sivignon (2023) , Migration et Union Européenne : Vers Une Nouvelle Vision des Politiques Migratoires, Avis du Conseil Economique, Sociales et Environnemental sur Proposition de la Commission des Affaires Européennes et Internationales, p.10.

⁹⁷ Alejandro Portes (2010) , Migration and Social Change , Some Conceptual Reflections , Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol.36 , N°10 , p.1544.

⁹⁸ Jean-Michel Lafleur, Mikolaj Stanek (2017), EU Migration and The Economic Crisis: Concepts and Issues, in : Jean Michel Lafleur, Mikolaj Stanek (Editors) (2017), South North Migration of EU Citizens in Times of Crisis, p.5.

وإذا كان مفهوم الهجرة في حد ذاته قد عرف تحوُّلاً من حيث الدلالة التي يمثلها الاتحاد الأوروبي، ويعتمدها مترجماً إياها إلى سياسات في ذات الصدد من ظاهرة إنسانية ناجمة عن عوامل طردية إلى قضية سياسية وأمنية ذات أبعاد جيوسياسية، فإن دلالة مفهوم التنقل هو الآخر لم يسلم من التغيير على اعتبار أنه كان يعني بعد الحرب الكونية الثانية استجلاب واستقطاب اليد العاملة من دول جنوب أوروبا وفق الاتفاقيات الثنائية وذلك من أجل المساهمة في إعادة البناء، وأضحت بعدها مكرسة لحرية التنقل والتي اتسعت باتساع رقعة التكتل الجهوي الأوروبي وتوظيف مؤسساته لتشمل وبشكل تدريجي العمال وأسرهم والطلبة والمتقاعدين والباحثين عن فرص العمل المنتمين للاتحاد الأوروبي⁽⁹⁹⁾.

وفي هذا السياق، وجب التذكير بأن الأزمة الاقتصادية لسنة 2007 كان لها بالغ الأثر في استصدار توجيه رقم 2004/38 القاضي بتوضيح شروط ممارسة مواطني الاتحاد الأوروبي لحقوقهم وحقوق عائلاتهم فوق أراضي الدول الأعضاء وكذلك بالتنصيص على تقييد هذه الحقوق لأسباب تتعلق بالنظام العام أو الأمن العام أو الصحة العامة.

أما فيما يتعلق بتدبير التدفقات الهجرية الوافدة من خارج الاتحاد الأوروبي، فقد اعتمدت مؤسسات هذا الأخير اتفاقية شنغن (Schengen) بهدف القضاء تدريجياً على الضوابط الحدودية الداخلية بين الدول الأعضاء وتحديداً تكثيف الرقابة على الحدود الخارجية من خلال إنشاء نظام معلومات شنغن ووكالة فرونتكس (Frontex) لتعزيز أمن الحدود.

⁹⁹ Roxana Barbulescu (2017), From International Migration to Freedom of Movements and Back? Southern Europeans Moving North in the Era of Retrenchment of Freedom of Movement Rights, in: Jean-Michel Lafleur, op. cit. ,p.15.

علاوةً على ذلك، تمّ تبني نظام تأشيرة مشترك تُرجم بتكليف الاتحاد الأوروبي للقنصليات في بلدان المرشحين للهجرة بتشديد سياسة الهجرة، ما جعل عملية طلب التأشيرة من دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تعدو مستعصية للغاية⁽¹⁰⁰⁾.

وبما أنّ دول الاتحاد الأوروبي كانت لديها رغبة جامعة ومصلحة قوية في استقرار الدول الأوروبية المجاورة والضعيفة اقتصاديًا، فقد اعتمدت في سياسة توسيع العضوية، والانفتاح على دول أخرى ما يسمى بنمط الدوائر المتحدة المركز من خلال إنشاء مناطق عازلة للفقر والهجرة، وذلك لمنعها من الانتشار فوق أراضيها وبالتالي التقليل من وطأة تصدير المشاكل والأزمات إلى الاتحاد الأوروبي.

يُعتبر مفهوم "المجال" لصيقًا بظاهرة الهجرة ومكونًا أساسيًا ومحددًا لها لكونه الحلقة الأهم في عملية الانتقال من مجال إلى آخر والتي لن تكتمل بدونه. ولا يقتصر مفهوم "المجالية" Spatialisation على طبيعة علاقات المهاجرين بالمجالات أو الفضاءات المادية أو الاجتماعية أو السياسية أو المثالية، بل يتعداه ليشمل الممارسات والسلوكيات الاجتماعية داخل هذه المجالات، وكذا هندسة البناءات الهوياتية بمختلف مستوياتها أو حتى تلك المجالات ذات الطبيعة المعيارية أو التنظيمية كفضاء شنغن على سبيل المثال لا الحصر⁽¹⁰¹⁾.

ولم يغب هذا المفهوم كذلك عن علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه سواءً في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية في إطار الشراكة الأوروبية ومتوسطة، حيث

¹⁰⁰ Andrea Wierich (2011) , Solving Problems Where They Are Made? The European Neighborhood policy and its Effects on The Context of Other Migration- Related Policies of The European Union, Perspectives on European Politics and Society, Vol.12, N°3 ,pp.227-228.

¹⁰¹ Gildas Simon (2006) , Migrations, La Spatialisation du Regard , Revue Européenne des Migrations Internationales, Vol.22 , N°2, <http://journals.openedition.org/remi/2815>.

اقترحت المفوضية الأوروبية سياسة الجوار الأوروبي لأول مرة سنة 2003 كرد فعل على انفتاح الاتحاد الأوروبي على الشرق، وتوسيع رقعته وكذلك على محدودية الشراكة الأوروبيةمتوسطة وعدم نجاعة الأجوبة الداخلية على معضلة الهجرة، وهذه التدابير تؤكد بجلاء بأنّ الاتحاد الأوروبي دائماً ما وظف سياسة الهجرة كمفتاح لفهم واستيعاب الخصائص المجالية لمسلسل "الأوربة" (Europeanization)⁽¹⁰²⁾.

هكذا سعت سياسة الجوار الأوروبي إلى تصدير الاستقرار والأمن والرفاه من خلال وضع دائرة حول دول الجوار الأوروبي المباشرين (دائرة الأصدقاء)، وبالتالي تمكنت من دفع الحدود الى الجنوب على أساس أنها غير ثابتة وضمنان الوقاية من التحديات الجيوستراتيجية الزاحفة والقادمة من منطقة الساحل، وبالتالي توسيع مجال التدخل الجيوسياسي للاتحاد الأوروبي باعتباره من أحد مهامه الهادفة إلى مكافحة آفات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والتطرّف والإرهاب غير المنفصلة عن ظاهرة الهجرة.

ويُعتبر هذا الترابط الحاصل بين الهجرة غير النظامية والجريمة مكوناً أساسياً من مكونات الخطاب السياسي والشعبي بدول الاتحاد الأوروبي رغم التدقيق اللغوي الذي اعتمدته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في قرارها بشأن الحقوق الأساسية للمهاجرين، حيث فضلت استخدام عبارة المهاجرين غير النظاميين بدل المهاجرين غير الشرعيين، لما للصيغة الأولى من حمولة جرمية

¹⁰² Federica Zardo (2023) , The Spatiality of EU Migration Policy Instruments in The Southern Neighborhood ,in: Rosita Diperi, Daniel Meier (2023), Mediterranean in Dis/Order- Space, Power and Identity , University of Michigan Press, p.118 ,
<https://www.jstor.Org/stable/10.3998/mpub.1230.777610>.

وجنائية لم تفلح مؤسسات الاتحاد الأوروبي الرسمية والدول الأعضاء في التخلص منها⁽¹⁰³⁾.

تأسيساً على هذه الاعتبارات، اعتُبرت الهجرة بمثابة مصدر قلق وسبباً من أسباب أزمة الاتحاد الأوروبي وهو ما يفسر استئثارها بالاهتمام من لدن السّاسة ووسائل الإعلام الأوروبية، مما جعلها تحتل موقعاً مركزياً في سياسة الحوار الأوروبي منذ انطلاقتها. وفي هذا الإطار، تم استخدام وتفعيل الاتفاقيات المتعلقة بترحيل المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم الأصلية أو إلى البلد الذي مروا به قبل ولوج أراضي إحدى دول الاتحاد الأوروبي.

بقيت الظاهرة الهجرية لصيقة بأوروبا رغم الدينامية المكانية أو المجالية التي عرفت، والمتمثلة أساساً في تحولها من مصدر للهجرة إلى مستقبلة لها منذ نهاية القرن 19، حيث تمّ بناء على اتفاقية روما لسنة 1957، تدبير حرية تنقل العمال وجعل مسألة المهاجرين الوافدين من دول غير أوروبية شأنها أو اختصاصاً حصرياً للدولة العضو يُدبر على أساس تشاوري وتعاوني بين الدول الأعضاء⁽¹⁰⁴⁾.

بعد سقوط جدار برلين وأفول نجم الاتحاد السوفياتي الذي استتبعه انهيار دول أوروبا الشرقية، وما ترتب عن ذلك من تكثيف للهجرة خصوصاً في شقيها المتمحورين حول التجمع العائلي والحق في اللجوء، جاءت اتفاقية ماستريخت لسنة 1992 (Maastricht Convention) لتركز تحديداً، علاوة على توطيد السوق الداخلي من خلال الوحدة الاقتصادية والنقدية وتقوية الشرعية الديمقراطية للمؤسسات، على ضرورة بلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة

¹⁰³ Assemblée Parlementaire du Conseil de l'Europe (2006) , Résolution 1509 : Droits Fondamentaux des Migrants Irréguliers, Strasbourg, paragraphe 7.

¹⁰⁴ Traité instituant La Communauté Economique Européenne , Rome 25 mars 1957 , (Article 48).

مدعومة بتعاون وطيد في مجال العدالة والشؤون الداخلية⁽¹⁰⁵⁾، والتي تشمل مجال حرية تنقل الأشخاص وقضايا الاهتمام المشترك كسياسة اللجوء؛ سياسة الهجرة والتعاون الجمركي والأمني، دونما المساس بحق الدول في أن تحيد عن تعاونها كلما تعلق الأمر بالحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي، في غياب شبه تام للمراقبة القضائية والبرلمانية والقانونية، ما حال دون تحقيق الأهداف المسطرة في معاهدة ماستريخت المتمثلة في بلورة واعتماد سياسة هجرية أوروبية مشتركة على حساب سيادتها⁽¹⁰⁶⁾.

في هكذا سياق تغلب عليه المقاربة الأمنية، دخلت معاهدة أمستردام حيز التنفيذ سنة 1999 (Amsterdam Convention) بهدف خلق فضاء للحرية والأمن والعدالة، من خلال ضمان حرية تنقل الأشخاص واتخاذ التدابير اللازمة لمراقبة الحدود الخارجية والهجرة واللجوء ومحاربة الجريمة⁽¹⁰⁷⁾.

إنّ التركيز على البعد الأمني لتدبير مسألة الهجرة من خلال جعلها من الأولويات وتسخير الوسائل والإمكانات لمراقبة الحدود الخارجية، لم يساهم صراحةً وفعلياً في بلورة وتحديد مكونات المشروع السياسي لمسألة الهجرة الهادف إلى خلق توازن بين إغلاق الحدود، ومراعاة الآليات الدولية لحماية حقوق اللاجئين وحقوق الإنسان⁽¹⁰⁸⁾، ما دفع الدول الأعضاء إلى الاتفاق في اجتماع طامبير (Tampere) المنعقد يومي 15 و 16 أكتوبر 1999 على وضع أسس " سياسة مشتركة في مجالات اللجوء والهجرة، مع الأخذ بعين الاعتبار بضرورة ممارسة الرقابة على الحدود الخارجية من أجل الحدّ من الهجرة غير الشرعية

¹⁰⁵ Traité sur L'union Européenne, Maastricht, 7 février, 1992, Article B.

¹⁰⁶ Traité sur L'union Européenne, Maastricht, op. cit. Article K.2 paragraphe 2 ; K.3 paragraphe 2 let.c, Ibid., article.6.

¹⁰⁷ Traité sur L'union Européenne, Amsterdam, 20 octobre 1997, (Article B).

¹⁰⁸ Yves Pascouau, La Politique (2010), Migratoire de L'union Européenne, De Schengen à Lisbonne, Paris, collection des thèses, pp. 115; 117.

ومواجهة منظمها ومرتكبي هذه الجرائم التي تدخل في إطار الجريمة الدولية¹⁰⁹، مع مراعاة التزامات اتفاقيات جنيف حول اللاجئين وكل الآليات الأخرى لحقوق الإنسان الكفيلة بالاستجابة للحاجيات الإنسانية على أساس تضامني.

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، تمّ الربط بين التهديد الإرهابي والمهاجرين غير النظاميين واعتبارهم أعداء للمجتمع¹¹⁰، ممّا حدا بمؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز مكافحة الهجرة غير النظامية وتشديد الخناق على المهاجرين من خلال تشديد المراقبة على الحدود الخارجية والدفع بالحدود جنوباً نحو بلدان ثالثة، واعتبارها مصدر الهجرة غير النظامية أو بلدان عبور وإنشاء مناطق عازلة بها أو فضاءات بين الحدود ممّا أدى إلى خلق طرق جديدة ومسالك وممرات بديلة من طرف المهاجرين، كما هو الشأن عليه بالنسبة للأعداد القياسية للمهاجرين غير النظاميين الأفارقة عبر طريق الغرب الإفريقي (جزر الكناري) بنسبة ارتفاع وصلت إلى 174% والأوكرانيين عبر طريق حدود الأراضي البرية الشرقية بنسبة بلغت 148% خلال النصف الأول من سنة 2024¹¹¹.

في الواقع، يقوم الاتحاد الأوروبي على حد توصيف Demange بالاستعانة بمصادر خارجية، من خلال نقل مراقبة الحدود إلى أعالي البحار والدول الثالثة والتعاقد من الباطن مع دول ثالثة بناء على اتفاقيات تتضمن ترحيل المهاجرين في وضعية غير قانونية، وتحمل الدول الثالثة مسؤولية الهجرة غير النظامية وبالتالي ثني المرشحين للهجرة غير النظامية عن القدوم إلى أوروبا¹¹².

¹⁰⁹ Conseil de L'union Européenne, Conseil Européen de Tampere, Tampere , 15 et 16 octobre 1999, Point 3.

¹¹⁰ Ariane Chebel d'Appollonia (2012), *Frontiers of Fear; Immigration and Insecurity in the United States and Europe*, Ithaca , Carnell University Press, p. 74.

¹¹¹ <https://frontex.europa.eu>

¹¹² Intervention d'Amélie Démange (Membre d'Amnesty international France),(Mars 2014), « La campagne SOS Europe et la Politique Migratoire de l'UE »; in: Conférence-Campagne d'Amnesty

يتأكد بوضوح بأن سياسة المراقبة المشددة للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي لم تأت أكلها ولم تكن ناجعة رغم الآليات المسخرة، وذلك راجع إلى اعتبارها تحدّيًا أمنيًا جزئيًا يهم ويخدم مصالح الاتحاد الأوروبي عوض ملامسة إشكالية الهجرة غير النظامية كتحدّي للأمن الإنساني بمفهومه الشامل⁽¹¹³⁾، وهو الوضع الذي يجعل مسألة حقوق الإنسان تتراجع إلى المرتبة الثانية في سلم الأولويات رغم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعتبر دول الاتحاد الأوروبي أطرافًا فيها⁽¹¹⁴⁾.

ولم يتغير تدبير ملف الهجرة غير النظامية كثيرًا على إثر معاهدة لشبونة لسنة 2007 (The Treaty of Lisbon) ودخولها حيز التنفيذ سنة 2009، رغم ما تمّ التنصيب عليه من خلال المادتين 79 و80 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي لإطار قانوني لمعالجة تدفقات المهاجرين غير النظاميين على أساس تضامني، والتقاسم العادل للمسؤوليات باعتماد آليتي نظام اللجوء الأوروبي المشترك وقواعد دبلن (The Dublin Regulation) اللتان عرفتا نوعًا من التعثر زاد من تفاقم أزمة تدبير الهجرة على مستوى الاتحاد الأوروبي⁽¹¹⁵⁾.

International «S.O.S» Europe», Contrôle des Migrations: Que se passe-t-il aux Frontières de l'Europe ? Lyon.

¹¹³ Harlon Koff (2008), Fortress Europe or a Europe of Fortress? The Integration of Migrants in Western Europe, Bruxelles, Peter Lang, p. 272.

¹¹⁴ François Crépeau (2013), Conseil des Droits de L'homme des Nations Unies, 23^{ème} session, Rapport du Rapporteur Spécial sur Les Droits de L'homme des Migrants, Genève, A/23/46/, paragraphe 42.

¹¹⁵ Alberto Tagliapietra (2019), The European Crisis: A Pendulum between The Internal and External Dimensions, Istituto Affari Internazionali (IAI), p2-3
www.iai.it/sites/default/files/iaip1912.pdf.

ثانيًا: السياسة الهجروية في العلاقات الأورومتوسطية بين التدرّج والتقييد

تخضع سياسة الهجرة في أوروبا لأهداف اقتصادية جزئية مبنية على المصلحة الأمنية، وهو ما أثر على مراحل الهجرة، حيث اتسمت فترة الستينيات بهجرة العمالة لفترة زمنية محدّدة لتلبية الاحتياجات المؤقتة لسوق العمل أو أي نشاط اقتصادي آخر، على أساس الترخيص القانوني الذي تمنحه الدول المصدرة والمستوردة للمهاجرين.

بعد إغلاق أبواب العمالة الأجنبية بسبب الأزمة الاقتصادية في السبعينيات، فتحت بوابة أخرى للهجرة القانونية، وهي استخدام حق لم شمل الأسرة أو ما اصطلح عليه بالتجمع العائلي، في حين تميّزت فترة الثمانينيات بوصول اللاجئين المهاجرين. أما عقد التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين فيعتبران بمثابة نقطة البداية وتفاقم الهجرة غير النظامية، على الرغم من الشراكة الأورومتوسطية المعروفة أيضًا باسم عملية برشلونة (Barcelona Process) التي تم إنشاؤها في عام 1995 بهدف "تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة حوار وتبادل وتعاون تضمن السلام والاستقرار والازدهار" والتي لم تتمكن بالتالي من تجاوز المستوى الخطابي.

إنّ هذه الجوانب من المدّ الهجروي، كما ذكرنا أعلاه، هي تعبير عن الأزمة العنيفة التي تعيشها البلدان المصدرة للهجرة (عوامل الدفع) من أجل التمتع بظروف معيشية لائقة يُعتقد أنها موجودة على الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط (عوامل الجذب).

وفي هذا الصّدد، تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومات الأوروبية فشلت في سياسة الهجرة على المستويين الخارجي والداخلي لهجرة العمالة، والتجمع العائلي (التوجيه EC/8/2003)، والحق في اللجوء السياسي والهجرة غير الشرعية. أما

فيما يتعلق بالعمال المهاجرين فمن الواضح أن دورهم اقتصر فقط على دفع الاقتصاد الأوروبي إلى الأمام والمساهمة في بنائه، أما المواطنون في الدول المضيفة فلم يتمتعوا بالمساواة الكاملة في الحقوق وأُجبروا على البقاء في لَمّ شمل عائلي محدود ومنعزل وبالتالي حُرّم أغلبهم من إمكانيات الاندماج في المجتمع.

وتتميّز حالة الهجرة النظامية من خلال لم شمل الأسرة بالإجراءات الإدارية والإجرائية المعقدة والمماثلة ممّا يؤثر على بعض الحقوق الأساسية المنصوص عليها في تشريعات الدول المضيفة لهذا النوع من الهجرة. وفيما يتعلق بحق اللجوء فقد تبنّت بعض الدول الأوروبية سياسة عدم القبول، ووضع العراقيل أمام طالبي اللجوء والهاربين من العنف السياسي والعسكري بفرض نظام التأشيرات وإنشاء مناطق دولية في المطارات حتى يتمكنوا من إعادة غير المرغوب فيهم في إطار ما يسمى بالإعادة القسرية، الأمر الذي يهدّد حياتهم ويعرضهم للتعذيب أو الموت.

إنّ كل هذه الانتهاكات تتعارض مع مقتضيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الفقرة الأولى من المادة 14 والمادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز واتفاقية حقوق اللاجئين 1951 وخاصة المادة الثالثة والثلاثين منها.

لقد حظيت الهجرة غير النظامية التي تشكل تجسيدا لفشل سياسة الهجرة باهتمام خاص، وتمّت محاربتها وإدانتها خارجيا وتوظيفها للضغط على دول التصدير أو العبور، أما داخليًا فقد تم التعامل معها من منطلق اقتصادي بحث عبر شبكة سرية للمهاجرين غير النظاميين من أجل العمل في قطاع البناء والزراعة والخدمات... في ظروف تتعارض مع أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إنّ الإمكانيات والفرص المتاحة في القطاع الخاص غير المنظم في جنوب أوروبا قدمت كذلك ولا زالت تقدم حافزًا مزدوجًا حيث يستفيد أصحاب

العمل الأوروبيين من خلال التهرب من ضمان الحقوق الاجتماعية واستخدام العمالة الرخيصة من ناحية، ومن ناحية أخرى دفع الآلاف من الجنوب إلى التسلّل إلى العمل غير القانوني، والقيام بالعمل الذي لا يرغب السكان المحليون في القيام به.

منذ قمة طامبير Tampere، دعا المجلس الأوروبي المفوضية الأوروبية وأعضاء الاتحاد الأوروبي ببناء شراكات حول إشكالية الهجرة مع الدول غير الأوروبية، كآلية رئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تفعيلاً لمعاهدة أمستردام القاضية بخلق فضاء بالاتحاد الأوروبي ينعم بالحرية والأمن والعدالة. وفي نفس السياق تمّت بلورة سياسة الجوار الأوروبية من قبيل المجلس الأوروبي بكونها كن في دجنبر 2002، ودخلت حيز التنفيذ سنة 2004 بهدف تعزيز الاستقرار والازدهار في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ودول أوروبا الشرقية المجاورة ومنطقة جنوب القوقاز، وركزت عند انطلاقتها على دول أوروبا الشرقية لتشمل لاحقاً وتحت ضغوطات دول الاتحاد الأوروبي الجنوبية دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. وإذا كانت معاهدة لشبونة لسنة 2007 قد منحت الاتحاد الأوروبي المزيد من الآليات في مجال السياسة الخارجية، فإنّ سياسة الجوار الأوروبية قدّمت المزيد من المساعدات والدعم بغية تحقيق إصلاحات أكثر عمقاً واستدامة (مبدأ المزيد مقابل المزيد: (more for the more). وعلى الرغم من التحدّيات الكثيرة، فقد أكدت سياسة الجوار الأوروبية على التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز العلاقات الإيجابية والسلمية مع الدول المجاورة بما يتماشى مع أهداف الاتحاد الأوروبي، وهو ما جسده آليات القانون الناعم المتمثلة في خطط العمل ومذكرات التفاهم عبر تكريس مفهوم "دائرة الجوار الودي" وإنشاء فضاء مزدهر ومتناغم قائم على الاحترام المتبادل والتعاون والقيم المشتركة، لكن استفحال النزاعات وتفاقم الصراعات التي دارت رحاها في دول الشراكة الشرقية ودول الشراكة الجنوبية، عقبة كأداء في وجه تنفيذ سياسة

الجوار الأوروبية وتكوين حلقة من الدول الصديقة وبالتالي لم يتم تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار في الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي.

بعد أحداث الربيع العربي بثوراتها وتحولاتها السياسية المتعثرة وحروبها الأهلية وثوراتها المضادة بشمال إفريقيا والشرق الأوسط، وكذا الاضطرابات التي نجمت عن الصراع الروسي الجورجي والتوترات في أوكرانيا ومولدوفا، وفي سياق سياسة الجوار الأوروبية المعدلة أو المنقحة، قرّر الاتحاد الأوروبي تغيير السياسة تجاه دول الجنوب وتقديم تسهيلات في الحصول على التأشيرة طبقاً لشركات التنقل وتفاعلاً كذلك ليس فحسب مع الاهتمام الأحادي لدول الجنوب في التعاون الأمني مع الاتحاد الأوروبي كما تزعم فئة من الباحثين⁽¹¹⁶⁾، بل تفاعلاً بالأساس مع الاهتمام المشترك في التعاون الأمني للاتحاد الأوروبي ودول الجنوب اعتباراً لتداخل وتشابك الاستقرار بمعضلة الهجرة⁽¹¹⁷⁾.

ولكونها موضوعاً شائكاً، وسياسة تُعنى بالشؤون الداخلية كالشغل والأمن والخدمات الاجتماعية للمهاجرين، فإن السياسة الهجروية الخارجية للاتحاد الأوروبي ما فتئت هي الأخرى تتغيّر وتتطوّر في استجابة لطبيعة السياقات بأهدافها ووسائلها الخاصة بها وهو ما أعطى الانطلاقة للمقاربة الشاملة للهجرة والتنقل (Global Approach to Migration and Mobility - Gamm) لسنة 2011⁽¹¹⁸⁾، التي تهدف إلى خلق تشبيك تعاوني مع دول الجوار يهّم أربعة مجالات

¹¹⁶ Mackenzie A, Kaunert C, Léonard S (2013), EU Counterterrorism and The Southern Mediterranean Countries after The Arab Spring. New Potential for Cooperation? Democracy and Security, 9 (12), 137-156; Casarino, J.P (2014), Channeled Policy Transfers: EU-Tunisia Interaction on Migration Matters, European Journal of Migration and Law, 16 (1), 97-123.

¹¹⁷ Badarin Emile, Tobias Schumacher (2020), The EU, Resilience and The Southern Neighborhood after the Arab Uprising, in: Projecting Resilience across the Mediterranean, edited by Eugenio Cusumano and Stefan Hofmaier, 63-86, Cham: Palgrave.

¹¹⁸ European Commission (2011), The Global Approach to Migration and Mobility, COM (2011) 743 final.

للتعاون وهي إدارة الحدود ومحاربة الهجرة غير النظامية، الهجرة النظامية والتنقل، الهجرة والتنمية والحماية الدولية، ويستعين بجملة من الآليات كاتفاقيات إعادة الترحيل، تسهيلات الحصول على التأشيرة، شراكات التنقل وكذا حوارات الهجرة والتنقل.

وحسب Bouris وschumacher، يمكن استجلاء نوعين من التغيير اللذان طالا السياسة الهجرية الخارجية لسياسة الجوار الأوروبية، وهما التغيير كتحوّل والتغيير كإضافة⁽¹¹⁹⁾. يُعتبر النوع الأول من التغيير التحويلي نتيجة حتمية لمسلسل "الأوربة" التدريجي للحوار حول السياسة الهجرية مع الجيران في الشرق وفي الجنوب، ومسلسل الاندماج إثر انضمام بعض دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي. وإذا كانت آلية التغيير التحويلي المتمثلة في المسلسل الجهوي التشاوري (Regional Consultation Process) قد اعتُمدت بادئ ذي بدء مع دول أوروبا الشرقية كإطار مرن وغير ملزم تحضره المفوضية الأوروبية بصفة ملاحظ، فإنه حديث العهد ارتباطاً بالعلاقات مع دول الجنوب ومُتميز بكون الاتحاد الأوروبي هي الجهة الساهرة عليه والمفوضية الأوروبية هي الداعمة سياسياً ومالياً.

أما النوع الثاني من التغيير الإضافي والذي تمحور حول التعاون في مجال السياسة الهجرية الخارجية للاتحاد الأوروبي ما بعد 2011، فيرجع إلى عاملي التطوّرات التي عرفتتها منطقة الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي (الربيع العربي) وسياسة روسيا الخارجية الموسومة بالحزم.

في مارس 2015، أصدرت Morgheni Federica بصفتها الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية وثيقة ذكرت فيها أنّ

¹¹⁹ Dimitris Bouris, Tobias Schumacher (2017), The Revised European Neighborhood Policy: Continuity and Change in EU Foreign Policy, Palgrave Macmillan, p.267.

منطقة الجوار أضحت أقل استقرارًا مما كانت عليه قبل عشر سنوات. وعلى إثر ذلك، بدأت المناقشات والمشاورات الهادفة إلى تحديث سياسة الجوار الأوروبية بدعوة من المفوضية الأوروبية تأكيدًا على استمرار أهمية الاتحاد الأوروبي كفاعل أساسي في الساحة الدولية. لكن اعتماد الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار الأوروبية على التعاون الثنائي كمحرك محدد للحكامة الجبهوية، خاصة في كل ما يتعلق بسياسة الهجرة، وتوطينها في قلب بناء النظام الجهوي، وتباين ولا تجانس أنظمة تدبير الهجرة وتجاهل الخصائص الوطنية والمواقف السياسية لدول الجنوب ولدا التنافر عوض تحقيق الالتقائية وتقارب وجهات نظر الأطراف⁽¹²⁰⁾.

عمومًا، يمكن القول أنه رغم التفاؤل الذي واكب فكرة سياسة الجوار الأوروبية، فإن هذه الأخيرة اصطدمت بواقع الممارسة مما جعلها تبدو غير متناغمة ولا متماسكة بسبب عجزها عن ضمان تعاون فعال بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه حتى فيما يتعلق بقضايا الهجرة؛ حيث لم تعكس القرارات الخاصة بالمهاجرين ومواقف المسؤولين الأوروبيين قيم حقوق الإنسان، والتي يدعي الاتحاد الأوروبي أن القارة العجوز هي مهدها، وأنه يكرسها⁽¹²¹⁾ ويحميها⁽¹²²⁾.

¹²⁰ Cassario jean Pierre, Del sarto Rafaella A (2008), The Governance of Migration and Border Controls in The European-North African Context, "Menara", <https://www.iai.it/en/publicazioni/governance-migration-and-controls-european-north-african-context>.

¹²¹ Snejana Sulima (2015) , Managing The Illegal Migration Within The Context of The European Neighborhood Policy in The East, Research and Science Today, N°2, (10), p. 65.

¹²² يتوفر الاتحاد الأوروبي على نظام فرق التدخل السريع على الحدود (Rapid Border Intervention Teams) يدار من طرف نظام حماية الحدود (Frontex) في حالة تحركات المهاجرين غير النظاميين، علاوة على النظام الأوروبي لمراقبة الخارجية (Eurosur) عبر الأقمار الاصطناعية والذي تم وضعه منذ فبراير 2008.

وإذا ما تمعّنا في سياسة الجوار الأوروبي المعتمدة من لدن الاتحاد الأوروبي المتعلقة بدول شرق أوروبا خصوصاً عند انطلاقها، فإننا سنقف على حقيقة مفادها أنّ هدفها الأساسي كان يتمحور حول تقديم الدعم الفعّال لتدبير التدفقات البشرية المهاجرة ومحاربة الهجرة غير النظامية، والمشاركة في مشاورات بناءة لتسهيل مساطر التأشيرة المتعلقة بالهجرة النظامية والهجرة العابرة والعودة وإعادة الترحيل⁽¹²³⁾، وبالتالي جعل دول الجوار تبني قيم الاتحاد الأوروبي دونما فتح المجال لها للتقرّب أو التقارب بمفهوم الانضمام⁽¹²⁴⁾، كما أننا سنكتشف بأن الوضع بالنسبة لسياسة الجوار الأوروبية الخاصة بدول الجنوب ليس بأحسن حال إن لم يكن مأزوما بسبب فشل الاتحاد الأوروبي وشركائه في خلق حوار سياسي حقيقي وفعلي من شأنه أن يحقق النتائج المرجوة من سياسة الجوار الأوروبية⁽¹²⁵⁾، وأن يتفادى المواقف غير المتكافئة المولّدة لما يسمى "بالإمبريالية الناعمة" المتميزة بتغليب المصالح الجيوستراتيجية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي بفرض المقاربات الاشتراكية والمعيارية⁽¹²⁶⁾.

في هذا الصّد، بالرغم من أنّ المغرب يُعدّ بحق الشريك الجدي للاتحاد الأوروبي، ما يؤهّ صفة الوضع المتقدم مقارنة مع دول شمال إفريقيا، فإنه لازال يشكل مصدر قلق شديد للاتحاد الأوروبي بسبب الهجرة غير النظامية الصادرة عنه أو تلك العابرة، وهو ما يدفع الاتحاد الأوروبي إلى التشنّب بتفعيل اتفاقيات

¹²³ Branislav Radeljc (2014), The European Neighborhood and Its Capacity To Manage Mobility And Migration, in: Territoriality and Migration in The EU Neighborhood Spilling Over The Wall, eds. Margaret Walton Roberts and Jenna Henneby, New York, Springer, p.199.

¹²⁴ Dov Lynch (2005), The security Dimension of the European Neighborhood Policy", The International Spectator: Italian Journal of International Affairs, 40. www.files.ethz.ch/isn/126092/lynch.pdf.

¹²⁵ Branislav Radeljc : Op. cit. p.197.

¹²⁶ Bjoern Hettne, Frederik Soederbaum (2005), Civilian Power or Soft Imperialism? EU as a Global Actor and The Role of Interregionalism, European Foreign Affairs Review, Vol.10, N°4, p.539.

إعادة الترحيل حتى في حالة عدم وجود اثباتات مادية على أنّ المهاجرين غير النظاميين عبروا المغرب، خاصة في ظل وجود حدود بين المغرب والجزائر قابلة للاختراق⁽¹²⁷⁾، محوّلًا بذلك تركيزه بعيدًا عن دمج بلدان الهامش الشرقية والجنوبية في استراتيجيته الأمنية والتنمية، لاسيّما فيما يتعلق بأزمة الهجرة غير النظامية ومخالفًا تمامًا مقارنته المعتمدة بعد نهاية الحرب الكونية الثانية، والمتمثلة في تحقيق السلام والاستقرار من خلال التكامل⁽¹²⁸⁾.

خاتمة

كانت سياسة الهجرة الخارجية للاتحاد الأوروبي دائمًا موضوعًا مثيرًا للجدل على اعتبار أنها مبلورة، ومستمدّة من هاجس الأوربة، ومنطق الهيمنة وخطاب المركزية الأوروبية الرامي بالأساس إلى نشر قواعدها المعيارية خارج التراب الأوروبي عن طريق مقارنة الاتحاد الأوروبي الهادفة إلى تشكيل مجال جهوي معياري للسياسة الأوروبة، والتي عرفت تحولات في إطار سياسة الجوار الأوروبية انتقلت بموجها إلى الثنائية المعيارية أو الثنائية المتميزة.

علاوةً على ذلك، وفرت سياسة الجوار الأوروبية بشكل أساسي نوعًا من المظلة السياسية الإستراتيجية (الإطارية)، المتضمّنة لأشكال متنوعة من السياسات الخارجية ومقاربات متباينة للدول الأعضاء، حالت دون تشكيل سياسة خارجية هجروية موحدة، وهو ما يفسّر أيضًا عدم فعالية سياسة

¹²⁷ Federica Bichi (2010), the impact of the ENP on EU-North Africa relations: the good, the Bad and the ugly, in R.G. Whitman and wolff (Eds) the European Neighborhood policy in perspective: context, implementation and impact, p.213.

¹²⁸ Fabrizio Tassinari (2016), The Desintegration of European Security: Lessons From The Refugee Crisis PRISM, Vol.6 N°2, Institute for National Strategic Security, National Defense University, p.72. <https://www.jstor.org/stable/10.2307/26470449>.

الجوار الأوروبية المتعلقة بالهجرة ويزيد من حدّة المخاطر والتحدّيات السياسية والاقتصادية والأمنية والجيوستراتيجية في ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

الفصل الخامس

حماية حقوق العمال المهاجرين بالمغرب: المكتسبات والتحديات

د. عبد الواحد الأثير

مستشار في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية،
وأستاذ زائر بالجامعة

مقدمة

تستدعي دراسة موضوع الهجرة اليوم استحضار التحولات التي تعرفها الظاهرة في سياق دولي يشهد تحولات كبيرة، مرتبطة بتزايد حجم ونطاق الصراعات الدولية والنزاعات الداخلية، وصعود تيارات سياسية مناهضة للمهاجرين، وتنامي خطابات العنصرية وكراهية الأجانب حتى في الديمقراطيات العريقة. كما أن ذلك لا ينسينا بروز تحديات متنوعة مرتبطة بالأزمات الاقتصادية، وما تُنتجه من عدم استقرار في جهود التنمية التي تكون محفّزاً على القبول بالاستفادة من اليد العاملة المهاجرة، فضلاً عما تخلفه من أضرار على الدول والتجمعات التي تصبح أكثر ميلاً إلى اتخاذ سياسات احترازية تجاه الغير، وسياسات تفضيلية لصالح الاقتصادات الوطنية والمواطنين، على حدّ سواء.

كما أنّ دراسة هذا الموضوع على المستوى الوطني، تقتضي الوقوف عند سياسة المغرب في هذا المجال، في ظل الدينامية المتصلة بمكانته الدولية والإقليمية، والجهود التي يبذلها على الصعيدين الدولي والقاري كبلد تحول من دولة مصدر وعبور للمهاجرين إلى دولة مصدر وعبور وإقامة، فضلاً عن أهمية استحضار التطورات المرتبطة بمحاولة المغرب تقديم نموذج إقليمي للتضامن الإفريقي؛ كدولة مدافعة عن مقاربة دولية جديدة في هذا المجال، وفي نفس الوقت انخراطه في مبادرات للتعاون مع دول الشمال الأوروبي، إضافة إلى الأخذ

بعين الاعتبار التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المغرب، التي أصبحت تفرض عليه الاستثمار في الطاقات والكفاءات المهاجرة.

أولاً: تحولات دولية كبرى وضغطية

يعرف تدبير الهجرة عبر العالم تطوّرات نوعية مرتبطة بحدوث تحولات كبيرة، منها ما يرجع لأسباب اقتصادية وبيئية وتكنولوجية، ومنها ما يرجع لأسباب سياسية وأمنية واجتماعية وثقافية، والتي عرفت جميعها طفرة على مستوى دينامياتها وأنماطها، وتعاظما على مستوى تحدياتها، زيادة على مستوى ضغوطاتها.

ففي الوقت الذي يظهر فيه أنّ العولمة والمجتمعات المفتوحة، أدّت إلى تزايد التلاقح والاندماج بين الثقافات والمجتمعات والترابط بين الدول والاقتصادات، وساعدت وسائل النقل والتقنيات الحديثة على اتساع نطاق التجارة الدولية وفتح الأسواق وانتقال السلع والرساميل والاستثمارات والخدمات والصناعات والمعلومات؛ يتضح من خلال المؤشرات الكمية والنوعية أنّ العمالة والهجرة لم تستطع مواكبة هذا الانفتاح الدولي وهذه الديناميات الاقتصادية، بنفس الحجم والوتيرة، ممّا أضاع رصيда هاما من الرأسمال البشري، وحد من الاستغلال الكامل للطاقات واليد العاملة المهاجرة، كأحد روافد الغنى والرفاه الإنساني، وأضرّ في النهاية بالاقتصاد العالمي، وساهم في خلق فجوات كبيرة بين الدول الفقيرة والدول الأقل نموًا، وبين الدول النامية والدول الأكثر نموًا، وعمّق من حجم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بينها⁽¹²⁹⁾.

¹²⁹ تشكيل ملامح المستقبل، منظور طويل الأمد لحركة اليد العاملة وانتقال الوظائف بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي:

<https://urls.fr/eA3wqu>

1- التحولات المرتبطة بتدفقات الهجرة

بالرغم من أنّ التاريخ يقدّم لنا شهادات تفيد أنّ البشرية عرفت هجرات دولية على مر العصور جعلتها أحد السمات الدائمة والبارزة⁽¹³⁰⁾، إلا أنّ ما تعرفه الإنسانية مع منتصف القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة من تزايد كبير في عدد المهاجرين لم يسبق له مثيل من حيث الحجم⁽¹³¹⁾ والنطاق⁽¹³²⁾ والأشكال⁽¹³³⁾، جعل المتابعين يعتبرون أنّ التغيّرات الاستثنائية التي طرأت على الهجرة الدولية حولت التنقل البشري إلى قضية عالمية رئيسية، ربما يعتبرها البعض القضية الحاسمة في القرن الواحد والعشرين⁽¹³⁴⁾.

ونستحضر هنا أنّ الأمر تبرّره العديد من الأسباب التي تؤكدها السرديات⁽¹³⁵⁾، والتي نذكر منها تزايد الحاجيات المرتبطة بالنمو الديمغرافي لسكان العالم وخاصة دول الجنوب، والسياسات التشجيعية التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية من دول الشمال لاستقطاب اليد العاملة من دول الجنوب، من أجل إعادة إعمارها ودفع العجلة لإعادة بناء اقتصادياتها، إضافة إلى حاجة المهاجرين إلى الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها التنمية

¹³⁰ - جوزيف شامي، الهجرة الدولية في خضم عالم غارق في الأزمات، ترجمة لين ثابت، مجلة حكمة العدد 2، مارس

<https://urls.fr/SIGXxz.2021>

¹³¹ - بالرغم من أنّ عدد المهاجرين الدوليين يتزايد بشكل مستمر على مستوى العالم، إلا أنّهم لا يشكلون إلا ثلاثة في المائة من إجمالي عدد السكان، حسب تقرير إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية حول الهجرة لسنة 2013.

¹³² - تستضيف أوروبا وآسيا ما يقرب من ثلثي إجمالي عدد المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم حسب تقرير إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية حول الهجرة لسنة 2013.

¹³³ هجرة فردية أو جماعية، هجرة من أجل العمل أو من أجل التعليم أو من أجل التطبيب أو من أجل طلب اللجوء، وغيرها.

¹³⁴ - جوزيف شامي، الهجرة الدولية في خضم عالم غارق في الأزمات، ترجمة لين ثابت، ... م م س.

¹³⁵ - جايمس دينسيون، سرديات الهجرة: ما يعتقد الناس ولماذا، أورو ميديا، 2024.

المرتفعة بدول الشمال⁽¹³⁶⁾، ورغبة المهاجرين في تحسين وضعياتهم الاجتماعية، فضلا عما تُتيحهُ الأنظمة التعليمية والاجتماعية لدول الشمال⁽¹³⁷⁾، من فرص مغرية محفزة على الهجرة، ولاسيّما في ظل انحصار اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة، وما تعرفه من عدم استقرار سياسي يحول دول تحقيق التنمية المنشودة التي يتطلع إليها مواطنيها، والذين أصبح العالم قرية مفتوحة أمامهم يعرفون ما يجري فيها بكل دقة ووضوح، لاسيّا في ظل ما توفره التكنولوجيات الحديثة ووسائل الإعلام، وكذا ما تُظهره وضعيات الجاليات المهاجرة من تحسّن واستقرار⁽¹³⁸⁾. هذا دون إغفال تطور تكتيكات مهربي البشر الذين تُعدّ هذه الأنشطة بالنسبة لهم أكثر ربحية ويسرّاً مقارنة مع باقي الأنشطة التي تمارسها الشبكات الإجرامية الدولية العابرة للحدود الوطنية⁽¹³⁹⁾.

¹³⁶ حسب تقرير إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية حول الهجرة لسنة 2013، يقدر عدد المهاجرين بنحو أحد عشر في المائة في الدول المتقدمة من السكان، مقارنة بأقل من اثنين في المائة من الدول النامية. كما تشير تقديرات منظمة العمل الدولية حول العمال المهاجرين لسنة 2013 إلى أن من بين 150.3 مليون عامل مهاجر، ثمة نحو 112.3 مليون (74.7 في المائة) في البلدان المصنفة في فئة الدخل المرتفع، و17.5 مليون (11.7 في المائة) في بلدان الدخل المتوسط المرتفع و16.9 مليون (11.3 في المائة) في بلدان الدخل المتوسط المنخفض. فيما بلغ عددهم في البلدان منخفضة الدخل، 3.5 مليون (2.4 في المائة).

¹³⁷ تظهر الأرقام التي قدمها إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية حول الهجرة 2013 تحولاً منذ عام 2000 في الهجرة ما بين الجنوب والشمال، حيث تعد بلدان الجنوب أصل نحو 82 مليون مهاجر دولي. ولعل هذه الأسباب المتعددة والمتنوعة هي التي تفسر ارتفاع نسب الراغبين في الهجرة في دول الجنوب، فمثلاً يشير تقرير البارومتر العربي حول الهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2022، إلى أن نصف السكان في تونس والأردن والسودان يرغبون في مغادرة بلدانهم، فيما تبلغ هذه النسبة الثلث في كل من لبنان والعراق والمغرب، والربع في فلسطين والخمس في ليبيا.

¹³⁸ تشير تقديرات المفوضية الأوروبية إلى أن أكثر من 90% من المهاجرين غير النظاميين يعتمدون خدمات المهجرين لاجتياز الحدود، وتقدر أن شبكات التهريب تحقق أرباحاً تتراوح بين 4.7 و6 مليارات يورو سنوياً (1 يورو = 1.08 دولار) في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الإطار، تُبيّن المعطيات المتاحة تزايد مستويات الهجرة عبر العالم⁽¹⁴⁰⁾، حيث بلغت سنة 2019 ما يقارب 272 مليون مهاجر دولي حول العالم، بنسبة 3.5 في المائة من سكان العالم⁽¹⁴¹⁾، فيما بلغ عدد المهاجرين الدوليين في حدود سنة 2023 حوالي 281 مليون مهاجر، بنسبة 3.6 في المائة من سكان العالم، منهم 169 مليون عامل مهاجر، وتشكل الإناث 135 مليون والأطفال 28 مليون⁽¹⁴²⁾. وبلغ عدد النازحين بحلول نهاية عام 2022 ما يقارب 117 مليوناً⁽¹⁴³⁾. وتُظهر هذه المعطيات أنّ التحويلات المالية الدولية على الصعيد العالمي بلغت 831 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2022، كان نصيب الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض منها 647 مليار دولار أمريكي⁽¹⁴⁴⁾.

ويظل التحديّ الأكبر هو ما قد تشكله الهجرة غير النظامية من مخاطر أمنية واقتصادية، وما تخلّفه من مآسي إنسانية؛ حيث بلغ عدد المهاجرين المفقودين 8500 خلال سنة 2022⁽¹⁴⁵⁾، وهي المآسي التي تتركز في بعض مسارات الهجرة⁽¹⁴⁶⁾، ويصعب تجاوزها في ظل سياسات الإغلاق والانغلاق والتشدد والتطرف والعنف تجاه المهاجرين من دول الشمال التي تبقى الوجهة المفضلة لهذا الصنف من الهجرة⁽¹⁴⁷⁾.

¹⁴⁰ جوزيف شامي، الهجرة الدولية في خضم عالم غارق في الأزمات، ترجمة لين ثابت، مجلة حكاية العدد 2، مارس 2021.

¹⁴¹ تقرير الهجرة العالمية لعام 2020 الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة. <https://urls.fr/s9CU05>

¹⁴² تقرير الهجرة العالمية لسنة 2024 لمنظمة الهجرة الدولية. <https://urls.fr/n0J2bn>

¹⁴³ تقرير الهجرة العالمية لسنة 2024 لمنظمة الهجرة الدولية...م م س.

¹⁴⁴ تقرير الهجرة العالمية لسنة 2024 لمنظمة الهجرة الدولية.

¹⁴⁵ تقرير الهجرة العالمية لسنة 2024 لمنظمة الهجرة الدولية.

¹⁴⁶ تشير تقديرات وكالة فرونتكس أن ما يزيد عن ثلاثة آلاف شخص لقوا حتفهم في البحر الأبيض المتوسط لوحده

سنة 2015، فيما لقي خمسة آلاف شخص حتفهم خلال سنة 2016. <https://urls.fr/UcWG8S>

¹⁴⁷ يتركز ما يقارب 48.5 في المائة من العمال المهاجرين في منطقة أمريكا الشمالية وأوروبا الشمالية والغربية والجنوبية، حسب تقديرات منظمة العمل الدولية لسنة 2013.

تستضيف أوروبا وآسيا ما يقرب من ثلثي إجمالي عدد المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم وفقًا لأحدث الإحصاءات. ولا تزال أوروبا الوجهة الأكثر شعبية⁽¹⁴⁸⁾، حيث استضافت 72 مليون مهاجر دولي عام 2013، مقارنة بـ 71 مليوناً في آسيا. وتُشير هذه الإحصائيات إلى أنّ 74 في المائة من المهاجرين الدوليين هم في سن العمل، ما بين 20 و 64 سنة⁽¹⁴⁹⁾.

وحسب بعض التقديرات فإنّ أوروبا عرفت وصول ما يقارب مليون مهاجر إليها عبر البحر بشكل غير شرعي في سنة واحدة (2015)⁽¹⁵⁰⁾، بعدما كان سنة 2013 حوالي 100 ألف مهاجر، وتقديم ما يزيد عن مليون و 300 ألف طلب لجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي في سنة واحدة (2015).

2- التحولات المرتبطة بتحدّيات الخطابات المعادية للمهاجرين

يمكن القول إنّ الدول الأوروبية التي ظلت إلى وقت قريب تتسامح مع المهاجرين انطلاقاً من فلسفة وقيم حقوق الإنسان، عرفت تحولات عميقة على صعيد منظوماتها السياسية والاجتماعية والثقافية، والتي يسّرت بروز خطاب العنصرية وكرهية الأجانب والتمييز والعنف والانغلاق ومعاداة المهاجرين داخل المجتمعات الأوروبية، وهو ما يشكل أحد التحديّات الكبرى التي تواجه وحدة أوروبا ومستقبلها كمجموعة إقليمية تتقاسم مرجعيات حقوق الانسان.

وتشير بعض الدراسات إلى أن صعود الحركات اليمينية المتشدّدة أو المتطرفة ونزوع بعضها إلى العنف، يبقى من بين التهديدات الأمنية والحقوقية التي يعرفها العالم، ولاسيّما في أوروبا، حيث تمّ خلال عام 2023، تعريض أكثر

148 حسب المنظمة الدولية للهجرة يقيم ما يقارب من 31٪ من المهاجرين الدوليين في قارة آسيا و30٪ في أوروبا و26٪ في الأمريكيتين و10٪ في أفريقيا و3٪ في البلدان الجزرية. <https://urls.fr/-TqhO2>

149 تقرير إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية حول الهجرة 2013.

¹⁵⁰ تقرير المنظمة الدولية للهجرة في دجنبر 2015، البلاغ المتعلق به منشور في: <https://urls.fr/-BMMnO>

من 50 مسجدًا للهجوم في ألمانيا وحدها، كما تمّ أيضًا تنظيم 206 احتجاجا معاديا للمسلمين أمام البعثات الدبلوماسية لتسع دول إسلامية⁽¹⁵¹⁾.

وقد اعتبرت تقييمات بعض المنظمات الدولية غير الحكومية أنّ السياسيين في كثير من البلدان الأوروبية عمّدوا، خلال عام 2023، إلى إثارة الاستقطاب الاجتماعي من خلال قضايا الهجرة، وأنّ العنصرية المؤسسية في أوروبا الغربية والوسطى وجنوب شرق أوروبا ظلت تهدر حقوق الإنسان، وتؤدي إلى إزهاق الأرواح، وأنّ هذه الدول استمرت في انتهاج سياسات الإقصاء العنصري تجاه الأفراد من أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا، ممّا جلب الموت والأذى للأشخاص في عرض البحر وعلى الحدود البرية بين الدول. وكانت هذه الدول تتقاعس عن تنفيذ تدابير مناهضة للعنصرية، وأضحى الاستغلال السياسي للعنصرية بمثابة خلفية لتصاعد حادّ في بلاغات معاداة السامية والعنصرية ضد المسلمين⁽¹⁵²⁾.

وينبغي ألا تُخفي عنّا هذه التقييمات، الاعتراف بالمجهودات التي تقوم بها بعض المؤسسات الأوروبية لمحاصرة عودة خطاب العنصرية والكراهية والعنف ومعاداة الأجانب⁽¹⁵³⁾، وهي المجهودات التي تتفاوت أثارها داخل الدول الأوروبية،

¹⁵¹ التقرير الأوّل أكاديمية الاستخبارات الوطنية لتركيا لسنة 2024 تحت عنوان: "حركات اليمين المتطرف في الدول الغربية".

مذكور عند كمال أورتورك، خطر "الاسترداد" الجديد في أوروبا، مقال منشور في <https://urls.fr/sp0zI2>

¹⁵² تقرير منظمة أمنستي السنوي حول حقوق الإنسان في العالم لسنة 2023: https://urls.fr/X_iaW9

¹⁵³ بالرغم من المجهودات التي تبذلها المؤسسات الأوروبية المعنية في مجال مكافحة العنصرية والتعصب والتمييز والكراهية، ومن ضمنها اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، والتي أثمرت أعمالها اعتماد عدة توصي عامة سياسية تذكر منها التوصية رقم 5 بشأن منع العنصرية والتمييز بحق المسلمين ومكافحتها والتوصية 15 مكافحة خطاب الكراهية. إضافة إلى القرار الإطار رقم 2008/913/AI للاتحاد الأوروبي لسنة 2008 بشأن مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، وخطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة العنصرية 2020-2025، وإطار روما الاستراتيجي للمساواة والإدماج والمشاركة 2020-2030، ومبادرة لا مكان للكراهية: أوروبا متحدة ضد الكراهية التي أطلقها المفوضية

التي ليست لديها سياسات موحدة أو متجانسة في تدبير قضايا الهجرة والمهاجرين، وهذا ما يبرر تنامي نزعات عدم التسامح مع الرموز الدينية في دول دون أخرى، كما هو الحال في فرنسا فيما يتعلق بحظر ارتداء الحجاب بالمدارس⁽¹⁵⁴⁾، وفي السويد والدانمارك بالنسبة لحرق القرآن، وفي سويسرا فيما يتعلق بحظر بناء المآذن⁽¹⁵⁵⁾، وهي النزعات الذي تزداد بروزًا مع ظهور حركات مناهضة للمهاجرين في بعض دول الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال بالنسبة لحركة "بيغيدا" PIGIDA المناهضة للمهاجرين وللوجود الإسلامي التي تنظم كل أسبوع حركات احتجاجية مناهضة لوجود الجاليات المسلمة.

ويجري كل هذا في ظل تنامي تمثيلية وحكم الأحزاب القومية المتشددة، واليمينية الشعبوية المنغلقة في بعض الدول الأوروبية، والتي تبني شعبيتها على العنصرية القومية ونصب العداء للمهاجرين والحد من الهجرة. وفي هذا الشأن شهد البرلمان الأوروبي تزايد عدد المقاعد التي فازت بها الأحزاب القومية⁽¹⁵⁶⁾، التي يسعى ممثلو أحزابها في ألمانيا وإيطاليا وفنلندا والدنمارك إلى تأسيس كتلة موحدة في البرلمان الأوروبي.

وقد تأكد هذا التوجه في الانتخابات التي جرت خلال السنوات الأخيرة في دول السويد والمملكة المتحدة وفرنسا وهولندا وسويسرا والدانمارك التي عرفت تزايد تمثيلية الأحزاب اليمينية في البرلمانات الوطنية.

الأوروبية والممثل الأعلى للسياسة الأوروبية سنة 2023، والحملة الالكترونية لمجلس "كويكر للشؤون الأوروبية" chooserespect "اختر الاحترام".

¹⁵⁴ بعض الدول الأوروبية تسمح بارتداء الحجاب بالنسبة لبعض الموظفين العموميين كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا التي تسمح لنساء الأمن بارتداء الحجاب.

¹⁵⁵ صوت 57 في المائة من السويسريين لصالح حظر بناء المآذن.

¹⁵⁶ حلت أحزاب اليمين المتشدد في انتخابات البرلمان الأوروبي ليونيو 2024 بالمركز الأول في فرنسا وإيطاليا والنمسا، وحلت ثانية في ألمانيا وهولندا.

وفي هذا الإطار، باتت ستّ دول أوروبية تحكمها أحزاب اليمين أو أنها تشكل بها ثاني أكبر الأحزاب، ويتعلق الأمر بإيطاليا، والمجر، وفرنسا، وألمانيا، والنمسا، وهولندا. ويبدو أن لا شيء يمنع هذه الأحزاب اليمينية، في السنوات المقبلة، من الوصول في الدول الأوروبية الأخرى⁽¹⁵⁷⁾، كما أنّ حملات بعض المرشحين للانتخابات التشريعية أو الرئاسية في بعض دول الشمال تتضمن برامج وتدابير ترمي إلى الحد من الهجرة والتهديد بترحيل المهاجرين إلى أوطانهم الأصلية⁽¹⁵⁸⁾.

ويبدو أنّ هذا المنحى السياسي رافقته سياسات وتدابير مؤسّساتية حمائية للحدّ من تدفّقات الهجرات على حدود دول الشمال، والتي يظهر أنها تنبني على فهم محدود، أو يشوبه القصور على مستوى استيعاب أدوار ووظائف الهجرة في تعزيز التعاون الدولي، والاسهام في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والاستفادة من التنوّع البشري، وتحقيق مكاسب التنمية.

وفي هذا الشّأن شهدت السويد في العام الماضي، انخفاضًا كبيرًا في عدد الأشخاص الذين تمّ منحهم حق اللجوء، ليصل إلى أدنى مستوى له منذ 40 عامًا. واتخذت الحكومات السويدية المتعاقبة إجراءات مشدّدة لجعل اللجوء أقل جذبًا وأصعب. وقدمت الحكومة السويدية الحالية مشروع قانون يهدف إلى منع الأشخاص الذين تمّ رفض طلباتهم من إعادة التقديم بسهولة. كما أعلنت الحكومة السويدية عن خطة لتشجيع المهاجرين على مغادرة البلاد، تتضمن تقديم حوافز مالية تصل إلى حوالي 33,000 يورو⁽¹⁵⁹⁾.

كما قدمت فنلندا بدورها مجموعة من مشاريع القوانين التي تهدف إلى تقليص الحماية المقدمة لطالبي اللجوء، بالإضافة إلى تقليل مساعدات الرعاية

¹⁵⁷ - كمال أورتورك، خطر "الاسترداد" الجديد في أوروبا، مقال منشور في: <https://urls.fr/6o4lyl>

¹⁵⁸ - انظر برنامج الحملة الانتخابية للمرشح الرئاسي الجمهوري دونالد ترمب.

¹⁵⁹ - الدول الإسكندنافية وتغيّر سياسات الهجرة في 2025، https://urls.fr/hE8A_V

الاجتماعية، وزيادة فترة الإقامة المطلوبة للحصول على الجنسية⁽¹⁶⁰⁾. كما أنّ بعض الدول أوقفت مبادرات التسويات الاستثنائية لوضعيات المهاجرين غير النظاميين، مع صعود اليمين⁽¹⁶¹⁾.

ينضاف إلى هذه التوجهات سياسات حمائية في المنبع، وتدابير وقائية على امتداد مسارات الهجرة، سواءً من خلال تشديد تدابير الحماية عبر الحدود أو التعاون مع دول الجوار الأوروبي، من خلال اتفاقيات وتدابير للمراقبة المشتركة⁽¹⁶²⁾. هذا في الوقت الذي تنهج فيه بعض الدول في الشمال سياسات هجروية استقطابية للكفاءات والخبرات العلمية أو ما يسمى بهجرة الأدمغة⁽¹⁶³⁾.

ويتم هذا رغم إقرار الاحصائيات بأن الهجرة لا تزال غير شائعة نسبياً (3.6 في المائة من سكان العالم)، وأنّ معظم حالات الهجرة تبقى آمنة ومنظمة ومنتظمة، وأنها تبقى ذات نفع عام ولطالما خدمت ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم على نحو جيد، سواء في بلدان الأصل أم العبور أم المقصد⁽¹⁶⁴⁾.

وفي هذا الصدد، تؤكد معطيات المؤسسات المتخصصة أن الهجرة تدفع قدماً بالمهارات التي قد تكون بالغة الأهمية لبلدان المقصد التي ينخفض فيها عدد السكان. فعلاوة على تعزيز الدخل القومي ومتوسط مستويات المعيشة، يُمكن أن تؤثر الهجرة إيجاباً على سوق العمل، من خلال زيادة المعروض من العمالة في القطاعات والمهن التي تعاني من نقص العمال، فضلاً عن المساعدة في معالجة

¹⁶⁰ - المرجع السابق

¹⁶¹ - إيطاليا مثلاً.

¹⁶² - يراجع في هذا الشأن: دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، الشبكة الأور- متوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن، 2010.

¹⁶³ - انظر بعض المعطيات بشأن هذا التوجه في المؤلف الجماعي: الهجرة الدولية في سياقات متغيرة: مقاربات متعددة، أشغال الندوة المنظمة من قبل مركز تكامل للدراسات والأبحاث، والكلية المتعددة التخصصات بالعرائش، يومي 17

و 18 دجنبر 2020، دار العرفان للطباعة والنشر، أكادير، صفحة 263، منشور في: <https://urls.fr/Ewq3Dx>

¹⁶⁴ تقرير الهجرة العالمية لسنة 2024 لمنظمة الهجرة الدولية، ...م م س، ص: 6.

عدم التطابق في سوق العمل. كما أن آثارها الإيجابية تشمل سوق العمل في القطاعات التي تتطلب مهارات عالية، ويمكن أن تشمل المهن التي تتطلب مهارات أقل. وبذلك فإنّ الهجرة تعمل على زيادة العرض والطلب على العمالة، ويمكن أن تخلق فرص عمل إضافية، وتساهم في التخفيف من الضغوط على نظام التقاعد في البلدان التي يشيخ سكانها⁽¹⁶⁵⁾.

هذا دون إغفال أن العمال المهاجرين أظهروا حضورًا لافتًا على مستوى تقوية الانتاجات العلمية والصناعية وتنمية الابتكار وتطوير الأعمال الفنية والرياضية وتحقيق نجاحات في تدبير الشركات وقيادة الجماعات الترابية في دول المستقبل.

3- منظومة دولية حمائية غير متكافئة ومطبوعة بحذر دولي

إن ما تعرفه قضايا الهجرة في دول الشمال، يعكس مناخًا دوليًا بعدم اليقين، يؤكد اعتماد الازدواجية في تدبير قضايا الهجرة؛ ففي الوقت الذي يعرف النظام الأممي لحقوق الإنسان اتساعًا من حيث المعايير، وآليات المراقبة المدعومة من قبل دول لشمال التي أصبحت تدرج ضمن شروط التعاون مع دول الجنوب معايير حقوق الإنسان، يلاحظ مع مطلع الألفية الثالثة أنّ بعض دول الشمال ومنظوماتها الإقليمية أصبحت تُدرج شرط التعاون للحدّ من تدفق المهاجرين ضمن بنود اتفاقيات الشركة والتعاون الثنائي مع دول الجنوب، بل إن دول الشمال التي لطالما دافعت عن قيم حقوق الإنسان لا توجد منها أي دولة طرف في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين التي وقعت عليها 11 دولة، وصادقت عليها أو انضمت إليها لحد الآن 60 دولة من الجنوب، فيما أن 127 دولة، منها دول الشمال في أوروبا وأمريكا والدول الكبرى، ليست أطرافًا في

165 تقرير الهجرة العالمية لسنة 2024 لمنظمة الهجرة الدولية، ...م م س، ص: 6.

الاتفاقية⁽¹⁶⁶⁾. كما أنّ الاجراء الخاص الوحيد التابع لمجلس حقوق الانسان لم يزر دول الشمال المستقبلية للمهاجرين. هذا في الوقت الذي توجد فيها منظمات دولية وإقليمية معنية بموضوع الهجرة⁽¹⁶⁷⁾، وصناديق وآليات دعم ومساعدة للمهاجرين، ويتم بشكل متواصل تنظيم منتديات ومؤتمرات متعددة تعنى بقضية الهجرة⁽¹⁶⁸⁾.

ورغم كل ذلك فما زال الفاعلون والمختصون في الهجرة الدولية ينظرون إليها كمحرك قوي للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي، وآلية لتنمية التعاون بين الدول وتحقيق الأمن وتعزيز التنمية والاسهام في تجسيد السلم الدولي، وهو ما تدعمه المبادرات والمؤتمرات الدولية والأعمال التي تقوم بها المؤسسات الدولية، وتؤكد حركية الكفاءات والخبرات والتحويلات المرتبطة بالهجرة عبر العالم، ويجسده المجهود الاقتصادي للمهاجرين في دول الاستقبال وحجم التنمية التي تنبثق عن كل ذلك في دول الاستقبال ودول المنشأ على حد سواء.

ويلزم التذكير أنّ المرجعيات الدولية المتصلة بتدبير تدفق الهجرات على الحدود الدولية، تؤكد أنّ الدول ينبغي أن تراعي ثلاثة مرتكزات؛ أولوية حقوق الإنسان، وعدم التمييز ضد المهاجرين على الحدود، وتقديم الحماية والمساعدة لهم، وذلك من خلال التوعية باحترام حقوقهم، ومناهضة الكراهية والتمييز ضدهم، وعدم تجريم الهجرة غير النظامية بوضع حلول بديلة عن الاعتقال، والرفع من القدرات الفاعلين والمهنيين، واعتماد مدونات سلوك، والنهوض بعمليات الاعتراض، والإنقاذ والإرشاد والتوجيه والرعاية الفورية، ووضع تدابير وضمانات لتحديد الهوية وحماية البيانات الخاصة، والاهتمام باحتياجات

¹⁶⁶ - <https://indicators.ohchr.org/>

¹⁶⁷ - وعلى رأسها المنظمة الدولية للهجرة.

¹⁶⁸ - كان أهمها قمة منظمة الأمم المتحدة الأولى حول الهجرة لسنة 2018 المنظمة بمراكش.

النساء والأطفال، والالتزام بعدم الإعادة القسرية والإبعاد أو الترحيل الجماعي⁽¹⁶⁹⁾.

ثانيًا: نحو التأسيس لسياسة وطنية للهجرة دامجة للمهاجرين، ومجسدة للدينامية الجيو-استراتيجية الدولية والإقليمية

لا شك أن المغرب يُعدّ من الدول القليلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي أطلقت منذ ما يزيد عن 10 سنوات خلت، وبرؤية استشرافية، سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء⁽¹⁷⁰⁾، بمقاربة استراتيجية وشمولية تستحضر مختلف المستويات والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وذلك بعدما أصبح دولة منشئ وعبور واستقبال.

وقد عرفت مقارنة المغرب على المستوى الدولي الانخراط في ترسيخ أسس حكمة إقليمية ودولية في مجال الهجرة، اعتمادًا على مبادئ الترحيد والحوار والتعاون والتضامن مع جميع الشركاء والفاعلين، حيث كان من الدول المساهمة، ومنذ 1990، في وضع الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق المهاجرين، وعلى رأسها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم⁽¹⁷¹⁾.

وتماشياً مع هذا الالتزام الدولي قدم المغرب وناقش تقريرين أمام اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين⁽¹⁷²⁾. وانخرط كذلك في السياسة

¹⁶⁹ - المبادئ والتوجهات الموصى بها بشأن حقوق الإنسان على الحدود الدولية، المعدة من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

¹⁷⁰ - أطلقت هذه السياسة سنة 2013 مباشرة بعد مناقشة التقرير الوطني الأولي المتعلق بإعمال اتفاقية حماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

¹⁷¹ - وقع المغرب على هذه الاتفاقية في 15 غشت 1991 وصادق عليها في 21 يونيو 1993.

¹⁷² - يتعلق الأمر بالتقرير الأولي الذي قدم سنة 2013 أعقبه إطلاق السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، والتقرير الدوري الثاني الذي تم فحصه سنة 2023.

الدولية المتصلة بالتراجع عن قضايا الهجرة، كما دافع عن الرؤية الأفريقية لإدارة قضية الهجرة وأحقيتها بأن تدرج ضمن أوليات الأجندات الدولية والإقليمية⁽¹⁷³⁾، وهو ما مكن من الاعتراف له سنة 2021، بالدور الريادي في تنفيذ اتفاق مراكش⁽¹⁷⁴⁾، ومن تتويجه كرائد للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة⁽¹⁷⁵⁾، واحتضانه للمرصد الإفريقي للهجرة.

إنّ هذه المكانة الدولية والاقليمية تتماشى مع تحول المغرب إلى دولة لاستقرار المهاجرين بعدما كان إلى وقت قريب دولة مصدر وعبور، كما تتماشى مع دينامية وطنية ناجمة عن مكتسبات دستورية اعترفت للأجانب بالحقوق في التمتع بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنين والمواطنات المغاربة وبإمكانية المشاركة في الانتخابات المحلية⁽¹⁷⁶⁾، وفي ظل حماية قانونية تضمنها عدة تشريعات من بينها القانون رقم 03-02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب وبالهجرة

¹⁷³ - حيث ساهم في انبثاق العديد من المبادرات كتنظيم للقمّة الحادية عشرة للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، المنعقدة بمراكش سنة 2018، والتي توجت بالتوقيع على الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، والاجتماع الوزاري الأول للدول الداعمة لتنفيذ الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والنظامية الذي أسفر عن اعتماد إعلان الرباط، فضلا عن المساهمة سنة 2022 في المنتدى الدولي الأول لاستعراض الهجرة المنظم بنيويورك، والمساهمة في وضع الأجندة الإفريقية للهجرة لسنة 2018 خلال القمة 30 للاتحاد الإفريقي، واقتراح إحداث منصب المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المكلف بالهجرة، والمرصد الإفريقي للهجرة الذي ستحتضنه المملكة سنة 2020.

¹⁷⁴ - تم هذا الاعتراف من قبل شبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة.

¹⁷⁵ - تمثل ذلك في تكليف الملك محمد السادس، من قبل القادة الأفارقة، بمسؤولية "رائد الاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة"، خلال القمة 28 للاتحاد الإفريقي المنعقدة في 31 يناير 2017، كآلية لتطوير عملية الرصد، وتبادل المعلومات، وتشجيع التدبير المحكم لحركة المهاجرين.

¹⁷⁶ - الفصل 30 م الدستور.

غير الشرعية لسنة 2003⁽¹⁷⁷⁾ ومدونة الشغل لسنة 2003⁽¹⁷⁸⁾، والقانون المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر⁽¹⁷⁹⁾، والقانون الجنائي وغيرها من التشريعات.

كما أنّ هذه الدينامية جسدتها عدة مكتسبات مؤسسية⁽¹⁸⁰⁾، وتدابير إجرائية تضمنتها السياسة الوطنية في مجال الهجرة واللجوء التي وضعت 11 برنامجاً واستهدفت تحقيق 81 عملية همّت الجوانب الإنسانية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والتي تظهر حصيلة تنفيذها أنها أفضت، من خلال عمليتين استثنائيتين سنتي 2014 و2016، إلى تسوية الوضعية الإدارية لـ 50 ألف من المهاجرين المقيمين بطريقة غير قانونية بالمغرب⁽¹⁸¹⁾.

كما تُظهر هذه الحصيلة أنّ المهاجرين واللاجئين استفادوا من الحق فيولوج إلى مجموع الخدمات العمومية، كالصحة⁽¹⁸²⁾ والتعليم⁽¹⁸³⁾ والسكن⁽¹⁸⁴⁾ والشغل والتكوين المهني، والمساعدة القانونية والاجتماعية، فضلاً عن إطلاق مشاريع وبرامج شراكة لفائدة المهاجرين واللاجئين، مع فاعلين دوليين ومنظمات المجتمع المدني، ووضع برنامج عمل يهتم تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في

¹⁷⁷ - القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5160 بتاريخ 13 نوفمبر 2003.

¹⁷⁸ - القانون رقم 99-65 المتعلق بمدونة الشغل، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5167 بتاريخ 8 ديسمبر 2003.

¹⁷⁹ - القانون رقم 14.27 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6501 بتاريخ 19 سبتمبر 2016.

¹⁸⁰ - إحداث قطاع حكومي مختص بالهجرة تابع لوزارة الشؤون الخارجية ولجنة وزارية معنية بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة تابعة لرئيس الحكومة.

¹⁸¹ - التقرير الوطني الدوري حول أعمال اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الذي تمت مناقشته سنة 2023 من قبل اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين.

¹⁸² - تم خلال سنة 2022 تقديم حوالي 57912 خدمة صحية للمهاجرين في مرافق الرعاية الصحية الأولية، واستفادة 17997 مهاجراً من الخدمات المقدمة في إطار البرامج الوطنية للصحة، واستفادة 2188 من المهاجرين من الخدمات الاستشفائية.

¹⁸³ - تم خلال الموسم الدراسي 2021-2022 تسجيل 4590 طفلاً مهاجراً في التعليم الرسمي.

¹⁸⁴ - يتعلق الأمر باستفادة المهاجرين وطالبي اللجوء من برنامج السكن الاستعجالي والمؤقت.

قضية الهجرة واللجوء والاتجار بالبشر، وتشجيع العودة الطوعية للمهاجرين في وضعية غير قانونية، والحدّ من أنشطة شبكات تهريب المهاجرين خصوصاً التي تنشط عبر الحدود، ورفع درجة التأهب الأمني، واتخاذ الاحتياطات والإجراءات الأمنية اللازمة على مستوى الحدود⁽¹⁸⁵⁾.

وبالرغم من كل هذه المجهودات الوطنية، فما تزال هناك حاجة ماسة إلى استكمال هذا المسار بإصدار مشروع قانون بشأن اللجوء والهجرة الذين لم يريا النور لحدّ الآن رغم الالتزام بإخراجهما في الاستراتيجية الوطنية في مجال الهجرة واللجوء، وفي خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وخلال عدة حوارات مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان⁽¹⁸⁶⁾. إضافة إلى تفعيل الالتزام الدستوري بإمكانية مشاركة الأجانب المقيمين بالمغرب في الانتخابات المحلية⁽¹⁸⁷⁾.

ويتضح أنّ هناك تحدّيات أخرى تبقى مطروحة في إطار السياسية الوطنية في مجال الهجرة، والتي نذكر منها ما سجلته اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، في ملاحظاتها الختامية عقب فحص التقرير الدوري الثاني للمغرب في مارس 2023⁽¹⁸⁸⁾، بخصوص بذل مزيد من الاهتمام بالولوج الكامل إلى الحق في الصحة والتعليم، والولوج المجاني للخدمات الصحية والتعليمية الأساسية بالنسبة للمهاجرين، وملاءمة بعض المقتضيات المتصلة بالعمل ومكافحة بعض أشكال الاستغلال في العمل، ووضع عقود عمل معيارية

¹⁸⁵ - أنظر حصيلة تنفيذ السياسة الوطنية في مجال الهجرة واللجوء كما وردت في التقرير الوطني الدوري حول إعمال اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الذي تمت مناقشته سنة 2023.

¹⁸⁶ - منها الحوار مع مجلس حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل في جولته الثالثة لسنة 2017 وجولته الرابعة لسنة 2022 وخلال مناقشة التقرير الوطني الثاني حول إعمال اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم خلال سنتي 2013 و2023.

¹⁸⁷ - الفصل 30 م الدستور.

¹⁸⁸ - ملاحظات اعتمدها اللجنة في جلستها 530 المعقودة في 6 أبريل 2023.

وموحدة، وتعزيز التعاون بين دول المنشأ ودول العمل، ومراعاة بعد النوع بالنسبة للنساء والأطفال من المهاجرين، وتعبئة الموارد المالية والبشرية والتقنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية، والنهوض بجوانب التثقيف والتدريب وتوفير المعلومات في هذا المجال.

ومن بين التحديّات كذلك وفق ملاحظات اللجنة، رفع التجريم عن الهجرة غير النظامية، والتصديّ لأشكال التمييز في المعاملة وفي الخطاب، وتقوية سبل الإنصاف والولوج للعدالة، وتعزيز جوانب التحقيق وتحديد المسؤوليات وإقرار المتابعات وجبر الضرر، وضمان عدم التكرار بالنسبة لبعض التجاوزات في سياق التصديّ لحالات التجاوز الجماعي للحدود، والنهوض بجوانب الإرشاد والتوجيه والمساعدة الطارئة للضحايا، وتيسير تسجيل أطفال المهاجرين في الحالة المدنية. كما يبقى مطروحاً ملاءمة الإجراءات الإدارية للإبعاد والطرّد مع الاتفاقية الدولية، واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية وحظر الطرد الجماعي والتعسّفي، وتعزيز جوانب الحماية والمساعدة لضحايا الاتجار بالبشر، ومواصلة الجهود لتيسير ممارسة جميع العمال المهاجرين المغاربة المقيمين في الخارج حقهم في التصويت.

خاتمة

لا شك أنّ الجهود التي تبذلها مختلف المنظومات الدولية والإقليمية والوطنية لتعزيز حماية المهاجرين لم تستطع تحقيق كافة الأهداف والغايات المنشودة من اعتماد الاتفاقيات الدولية، وإطلاق السياسات والمبادرات ووضع الخطط والبرامج الوطنية، وذلك بالنظر لعدم القدرة على تجاوز بعض التحدّيات المتعاضمة الناجمة عن التطورات ذات الصلة بالأمن التي تشهدها الوجهات التقليدية للهجرة، وانحسار مستويات التنمية وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية، وما نجم عن ذلك من تصاعد لخطابات الإنغلاقية والانطوائية، والصور النمطية تجاه الأجانب والتخوف منهم ومعاداتهم، والتي بدأت تجد استغلالاً سياسياً وقبولاً اجتماعياً متنامياً في هذه الوجهات التي أصبحت دولها ومنظوماتها الإقليمية تتبنّى سياسات احترازية تستغني عن المهاجرين وتحدّ من تدفقاتهم، في ظل محدودية قيام تعاون كافٍ مع دول المنشأ والعبور لتعزيز التنمية ومتطلبات الاستقرار بها، وهو ما يخلق ضغطاً كبيراً على دول العبور، ولاسيّما بالنسبة للبلدان التي تحولت إلى دول استقبال، كما هو الحال بالنسبة للمغرب، والذي أصبح مثقلاً بمسؤوليات سياسية جسيمة، وبأعباء اقتصادية واجتماعية إضافية، تزداد شدتها في ظل ما يعانيه العالم من ويلات الحروب والنزاعات المسلحة وتداعيات التغيّرات المناخية والكوارث الطبيعية.

ولعل معالجة هذه الوضعية المقلقة وتحدياتها المتعاضمة، يستدعي من المنظومة الدولية الخروج من وضعية الاستكانة، ونهج براديغم تدييري جديد يتأسّس على التضامن والتعاون والمسؤولية الجماعية والمشاركة، يكون قادراً على إيجاد التوازن بين متطلبات الأمن والتنمية، ومعالجة الديناميات المرتبطة بتسارع حركة الهجرة والحدّ من الأوضاع القاسية التي يعيشها المهاجرين وتمسّ

الضمير الإنساني، ولا سيما المآسي التي تخلفها زوارق الموت، والمخاطر التي تهدّد القوافل البشرية التي تقطع الصحاري الكبرى، وتجتاز الحدود البرية تحت تهديد الفقر والعنف والموت، والتي تبقى عرضة للاستغلال والاعتداء والاتجار من قبل العصابات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية وشبكات التهجير الدولي.

ويبقى من المفيد في هذا الشأن إيجاد صيغ جديدة للتعاون الدولي تُوازن بين إدارة الحدود، وبين صون الحقوق الإنسانية للمهاجرين وتحقيق التنمية، في إطار رؤية مشتركة تتأسّس على التضامن وتقاسم المسؤولية، ونهج مقارنة إنسانية وحقوقية وتنموية، بما يضمن الهجرة والتنقل المنظم والمنظم والأمن والمسؤول للأشخاص، مع معالجة الأسباب العميقة التي تدفع الناس إلى مغادرة أوطانهم، والبحث عن ملاذات تلبي حاجياتهم الإنسانية، وإعادة النظر في مقارنة الهجرة الانتقائية المبنية على استقطاب الكفاءات العليا والأدمغة والمواهب الرياضية والفنية، ورفض غيرها من الطاقات واليد العاملة الأجنبية، فضلاً عن استثمار الفرص التي تُتيحها الهجرة كرافعة لتحفيز التنمية وتعزيز قيم التلاحق، والتعايش، والتعاون والانفتاح داخل المجتمعات وفيما بينها.

الفصل السادس

هجرة الكفاءات الوطنية المغربية بين الاستنزاف والفرص

د. أبولاه البشير

أستاذ باحث بجامعة ابن زهر، أكادير

مقدمة

الهجرة ظاهرة إنسانية؛ لها مغارم ومغانم على المهاجرين، ودول الاستقبال والدول المرسلّة على حدّ سواء، ولعل من مغارمها على هذه الأخيرة إفقادها جزءاً من رأسمالها البشري ومن المهارات التي تزخر بها، أو ما يُسمى "هجرة الأدمغة" (Brain Drain) أو "هجرة العقول" أو "إهدار الطاقات"، ولعل المصطلح الأكثر تداولاً في هذا النطاق هو هجرة الكفاءات⁽¹⁸⁹⁾، وهو المصطلح الذي استعمله البريطانيون والكنديون في الستينيات من القرن الماضي للتعبير عن هجرة علمائهم وباحثيهم وأطباءهم إلى دول غربية أخرى في حالة اقتصادية أفضل مثل الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁹⁰⁾، وها هو التاريخ يُعيد نفسه مجدّداً؛ ففي عالم يُعاني أزمة المؤهلات أصبحت الدول المتقدمة تسعى لاستقطاب الكفاءات من

¹⁸⁹ - تعرف المنظمة الدولية للهجرة هجرة الكفاءات بأنها هجرة دائمة أو طويلة الأجل للكفاءات من دول المنشأ إلى الدول المضيفة، الأمر الذي قد تكون له نتائج سلبية على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الأصل، أنظر:

Organisation internationale pour les migrations: Termes clés de la migration «SiteWeb: <http://www.lom.int/fr/termes-cles-de-la-migration>

وتعرف منظمة اليونسكو هجرة الكفاءات على أنها "نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول، يتسم بالتدفق باتجاه واحد - ناحية الدول المتقدمة - أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا، لأنها نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري"؛ للمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى: محمد الفيل "الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية"، دار مجلاوي، 2000، ص 20.

¹⁹⁰ - أنظر: نادر فرجاني "هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي" المستقبل العربي، العدد 80، 1985؛ ص 79.

مختلف دول المعمورة خاصة من دول الجنوب النامية؛ وبلغت الأرقام فحوالي 5,3 بالمئة من المهاجرين الدوليين هم من ذوي الخبرات⁽¹⁹¹⁾.

ظلّ المغرب عبر التاريخ أرضاً للهجرة؛ كمُصدّر ومستقبل لها، وعلى خلاف الرعيل الأول من المهاجرين المغاربة ممّن كانت غالبيتهم من اليد العاملة الرخيصة؛ عرفت هجرة المغاربة في السنوات الأخيرة تغيّرات عميقة؛ إذ أصبحت تضم فئات متعلّمة وكفاءات متنوعة؛ مع الإشارة إلى أن النواة الأولى للهجرة الكفاءات الوطنية المغربية تشكلت من الرعيل الأول من الباحثين المغاربة الذين تلقوا تعليمهم بالبلدان الأوروبية؛ حيث ظل المغرب على مدى عقود يحتل الصدارة في أعداد الباحثين الذين يُتمّون دراساتهم بالخارج؛ وبلغت الأرقام فحوالي 31464 باحث أتمّوا دراساتهم بالسلك الثالث بالخارج منذ 1984، وتفاقم هذا الوضع مع توالي العقود والسنوات حيث تُشير الإحصائيات الحالية إلى أن المغرب ثاني بلد في شمال إفريقيا والشرق الأوسط يعرف أعلى معدل للهجرة الكفاءات؛ حيث يوجد ما يُناهز 50 ألف طالب مغربي يتابعون دراساتهم في الخارج؛ ناهيك عن أزيد من 200 ألف من أصحاب الكفاءات متعدّدة التخصصات قرّروا الاستقرار والعمل هناك⁽¹⁹²⁾.

لقد أصبح من الصعوبة بمكان وقف نزيف الأدمغة، وهجرة الكفاءات من دول الجنوب النامية في عالم يعاني أزمة المؤهلات، والتي تسعى الدول المتقدمة لاستقطابها بكل الوسائل من مختلف ربوع المعمورة، وأمام هذا الوضع أصبح من الضروري على المغرب البحث عن أنجع الاستراتيجيات للاستثمار في برامج

¹⁹¹ -Frédéric Docquier, Hillel Rapport, l'immigration qualifiée, remède miracle aux problèmes économiques européens? voir le lien : <https://www.cain.info/revue-reffets-et-perspectives-de-la-vie-economique-2007-1-page-95.htm>.

¹⁹² - أنظر: ملف الأدمغة المغربية بالخارج؛ حان وقت الدخول؟؛ الأيام الأسبوعية، العدد 899؛ من 21 إلى 27 ماي 2020؛ ص 16.

ومشروعات يُمكن من خلالها تحويل مشكلة هروب الأدمغة من معادلة خاسرة إلى أخرى رابحة، من خلال الاستفادة من خبرات كفاءاته المهاجرة خاصة في مجال البحث العلمي الذي أصبح يُشكل ركنًا أساسيًا وعاملاً ضروريًا لتقدم أي مجتمع، وتتضاعف أهميّة هذا الركن مع التقدّم الهائل للعلوم والتكنولوجيا؛ ودخول ثورة المعرفة والمعلومات والاتصالات⁽¹⁹³⁾؛ وكل هذا يستدعي في الحالة المغربية إشراك الكفاءات العليا المهاجرة في إنجاز المشاريع والبرامج التنموية؛ وكذا إشراكها في تجويد الرأسمال البشري الوطني، وذلك سيرًا على نهج التجارب الدولية المقارنة الناجحة والممارسات الفضلى للعديد من الدول في هذا المجال، والتي كان لإشراك كفاءاتها الوطنية المهاجرة دور حاسم في إنجاح خططها الإنمائية، بل إنّ ذلك كان سببًا رئيسيًا في تألقها عالميًا، وتلك من أهم الأسُس التي أثارها خطاب الملك محمد السادس في 20 غشت 2022 بمناسبة الذكرى 69 لثورة الملك الشعب الذي يمكن اعتباره بمثابة خريطة طريق لإشراك كفاءات مغاربة العالم في مسار التنمية بالمغرب⁽¹⁹⁴⁾.

يتمثل الهدف المركزي من هذه الورقة في محاولة التحري عن إمكانيات الاستثمار في هجرة الكفاءات على ضوء الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي والتي يمكن للمغرب السير على نهجها للاستفادة من خبرات مهاجريه من المؤهلين لإنجاح برنامجه التنموي، علاوة على مشاركة هؤلاء في نقل الخبرات إليه ليصبح الاقتصاد الوطني قادرًا على المنافسة والابتكار، مما سيرقى به لمصاف الدول المتقدمة.

¹⁹³ - للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يُرجى الرجوع إلى: تقرير اليونيسكو للعلوم؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ملخص تنفيذي؛ 2017.

¹⁹⁴ - جاء في هذا الإطار في نص الخطاب الملكي ل 20 غشت 2022 ما يلي "أما فيما يتعلق بإشراك الجالية في مسار التنمية، والذي يحظى بكامل اهتمامنا، فإن المغرب يحتاج اليوم لكل أبنائه ولكل الكفاءات والخبرات المقيمة بالخارج، سواء بالعمل والاستقرار بالمغرب أو عبر مختلف أنواع الشراكة والمساهمة انطلاقا من بلدان الإقامة".

وتتمحور الإشكالية المطروحة حول أنجع الإجراءات التي قد تمثل خطوات لتحويل هجرة الكفاءات الوطنية المغربية من معادلة خاسرة إلى أخرى رابحة؛ ممّا سيمكن الاقتصاد الوطني من القدرة على المنافسة والابتكار؛ وسيصبح مواكبًا للتطور النوعي الذي يشهده الاقتصاد العالمي.

وسنقوم بالإجابة على هذه الإشكالية المحورية من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أسباب تنامي هجرة الكفاءات في الحالة المغربية؟ وما هو الحجم الحقيقي للظاهرة؟

- ما درجة تأثير الاقتصاد الوطني المغربي بهجرة الكفاءات الوطنية إلى الخارج؟

- ماهي بعض المقاربات النموذجية الريادية للاستثمار في هجرة الكفاءات خاصة في مجال البحث العلمي على صعيد دول الأصل لتحقيق الرقي والنماء؟

- ما سبل الاستفادة من الكفاءات المغربية المهاجرة للرقي بالاقتصاد الوطني وبمنظومة البحث العلمي الوطنية؟ وما شروط إنجاح هذا الورش ومعيقاته؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المحورية، انطلقنا من ثلاث فرضيات سنتحقق من صحتها من خلال هذه الورقة وهي كالآتي:

- الاستثمار في هجرة الكفاءات على ضوء الممارسات الفضلى الناجحة دوليًا سيمكن المغرب من دخول اقتصاد المعرفة القائم على البحث العلمي والابتكار التقني كوسيلة أساسية للازدهار.

- ثمة علاقة جدلية بين الاستثمار في هجرة الكفاءات وتوفير بيئة مؤسسية ملائمة وحاضنة للكفاءات والمهارات والتي من أهم شروطها الإرساء لمنظومة بحثية حقيقية للبحث العلمي والابتكار بالمغرب.

- حسن الاستثمار في خبرات الكفاءات المهاجرة سيتمكن المغرب من إنماء الابتكار وتطويره، ومن تمّ إنتاج منتجات معرفية وتكنولوجية ستجعل اقتصاده قادراً على المنافسة.

ولتفكيك هذه الإشكالية والتحقق من الفرضيات المطروحة، تمّ الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال التطرق لحجم وأثار هجرة الكفاءات في الحالة المغربية في محور أول؛ ولآليات الاستفادة من الكفاءات الوطنية المهاجرة على ضوء الممارسات الدولية الفضلى في محور ثانٍ.

أولاً: حجم وأثار هجرة الكفاءات في الحالة المغربية

عديدة هي الأسباب الدافعة للمهاجرين من الكفاءات المغربية لمغادرة أرض الوطن بنسبة مرتفعة (أولاً)، كما أن هذا النوع من الهجرة له انعكاسات اقتصادية آنية ولملموسة على التنمية بالمغرب وذلك من جوانب متعددة (ثانياً).

1- تنامي هجرة الكفاءات الوطنية: الخلفيات والأسباب

تركز تدفقات الهجرة على مستوى الخطوط الرئيسية للحدود الجغرافية التي تفصل بين مناطق ذات سمات سياسية واقتصادية متباينة، كما هو حاصل في الدول الواقعة على مستوى خطوط التماس بين شمال المتوسط وجنوبه. والمغرب بحكم موقعه الجغرافي الذي يجعل منه حلقة وصل بين القارتين الأوروبية وإفريقية ظل عبر التاريخ أرض استقبال للهجرة⁽¹⁹⁵⁾، ومصدراً لها؛

¹⁹⁵ - إن وقوع المغرب في قلب الظاهرة «الهجروية» الدولية جعل منه أرض استقبال وتوافد للمهاجرين واللّاجئين منذ قرون، ففي أوائل القرن 17 بعد أن تم طرد الموريسكيين من الأندلس لجأ كثير منهم للمغرب، الإسبان بدورهم وخاصة الجمهوريين بعد اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية سنة 1936-1939 كانت وجهاتهم المغرب، الجزائريون في عقد الخمسينات لجأوا للمغرب، كما شهد المغرب منذ عقود توافد العديد من مواطني دول إفريقيا جنوب الصحراء وكذا من موريتانيا في فترة السبعينات. أنظر: عبد المنعم الفلوس، "وضعية الأجنبي في المغرب منذ الاستقلال"، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويسي، الرباط، الموسم الجامعي 2006-2007 ص 14

حيث انطلقت هجرة المغاربة إلى أوروبا منذ الحرب العالمية الأولى، لتتضاعف إبان فترة إعادة الإعمار، والتي كانت كلها استجابة للحاجيات الاقتصادية الأوروبية، وقد تأثرت على مر العقود بالسياسات الأوروبية، والتي طور المغاربة معها طرقهم في الهجرة سواءً في إطار التجمع العائلي أو في إطار الهجرة غير النظامية، وهذا ما ساهم في خلق جالية مغربية مهمة في أوروبا خاصة في الدول المنتمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا) وفي مختلف دول المعمورة.

عرفت هجرة المغاربة منذ عقود تحولات عميقة، إذ لم تعد تتكون من اليد العاملة الرخيصة فحسب، بل ضمت فئات متعلمة وكفاءات، كان الجيل الأول منها من فئة الباحثين ممن تلقوا تكويناتهم ببلدان الاستقبال، فالمغرب احتل الرتبة الأولى عربيا على مستوى الباحثين في السلك الثالث والمتواجدين بالخارج منذ سنة 1984 والذين بلغ عددهم آنذاك (31464) باحث⁽¹⁹⁶⁾، وهم من شكلوا النواة الأولى لجالية كفاءات مغربية مهاجرة، والذين انضاف إليهم جيل آخر من الكفاءات ممن هاجروا في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وذلك بسبب اختناق الوضع السوسيو-اقتصادي بالمغرب مع تداعيات برنامج التقويم الهيكلي، إذ إنَّ إملاءات المؤسسات المالية الدولية المانحة في هذه الفترة أدَّتْ لأزمات سوسيو-اقتصادية مزمنة، مسَّتْ بالأساس الوضع السوسيو-مهمي للكفاءات بالمغرب. ومنذ تلك الفترة وأعداد الكفاءات الوطنية المهاجرة في ارتفاع مستمر، مع ملاحظة انتشارها بين مختلف ربوع المعمورة، إذ لم تقتصر هذه الهجرة على أوروبا فحسب، فمنذ سنة 1990 ناهزت الكفاءات المغادرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية (19833) كفاءة، وهو ما يُمثل حوالي أربعة أضعاف

¹⁹⁶ - BUBATANA Abdella: L'exode des cerveaux arabes, Traduit par: May Barakbi, UnedBAS ,Amman,Jordan, Ferbruary 1988,P:24.

الأدمغة الجزائرية بالقارة نفسها خلال السنة نفسها⁽¹⁹⁷⁾، كما أن دولة كندا بدورها أصبحت دولة جاذبة للكفاءات المغربية في السنوات الأخيرة.

ظل المغرب يحتل على عقود مراكز متقدمة في هجرة طلابه إلى الخارج وهو الأمر الذي تؤكدته بيانات منظمة اليونسكو والمعطيات الواردة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث بلغ عدد هؤلاء في سنة 2010 (42.800) طالب¹⁹⁸، وفي سنة 2013 أصبح عدد هؤلاء الطلاب يُمثل نسبة 46% من مجموع الطلاب المغاربة بالخارج، تليه الجزائر بنسبة 23%، ثم تونس بنسبة 20%، وأخيرًا موريتانيا وليبيا بنسبة 11%⁽¹⁹⁹⁾، وغالبية هؤلاء الطلاب قلما يعودون إلى الوطن الأم بعد إنهاء دراستهم وإنما يفضلون البقاء في الدول المضيفة، والذين تنضاف إليهم الكفاءات المهاجرة ممن تلقوا تكوينهم في المغرب. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات شاملة ومحينة حول الظاهرة، غير أنه يُمكن الوقوف على مدى انتشارها من مصادر متفرقة، ففي سنة 2022 صرح وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار أنّ أكثر من 3700 إطار مغربي ما بين مهندس وطبيب يغادرون التراب الوطني سنويًا في اتجاه بلدان أخرى، وحسب الفيدرالية المغربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات "الأفشورينغ" فحوالي 800 إطار مغربي من ذوي الخبرة والتجربة يهاجرون سنويًا إلى الخارج⁽²⁰⁰⁾، يُضاف إلى هذا كله

¹⁹⁷ -KHACHANI Mohamed: Les Marocains d'ailleurs: la question migratoire a l'épreuve du partenariat euro-marocain, Rabat, Association Marocaine d'études et de recherche sur les migrations, 2004, P: 68.

¹⁹⁸ - الأمم المتحدة، الإسكوا، والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والزوج والتنمية في منطقة عربية متغيرة (د.م)، 2015، ص 69.

¹⁹⁹ - شاكر ظريف: هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخارج (1999-2015) دراسة في الأسباب والانعكاسات، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 117 نقلًا عن:

Mohamed Said MUsETTE (ed) De la fuite des cerveaux a la mobilité des compétences ? Un Vision du Maghreb (Alger : Centre de recherche en économie appliquée pour le développement (CREAD), 2016, P: 40

²⁰⁰ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي: التقرير السنوي لسنة 2018 بتاريخ 18 يوليوز 2019، ص 109.

استفحال ظاهرة هجرة الأطباء، فحسب تصريح لوزير التعليم العالي ففي سنة 2018 لوحدها غادر ما يُقارب 603 طبيب وطبيبة، أي ما يُمثل 30 بالمئة من عدد خريجي كليات الطب والصيدلة خلال تلك السنة، وهذا الأمر تُعزّزه الأرقام الصادرة عن المجلس الوطني لنقابة الأطباء بفرنسا التي تؤكد أنه في سنة 2017 بفرنسا على سبيل المثال كان 15,6 بالمئة أي ما يُقارب 6945 من الأطباء من ذوي الأصول المغربية، حوالي 1170 منهم حصلوا على دبلوم الطب بالمغرب أي بارتفاع بلغ 34 بالمئة مقارنة بالعام 2007⁽²⁰¹⁾؛ وفي عام 2021 سجل تقرير برلماني هجرة أكثر من 7 آلاف طبيب مغربي إلى دول أوروبية.

إنّ كل هذه الكفاءات المغربية الموجودة بمراكز الأبحاث الغربية كالمركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا مثلا، لم تنتقل فقط بذاتها بل إنها حملت معها خبرات قرون، وربما آلاف السنين والتي استجمعت على الأرض المغربية، فالتاريخ يُعيد نفسه؛ فكما عرفت الحضارة الإسلامية أوج ازدهارها بفعل مجهودات الوافدين من الخارج، فإنّ الشيء نفسه يُمكن أن يقال بالنسبة للحضارة الغربية اليوم، لدرجة خروج البعض للعلن للدفاع عن ضرورة تيسير هذا الاستقطاب وذلك للفوائد الجمة التي تجنيها دول الاستقبال من هذا النوع من الهجرة؛ ويمكن الاستشهاد في هذا الإطار بقول مديرة البحوث في البنك الدولي "أسلي ديمرجوك كونت" "أن البحوث حول تأثير الهجرة على سوق العمل قاطعة؛ الفوائد الاقتصادية كبيرة وطويلة الأمد، علينا أن نطبق سياسات لمعالجة التأثير المرتبط بتوزيع تدفقات الهجرة على المدى القصير للحيلولة دون فرض قيود صارمة على الهجرة تضر الجميع"⁽²⁰²⁾؛ هذا التصريح فيه إشارة إلى الفوائد التي

²⁰¹ - المرجع السابق ص 109 نقلا عن:

Conseil National de l'ordre des médecins français « Etudes logitudiales (2007 /2017) des médecins nés hors de France et des médecins diplômés hors de France .

²⁰² - بيان صحفي صادر عن البنك الدولي عقب صدور تقريره حول الهجرة العالمية (2018/06/14)؛ على الرابط:

<https://cutt.us/aq95m>

تجنبها دول الاستقبال عموماً من الهجرة؛ فإلى جانب ربح يد عاملة جاهزة، تستفيد هذه الدول من الكفاءات والمهارات المكونة، والتي تمثل صفوة النخبة الأكاديمية والعلمية؛ وعمومًا يمكن تقسيم العوامل التي أدت لتنامي ظاهرة هجرة الكفاءات في المغرب إلى الخارج إلى نوعين وذلك على الشكل الآتي :

- أسباب طاردة؛ وتتمثل في العناصر الآتية:

- البحث عن فرص أفضل في ظل ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات العلمية؛ خصوصًا أن الانتقال إلى الخارج يُتيح إمكانية مواصلة التكوين ومتابعة الدراسة، على خلاف ما عليه الأمر في أرض الوطن، حيث غياب الإمكانيات لهذا الأمر، بل حتى لتطبيق ما تعلمه الباحث بسبب ضعف ميزانية البحث العلمي التي لا تتجاوز في المغرب 0,34% في أفضل الأحوال.

- فساد معايير تقويم الكفاءات والخبرات ومكافأتهما⁽²⁰³⁾، هذا علاوة على إشكالية عدم الاعتراف بالاختصاصات التي دُرست بأرض الوطن⁽²⁰⁴⁾، وتفضيل الاستعانة بالخبرات الأجنبية على الوطنية.

- ضعف الطلب على نتائج البحث العلمي، ويرجع هذا بالأساس إلى طبيعة النظام الاقتصادي بالمغرب، ففي الدول المتقدمة المنافسة لها دور كبير في دفع المنتجين لتطوير أساليب الإنتاج والمنتجات في محاولة للحدّ من التكلفة وتحسين مواصفات السلع، وهذا ما يدفع أصحاب المشاريع إلى اللجوء إلى البحث العلمي

²⁰³ - في هذا الإطار جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2016؛ أنه لعمد وقيل انطلاق ما سمي بالربيع العربي حددت الأسس الهيكلية لمعدلات الهجرة المرتفعة من البلدان العربية ومنها المغرب في وجود اقتصاديات قائمة على المحسوبية والمجابهة، والافتقار إلى حرية التعبير السياسي هي كلها عوامل أعاققت مشاركة الشباب الاجتماعية-السياسية خصوصاً ذوي المهارات المرتفعة، وهذا ما يُفسر كون البلدان العربية تعرف أعلى معدلات الهجرة لذوي المهارات في العالم؛ المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يُرجى الرجوع إلى : الأمم المتحدة، الإسكوا، والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والزواج والتنمية في منطقة عربية متغيرة (د.م)، 2015، ص 131.

²⁰⁴ - استاتي زين الدين، "هجرة الكفاءات المغربية: أزمة تشغيل أم أزمة قيم..." "مداخلة في الندوة المغربية حول التشغيل والسلم الاجتماعي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- جامعة القاضي عياض- مراكش، 14-15 فبراير 2020 (غير منشورة).

لتحقيق هذه الغايات، وهذا على خلاف معظم الدول النامية ومنها المغرب حيث يتم اعتبار البحث العلمي من الكماليات، وأنه يفرض على الدولة اعتمادات ومصاريف وأجور إضافية مرهقة ومرتفعة جداً⁽²⁰⁵⁾؛ فهو في نظر مدبري الشأن العام وأصحاب القرار إنفاق هامشي ونشاط ترفي ليس إلا.

- تضائل فرص توظيف الخريجين الجامعيين مما يحفز الشباب على الهجرة إلى الخارج بحثاً عن فرص جديدة للعمل.
- أسباب جاذبة ويمكن تلخيصها في العناصر التالية:

- القرب الجغرافي من أوروبا وللروابط الثقافية والاقتصادية الناشئة عن الظروف التاريخية التي مرت منها منطقة شمال إفريقيا عمومًا والمغرب خصوصًا، في اتجاه بوصلة الهجرة دائماً نحو الشمال⁽²⁰⁶⁾؛ والتي ظلت لعقود من الزمن مصدرًا لليد العاملة؛ وخزانًا لإحداث التوازن في الهرم السكاني وتجاوز الاختلالات الهيكلية التي تعانيها هذه الدول خاصة تلك المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽²⁰⁷⁾، ففي العام 2010 حدث لأول مرة أن تجاوز عدد المتقاعدين في سوق العمل لهذه الدول عدد الملتحقين، وفي العام 2030 من

²⁰⁵ - دردة أحمد علي: هجرة العقول العربية: أسبابها وسبل معالجتها، بيروت، المنارة، 2003، ص 61.

²⁰⁶ - أسباب وانعكاسات هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج، "الجزيرة نت"، 20 ماي 2009، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2009/5/20>

²⁰⁷ - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعرف اختصاراً ب OECD، Organization for economic co-operation and development، وهي منظمة عالمية تأسست في سنة 1961، بعد أن حلت محل منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي OEEC التي تأسست في سنة 1948 للمساعدة على إدارة مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد ذلك تم توسيعها لتشمل في عضويتها دولاً غير أوروبية، ومن أهم الدول المؤسسة لها: النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، إيطاليا، هولندا، إسبانيا، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية... وتهدف هذه المنظمة إلى البحث عن إجابة عن المشاكل المشتركة، وتحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات المحلية والدولية، وعلى مدى عقود ساهمت المنظمة في التداول وحل مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وساهمت في تعميق المشاركة مع دوائر الأعمال، أنظر:

Organization For Economic Co-Operation And Development«History-Organization for Economic Co-Operation and Development», available from : www.oecd.org

المرجح أن يصل معدّل النقص من اليد العاملة في أوروبا إلى 8,3 مليون عامل، وهذا الأمر يُؤثر من جانب آخر على مخصّصات التقاعد والرعاية الاجتماعية لكبار السن.

-عروض البيئة العلمية المحفزة والجاذبة للكفاءات والنوايا العلمية، فالجامعات في الدول المتقدمة مجبرة على استقطاب الكفاءات والأشخاص المؤهلين⁽²⁰⁸⁾، لتضل قادرة على المنافسة وهذا ما يُفسر استمرارها في عملية جذب العقول من مختلف الدول النامية ومنها المغرب وذلك بمنحهم مختلف التسهيلات الممكنة، بل وابتداع وسائل قانونية لاستقطابهم وذلك من خلال ما يُعرف بالبطاقة الخضراء (GREEN CARD)، والتي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية للمهاجرين الأكثر كفاءة والأكثر تعليمًا من مختلف ربوع المعمورة، وقد سار على نفس النهج الأمريكي في هذا الإطار مختلف دول العالم المتقدم، ففي أوروبا هناك ما يُعرف بالبطاقة الزرقاء؛ وفي المملكة المتحدة هناك ما يُسمى (Tier 1 General Highly Skilled Migrant Visa)⁽²⁰⁹⁾، كندا وسويسرا بدورها نهجت نفس النهج، وهو ما يؤكده القانون الاتحادي الخاص بالأجانب في سويسرا.

- الامتيازات المالية والمادية والاجتماعية والثقافية، علاوة على تأثير فرص النجاح؛ فهذا النوع من الهجرة هو رد فعل طبيعي للرغبة في العيش داخل بيئات أفضل تُثَمّن الكفاءة، وكذا سعي الأفراد نحو تحقيق ارتقاء اجتماعي قائم على الاستحقاق والكفاءة، إضافة إلى العروض الجاذبة التي تُقدمها الدول الغنية من أجل استقطاب أفضل الكفاءات من خلال تيسير مسطرة الهجرة وتخويل أجور وامتيازات مغرية لهم، وتوفير إطار ملائم للبحث العلمي والكفيل بثمين عمل الباحث.

²⁰⁸ - UNESCO: Fuite des cerveaux: perdre pour gagner? L'éducation-Aujourd'hui, N°18, Octobre 2006-Janvier 2007, P: 06.

²⁰⁹ - التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية، القاهرة، 2014 ص 2015.

2- التأثير السّلي لهجرة الكفاءات الوطنية على التنمية

لقد تعدّدت نظريات الهجرة التي حاولت فهم وتفسير ظاهرة الهجرة عامة؛ وإبراز تداعياتها وتأثيراتها بمختلف أنماطها وأشكالها ومن ذلك هجرة الكفاءات، ومن هذه النظريات نظرية التبعية⁽²¹⁰⁾، فتطور النظام الرأسمالي حسب رواد هذه النظرية أفرز فوارق كبيرة بين دول المعمورة، نتج عنها تقسيم العالم إلى دول مركزية مصنّعة ومتطورة ودول محيطة متخلفة، والتي تربطها علاقات غير متكافئة؛ تؤدّي بشكل حتمي إلى تبعية المحيط للمركز، وتعتبر الهجرة شكلاً من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز، ويعتبر "سمير أمين" في هذا الصدد أنّ الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات أو هجرة العمال المؤهلين كعنصر يكرّس فجوة اللامساواة على الصعيد الدولي والذي من خلاله تزداد الدول الغنية غنىً على حساب الدول الفقيرة⁽²¹¹⁾.

من منطلق هذا التحليل النظري فإنّ استفحال هجرة الكفاءات الوطنية إلى الخارج يؤدي إلى إعاقة التنمية والتقدّم؛ فتوفر الخبرات المهنية والعلمية هو من المرتكزات الأساسية للتنمية بمفهومها الشّامل، وغيابها يُفوت على الدولة فرص الريادة والتميز، فهذا المبتغى لم يعد مرتبطاً بامتلاك الموارد الطبيعية أو

²¹⁰ - بدأ مفهوم التبعية في التبلور منذ أواسط الستينات من القرن الماضي لدى بعض مفكري أمريكا اللاتينية من أمثال A.Gander Frank و Dos Santos وغيرهم، ثم ما لبثت أفكار هؤلاء أن انتشرت وتطورت على يد مفكرين آخرين من بلدان العالم الثالث الأخرى، ومن بلدان أوروبا الغربية، وبعد المفكر العربي سمير أمين أحد منظري هذه المدرسة، ويستخدم منظرو هذه الأخيرة مصطلح المركز Centre للدلالة على البلدان الرأسمالية المهيمنة، ومصطلح الأطراف (المحيط أو الهامش) Périphérie للدلالة على بلدان العالم الثالث التابعة، باعتبار كل من المركز والأطراف يشكل منظومة Système ذات بنية متميزة ولكنهما يشكلان معا منظومة واحدة لا يمكن فهم وظيفة أحد أجزائه إلا في إطار بنية النظام ككل، والمركز حين يستنزف الفائض من الأطراف يدعم عملية التنمية في دوله (المهيمنة)، ويكرس عملية التخلف في الدول التابعة.

²¹¹ - Samir AMIN, «Modern Migration In Western Africa», Oxford : Oxford University Press 1974, P: 85.

المالية فحسب، بل يعتمد أساسًا على إمكانية التوفر على الكفاءات التي تمتلك القدرة على تعظيم الاستفادة من الموارد الأخرى، علاوة على المساعدة في استغلال الفرص ومواجهة التحديات الراهنة، وهذا الأمر ليس بجديد فلا يخلو زمان من هجرة العلماء لأسباب أملت ظروف الحياة الإنسانية، فقد ذكر المؤرخون كيف هاجر الفلاسفة اليونانيون من بلدانهم واتجاههم إلى أثينا في العصر الذهبي للحضارة الإغريقية وكيف ساهموا في بروز إشعاع أثينا وازدهارها⁽²¹²⁾.

يُعدّ الرأسمال البشري من أهم العناصر الإنتاجية الفعالة؛ وغيابه له انعكاسات اقتصادية سلبية آنية وملموسة على المغرب، وذلك من جهتين، من جهة أولى عدم الاستفادة من هذه الرساميل البشرية التي اختارت الهجرة؛ خاصة وأن غالبية هذه الكفاءات عليها إقبال، مثل الأطباء والمهندسين؛ وتدخل في غالبية الدول ضمن التخصصات العمومية ذات الاستقطاب المحدود، والتي تكون الكلفة السنوية للتسيير اللازمة لتكوين الطالب فيها أعلى من تكوين الطالب في المسالك ذات الاستقطاب المفتوح⁽²¹³⁾، ومن تمّ فهذه التكاليف المادية المرتبطة بصرف الملايين من الدراهم على هذه الأطر من المال العام من أجل تعليمها وتأهيلها وتكوينها لن يستفيد الوطن من خدماتها ومن خبراتها لإحداث التغيير التنموي المنشود، ومن جهة ثانية فتنامي هجرة هذه الكفاءات قد تؤدي مستقبلا إلى اضمحلال الطبقة الوسطى في المغرب، والتي تشكل الركيزة الأساسية لحلحلة التنمية الاقتصادية المنشودة.

²¹² - فتحي سرحان: نزيف الأدمغة العربية المهاجرة وإدارة استثمارها بين الجنة المفقودة والموعودة، القاهرة، مكتبة الشريف ناص للنشر والتوزيع 2011، ص 06.

²¹³ - في المغرب مثلا تبلغ الكلفة السنوية لتكوين الطالب في مجال الطب أو الهندسة ما يقارب 39.600 درهم سنويا للطالب الواحد، أنظر:

Conseil Supérieur d'Éducation, de formation et de recherche scientifique au Maroc « pour une école de l'équité, de qualité, et de promotion » Vision Stratégique Pour La Réforme 2015-2030 (2015).

يُعدّ رهان الاعتماد على الذات بمثابة عصى الرّحى التي ستمكن المغرب من البناء لنموذج تنموي ناجح، وهذا ما ظل المهدي المنجرة يردّده لسنوات: "أزمة الدول المنتمية لهذا العالم معروفة منذ عقود (يقصد العالم العربي والإفريقي)؛ وهي أن النموذج التنموي الذي تم اختياره من طرف المسؤولين هو عدم الاعتماد على الذات، واللجوء عوض ذلك إلى المساعدة الفنية والتعاون الدولي، في حين أن الحل الوحيد هو الاعتماد على النفس وخلق النموذج التنموي الذاتي"⁽²¹⁴⁾؛ وهذا لن يتحقق إلا بالاتكال على الخبرات والكفاءات الوطنية؛ مع الرفع من الموارد المالية المخصّصة للبحث العلمي التي لا تكاد تلامس المعدلات الموصى بها عالميًا فالاهتمام بالبحث العلمي أصبح يشكل ركنًا أساسيًا وعاملاً ضروريًا لتقدم أي مجتمع، وتتضاعف أهميّة هذا الركن مع التقدّم الهائل للعلوم والتكنولوجيا ودخول ثورة المعرفة والعلوم والاتصالات ممّا يُحتم على مجتمعات ودول العالم المعاصر تقديم المزيد من الدعم للباحثين والفضاءات التي تحتضنهم للوصول إلى نتائج مهمة تخدم قضايا المجتمع⁽²¹⁵⁾؛ زد على هذا ضرورة الاستثمار في توفير البنى التحتية الحاضنة للكفاءات كالجامعات والمختبرات حتى تتمكن من تنمية ما تعلمت من في الكليات والمعاهد، وإذا لم تجد تلك التسهيلات؛ فإنها تصبح أمام خيارين: إما أن تضيق كل ما تعلمته؛ وإما أن تهاجر⁽²¹⁶⁾.

إن البناء للمسار التنموي الجديد الذي يصبوا من خلاله المغرب للريادة الإقليمية في مجالات التكوين، البحث، الابتكار، الطاقة المنخفضة التكلفة، الرقميات، أسواق الرساميل، وجعل علامة "صنع في المغرب" مندمجة في أسواق

²¹⁴ - أنظر: المهدي المنجرة "قيمة القيم"، مطبعة النجاح الجديدة: الدار البيضاء: الطبعة الثانية 2007، ص 294.

²¹⁵ - للمزيد من التفاصيل حول أهمية البحث العلمي في تحقيق التنمية يُرجى الرجوع إلى: تقرير اليونسكو للعلوم

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة" ملخص تنفيذي؛ 2017.

²¹⁶ - أنظر: المهدي المنجرة "قيمة القيم"، مرجع سابق (بتصرف): ص 294.

الرساميل العالمية⁽²¹⁷⁾؛ يفرض الاستثمار في الكفاءات واستقطاب أجود المواهب والأدمغة المغربية، والذين أدهشوا أرقى الجامعات والمراكز البحثية بإنتاجاتهم واختراعاتهم المؤثرة وغير المسبوقة في ميادين اشتغالهم وإتمامهم العلمي؛ والنماذج هنا كثيرة⁽²¹⁸⁾، ومن ذلك رشيد اليزمي، مخترع بطارية الليثيوم؛ وله تجارب عالمية طويلة في المختبرات والمراكز العالمية والتي فاز على إثرها بجائزة المستثمر العربي (أراب إنفيسور أوارد) في فئة "التطبيقات الخضراء تقديرًا لأبحاثه العلمية واختراعاته؛ وحصل قبل ذلك على جائزة تشالز درابر التي تمنحها الأكاديمية الوطنية للهندسة في واشنطن؛ عن أعماله في تطوير البطاريات، ممّا أحدث طفرة في مجال الإلكترونيات المحمولة⁽²¹⁹⁾، ولم يستفد المغرب على الرغم من كل هذا من اختراعاته؛ رغم أن المملكة تراهن منذ سنوات على تنويع مصادرها الطاقية؛ ومجموعة من شركات السيارات بالمغرب ترغب مستقبلاً في تطوير محركات الطاقة الكهربائية بناءً على دراسات دقيقة موثوق بنتائجها؛ فلم لا تتم الاستفادة من خبرات هذه الكفاءة الوطنية وعلاقاته في إحداث السبق العالمي في هذا المجال، وبذلك سيتحقق حلم قيادة علامة صنع في المغرب في الأسواق العالمية.

²¹⁷ - اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي: "النموذج التنموي الجديد" تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع"، أبريل 2021 ص 13.

²¹⁸ - من الأسماء التي يمكن الاستشهاد بها في هذا الإطار: كوثر حافطي (مديرة قسم الفيزياء في مختبر "أرغون" الأمريكي الوطني Argonne National Laboratory)؛ مريم شديد (أول عالمة فلكية مغربية وعربية تطأ قدماها القطب الجنوبي)؛ رشيد اليزمي (مخترع بطارية الليثيوم؛ وصاحب التجارب الطويلة في المختبرات والمراكز العالمية)؛ عبد الواحد الصمدي (براءات اختراع في مجال صناعة الأدوية لعلاج مرض الزهايمر والباركنسون)؛ محمد السلاوي (عالم الأحياء الجزيئية ومناعها).

²¹⁹ - أنظر: حوار رشيد اليزمي في برنامج "مغربون" بقناة الجزيرة، مسيرة البروفيسور رشيد اليزمي عالم الكيمياء ومكتشف القطب السالب لبطاريات الليثيوم القابلة للشحن؛ شهود في 29 دجنبر 2024 على الرابط:

<https://cutt/QCEYe>

ثانيًا: آليات الاستفادة من الكفاءات المغربية المهاجرة على ضوء الممارسات الفضلى

أوضحت هجرة الكفاءات جزءًا لا يتجزأ من ظاهرة الهجرة الدولية كظاهرة عالمية، وقد ساهم في نمائها ظاهرة العولمة الاقتصادية؛ ومن ثمّ أصبح من الصعوبة بمكان إيقاف نزيفها، وهو ما دفع بعض الدول إلى البناء لتجارب رائدة في الاستثمار في هذه الكفاءات والاستفادة من خبراتها حيث كان استقرارها؛ من دون المطالبة بعودتها (أولاً)؛ وهذا ما يصبوا المغرب للبناء له، غير أن ذلك يبقى رهينا بتوفير الظروف والشروط الضامنة لنجاح نموذج الخصاص (ثانيًا).

1- الاستثمار في هجرة الكفاءات: النماذج والممارسات الفضلى دوليا

ظل تناول موضوع هجرة الكفاءات لعقود من الزمن يُنظر إليه من الوجهة السلبية خصوصًا بالنسبة للدول المصدرة لهذه الكفاءات خاصة من العالم النامي؛ لانعكاسات تنامي هذه الظاهرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، ولعل هذا ما دفع البعض إلى اقتراح فرض تعويضات تشبه الضرائب البيئية (Ecotaxes) تدفعها دول العالم المتقدم المستفيدة من هذه الكفاءات لصالح الدول النامية التي تتسبب لها الظاهرة في خسائر فادحة، ومن ذلك ما اقترحه العالم الاقتصادي الهندي "جاكديش ياجواتي" في سنوات 1973-1975 فرض ضريبة خاصة على هذا التحويل العكسي للتكنولوجيا، والتي تُجمع مواردها في صندوق خاص بالأمم المتحدة موجه لتمويل التنمية، إلا أن هذا الاقتراح لم يتم تطبيقه بسبب صعوبات تعترض تنفيذه سواء على مستوى التصوّر أو الجهاز الإحصائي الذي يجب وضعه⁽²²⁰⁾.

²²⁰-Gaillard Jacques « Les enjeux des migrations Scientifiques Internationales, de la quête du savoir à la circulation des compétences » l'harmattan, Paris, 1999 ; P: 53 .

دفع الاقتناع من قبل دول الأصل مصدر هجرة الكفاءات باستحالة عودة هذه الأخيرة إلى أوطانها الأم؛ علاوة على التطور الذي عرفته الدراسات بشأن هذا الموضوع في تسعينيات القرن الماضي تحت مسمى دراسات شبكات الشتات المعرفي (Diaspora Knowledge Networks) إلى البحث عن أنجع الاستراتيجيات لتحويل مشكلة هروب الأدمغة من معادلة خاسرة إلى معادلة رابحة؛ عن طريق تطبيق طروحات كسب الأدمغة (Brain Gain) أو دوران الأدمغة (Brain Circulation)⁽²²¹⁾، ومن خلال هذه التصورات المعرفية طوّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مشروع "نقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين" والمعروف اختصاراً (TOKTEN) والذي يهدف إلى عكس أنماط هجرة الأدمغة من الرعايا المغتربين بتشجيعهم على التطوع بخبرتهم في خدمة أوطانهم لفترات قصيرة، إضافة إلى برنامج آخر يستند إلى فكرة الشبكة، وهو ليس موجهاً حصراً نحو الشتات، إنما يسعى إلى استحداث شبكات معرفة مماثلة تحت اسم "الباحث الزائر" الذي رعاه المجلس الدولي للعلوم (ICSU)؛ كما دعمت أكاديمية العلوم للعالم الثالث (TWAS)؛ ومنظمة اليونسكو فكرة الزيارات التي يقوم بها كبار العلماء للإقامة شهراً واحداً كحد أقصى في المؤسسات الموجودة في البلدان النامية⁽²²²⁾.

أثبتت تجارب عالمية إمكانية الاستفادة من الكفاءات والخبرات المهاجرة بطريقة عقلانية وواقعية، وذلك بتبني أنجع الاستراتيجيات للاستثمار في برامج ومشروعات غايتها تحويل هجرة الأدمغة من معادلة خاسرة إلى أخرى رابحة

²²¹ -Jean-Baptiste and Jean-Paul wattiaux «Diaspora Knowledge Networks: Vanishing Doubts and Increasing Evidence» International Journal on Multicultural societies(IJMS) Vol 08 n°01 (2006) p 04.

²²² - شاكر ظريف: هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخارج (1999-2015) دراسة في الأسباب والانعكاسات، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، العدد 21، المجلد السادس، صيف 2017، ص 115.

متجاوزة عقدة تجنيس هذه الكفاءات بجنسية البلد المضيف؛ وإتهام هذه الأخيرة بخيانة أوطانهم، ومن أهم النماذج الرائدة في هذا الإطار نورد ما يلي:

- النموذج الأول : وهو الذي تمّ اعتماده من قبل دول مثل كوريا الجنوبية وتايوان، وهو مكلف نوعاً ما، لأن تبنيّه يفرض إعادة إنتاج نفس شروط العمل التي وفرتها البلدان المضيفة لهذه الكفاءات للعمل، من خلال تخويلهم امتيازات مغرية وتوفير إطار ملائم للبحث العلمي والكفيل بتأمين عمل هؤلاء الباحثين، واعتماد هذا النهج سيمكن دول الأصل لا محالة من إعادة جذب هذه الكفاءات المهاجرة للعودة إلى البلد الأم، ممّا سيمكن هذا الأخير من الاستفادة من فائض القيمة من الخبرة المكتسبة في بلد الاستقبال، وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار هذا النموذج يلزم إعداد مختلف الشروط العامة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تدعمها سياسة رصينة خاصة بالبحث العلمي، وذلك لخلق شروط ملائمة لتحقيق عودة كثيفة للكفاءات العلمية المهاجرة، إذ بفضل هذه السياسة استطاعت دول عدة مثل كوريا الجنوبية على مدى العقود الأخيرة أن تجذب طلابها من العودة إلى بلادهم بعد إنهاء دراستهم العليا بالخارج⁽²²³⁾.

- النموذج الثاني: وهو نموذج يهدف إلى جعل الكفاءات من المهاجرين في خدمة بلدهم الأصلي حيث يوجدون، وعديدة هي الدول التي خاضت هذه التجربة، لعل أبرزها دولة الهند التي تُعتبر في مقدمة الدول الأكثر فقداً وتصديراً لعمالها من ذوي المهارات العالية إلى الأسواق الخارجية، فمثلا كانت الهند في عام 2000 البلد الأول عالمياً من حيث إرسال علماء الفيزياء إلى الخارج ب (57.383) أي ما يقارب 9,9% من إجمالي الفيزيائيين الذين يدرسون بالخارج كانوا من الهند، أما على مستوى البعثات الطلابية إلى الخارج فيشكل الطلاب الهنود المرتبة الثانية بعد الصين (421.100) بنسبة 5,5 % (153.300) من أصل 2,8

²²³ - محمد الخشاني: الهجرة النخبوية بين بلاد المغرب العربي وبلاد الاتحاد الأوروبي، ضمن التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية: هجرة الكفاءات نزيف أم فرص؟، جامعة الدول العربية، 2009 ص 29.

مليون، وهو مجموع الطلاب الذين يدرسون خارج دولهم على المستوى العالمي، كما تعتبر الهندسة الوراثية والإحيائية أكثر القطاعات تضرراً من هجرة الكفاءات حيث أنّ 90 % ممن يدرسون هذه التخصصات في مرحلة ما بعد التدرج يواصلون دراستهم في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تسجل الهند كذلك أعلى معدل الاغتراب من الأطباء بنسبة 08 % في مقابل 01 % في الصين⁽²²⁴⁾.

قام المهاجرون الهنود من الكفاءات ورجال الأعمال بمبادرة تأسيس شبكات شتات معرفي في المهجر خاصّة بهم، من خلال رابطة العلماء العاملين في وادي السيليكون، ومنظمة رجال الأعمال الهنود العاملين في وادي السيليكون، ومركز الصناعات المعلوماتية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان لهذه الشبكات دور هام في نقل هذه الصناعات إلى الهند، والعمل على تطويرها في بلدهم الأم، ممّا مكن من ابتكار نماذج صناعية جديدة أغنت الهند عن التزود الخارجي، ومن تمّ الانتقال بالصناعة المعلوماتية الهندية إلى العالمية، وجدير بالذكر أنّ هذا الأمر لم يكن ليتحقق لولا تفاعل الحكومات الهندية المتعاقبة مع مبادرات كفاءات ورجال الأعمال من الهنود بالخارج من خلال اتخاذ إجراءات تنظيمية وقانونية، علاوة على تقديم جملة من الحوافز لمغتربيها من الكفاءات من قبيل السماح لهم بازدواجية الجنسية، وعقد مؤتمرات للمغتربين في الجامعات الهندية، وكذا برامج منح وإقامات علمية⁽²²⁵⁾.

استطاعت العديد من الدول من خلال هذه النماذج أن تحقق ثورة تكنولوجية منقطعة النظير بالاستفادة من علمائها وخبرائها من الكفاءات المهاجرة؛ إما بتوفير الظروف للعودة، أو ما يسمى "الهجرة العائدة"، ممّا يساهم في نقل المعارف والمهارات والخبرات والأفكار وكذا الثقافة المكتسبة من دول

²²⁴ - شاكّر ظريف: هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخارج (1999-2015) دراسة في الأسباب والانعكاسات، مجلة

عمران للعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 227.

²²⁵ - مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي للتنمية الثقافية، بيروت 2010، ص 169.

المهجر إلى دول الأصل هذه، كما يُمكن تحقيق هذه الغاية من دون تحقيق مطلب العودة الفعلية، ويقتضي هذا الأمر تطوير بلد الأصل لشبكته التواصلية مع الباحثين المغتربين، من خلال عقد مؤتمرات سنوية خاصة بهم، كما يمكن في هذا الإطار الاستفادة من البيئة التمكينية التي وفرتها التكنولوجيا الحديثة لخلق قنوات لتسهيل التواصل مع الكفاءات بالخارج والاستفادة من خبراتهم ممّا قد يؤثر إيجاباً في رأس المال البشري للوطن الأم.

2- المغرب: ريادة في الهجرة، وتطلع لاستقطاب الكفاءات المهاجرة

فطن خبراء اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد⁽²²⁶⁾ بالمغرب إلى أهمية بناء سياسة رصينة لإدماج مغاربة العالم عمومًا في تنمية وطنهم الأم باعتبارهم فاعلين رئيسيين للتغيير والتنمية، وذلك من منطلق أهمية تحويلاتهم المالية من العملة الصعبة من جهة، ومن جهة ثانية إشراك الكفاءات العليا منهم في إنجاز المشاريع والبرامج التنموية، علاوة على دور هذه الأخيرة في تجويد الرأسمال البشري للمغرب، وذلك سيرًا على نهج التجارب الدولية المقارنة الناجحة والممارسات الفضلى للعديد من الدول في هذا المجال⁽²²⁷⁾، والتي كان إدراج بُعد الهجرة في خططها الإنمائية سببًا من أسباب نجاحها وتألقها عالميًا، ويمكن الاستشهاد هنا بتجربة دولة سنغافورة التي عمل أصحاب القرار فيها على جذب ما يكفي من الكفاءات والمواهب لملء الوظائف التي يحتاجها اقتصادها

²²⁶ - تقرير النموذج التنموي يشمل 487 صفحة منها ملخص تنفيذي من 15 صفحة والتقرير العام 149 صفحة، والملحق المتضمن لمجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في 323 صفحة، وهو وثيقة مهمة تضم العديد من التشخيصات والوجهة والمقترحات التي يُمكن أن تُحدث تحولًا عميقًا في الاقتصاد المغربي والمجتمع على السواء على مدى العقود المقبلة إن توفرت الإرادة القوية، للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يُرجى الرجوع إلى: محمد حركات، قراءة في مشروع النموذج التنموي الجديد، أهميته وأسئلة الخصاص والتحديات، مجلة دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، العدد 02، شتنبر 2021، ص 107-119.

²²⁷ - أبولاه البشير: دمج الهجرة في مسار التنمية بالمغرب، قراءة في توجهات النموذج التنموي الجديد، مجلة القانون والمجتمع العدد 06، غشت 2022، ص 83.

المتنامي؛ حيث صرح كوان يو (Lee Kuan Yew) أول رئيس لجمهورية سنغافورة (1959-1990) في هذا الإطار على أنه شرع في اجتذاب المواهب والاحتفاظ بها؛ والقصد هنا رجال الأعمال الذين يتمتعون بروح تجارية مغامرة؛ مهنيين متخصصين؛ فنانين؛ وكذا العمال المهرة⁽²²⁸⁾؛ وهكذا أسست سنغافورة لاستراتيجية وطنية خاصة لها في هذا المجال⁽²²⁹⁾ والتي استطاعت بفضلها أن تتحول من دولة طاردة للكفاءات إلى دولة جاذبة لها.

لا جدال أن هجرة الكفاءات الوطنية يحرم الاقتصاد الوطني من الطاقة البشرية العالية المستوى، المتعلمة والمدرّبة والمؤهلة، التي تشكل العمود الفقري لكل نمو اقتصادي وتطور اجتماعي، فقد بات من المسلمات اليوم أن التعليم والبحث العلمي عنصر جوهري من عناصر التنمية ومفتاحها الرئيس، وهو السر الكامن وراء ازدهار المجتمعات في العصر الحديث، ومن ثم فلا مناص من ضرورة اتخاذ المغرب لتدابير، وإجراءات عملية لإدماج كفاءاته المهاجرة في منظومة البحث العلمي الوطنية، مستحضراً العوامل الدافعة لهجرة الكفاءات من جهة، ومن جهة ثانية عليه أن يسترشد بالتجارب الدولية المقارنة الناجحة والفضلى

²²⁸ - أنظر: لي كوان يو "من العالم الثالث إلى الأول: قصة سنغافورة (1965-2000)، ترجمة معين إمام، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة 03، 2007.

²²⁹ - في عام 1980 شكلت حكومة دولة سنغافورة لجنتين؛ واحدة للعثور على الوظائف المناسبة للكفاءات التي يجري جذبها للعودة لأرض الوطن، والأخرى لدمجهم اجتماعياً؛ وبمساعدة مستشاري الطلاب في البعثات الطلابية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ونيوزيلندا وكندا، توجه فريق من المسؤولين لمقابلة الطلاب السنغافوريين وكذا الطلاب الآسيويين الواعدين في جامعاتهم لتحفيزهم على العمل في سنغافورة؛ وتم التركيز هنا على الطلاب الآسيويين لأن سنغافورة تشكل مجتمع آسيوي يتمتع بمستوى معيشي أعلى ونوعية حياة أفضل مقارنة بأوطانهم. كما يمكنهم الاندماج بسهولة في هذا المجتمع، وعبر هذا البحث عن الكفاءات والمواهب في كافة أرجاء العالم استطاعت سنغافورة جذب بضع مئات من الخريجين كل سنة، وتم تعويض خسارة سنوية تتراوح ما بين 5 و 10 بالمئة من أفضل الكفاءات الوطنية السنغافورية التي تهاجر إلى الدول الصناعية للمزيد من التفاصيل حول هذه التجربة يُرجى الرجوع إلى: "لي كوان يو" من العالم الثالث إلى الأول: قصة سنغافورة (1965-2000)، ترجمة معين إمام؛ مرجع سابق.

الآنف ذكرها، وكذا توصيات الهيئات والمنظمات الدولية والوطنية المعنية بقضايا المهجرة ومن ذلك ما يلي:

- خلق قنوات لتسهيل التواصل مع الكفاءات بالخارج: ومن ذلك التأسيس لبنى شبكية للتنسيق مع البلد الأم، وذلك لضمان استمرار التواصل معهم من دون مغادرة الدول التي يُقيمون فيها، أو يعملون بها، من خلال الاستفادة من البيئة التمكينية التي وفرتها ثورة التكنولوجيا التي يعرفها العالم في مجال الاتصال، وهذا لا محالة سيتمكن من تيسير نقل المعرفة والمهارات والخبرات والأفكار والثقافة المكتسبة من دول المهجر، و التي ستؤثر تأثيراً إيجابياً في منظومة البحث العلمي الوطنية من خلال إشراك هذه الكفاءات في تأطير الطلبة واستقبالهم في تربصات وتزويدهم بآخر المستجدات العلمية وما توصلت إليه الأبحاث.

- تحسيس الكفاءات المهاجرة بدورها في تنمية الوطن الأم: وذلك من خلال عقد "ملتقيات ومؤتمرات" دولية تجمع الكفاءات بالخارج مع نظرائهم في المغرب، إضافة إلى المسؤولين المغاربة وكذا المجتمع المدني المهتم بقضايا الجالية والهجرة، وقد تكون هذه الملتقيات فرصة للتحسيس بدور الكفاءات المهاجرة في الرقي بمنظومة البحث العلمي الوطنية، وقد يتمخض عنها خلق شبكات موضوعاتية تعمل فيها الكفاءات من داخل الوطن وخارجه جنباً إلى جنب في مشاريع بحثية متنوعة قد تكون لها عوائد قيّمة على تنمية الوطن، كما يمكن في هذا الإطار استغلال هذه الشبكات لتوقيع اتفاقيات البحث بين المختبرات العلمية الدولية التي تشتغل فيها الكفاءات الوطنية المهاجرة مع المختبرات الوطنية؛ هذا علاوة على اتخاذ إجراءات قانونية وتنظيمية لإشراك أفضل الكفاءات من ذوي المؤهلات العالية، والعاملين في القطاعات المتطورة في السياسات العمومية الوطنية، وتعبئتهم باعتبارهم حلقة وصل بين المغرب وباقي

بلدان العالم، وهذا لا محالة سيجنب الدولة الاستعانة بالخبرات الأجنبية؛ كما يُمكن في هذا الإطار إعطاء أفضل الكفاءات على الصعيد الدولي لمراكز شرفية في المؤسسات العمومية الوطنية وعلى أعلى مستوى؛ لتشجيع البقية على العودة أو المشاركة في تنمية الوطن ولضمان العلاقات البينية في هذا الإطار.

- تعزيز منظومة البحث والارتقاء بجاذبية الجامعات بالمغرب: لا جدال في أنّ تسريع مسار التنمية بالمغرب سيظل رهيناً بضمان جودة التعليم العالي والمهني، والنهوض بالبحث العلمي لضمان قدر عالٍ من العلمية في نتائجه وأدائه واجتهاداته؛ وهو رهان لن يتحقق من دون امتلاك رؤية استراتيجية واضحة المعالم، مع الانفتاح على الكفاءات البشرية ذات الجدارة والاستحقاق، ويُعدّ إشراك الكفاءات المهاجرة شرطاً أساسياً لكسب هذا الرهان، وذلك من خلال تعبئتها لخدمة تنمية المغرب وإشعاعه عبر نقل الخبرات في مجالات واعدة (البحث العلمي، التطوير، الابتكار)، وهذا المدخل ستكون له لا محالة عوائد قيمة على التنمية بالوطن وسيساهم في تحسين صورة المغرب دولياً.

- تحسين مناخ الأعمال: وذلك بتوفير الظروف لاحتضان الكفاءات والمواهب الشابة من مغاربة العالم ومواكبة الشباب حاملي المشاريع والمبادرات بتشجيعهم على إقامة مشاريع تنموية (شركات ناشئة، مقاولات...)، ودعمهم وتمكينهم من خلال تخصيص برامج حكومية جديدة خاصة بهم بعد تعثر العديد من البرامج الحكومية الخاصة بالكفاءات والمواهب مثل "فينكوم"، "مغربيكم"، "جهة 13".

يحظى اهتمام الدولة المغربية باستقطاب كفاءاته الموجودة بالخارج بالأولوية في السياسة العامة الحالية للدولة، حيث يسعى المغرب في هذا الإطار إلى ضمان استمرارية علاقة هذه الكفاءات بوطنهم الأم خصوصاً وأنه يراهن عليهم في تقوية الاقتصاد الوطني عبر نقل المعارف والتكنولوجيا المتطورة إليه.

وتحقيقًا لهذه الغاية تمت بلورة مجموعة من البرامج ومن ذلك برنامج (2000-2004) الذي تمّ فيه التركيز على الكفاءات الوطنية بالخارج، والذين نظمت لهم العديد من البرامج الثقافية والتي تستهدف الجيلين الثاني والثالث لضمان ارتباطهم بالوطن، كما يُعدّ برنامج تعبئة الكفاءات (2008-2012) من البرامج الرائدة لتعبئة الكفاءات الوطنية بالمهجر والتي تمخض عنها خلق شبكات للكفاءات الوطنية، جغرافية (ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية) أو موضوعاتية مثل شبكة الكفاءات الطبية لمغاربة العالم، وقد تم من خلال هذا البرنامج اكتشاف وجود رغبة كبيرة لدى هذه الكفاءات الوطنية لخدمة بلد الأصل، كما تمّ أيضًا التأسيس لبرنامج "الفضاء الدولي للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج" وهو فضاء يسمح بربط علاقات مؤسّساتية مع الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، ومن المبادرات أيضًا التي تستحق الذكر في هذا المجال مبادرة "معرفة وتنمية" والتي تأسست بمبادرة من قبل باحثين مغاربة بفرنسا ينتمون إلى حقول معرفية متنوعة .

لم يستطع المغرب لحدود الساعة أن يتوصل إلى سياسة ناجعة للاستثمار في كفاءاته المهاجرة لدرجة أن بعض الخبراء يتحدثون عن عدم جاهزية البلد لاستقبال كفاءاته؛ وعن كون المغرب لا يتوفر على سياسة واضحة في هذا المجال، كما أنّ الإجراءات في هذا الإطار لازالت بطيئة ولا تزال في مرحلة تشخيص الظاهرة بغية إيجاد الحلول، وهذا هو الرهان الذي يجب أن تشتغل عليه الهيكلية المؤسّساتية الجديدة الخاصة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج والتي أطر لها الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 49 للمسيرة الخضراء؛ حيث أعلن الملك عن منعطف جديد في مجال تدبير شؤون الجالية المغربية المقيمة بالخارج، ودعا إلى نهج أسلوب جديد لحوكمة البناء المؤسّساتي لقضايا الجالية من خلال

استصدار القانون المتعلق بمجلس الجالية⁽²³⁰⁾ ليصبح قوة اقتراحية حقيقية؛ مع إحداث المؤسسة المحمدية لمغاربة العالم⁽²³¹⁾ التي ستشكل الذراع التنفيذية للسياسة العمومية اتجاه مغاربة العالم والتي ستجمع الصلاحيات المتفرقة حاليًا بين فاعلين كثر، ولعل من الأدوار المهمة المنوطة بهذه المؤسسة الجديدة تدبير الآلية الوطنية لتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج؛ والتي من المنتظر أن تدخل ممارسات ثورية جديدة ستمكن المغرب من الإرساء لنموذج خاص به؛ يمكنه من الاستفادة من كفاءاته المهاجرة في مختلف ربوع المعمورة.

نخلص في نهاية هذه الورقة إلى أنّ الاستثمار في هجرة الكفاءات الوطنية المغربية يتطلب استراتيجية وطنية طويلة الأمد بعيدًا عن الوصفات السريعة التي تعتمد في هذا الباب؛ ولنا في تجارب الدول التي شقّت طريقها في التحول من دول "طاردة" للكفاءات إلى دول "جاذبة" لها خير الأمثلة على ذلك؛ والتي كان المغرب متقدّمًا على كثير منها بداية الاستقلال؛ غير أن إشراك باحثيها المتميزين في كل أرجاء العالم في أورشها التنموية، وكذا توفير البنيات والآليات اللازمة (مختبرات ومعاهد ومراكز علمية بمواصفات عالية الجودة) للاستفادة من خبرتهم ومساعدتهم على إنجاح مشاريعهم البحثية التي ستعود عليهم بالنفع وعلى بلدانهم الأصلية، هو سر نجاح هذه التجارب ووصولها إلى العالمية؛ وبهذه الطريقة سيستطيع المغرب البناء لوطن يحتضن الكفاءات ويحرص على دعمها،

²³⁰ -مجلس الجالية المغربية بالخارج هو مؤسسة وطنية استشارية تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي تأسست بموجب الظهير 1.07.08 بتاريخ 21 دجنبر 2000، مهمتها هي تتبع وتقييم السياسات العمومية للمملكة اتجاه المغاربة المقيمين بالخارج بهدف ضمان حقوقهم في بلدان الإقامة.

²³¹ -جاء في نص الخطاب الملكي في هذا الإطار ما يلي "إحداث هيئة خاصة تسمى "المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج والتي ستشكل الذراع التنفيذي للسياسة العمومية في هذا المجال؛ وسيتم تخويل المؤسسة الجديدة مهمة تجميع الصلاحيات، المتفرقة حاليًا بين العديد من الفاعلين، وتنسيق وإعداد الاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج وتنفيذه، وستقوم المؤسسة الجديدة كذلك بتدبير الآلية الوطنية لتعبئة كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج، والتي دعونا لإحداثها وجعلها في صدارة مهامها، وذلك لفتح المجال أمام الكفاءات والخبرات المغربية بالخارج، ومواكبة أصحاب المبادرات والمشاريع" الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 49 للمسيرة الخضراء؛ بتاريخ 06 نونبر 2024.

ويجتهد في الاستخدام الأمثل لهذه الثروة النادرة والتي تنهافت عليها الأمم وتفتخر باحتضانها، ويمكن الاستشهاد في هذا الإطار بما علق به الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما عقب الإعلان عن قائمة الفائزين بجائزة نوبل بقوله "نحن الأمة التي فاز منها ستة من علمائنا وباحثينا بجائزة نوبل؛ وكان كل منهم من المهاجرين".

الفصل السابع

معضلة هجرة الكفاءات الطبية بالمغرب وأثارها على المنظومة الصحية

د. العربي بلا

أستاذ باحث

جامعة القاضي عياض، مراكش

د. سميرة أحيان

باحثة حاصلة على الدكتوراه في القانون العام،

بجامعة القاضي عياض، مراكش

مقدمة

تمثل هجرة الكفاءات أو ما كان يسمى بهجرة العقول أو الأدمغة⁽²³²⁾، إحدى أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية في الوقت الحالي. فبالنظر إلى الدور المحوري للكفاءات في التنمية على اعتبار أنها ثروة وطنية ذات قيمة عالية، وما نتج عن ذلك من تهافت الدول المتقدمة بالخصوص، على استقطابها والمحافظة عليها، وخلق بيئة محفزة ومشجعة من أجل إبقائها وعدم ضياعها لاسيما مع التحديات التي تفرضها العولمة، باتت هجرتها معضلة حقيقية تهدد العالم بأسره، وبشكل أكثر حدة في البلدان النامية، نظراً إلى الاتجاه النمطي للهجرة حيث تظل هذه الأخيرة الموفد الرئيسي للكفاءات.

ولئن كانت هجرة الكفاءات عامة تشكل خسارة حقيقية للدول الموفدة، على اعتبار أنها تفقد مورداً ثميناً، فإن حجم هذه الخسارة يتضاعف عندما

²³² - برز مصطلح هجرة الأدمغة في أدبيات البحث في خمسينيات القرن الماضي كترجمة لفظية للمصطلح الانجليزي "Brain drain"، وقد كان يُنعت بذلك مغادرة عددا كبيرا من المهندسين والعلماء البريطانيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن تم استعمل للدلالة على "الهجرة العلمية". في الوقت الراهن نلاحظ انتشار تعبيرات كثيرة لوصف هذه الظاهرة كهجرة الكفاءات أو المهارات أو هجرة المعرفة، وتبدو أكثر دقة من المصطلح السابق المبني على الترجمة اللفظية التي لا تعبر عن المضمون.

ترتبط هذه الكفاءات بقطاع حيوي في المجتمع كقطاع الصحة. فقد بات هذا القطاع عرضة للاستنزاف في البلدان النامية بسبب الطلب المتزايد على الكفاءات الطبية من طرف الدول الأكثر تقدماً لتلبية حاجياتها، وتنامي التنافس بينها في استقطابها في إطار ما سمي بالهجرة الانتقائية.

وكانت منظمة الصحة العالمية قد أثارت المخاطر الناجمة عن هجرة الكفاءات الطبية من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة، حيث قدرت النقص في عدد العاملين في المجال الطبي على المستوى العالمي سنة 2006 بـ 4,3 مليون إطار طبي⁽²³³⁾.

وعلى الرغم من أن المعطيات حول هجرة الكفاءات الطبية تظل نادرة، وإذا وجدت تظل تقريبية فقط، فإن مجموعة من المؤشرات تشير إلى كثافة هجرة هذه الكفاءات نحو البلدان المتقدمة.

وفي المغرب كشف تقرير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عن هول الزيف الذي تعاني منه البلاد منذ سنوات بخصوص كفاءاتها الطبية، بشكل بات يهدد المنظومة الصحية بأكملها، فمقابل 23.000 طبيب مغربي يمارسون بالمغرب، هناك ما بين 10.000 و14.000 طبيب مغربي يمارسون ببلدان المهجر وخصوصاً بالدول الأوروبية، وهو ما يجعل واحداً من كل ثلاثة أطباء مغاربة تقريباً يمارس بالخارج، على الرغم من الحاجة الملحة للمغرب لكل أطبائه بل للمزيد منهم⁽²³⁴⁾، فالبلاد تعاني سلفاً من عجز كمي وكيفي مزمن في هذه الكفاءات.

²³³ - Yasser Moullan En collaboration avec Yann Bourgueil: Les migrations internationales de médecins : impacts et implications politiques, Question d'économie de la santé, N° 203, Novembre 2014, P : 2. <https://urlz.fr/saON>

²³⁴ - أنظر: "فعلية الحق في الصحة تحديات، رهانات ومداخل التعزيز"، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقرير موضوعاتي، فبراير 2022، ص: 39. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/02، على الموقع: <https://urlz.fr/sald>

وعليه، فأمام تزايد أعداد المهاجرين من الأطباء المغاربة، وبالتالي حرمان البلد من الاستفادة من مؤهلاتهم، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية التي يتحملها جراء استمرار هذه الظاهرة، كان لابد من الوقوف عند هذه المعضلة ومحاولة كشف أسبابها ودوافعها، وتحديد مخاطرها، ومن ثمّ الاجتهاد في تقديم بعض المقترحات العملية للحدّ من تأثيراتها السلبية على المنظومة الصحية، وذلك من خلال الإجابة السؤال الإشكالي التالي:

لماذا تهاجر الكفاءات الطبية المغربية على الرغم من حاجة البلاد الملحة لها، وما هي تداعيات هذه الهجرة على المنظومة الصحية للبلاد؟

أولاً: حجم هجرة الكفاءات الطبية المغربية

تعدّ ظاهرة هجرة الكفاءات الطبية بمختلف الفئات من طلبة الطب وممرضات وممرضين، أطباء وأساتذة، من العضلات التي تواجهها المنظومة الصحية بالمغرب، لاسيّما في ظلّ تزامنها مع فترة تعاني فيها هذه الأخيرة من نقص كبير في الموارد البشرية وعدم التوازن في توزيعها على الجهات، وعجز هيكلية وكمي ونوعي يقدر بأكثر من 32 ألف طبيب، لتلبية الحاجيات الصحية لساكنة المغرب حسب المعايير الأساسية لمنظمة الصحة العالمية، لبلوغ 23 طبيباً لكل 10.000 نسمة بدل 7,3 المسجلة حالياً.

وعلى الرغم من ندرة مصادر إحصائية رسمية ودقيقة لتشخيص هذه الظاهرة، إلا أنه ومن أجل إدراك جانب من أبعادها، وتلمّس بعض من تأثيراتها على واقع البلاد الصحي، ومستقبل الرعاية الطبية فيها، لابد من إيراد جزء من المعطيات الإحصائية المتاحة عنها المستقاة من بعض المعلومات البحثية، والتي تسعى إلى مقارنة الظاهرة في حجمها وتوزيعها وتأثيرها.

ففي دراسة استقصائية حديثة بعنوان: "نية الهجرة لطلاب الطب في السنة النهائية"، أنجزها خمسة باحثين من كلية الطب والصيدلة بجامعة

الحسن الثاني بالدار البيضاء سنة 2021 ونُشرت في المجلة العلمية، (European Journal of Public Health)، لتقدير مدى انتشار نية الهجرة بين الطلاب المغاربة في السنة الأخيرة من الطب، كشفت أنّ 71٪ من طلاب الطب المغاربة يعتزمون مغادرة المغرب بعد التخرج، معظمهم طالبات بنسبة 63٪⁽²³⁵⁾.

وتؤكد أرقام حديثة لوزارة الصحة معطيات هذه الدراسة، فقد كشفت أنه إلى حدود شهر دجنبر من سنة 2022 "يزاول 28 ألفا و892 طبيبا عملهم بالمغرب، في مقابل ممارسة ثلث الأطباء المتخرجين محليا لعملهم بالدول الغربية"⁽²³⁶⁾.

وسبق لمسؤولين ومؤسسات حكومية أن حذروا من مخاطر "نزيف الأطباء"، ففي تقرير برلماني صدر في صيف عام 2021 سجل تضخم عدد الأطباء المغاربة المهاجرين بشكل ملفت خلال سنوات قليلة، حيث ارتفع العدد إلى أكثر من سبعة آلاف طبيب، بعدما كان إلى غاية سنة 2018 في حدود 5300 طبيب⁽²³⁷⁾.

وفي نفس السياق، سبق لـ "الحسين الوردي"، وزير الصحة السابق، أن أكد على ضرورة وقف نزيف هجرة الأطباء، حيث أبرز بالأرقام حجم الخصاص الذي يعاني منه القطاع الصحي بالمغرب، وعدد الأطباء الذين يهاجرون إلى خارج المغرب، مضيفا أنه لدينا حوالي 14 ألف طبيب قد غادروا المغرب، أي ما يناهز

²³⁵ - أنظر: محسن البقالي (منسق): "هجرة الكفاءات الطبية في المغرب: تهديدات أم فرص؟" مؤسسة أساتذة الطب بالقطاع الحر، 2023، ص: 15.

²³⁶ - أنظر: "هجرة الأطباء تعرقل تعميم نظام التغطية الاجتماعية في المغرب: الظروف السيئة للأطباء في المجتمع المغربي تدفعهم إلى اتخاذ قرار الرحيل"، في: صحيفة العرب اللندنية، العدد: 12813، ليوم الأحد 25 يونيو 2023، ص: 15. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/02، على الموقع: <https://urlz.fr/s9rP>

²³⁷ - أنظر: محسن البقالي (منسق): "هجرة الكفاءات الطبية في المغرب: تهديدات أم فرص؟"، مرجع سابق، ص: 39.

14 مليار درهم (الدولار الأمريكي = 10 دراهم) أنفقت من ميزانية الدولة دون تحقيق النتيجة المرجوة"⁽²³⁸⁾.

كما أعرب أحد المدراء السابقين لمستشفى جامعي، في معرض سؤاله في إحدى الإذاعات المغربية، عن "أمله في ألا يكون رحيل الأطباء المغاربة نزيلاً للبلاد، بل فرصة للسماح لهم بالتخصص قبل عودتهم إلى المغرب بقيمة مضافة حقيقية"⁽²³⁹⁾.

وبهاجر إلى الدول الأوروبية والأمريكية سنوياً حوالي 700 طبيب مغربي، وهو ما يناهز تقريباً نصف عدد الأطباء المتخرجين سنوياً في المغرب والمقدر بـ 1400 طبيب، وترحب الدول الغربية وفق شروط استثنائية باستقدام الأطباء المغاربة المتخرجين حديثاً، على غرار ألمانيا التي أصبحت تضم أكثر من 400 طبيب مغربي، إلى جانب فرنسا القبلية الأولى للأطباء المغاربة، والتي تضم أكثر من 8 آلاف من الأطباء المغاربة"⁽²⁴⁰⁾.

وفي هذا الإطار، أفاد وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق "عبد اللطيف الميراوي" في إحدى تصريحاته أنّ "نصف عدد الأطباء الذين يتخرجون سنوياً يهاجر إلى أوروبا"⁽²⁴¹⁾، فالبلاد تفقد سنوياً ما بين 600 و700 طبيب وفقاً لبيانات المجلس الوطني لهيئة الأطباء"⁽²⁴²⁾.

²³⁸ - أنظر: "هجرة الأطباء تعرقل تعميم نظام التغطية الاجتماعية في المغرب"، مرجع سابق، ص: 15.

²³⁹ - Le Maroc confronté à une pénurie critique de médecins, consulté le: 10/06/2024 :

https://www.lemonde.fr/afrique/article/2024/02/15/le-maroc-confronte-a-une-penurie-critique-de-medecins_6216759_3212.html

²⁴⁰ - أنظر: "هجرة الأطباء تعرقل تعميم نظام التغطية الاجتماعية في المغرب"، مرجع سابق، ص: 15.

²⁴¹ - أنظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

²⁴² - أنظر: محسن البقالي (منسق): "هجرة الكفاءات الطبية في المغرب تهديدات أم فرص؟"، مرجع سابق، ص: 35.

كما أشار المجلس الوطني لهيئة الأطباء في فرنسا سنة 2017، إلى أن ما يقارب 1200 طبيب مغربي مؤهل في المغرب تمّ تسجيلهم في الهيئة⁽²⁴³⁾. "وقدّر المجلس الأعلى للحسابات في سنة 2023 حجم العجز في عدد الأطباء في المملكة ب 47 ألف طبيب، وأنّ هذا العجز سيصل إلى 53 ألف بحلول عام 2035، لاسيّما مع استمرار ظاهرة الهجرة"⁽²⁴⁴⁾.

وبالإضافة إلى الهجرة الخارجية، فإنّ "الهجرة الداخلية" لا تقل خطورة وتهديداً لتوفير الرعاية الطبية في القطاع العام"، فأكثر من 80% من الأطباء في طور التكوين (المقيمين) متطوعون ويرفضون الالتحاق بالقطاع العام، والأسوأ من ذلك أن ما يقارب 100% من الأطباء الأخصائيين يرفضون تمديد عملهم في القطاع العام بعد انتهاء مدة عقدهم"⁽²⁴⁵⁾.

وعليه، وبالرغم من هذه الأرقام الواردة، ففي ظل صعوبة إجراء مسح إحصائي لهجرة الكفاءات الطبية، تبقى نسبة لا تعكس الحقيقة الكاملة للظاهرة، لكنها تنذر على العموم بحجم التزيف الذي أصاب المنظومة الصحية، فمعدّل خسارتها لرأس مالها البشري سريع جداً، مما يُهدّد بشكل خاص الصحة العمومية للمواطنين ليس فقط من الناحية الكمية، جراء تدني إمكانية نفاذهم إلى الرعاية الطبية، بل أيضاً من الناحية النوعية بسبب تدهور جودة الخدمات الطبية.

²⁴³ - Le Maroc confronté à une pénurie critique de médecins, O.P.Cité.

²⁴⁴ - Ibid

²⁴⁵ - أنظر: محسن البقالي (منسق): "هجرة الكفاءات الطبية في المغرب تهديدات أم فرص؟"، مرجع سابق، ص: 12.

ثانيًا: أسباب هجرة الكفاءات الطبية المغربية

يعتبر الكثير من الباحثين والمفكرين بأن الهجرة حق إنساني لأصحاب الكفاءات والخبرات نظرًا لعوامل ذاتية وموضوعية حظيت باهتمام كبير في العديد من الأبحاث والدراسات.

ومما لا شك فيه أنّ ما تعانيه المنظومة الصحية المغربية من اختلالات هيكلية كبيرة نالت منها، جعلت الكثير من الكفاءات الطبية تسعى للهجرة إلى دول أخرى توفر لها ما تفتقده في دولها الأصلية.

1- أدبيات الهجرة في الدراسات السابقة

حظيت ظاهرة الهجرة الدولية باهتمام كبير منذ ستينيات القرن الماضي، حيث تمّ إجراء دراسات جادة حولها وتمت مناقشة الأسباب المختلفة والمحتملة لها على نطاق واسع في الأدبيات الدولية.

ويُعدّ نموذج الدفع والجذب للمنظر Everett S. Lee في سنة 1966 أحد أفضل النماذج المعروفة، والذي من خلاله سُلط الضوء على فكرة رأس المال البشري وتأثيره على الموقف اتجاه الهجرة، فكلما كان المستوى التعليمي للشخص متقدمًا، كلما زاد ميله إلى المخاطرة، ومن ثم الهجرة⁽²⁴⁶⁾، وبالتالي فإنّ الأشخاص ذوي المؤهلات العلمية العالية والذين لديهم منظور للتقدم المهني سوف يتفاعلون بشكل خاص مع عوامل الجذب المرتبطة ببلدان المقصد.

أما دراسة Alfonso Mejia في السبعينيات والمعنونة بـ "هجرة الأطباء والمرمضات: صورة عالمية"، فأبرزت من ناحية أنّ الهجرة الدولية للعاملين في مجال الصحة ليست ظاهرة، بل هي استجابة لاختلال التوازن في سوق العمل

²⁴⁶ - Étienne Piguet, Les théories des migrations. Synthèse de la prise de décision individuelle, Revue européenne des migrations internationales, vol. 29 - n°3, 2013.

(وفرة العرض في بعض البلدان وقلته في بلدان أخرى)، أما من ناحية أخرى فمعظم الأطباء والممرضين الذين يهاجرون يسعون أساساً إلى تحسين وضعهم المهنى والمالى⁽²⁴⁷⁾.

وفي دراسة لـ Julia Varga، أوضحت أنّ الرواتب النسبية وضغط الأقران تلعب دوراً مهماً في قرارات هجرة الأطباء الشباب⁽²⁴⁸⁾. ويتماشى هذا مع النتائج التي توصل إليها Edit Eke وآخرون، والتي تفيد بأن الدخل المرتفع المتوقع يمثل حافزاً حاسماً للمهنيين الصحيين الهنغاريين للهجرة⁽²⁴⁹⁾. ومع ذلك، يرى آخرون أنه بالإضافة إلى مستويات الرواتب، ينبغي أيضاً أخذ عوامل أخرى في الاعتبار لفهم عملية اتخاذ قرار الهجرة بشكل كامل. على سبيل المثال، في دراسة Hars et Simon، أدت فرص التقدم الوظيفي وظروف العمل وتصورات البيئة الاجتماعية إلى زيادة رغبة المشاركين في الدراسة في مغادرة البلاد⁽²⁵⁰⁾.

²⁴⁷ - Alfonso Mejia, Migration of physicians and nurses: a worldwide picture, *International Journal of Epidemiology*, Volume 7, Issue 3, September 1978, Accessed 10/06/2024 from: <https://doi.org/10.1093/ije/7.3.207>.

²⁴⁸ - Julia Varga, Out-migration and attrition of physicians and dentists before and after EU accession (2003 and 2011): the case of Hungary, *European Journal of Health Economics* 18(9), Décembre 2017, Accessed 10/06/2024 from: <https://link.springer.com/article/10.1007/s10198-016-0854-6>

²⁴⁹ - Edit Eke, Eszter Kovács, Zoltan Cserhádi, Edmond Girasek, Tamas Joó, Miklos Szócska, Addressing health workforce outflow in Hungary through a scholarship programme, *Eurohealth* 22. 2, 2016, pp. 38–41, Accessed 10/06/2024 from: <https://urlz.fr/s9rX>

²⁵⁰ - Agnes Hars, David Simon, Why do doctors leave - and what would make them stay? On the characteristics of the migration of medical doctors from Hungary, *Studies in International Economics*, 2016, Vol. 2, No. 1, pp. 3–36, Accessed 10/06/2024 from: https://real-j.mtak.hu/17406/1/KuIlg_2016_09_angol%20No1%20beliv.pdf

وعلى الرغم من تعدّد العوامل الكامنة وراء هجرة الأطباء (اجتماعية، اقتصادية وشخصية...)، والتي تعمل كمحددات لاتخاذ قرار الهجرة، فعادة ما يتم التمييز بين نوعين من العوامل:

*عوامل السحب: تشير إلى التوقعات التي أثارها بلدان المقصد مثل: أجور عالية، تعليم أفضل للأطفال، ظروف عمل جيدة، تحسين شروط السلامة في العمل، إلى جانب أنّ هجرة الأطباء من البلدان النامية تكون مدفوعة أيضاً بأفاق اكتساب المهارات المتاحة في البلدان المتقدمة.

* عوامل الدفع: ترتبط ببلد المنشأ مثل: تدني الأجور مقارنة بقطاعات أخرى وببلدان أخرى، ومحدودية الإمكانيات فيما يتعلق بالتكوين، وظروف العمل الصعبة، ونقص الاعتراف الاجتماعي والمناخ السياسي الضار⁽²⁵¹⁾.

وللإشارة، فإن كانت قوى السحب تلعب دوراً في اتخاذ قرار الهجرة، إلا أنها تظل دوراً ثانوياً نسبياً مقارنة بقوى الدفع. فالهجرة وبالنظر إلى التكلفة التي تترتب عنها، والتي لا تقتصر فقط على التكلفة المادية فحسب، بل أيضاً التكلفة النفسية، تبقى قراراً صعباً ومعقداً، مما يجعل أن عوامل بلد المنشأ هي الأكثر تحديداً في اتخاذ قرار الهجرة⁽²⁵²⁾.

²⁵¹ - Ahmed Driouchi, Evidence and prospects of shortage and mobility of medical doctors: A literature survey, MPRA paper N° 59322, 16 Oct 2014, Accessed 10/06/2024 from:

https://mpra.ub.uni-muenchen.de/59322/1/MPRA_paper_59322.pdf

²⁵² - Mohamed Kouni, Fuite des médecins dans les pays du Maghreb central : raisons et impacts, AFKAR/IDEES, printemps 2019, consulté le: 10/06/2024 :

<https://www.iemed.org/wp-content/uploads/2019/04/Fuite-des-medecins-dans-les-pays-du-Maghreb.pdf>

2- محدّدات هجرة الأطباء في المغرب

من الواضح أن ارتفاع نزيف هجرة الأطباء المغاربة إلى الخارج يعود إلى العديد من العوامل الذاتية والموضوعية، واستنادًا إلى نموذج الدفع والجذب، إضافة إلى نتائج بعض الدراسات التي أُجريت حول الظاهرة، لاسيما الدراسة الاستقصائية لسنة 2021 المعنونة بـ "نية الهجرة لطلاب الطب في السنة النهائية"، والمنشورة في المجلة العلمية "European Journal of Public Health"⁽²⁵³⁾ يمكن تصنيفها كالتالي:

أ- عوامل الدفع

• تدني الأجر:

إنّ الدخل الذي تحصل عليه الكفاءات الطبية في القطاع العام متدني ولا يتناسب مع مستواها العلمي والثقافي، وليس بالمقارنة مع ما يمكن أن تحصل عليه مثيلاتها في الدول المتقدمة فحسب، بل بالمقارنة مع دخل فئات في قطاعات أخرى، ومنها على الخصوص الكفاءات الطبية المشتغلة في القطاع الخاص، ففي تصريح لرئيس الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة والحق في الحياة "علي لطفي"، يقول: "بعد سبع سنوات من التحصيل العلمي وانتظار سنتين على الأقل، يجتاز الطبيب مباراة التوظيف ليتم تعيينه في مناطق بعيدة تفتقر إلى الحد الأدنى لشروط الحياة والعمل المهني والعيش الكريم، وبأجر شهري لا يتجاوز 840 دولاراً"⁽²⁵⁴⁾، وفي نهاية المسار المهني، بعد ثلاثين أو خمسة وثلاثين سنة من

²⁵³ - أبرزت الدراسة أن أسباب اجتذاب الدول الأجنبية لطلبة الطب المغاربة تكمن في: التدريب الأفضل (97.6%)، ظروف العمل الأفضل (99%)، نوعية الحياة (97.2%)، عدم رضاهم عن التكوين (95.2%) والأجر (97%)، فضلا عن التشهير بمهنة الطبيب في الإعلام (83.6%).

European Journal of Public Health, Volume 31, Issue Supplement_3, October 2021, ckab165.448, consulté le: 10/06/2024 : <https://doi.org/10.1093/eurpub/ckab165.448>

²⁵⁴ - أنظر: "هجرة الأطباء تعرقل تعميم نظام التغطية الاجتماعية في المغرب.."، مرجع سابق، ص: 15.

الخبرة، يبلغ الأجر حوالي 2700 دولار، بينما في فرنسا أو ألمانيا، سيحصل على ثلاثة أو أربعة أضعاف هذا المبلغ.

• عدم الرضا عن ظروف وجودة التكوين الحالي:

كما هو معلوم أن جهودًا كبيرة بُذلت في مجال بناء المراكز الاستشفائية الجامعية، حيث انتقل عددها من مركزين استشفائيين جامعيين إلى حوالي 12 سنة 2022، غير أنّ الرفع من عددها تواجهه عراقيل عديدة، من أهمها:

. النقص الكيفي والكمي في الموارد البشرية الذي زاد من حدته برنامج المغادرة الطوعية والاستقالات؛

- النقص في التكوين التطبيقي (التدريب الميدانية)؛

- الخصائص في الإمكانيات التقنية والتكلفة الباهظة للتكنولوجيا الطبية؛

- عدم التطابق الصارخ بين القدرة على التكوين وأعداد المستخدمين المعينين في كل مصلحة⁽²⁵⁵⁾.

انعكست هذه العراقيل سلبًا على مستوى التكوين الطبي الذي عرف تدهورًا كبيرًا، ولم يعد يُمثّل جاذبية كبيرة مقارنة بعرض التكوين في عدة بلدان أجنبية أخرى تستقبل الطلبة المغاربة بكل ترحيب، لاسيما في ظل تفوقهم وتميزهم.

• تشويه الصورة الاعتبارية للطبيب في شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام:

لقد أصبح الطبيب المغربي اليوم عرضة لهجمات متنوعة، سواءً من قبل بعض وسائل الإعلام الموجهة للقراء الذين يبحثون عن مقالات مملوءة بالإثارة،

²⁵⁵ - أنظر: محسن البقالي (منسق): "هجرة الكفاءات الطبية في المغرب: تهديدات أم فرص؟"، مرجع سابق، ص: 11.

أو من قبل بعض منصات شبكات التواصل الاجتماعي التي تحولت إلى سلاح للانقضاض على الأطباء، وتحميلهم مسؤولية جميع اختلالات المنظومة الصحية المغربية، التي يعتبر الطبيب أول ضحاياها⁽²⁵⁶⁾.

وبالنظر إلى حاجة الطبيب إلى التقدير، كون أي عقل مبدع يحتاج إلى الاهتمام والتقدير من أجل أن يتكون لديه حس أنه مهم وله دور في التقدم الحضاري والعلمي، فإنَّ "الغياب الواضح للاعتراف يولد لديه، لاسيما الطبيب الشاب، شعورًا عميقًا بالمرارة لكونه يحس أنه غير مرحب به بين أهله وذويه، وغياب ردة الفعل من طرف الهيئات التي يفترض فيها الدفاع عنه وصورته يزيد من تفاقم هذا الشعور بالوحدة لدى المهني الذي يحس أنه وحيد بمعدات ناقصة في مواجهة الواقع اليومي وصحة المواطن"⁽²⁵⁷⁾.

ب- عوامل الجذب

• ظروف العمل و آفاق تحقيق مساهمته أفضل:

تعمل الدول الرأسمالية المتقدمة على تهيئة المحيط العلمي الأكثر تقدمًا، والأكثر تحفيزًا للكفاءات الطبية على مواصلة البحث وتطوير مهاراتها وزيادة خبراتها، حيث إنَّ ظروف العمل في هذه الدول تشكل وسيلة للتطور ولتحقيق الطموحات العلمية، بما توفره من فرص ووسائل مختلفة ومناخ ملائم للبحث العلمي⁽²⁵⁸⁾، وتفتح آفاقًا جديدة أكثر رحابة. وذلك خلافاً لظروف العمل في المستشفيات العمومية المغربية، حيث يصطدم الأطباء المغاربة عند تخرجهم

²⁵⁶ - أنظر: المرجع نفسه، ص: 47.

²⁵⁷ - أنظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

²⁵⁸ - أنظر: خضير عباس الندراوي: "هجرة العقول العربية"، مقال منشور في مجلة "أنفاس نت"، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/02، على الموقع التالي: <https://urlz.fr/s9sp>

بواقع هذه المستشفيات التي تفتقد إلى وسائل الاشتغال واللوجستيك⁽²⁵⁹⁾، والتي حتى لو توفرت، تتعطل كثيرًا مما يؤثر سلبًا على مسار العلاج، فضلًا عن ذلك، "وبسبب قلة الأطباء المتخصصين خاصة أطباء النساء والتوليد، يضطر أغلبهم للعمل ساعات إضافية (دوام الحراسة)، مما يتسبب لهم في الإرهاق البدني والنفسي الذي يصل أحيانًا إلى حد الاكتئاب"⁽²⁶⁰⁾.

• توفّر جودة حياة أفضل في بلدان الاستقبال:

تُخصّص الدول المتقدمة ثروات مادية ضخمة من أجل تمويل فرص عمل هامة ومجزية ماديًا، ممّا يشكل إغراءً قويًا للكفاءات الطبية المهاجرة جرّاء ما تجده من مستوى معيشي ممتاز، وضمانات اجتماعية بخدماتها العديدة، فضلًا عن كل وسائل الاستهلاك والرفاه المادي وتسهيلات⁽²⁶¹⁾، كذلك الآفاق الجديدة الأوسع والأكثر عطاء التي تفتح أمامها.

وعليه، فإن فرص العمل في أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية، في ظل وجود طلب إضافي كبير على العمالة وظروف معيشية مواتية، تشجع الكفاءات الطبية المغربية على الهجرة. في المقابل فإنّ ظروف العمل الصعبة والجودة المنخفضة نسبيًا للمؤسسات الطبية والأجور الهزيلة تشجع بشكل واضح الأطباء على اتخاذ قرار الهجرة.

وجدير بالذكر أن "المغادرة الجماعية للكفاءات الطبية للمراكز الاستشفائية الجامعية نحو القطاع الخاص أو نحو الخارج، لا تقتصر فقط على

²⁵⁹ - ما تزال ميزانية وزارة الصحة تتأرجح ما بين 6% و7% من الميزانية العامة للدولة بدلاً من 12% التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية.

²⁶⁰ - أنظر: "هجرة الأطباء تعرقل تعميم نظام التغطية الاجتماعية في المغرب"، مرجع سابق، ص: 15.

²⁶¹ - أنظر: الاتحاد البرلماني العربي: مجلة البرلمان العربي، مذكرة الأمانة العامة حول هجرة الأدمغة العربية، العدد 82، كانون الأول / ديسمبر 2002، ص: 122. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/02، على الموقع التالي:

<https://urlz.fr/saLe>

المبررات المادية، بل إنّ هناك أسباباً حتمية أخرى من قبيل: غياب الديمقراطية والاستحقاق على مستوى المراكز الاستشفائية الجامعية، حيث تخضع الترقية والتعيين لمعيار الأقدمية أكثر من معيار الاستحقاق، إضافة إلى غياب التدبير الجماعي للمصالح والاحتكار الذي يفرضه بعض رؤساء المصالح⁽²⁶²⁾. كما أنّ غياب التوازن بين القطاع الخاص والقطاع العام، دفع العديد من الأخصائيين في المستشفيات والجامعات إلى التوجه إلى السوق الخاصة أو إلى وجهات خارجية.

ثالثاً: تداعيات هجرة الكفاءات الطبية على المنظومة الصحية بالبلاد

ممّا لا شك فيه أنه في ظل غياب الدراسات الجادة والبيانات الموثوقة حول هجرة الأطباء، يبقى النقاش حول تأثيرات هذه الأخيرة نقاشاً نظرياً فقط. لكن وبشكل عام، فمع ارتفاع معدلات الهجرة وما يترتب عن ذلك من نقص في عدد الأطباء، يرتفع حجم الضرر الذي يهدّد الخدمة الصحية. وعلى الرغم من المكاسب التي يمكن لهجرة الأطباء تحقيقها للبلد الأصلي، من حيث زيادة الدافعية لدى الأشخاص الذين بقوا في بلدهم الأصلي لدراسة الطب، والتحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون من الخارج، كذلك تبادل الخبرات عند عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، فإنّ هذه المكاسب تظل غير قادرة على تعويض حجم الخسارة الناتجة عنها، لاسيما إذا كانت البلاد تعاني أصلاً من عجز كبير على مستوى الموارد البشرية. وتتمثل هذه الخسارة في:

* خسارة مادية وبشرية، "وهذا ما يسميه البعض بالمنافع الضائعة أو الكلفة المحتملة من قبل الدولة، والتي تتمثّل في إنفاقها على إعداد الكفاءات المهاجرة دون الاستفادة منها"⁽²⁶³⁾، فمردود الإنفاق تجنيه الدولة المهاجر إليها

²⁶² - أنظر: محسن البقالي (منسق): "هجرة الكفاءات الطبية في المغرب: تهديدات أم فرص؟"، مرجع سابق، ص: 17.

²⁶³ - أنظر: عيشة محمد أحمد: "هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية والتعليم في المجتمعات العربية"، تم

الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/02، على الموقع التالي: <https://urlz.fr/saLL>

وليس الدولة التي تحملت هذه النفقات. وتكلفت هجرة الأدمغة المغرب ما بين 0.10% و0.25% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل 1.1 مليار إلى 1.767 مليار درهم سنوياً، فتكوين طبيب واحد يكلف الدولة ثلاثة ملايين درهم⁽²⁶⁴⁾.

* استنزاف وهدر شريحة مؤثرة وفاعلة في المنظومة الصحية، ولها دور بارز، وبالذات في المرحلة الحالية التي شرعت خلالها الدولة في "تعميم نظام التغطية الاجتماعية، الذي يسعى لتوفير تغطية صحية لـ 22 مليون مواطن لا يستفيدون حالياً من تأمين صحي"⁽²⁶⁵⁾، "وتوسيع وصول المغاربة إلى الخدمات الصحية بحلول عام 2025"⁽²⁶⁶⁾، وهي بدون شك بأمرس الحاجة إلى هذه اليد العاملة المؤهلة والمدرّبة القادرة على النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها.

وفي هذا الجانب يبرز الطبيب والباحث في السياسات والنظم الصحية "الطبيب حمضي"، أن "مشاريع التغطية الصحية الشاملة وتعميم التأمين الإجباري على المرض سترفع من أعداد الأشخاص الراغبين في الاستفادة من الخدمات الصحية المختلفة، ممّا سيفرض بالمقابل تحديات جديدة في ظلّ النقص المشار إليه"⁽²⁶⁷⁾.

* زيادة العبء على النظام الصحي، فمع رحيل الكفاءات الطبية، تزداد الأعباء على الأطباء المتبقين، ممّا يؤدي إلى زيادة الضغوط واحتمالية حدوث أخطاء طبية، كذلك ضعف الإنتاجية وانخفاض المردودية، فضلاً على انتشار روح اللامبالاة وفقد الحماس للتجديد والتطور، وتناقص القدرة على ربط التطورات الصحية في البلد مع متطلبات خطط التنمية الشاملة.

²⁶⁴ - أنظر: محسن البقالي (منسق): "هجرة الكفاءات الطبية في المغرب تهديدات أم فرص؟"، مرجع سابق، ص: 43.

²⁶⁵ - أنظر: "هجرة الأطباء تعرقل تعميم نظام التغطية الاجتماعية في المغرب"، مرجع سابق، ص: 15.

²⁶⁶ - أنظر: "نزيف الأطباء في المغرب.. لماذا تتفاقم الأزمة؟"، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/02، على موقع الحرة:

<https://urlz.fr/saM5>

²⁶⁷ - المرجع نفسه.

* توسيع فجوة الرعاية الصحية بين الدول المتقدمة والدول النامية،
ففي الوقت الذي تتمكن فيه دول أوروبا الغربية وشمال أمريكا، بفضل المهارات
الطبية المغربية المهاجرة إليها، من تعزيز وتقوية رأسمالها البشري للحفاظ على
التوازن النوعي والوظيفي لقطاع الصحة، تتفاقم في المغرب ظاهرة "التصحّر
الطبي"، ممّا يحرم ملايين الأفراد من حقهم في الرعاية الصحية ولو في أبسط
مستوياتها، فإلى حدود اليوم ما يزال المعدل المتوسط لعدد الأطباء مقارنة
بالسكان بعيداً عن المتوسط العالمي، بحيث "لا يتجاوز 7.3 طبيب لكل 10 آلاف
نسمة عوض 23 طبيب الذي تحث عليه منظمة الصحة العالمية"⁽²⁶⁸⁾.

وهذا ما يؤكد نظرة منظمة اليونسكو لهجرة الكفاءات، فبالنسبة لها تعد
هذه الهجرة نوعاً شاذاً من أنواع التبادل العلمي بين الدول، يتسم بالتدفق في
اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة) أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا،
لأن هجرة الكفاءات هي فعلاً نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر
البشري⁽²⁶⁹⁾.

* فضلاً عما سبق ذكره، تُمثّل هجرة الكفاءات الطبية اقتطاعاً من حجم
القوة العاملة الماهرة التي تحتاج إليها المنظومة الصحية المغربية، ممّا يؤدي إلى
خسارتها لقسم مهم من القوى المنتجة. وبالتالي زيادة التوتر في سوق القوى
الطبية، وهو الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى التأثير على مستوى الأجور⁽²⁷⁰⁾، فضلاً
عن اضطرار الدولة إلى استيراد كفاءات طبية أجنبية لتلّفي النقص الحاصل

²⁶⁸ - أنظر: محسن البقالي (منسق): "هجرة الكفاءات الطبية في المغرب تهديدات أم فرص؟"، مرجع سابق، ص: 10.

²⁶⁹ - أنظر: سلام الكواكبي: "هجرة العقول والكفاءات في المشرق العربي"، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ورشة عمل حول الهجرة الدولية والتنمية في منطقة الإسكوا: إدماج الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية، بيروت 19-22 يوليوز 2010، ص: 13، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/02، على الموقع التالي: [blob:https://digitallibrary.un.org/7fb8bbaf-58af-4fdf-97d8-](https://digitallibrary.un.org/7fb8bbaf-58af-4fdf-97d8-blob)

d18f7930f74c

²⁷⁰ - أنظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

لديها جرّاء هجرة كفاءاتها، بكل ما يحمل ذلك من تحويلات مالية معاكسة، وتكاليف خدمات غير منظورة، ومشكلات أمنية واجتماعية، بل وثقافية بالغة التعقيد، يظهر أثرها على المدى القصير والمتوسط.

رابعاً: البدائل والتدابير الممكنة للتصدّي لهجرة الكفاءات الطبية المغربية

لعلّ العضلة الرئيسة التي نواجهها عند التفكير في البدائل التي ينبغي اعتمادها للحد من هجرة الكوادر والمهنيين الصحيين هي إقرار التوازن بين الحق في التنقل المهني (كحق أساسي) ومكافحة ظاهرة هجرة الأطباء (كضرورة حتمية).

لأجل ذلك، لا بد من بلورة سياسة عامة للصحة العمومية تجعل من الموارد البشرية الطبية أحد مرتكزاتها الأساس، وتقوم على إصلاحات مهمة تُمكن من تحسين وضعية الأطباء وظروف عملهم، وتحديث البنية التحتية والمعدات الطبية، وتوفير العلاج، من أجل تحسين جودة الخدمات الصحية، وذلك عبر:

• الحوافز المالية وغير المالية

كما هو معلوم أن "الحكومات كثيراً ما أشارت إلى علاقة انخفاض أجور الكفاءات الطبية بهجرتها. لكن، وعلى الرغم من أنّ الحوافز المالية تظل أدوات ضرورية لتحفيز هذه الكفاءات وتحسين إنتاجيتها، فإنها تظل محدودة في حالة الهجرة الدولية"⁽²⁷¹⁾، فالدول النامية مهما عملت على تحسين أجور الأطباء، سيظل مستواها أقل من نظيراتها في الدول المتقدمة. ومن ناحية أخرى، فإنّ

²⁷¹ - Marko Vujcic, Pascal Zurn, Khassoum Diallo, Orvill Adams and Mario R Dal Poz, "The Role of Wages in the Migration of Health Care Professionals from Developing Countries". Human Ressources for Health 2, Article N°3, 2004, Accessed 10/02/2024 from:

<https://human-resources-health.biomedcentral.com/articles/10.1186/1478-4491-2-3>

الرغبة في التدريب في مكان آخر واكتساب الخبرة، فضلاً عن تدهور ظروف العمل، جميعها عوامل يطرحها الأطباء لتبرير قرار هجرتهم⁽²⁷²⁾.

وجدير بالذكر أنّ الحوافز غير المالية تلعب هي الأخرى دوراً مهماً في قرار البقاء في البلاد، مثل سياسات التدريب المهني مدى الحياة، تعزيز المسار الوظيفي والتطوير المهني، فضلاً عن تحسين ظروف العمل.

• توسيع مجال التكوين الطبي

"اختارت بعض البلدان النامية توسيع مجال التكوين الطبي. وإذا كانت هذه السياسة تعتمد على افتراض أن الزيادة في عدد الخريجين ستجعل من الممكن استبدال عدد الأطباء المهاجرين بيسر، فإنها مع ذلك تطرح مشكلتين مرتبطتين بالقدرة الاستيعابية للبلاد وتكلفة هذه السياسة.

في الواقع، إذا لم يتم تعزيز تكوين الأطباء باستراتيجية موازية لمواجهة هجرتهم، سيظل الإجراء السابق عبثياً، فلن يؤدي إلا إلى زيادة نسق الهجرة والتوجه نحو القطاع الخاص.

ومن ناحية أخرى، فإنّ توسيع مجال التكوين يثير سؤال عائدات الاستثمار في هذه السياسة، علماً أنّ عدداً من الطلاب الذين تمّ تكوينهم سيعملون في الخارج. وفي هذا السياق، وبحسب بعض التقديرات، بلغت خسارة

²⁷² - Magda Awases, Gbary Akpa R, Jennifer Nyoni, Rufaro Chatora, "Migration of Health Professionals in Six Countries: A Synthesis Report", World Health Organization Publication, 2004, Accessed 10/02/2024 from: <https://urlz.fr/s9sD>

الهند⁽²⁷³⁾ جراء نفقاتها في تكوين الأطباء بسبب الهجرة ما يقارب 5 مليارات دولار منذ عام 1951"⁽²⁷⁴⁾.

• الحد من التوظيف في دول الاستقبال أو تقييد حرية التنقل المهني

لجأت بعض الدول في إطار استراتيجياتها للتعامل مع النقص في الأطباء في البلدان النامية إلى الحد من توظيف الكفاءات الطبية المهاجرة. ففي سنة 2003، اعتمدت دول الكومنولث، تحت رعاية المملكة المتحدة، دليلًا للممارسات الجيدة يسعى إلى الحد من استقطاب العمالة الأجنبية القادمة من البلدان التي تعاني من عجز في هذه الموارد، وبالضبط من أفريقيا. وبعدها في سنة 2010، ومن أجل التخفيف من الآثار السلبية لهجرة المهنين الصحيين على النظم الصحية في البلدان النامية، اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية مدونة مُماثلة، لكنها غير ملزمة. غير أنّ الإكراه الذي اصطدم به اعتماد هذه الأدلة للممارسة هو رغبة الأطباء في حرية تنقلهم دوليًا، مستشهدين بالمادة 13.2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحقوق المواطن التي تضمن: الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك البلد الأصل، وحق العودة إليه⁽²⁷⁵⁾.

ولذلك فإنّ الأمر لا يتعلق بحرمان البلدان النامية من أطبائها، بل بالأحرى باستقبال الأطباء الذين يرغبون في مغادرة بلدانهم ولديهم الحق في هذه المغادرة⁽²⁷⁶⁾. وقد تعزّزت هذه الحجة في السياق الأفريقي برغبة الأطباء في مغادرة

²⁷³ - Tim Martineau, Karola Decker, Peter Bundred, "Brain Drain" of Health Professionals: From Rhetoric to Responsible Action, Health Policy 70, 2004, P:1-10, Accessed 10/02/2024 from: <https://url.fr/s9sH>

²⁷⁴ - Yasser Moullan En collaboration avec Yann Bourgueil: Les migrations internationales de médecins: impacts et implications politiques, O.P.Cité, P : 6.

²⁷⁵ - Ibid, P : 6.

²⁷⁶ - Michel Clemens, Skill Flow: A Fundamental Reconsideration of Skilled-Worker Mobility and Development, Working Paper 180, 2009, Center for Global, Accessed 10/02/2024 from: https://www.cgdev.org/sites/default/files/1422684_file_Clemens_Skill_Flow_FINAL.pdf

بلدانهم هرباً من مخاطر انتقال العدوى الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية. ويثير هذا النقاش بشكل عام مسألة مدى ملائمة السياسات الرامية إلى تنظيم الهجرة في سياق العولمة، حيث يصطدم البُعد السياسي مع تطلعات الأفراد إلى حياة أفضل من خلال الهجرة⁽²⁷⁷⁾.

• تنمية الأنظمة الصحيّة في الدول المرسلّة

إنّ العمل على التأثير في العوامل التي تدفع الأطباء إلى الهجرة، أو على العكس من ذلك، في تلك التي تدفع إلى الاحتفاظ بهم في بلدانهم، قد يكون حلاً أكثر فعالية في التصديّ لهجرتهم من تقييد حريتهم في التنقل بشكل مباشر. وتُعدّ المساعدات التنموية (من خلال سياسة التنمية المشتركة) التي تمنحها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقطاع الصحة إحدى الأدوات التي يتم الاستشهاد بها بشكل متكرّر⁽²⁷⁸⁾.

وعليه، فإنّ المساعدات المالية الممنوحة من قبل البلدان المتقدّمة يمكن أن تساعد البلدان النامية في تنفيذ سياساتها الصحية المرتبطة بالموارد البشرية ومن ثم التخفيف من تدفق هجرتها، وذلك من خلال تعزيز إنشاء البنية التحتية الطبية وتحسين ظروف العمل (توفير الأدوية والمعدات)، كما أنّ المساعدة الفنية (أي إرسال المهنيين الصحيين من البلدان المانحة إلى البلدان النامية)، يمكن أن تؤدي إلى تحسين النظم الصحية من خلال نقل المهارات والخبرات وتبادل الممارسات الجيدة.

وجدير بالذكر، أن إنشاء قرى صحية، خاصة في المناطق ذات الرعاية الصحية المنخفضة، بإمكانها أن توفر الأجواء والبنية التحتية المناسبة للأطباء

²⁷⁷ - Yasser Moullan En collaboration avec Yann Bourgueil: Les migrations internationales de médecins : impacts et implications politiques, O.P.Cité, P : 6.

²⁷⁸ - Ibid, P : 6.

للاستقرار بهذه المناطق وتشجيعهم على البقاء فيها لفترة أطول، مما يضمن للمواطنين النفاذ إلى الرعاية الصحية.

خاتمة

من المؤكد أنّ هجرة الكفاءات الطبية بالنسبة لبلد مثل المغرب ما هي إلا استنزاف للرأسمال البشري، مع ما تحمله هذه المسألة من مخاطر بليغة إذا تُركت مفتوحة، بما في ذلك عدم استقرار النظام الصحي، ومن تم مشروع تعميم التغطية الاجتماعية وتوسيع وصول المغاربة إلى الخدمات الصحية بحلول عام 2025، لكن إذا كان هناك حسن إدارتها وخاصة خلال الفترة القادمة فإنها سوف تساعد على بناء مستقبل صحي أفضل وخلال فترة زمنية قصيرة.

وعلى ما يبدو أن الوزارة الوصية على القطاع ماضية في هذا المنحى، وهذا ما أكدّه وزير الصحة والحماية الاجتماعية في إحدى تصريحاته بأنه "ستتم مراجعة وضعية الأطباء وظروف عملهم وإصلاح وضعية ممارسة المهنة من خلال توسيع مجال التكوين بالمستشفيات الجامعية الجديدة أو التي في طور البناء أو الدراسة (طنجة، العيون، ابن سينا، درعة تافيلالت، المؤسسات الخاصة)، فضلا عن إعادة هيكلة المنظومة الصحية برمتها وإصلاحها"، أيضاً في معرض جوابه على سؤال شفوي بمجلس النواب أكد: "أن الوزارة تعمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات المبتكرة للتشجيع والتحفيز قصد استقطاب الكفاءات الصحية داخل البلاد وخارجها للعمل بالقطاع العمومي للصحة وضمان استقرارها".

لكن السؤال الذي يبقى مطروحا: هو كيف ستتمكن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار من خلال السياسة التي اعتمدها الدولة في الحد من هجرة الكفاءات الطبية، لأنه لا يمكننا بأي حال القضاء عليها، لاسيّما في ظل الإكراهات التي تعترضها، ومن بينها

اعتراض طلبة كليات الطب اليوم على "الإصلاح الفوقي" والمفروض الموجه لمنظومة التكوين، وما تلاه من أزمة وموجة احتجاجات وإضرابات طويلة الموسم الجامعي 2024/2023 دون إيجاد حلول بنيوية لها، وتمّ الاقتصار فقط على بعض الحلول التقنية التي لا تحل الأزمة بل تؤجلها إلى حين.

الفصل الثامن

هيكلية مشكلة هجرة الكفاءات المغربية

د. رضا الفلاح

أستاذ التعليم العالي
جامعة ابن زهر، أكادير

مقدمة

تثير إشكالية هجرة الكفاءات من بلد إلى آخر جدلاً متزايداً في ظل سياسات الهجرة الانتقائية التي شرعت العديد من دول الشمال في انتهاجها بشكل تدريجي. والجدير بالذكر أنّ المسألة باتت تتجاوز مجرد تنقل الأفراد، بل أصبحت مرتبطة باستراتيجيات تُصمّمها بعض الدول، خاصة منها دول الشمال وتكون موجهة نحو الموارد البشرية الأكثر تعلّماً وكفاءة في دول أخرى، وبخاصة منها دول الجنوب من أجل جذبها.

يُعدّ المغرب من ضمن الدول التي تعاني بحدّة من مشكلة هجرة الأدمغة إلى الخارج، وقد أبرزت عدّة دراسات رسمية وأكاديمية الارتفاع غير المسبوق في نسب الكفاءات المغربية التي تغادر بلدها للعمل أو استكمال التكوين في دول الشمال دون العودة النهائية إلى وطنها الأصلي. في ظل الخصائص المهيولة الذي يعرفه المغرب على مستوى الأطر في عدة مجالات وفي مقدمتها الهندسة والطب والتمريض والتعليم العالي ومهن تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، تطفو مشكلة هجرة الأدمغة المغربية على سطح النقاش العمومي كأحد المواضيع ذات الأولوية في الأجندة السياسية، غير أنّ تعقيدات المشكلة تُمثّل تحدياً قوياً أمام صانعي القرار، نظراً لتداخل عدّة قيم ومصالح وتعارضها، وتعدّد الفاعلين المعنيين.

تسعى هذه الدراسة إلى هيكلة مشكلة هجرة الكفاءات المغربية إلى الخارج، من أجل تحديد أدقّ للأبعاد المختلفة التي يجب استكشافها من أجل تعريف

المشكلة كمدخل أساسي نحو صنع سياسة عمومية، تسعى للحد من النزيف الذي يصيب الكفاءات المغربية وفي نفس الوقت تضع خطة طريق طويلة الأمد من أجل تشجيع أبناء الوطن من ذوي المهارات العالية على العودة للمغرب.

من الناحية المنهجية، تعتمد هذه الدراسة على التحليلين الوصفي والمعياري، وعلى تحليل كمي وكيفي للمعطيات الثانوية التي كان بالإمكان الحصول عليها وجمعها من الدراسات والتقارير المتعلقة بموضوع الهجرة عمومًا وهجرة الأدمغة بشكل خاص.

يتمثل الهدف من هذه الورقة أولاً في رسم حدود مشكلة هجرة الكفاءات المغربية، إذ تنطلق من استكشاف علامات القلق المرتبطة بالموضوع، إذ يتبين أن نسب مهمة منها تنهي تكوينها أو درجة معينة من التكوين بالمغرب ثم تختار مغادرة وطنها للعمل في الخارج أو إنهاء التكوين وعدم العودة للمغرب بصفة نهائية.

ثم، نتجه ثانياً إلى البحث عن المشكلة، أي في مناقشة تصوّرات وتمثيلات مختلفة لمشكلة الهجرة سواءً عبر مقابلة الإيجابيات والسلبيات، الخسارة والربح، وتحليل منظورات متباينة للمشكلة حسب المعنيين بها: الدولة، الجامعات والمعاهد، القطاعات التي تعاني من نقص الموارد البشرية المؤهلة، الخريجين والكفاءات المهاجرة.

وفي الأخير، سنختم بوضع تعريف للمشكلة ينبني على المراحل السابقة ويسعى لوضع الأبعاد الرئيسية المتعلقة بها.

أولاً: استشعار أولى علامات القلق

في طريقنا نحو تعريف المشكلة الصحيحة، يأتي طرح السؤال الأول بشكل مبسّط كالتالي: أين هي المشكلة؟

لقد لقيت مشكلة هجرة الكفاءات اهتمامًا ضعيفًا من لدن الحكومات المغربية المتعاقبة، ولم تتم بلورة سياسة عمومية مُصمّمة لمواجهةتها. وقد سبق لعالم المستقبلية المغربي المهدي المنجرة أن دقّ ناقوس الخطر في كتابه: "الحرب الحضارية الأولى" (1991) و"قيمة القيم" (2007)، وفي الكثير من محاضراته حول استنزاف الأطر المغربية عبر ارتفاع عددهم ممّن اختاروا الهجرة للخارج.

إنّ الموضوع ليس بالجديد، وقد تمّ تجاهله لوقت طويل في البرامج الحكومية المغربية، إذ لم تنضج أي من الشروط التي يمكن أن تمهد لوضعه في الأجندة السياسية خلال مدة طويلة، بالرغم من الخصائص المتزايد في الأطر ذات الكفاءة في مجالات حيوية (الصحة والهندسة بشقّي أصنافها والتكنولوجيات الرقمية والبحث العلمي والابتكار إلخ...). ككل مشكلة اجتماعية، لا يمكن حلها بشكل نهائي، ولكن ما يضمن فرص نجاح السياسة العمومية ويعزّز من نتائجها هو هيكلتها وتعريفها بالشكل الصحيح.

منذ تسعينيات القرن الماضي بدأت مشكلة هجرة الكفاءات بالبروز على سطح النقاشات الأكاديمية والفكرية دون أن يكون للأمر صدق في السياسات العمومية، وقد تصادف ذلك مع صعود النيوليبرالية الاقتصادية، وما يقابلها مجتمعياً على صعيد فتح الحدود أمام موجات الهجرة الدولية، وتشجيع الكثير من الدول على جلب العمالة الأجنبية عمومًا واستقطاب الكفاءات منها على وجه الخصوص. وتُشير الإحصائيات إلى ارتفاع غير مسبوق في نسب هجرة الأدمغة بداية من هذه الفترة والتي عرف فيها المغرب أزمة بنيوية جعلته يرضخ لبرامج التقويم الهيكلي ذات النزعة الليبرالية المتشدّدة⁽²⁷⁹⁾.

²⁷⁹ - تم إعلان برامج التقويم الهيكلي سنة 1983 بعد الاتفاق على بنوده بين المغرب وصندوق النقد الدولي. وما زالت تثير هذه التجربة الجدل بين معارضين ومؤيدين لها.

لقد كانت استجابة المغرب معبّرة عن عدم الاعتراض على توجهات دولية مؤيدة للحركة من دول الجنوب إلى دول الشمال. وإن كان جلياً أن هذه الحركة تحصل في اتجاه واحد يفرغ تدريجياً الدول النامية من المؤهلات البشرية التي أنفقت ميزانيات ضخمة في سبيل تكوينها، وتحتاجها أكثر من أي وقت مضى من أجل الدفع بعجلة التنمية. في هذا السياق، تمّ إطلاق مبادرات حكومية كان الهدف منها هو تشجيع الكفاءات المغربية بالخارج على المساهمة في مهمات محدّدة في مجالها المعرفي أو مجال خبرتها التخصصي. لم تكن لهذه المبادرات نتائج وأثار ملموسة وعميقة نظراً لمحدودية الرؤية والموارد، واتخذت صبغة عرضية بدل أن تقوم على استراتيجية واضحة المعالم والأهداف. الواضح أنّ السياسة العمومية المرتبطة بالموضوع قد تأسست على نموذج العقلانية المحدّدة⁽²⁸⁰⁾ بالنظر إلى الحذر في مجابهة الجانب المعقد من المشكلة والذي يحمل بعداً استراتيجياً؛ والحديث هنا عن تأجيل وضع سياسة مندمجة لوقف التزيف عبر حلول تندرج ضمن المدى البعيد. وجدير بالإشارة إلى أنّ تقرير النموذج التنموي الجديد لم يتطرّق للموضوع إطلاقاً وهو دليل على استبعاد زاوية النظر التي ترى هجرة الإطار المغربي كأحد كوابح التنمية وكخسارة صافية، وفي المقابل خصّص التقرير محوراً ركز من خلاله على مساهمة مغاربة العالم في تنمية بلدهم.

" يؤكد النموذج التنموي الجديد على المكانة الخاصة لمغاربة العالم، الذين يشكلون قوة ورصيماً مهماً في مسار تنمية البلاد⁽²⁸¹⁾ .

إنّ أولى علامات القلق التي من شأنها أن تدفع صنّاع القرار إلى وضع مشكلة هجرة الأدمغة في الأجندة السياسية هو في المقام الأول ارتفاع أعداد الأطر المغربية العالية التكوين التي تغادر المغرب سنوياً. وقد كشفت عدّة تقارير

²⁸⁰ هيكل وضع وتغير السياسات العمومية وفقاً لنموذج وضعه هيربرت سيمون في مؤلفه "السلوك الإداري" انظر

Herbert Simon, Administrative behavior (New York, Mcmillan, 1945)

²⁸¹ تقرير النموذج التنموي الجديد، 2021، ص 141

ودراسات عن حجم هجرة المغاربة إلى الخارج، ووفقًا لتقرير صادر سنة 2022 عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإنَّ نسبة الهجرة من المغرب بلغت حوالي 15% من إجمالي عدد السكان، أي ما يعادل حوالي 6 مليون شخص. وقد جاء في رأي المجلس "تمتين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم: الفرص والتحديات" أن هجرة الكفاءات تندرج ضمن الموجة الثالثة من هجرة المغاربة، وقد تطوّرت بشكل ملحوظ في مستهل سنوات 2000⁽²⁸²⁾. وتُشير العديد من الدراسات إلى أنَّ الكفاءات المهاجرة تشمل الأطباء والمهندسين والعلماء والباحثين والخبراء في مختلف المجالات.

وإذا استندنا إلى التقرير العالمي لرصد التعليم في الدول العربية لعام 2019 الصادر عن منظمة اليونسكو، يظهر أنَّ أعلى معدلات الهجرة لذوي المهارات العالية إلى الخارج توجد في لبنان والمغرب، حيث يهاجر واحد عن كل 4 أشخاص من ذوي الكفاءات العالية⁽²⁸³⁾. ووفقًا لدراسة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط حول الهجرة الدولية خلال 2018-2019، فقد أفادت بأنَّ نسبة المهاجرين المغاربة الحاصلين على تعليم عالٍ تقدر بحوالي 27% من مجموع المهاجرين المغاربة، في حين تنخفض نسبة المهاجرين ذوي المستوى التعليمي المنخفض إلى حدود 12,8%⁽²⁸⁴⁾. تعزّز هذه الأرقام من فرضية التحول في نمط الهجرة المغربية إلى الخارج من هجرة يد عاملة ذات مؤهلات بسيطة إلى هجرة ذات مؤهلات متوسطة إلى عالية. وقد أكدت نفس دراسة المندوبية السامية

²⁸² - رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "تمتين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم: الفرص والتحديات"، 2022

ص 14

²⁸³ Global education monitoring report summary 2019: Migration, displacement and education: building bridges, not walls,
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000265996_ara

²⁸⁴ - دراسة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط سنة 2020 حول الهجرة الدولية خلال 2018-2019 في إطار برنامج

التعاون الإحصائي MEDSTAT

للتخطيط (2020) بأنّ المغاربة المهاجرين بالخارج يتمتّعون اليوم بمستوى تعليم أعلى من المغاربة الذين يعيشون في المغرب.

ووفقاً لدراسة ميمون أزيّا (2020)، يصل معدل هجرة المغاربة المؤهلين نحو أوروبا نسبة 16%، وهو من أعلى المعدلات عالمياً⁽²⁸⁵⁾، وفي نفس الصدد، حسب التصنيف الذي أنجزته Economy global The سنة 2023 يُصنف المغرب في المرتبة 23 ضمن 177 دولة عالمياً من حيث هروب الأدمغة بمؤشر يصل إلى 7.1% مع العلم أنه لا توجد لا حالة حرب أو عدم استقرار سياسي أو أزمة اقتصادية خانقة. وعلى سبيل المقارنة، يصل المؤشر في تونس إلى 5.6% وفي جنوب إفريقيا 4.5% وفي تركيا 3.7%⁽²⁸⁶⁾.

تثير هذه المسألة علامات قلق حول عوامل الطرد التي تدفع الكفاءات المغربية نحو الهجرة إلى الخارج، علماً أن قطاعات متعدّدة تشهد خصاصة متزايداً في الأطر. وإذا ما دققنا في نسب الأطر المغربية المتخرجة من الجامعات والمدارس العليا والتي تغادر أرض الوطن للعمل بالخارج، فسنجدّها على درجة من الخطورة، خاصة وأنها تهتم مهننا حيوية كلفت الميزانيات الحكومية مبالغ فلكية من أجل تكوينها، ويتربّط عن ذلك تعميق الأزمة على صعيد الموارد البشرية، وأداء السياسات العمومية في قطاعات اجتماعية واقتصادية استراتيجية.

حسب دراسة بعنوان: "هجرة الأدمغة في المجال الطبي بالمغرب، تهديدات أم فرص؟" أنجزتها "مؤسسة أساتذة الطب بالقطاع الخاص" يفقد المغرب ما بين 600 و700 من إجمالي المتخرجين كل سنة، من كليات الطب والصيدلة، أي ما يقارب النصف⁽²⁸⁷⁾، وهو ما جاء في تصريح لوزير التعليم العالي المغربي سنة

²⁸⁵ - أزيّا ميمون، 2020، هجرة الكفاءات المغربية وسياسة الدولة من أجل استقطابها.

Revue Espace Géographique et Société Marocaine. n 13/38, Aout 2020

²⁸⁶ https://www.theglobaleconomy.com/rankings/human_flight_brain_drain_index/

²⁸⁷ - يبلغ عدد الأطباء المتخرجين سنوياً في المغرب 1500 طبيب

2022 في جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس المستشارين⁽²⁸⁸⁾. وقد أكدت وزارة الصحة التسرب المزمّن للأطر الطبية نحو الخارج إذ وفقا لأرقام حديثة، فإن ثلث الأطباء المغاربة يزاولون عملهم بالدول الغربية. وبالتزامن مع تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وتعميم نظام التغطية الصحية، فإن العجز في عدد الأطباء مرشح لأن يتحول إلى نقص حاد يهدد المنظومة الصحية بأكملها، ويفرغ الأوراش الاجتماعية من محركها الجوهري وهو الرأس مال البشري، إذ يقدر حجم الخصاص وفقاً لعدة دراسات متطابقة حوالي 32 ألف طبيب وطبيبة و65 ألف إطار تمرريض. وفي نفس السياق، تعرف الكفاءات في مهن الهندسة درجة مماثلة من النزيف، إذ تقدر تقارير مختلفة عدد المهندسين المغاربة الذين يهاجرون سنوياً إلى الخارج حوالي 600 مهندس (The Economist، 2019)، وهو ما كشف عنه سنة 2019 وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في معرض جوابه في جلسة الأسئلة الشفهية في مجلس النواب. وتشير دراسات أخرى إلى أرقام مخيفة تصل إلى آلاف الأطر العالية الكفاءة في مهن هندسية مختلفة. وحسب "الاتحاد المغربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" بين 10 و20 في المائة من المهندسين المغاربة الذين يتخرجون سنوياً يفضلون مغادرة المغرب من أجل العمل بالخارج وخاصة بأوروبا وأمريكا وكندا، بالرغم من الحاجة الملحة لهذه الطاقات الهائلة في الدفع بعجلة التنمية. وفي حادث يعبر عن مدى خطورة المشكلة، فقد هاجر فوج المهندسين الذي تخرج في الموسم الدراسي 2017/2018 من المدرسة الوطنية العليا للمعلوماتيات وتحليل النظم إلى جهات خارجية، خاصة نحو أوروبا وكندا والإمارات⁽²⁸⁹⁾.

²⁸⁸ - محمد الراحي، نصف خريجي كليات الطب والصيدلة بالمغرب يهاجرون إلى أوروبا سنوياً، موقع هسبريس الإلكتروني

<https://tinyurl.com/6jvfnzzk>

²⁸⁹ - فوج المهندسين الذي تخرج الموسم الماضي من المدرسة الوطنية العليا للمعلوماتيات وتحليل النظم كله غادر

المغرب، موقع هوية بريس.

تم الاطلاع: 16 دجنبر 2024 <https://tinyurl.com/ycywzfxw>

إن ما يضاعف من أثر المشكلة هو النقص الحاد في الأطر والكفاءات في مجالات حيوية واستراتيجية تهتم التنمية البشرية، كما يكبح الإنتاجية الاقتصادية. وهو ما يظهر في الإحصائيات الرسمية وفي المقارنة مع بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، فإن المعدل المتوسط لعدد الأطباء مقارنة بالسكان أقل بكثير عن المتوسط العالمي؛ 7.8 طبيب لكل 10 آلاف نسمة، وهو تصنيف أدنى من مثيله في عدة دول من المنطقة العربية، فيما تحت منظمة الصحة العالمية الدول على بلوغ معدل 15.3 طبيب لكل 10 آلاف نسمة⁽²⁹⁰⁾. ويستمر تموقع المغرب في مرتبة متأخرة من حيث نسبة التأطير الطبي في المرتبة 130 ضمن 195 بلد ضمن التصنيف⁽²⁹¹⁾.

ولم تتجاوز نسبة التأطير الطبي وشبه الطبي في المغرب سنة 2022 حوالي 1.7 مهني صحة لكل 1000 نسمة وفقًا لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2022)، في حين أنّ نسبة التغطية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية تبلغ 4.45 مهني صحة لكل 1000 نسمة، ويُشير التقرير إلى "أنه في ضوء توقعات النمو الديمغرافي بالمملكة، من المتوقع أن يتفاقم الخصاص في أعداد مهنيي الصحة في غضون السنوات المقبلة"⁽²⁹²⁾.

وفيما يتعلق بنسبة المهندسين في مقابل عدد السكان، فهي لا تتعدى 10000/9 حسب النقابة الوطنية للمهندسين المغاربة⁽²⁹³⁾، بالرغم من مبادرات

²⁹⁰ - منظمة الصحة العالمية، 2022

²⁹¹ - <https://ceoworld.biz/2024/01/23/ranked-countries-with-the-highest-and-lowest-doctors-per-capita-2024/>

²⁹² - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2022، ص 18
<https://www.cese.ma/media/2023/11/RA-22-VA-final-web-1.pdf>

²⁹³ - المبادرة الحكومية 10000 مهندس وسؤال الجودة، موقع النقابة الوطنية للمهندسين المغاربة.

<http://snim.ma/wp18s>

<https://tinyurl.com/5ccfxcsv> تم الاطلاع: 15 دجنبر 2024

حكومية هدفت إلى الرفع من عدد المهندسين المتخرجين سنوياً كان آخرها المبادرة الحكومية بتكوين 20000 مهندس سنوياً⁽²⁹⁴⁾ في أفق سنة 2020. وتحجب المقاربة الكمية عدّة إشكالات مرتبطة بجودة التكوين الهندسي وبحصر التخصصات الهندسية، وبولوج سوق العمل، وهو ما يثبت مرة أخرى بأنّ هناك ترابط بين التركيز على الكم من جهة، وتغييب الجوانب النوعية المتعلقة بالأدوار المهمة التي يلعبها المهندس في تعزيز الإقلاع الاقتصادي ومسار التنمية عموماً.

وفي مجال التعليم العالي والبحث العلمي، تثير بعض الإحصائيات قلقاً متزايداً حول هجرة الباحثين لعدّة أسباب؛ في مقدمتها ضعف الإنفاق في البحث العلمي والتطوير، وعدم اهتمام مدبّري الشأن العام بمخرجات البحث العلمي⁽²⁹⁵⁾. كما تعرف نسب التأطير البيداغوجي مستويات متدنية خاصة في مؤسسات الاستقطاب المفتوح الجامعية موازاة مع ارتفاع العدد المرتقب للأساتذة الباحثين الذين سيحاولون على التقاعد ما بين 2022 و2030، والمتوقع أن يصل إلى 4744 أستاذاً، أي ما يعادل 527 أستاذاً سنوياً⁽²⁹⁶⁾.

ومن علامات القلق التي برزت خلال السنين الأخيرة يجب الإشارة إلى سياسات الهجرة الانتقائية المعتمدة في أوروبا وكندا ودول أخرى في سياق الشيخوخة الديمغرافية التي تعيشها دول الشمال، وحاجة ملحة للكفاءات في مجالات مهنية متعدّدة. وقد أحدث الاتحاد الأوروبي البطاقة الأوروبية الزرقاء؛ وهو تصريح إقامة لخريجي التعليم العالي من خارج الاتحاد الأوروبي الذين

²⁹⁴ - حسب تصريح لوزير التعليم العالي سنة 2024، يصل حالياً عدد المهندسين المتخرجين سنوياً في المغرب إلى 11 ألف مهندس.

الاطلاع على <https://tinyurl.com/y3hny5yb>

²⁹⁵ - الحبيب استاتي زين الدين، 2021، هجرة الكفاءات المغربية ومعضلة البحث العلمي، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، ص 10 <https://tinyurl.com/2s42rjwa>

²⁹⁶ - تصريح لوزير التعليم العالي سنة 2022 في معرض جوابه على سؤال برلماني حول "مآل تعديل النظام الخاص بالأساتذة الباحثين"

يرغبون في العمل في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي نفس الصدد،
تتبنى ألمانيا سياسة انتقائية تستهدف الكفاءات في دول الجنوب ومنها المغرب²⁹⁷،
وقد أبرمت في يناير 2024 اتفاقية هجرة مع المغرب لإعادة المهاجرين غير
النظاميين إلى الوطن في مقابل توظيف المغاربة ذوي الكفاءات العالية⁽²⁹⁸⁾.

ويُشكل الخصاص في الموارد البشرية الماهرة المهاجرة الأول والمشكلة
الأساسية لدى الشركات الأوروبية الصغيرة والمتوسطة والكبرى، إذ بحلول نهاية
عام 2023، صرحت 65% من هذه الشركات أنهم يواجهون صعوبات في إيجاد
موظفين⁽²⁹⁹⁾.

في فرنسا، كانت الهجرة الانتقائية أحد أهم برامج المرشح نيكولا ساركوزي
سنة 2005، وقد تمت المصادقة في سنة 2006 على قانون جديد للهجرة الذي
يحمل تصريح إقامة لمدة 3 سنوات بعنوان "المهارات والمواهب". وفي سنة 2023،
سنّت الحكومة قانون دارمانيين ويهدف إلى التضييق على هجرة الالتئام العائلي
وتفضيلات تهم دخول وإقامة الكفاءات المغربية الحاصلة على شهادات عليا إلى
فرنسا.

نفس التوجه نحو جذب الأطر العليا والمواهب تنهجه كندا عبر برامج
الهجرة الموجهة للخارج والتي تعتمد بالأساس على معيار المهارة المهنية.

297 قانون ألماني جديد للهجرة سنة 2023 يشجع ويسهل ويسر هجرة ذوي الكفاءات المهنية العالية:

Skilled Labour Immigration Act, <https://www.bundesregierung.de/breg-en/news/skilled-immigration-2264340>

²⁹⁸ - Interior and Community German Federal Ministry of the, Federal Government and Morocco agree on migration cooperation, Partnership to reduce irregular migration and strengthen labour migration. Press release, 24 January 2024,

تم الاطلاع يوم <https://www.bmi.bund.de/SharedDocs/pressemitteilungen/EN/2024/01/marokko.html> 2024/12/6

²⁹⁹ - SMEs and skills shortages, <https://europa.eu/eurobarometer/surveys/detail/2961>

وقد تركزت كندا خلال العقدین الأخيرین كوجهة مهمة بالنسبة للمهاجرين المغاربة؛ إذ يصل عدد المغاربة المهاجرين القاطنين بها حوالي 300.000 مغربي، كما يتوجه أكثر من 5000 طالب مغربي إلى كندا للدراسات العليا وفقًا لإحصائيات موقع EduCanada⁽³⁰⁰⁾. وحسب دراسة لحكومة الكيبك الصورة العامة للمهاجرين المغاربة بولاية الكيبك الكندية تتميز بالتكوين العالي والكفاءة المهنية.

تطرح سياسات دول الشمال لاستقطاب الكفاءات من دول الجنوب نقاشًا حادًا بين من يحاول تبريره بناءً على مصادقة الدول على موثاق حقوق الإنسان⁽³⁰¹⁾ التي تنصُّ على حرية التنقل، أو انطلاقًا من خصائص المنظومة النيوليبرالية في سياق العولمة والتي تنطبق على سوق الشغل⁽³⁰²⁾، وبالتالي يُسَطَّرون على جانب الحتمية وأنّ دول الجنوب لا تستطيع منع النزيف⁽³⁰³⁾، وتذهب قراءات أخرى تلقى اهتمامًا واسعًا إلى اعتباره وجهًا جديدًا من أوجه الاستعمار يحرم هذه الدول من مؤهلاتها ويُعمّق من أزمة التنمية لديها، ويعمّق الفوارق بينها وبين دول الشمال⁽³⁰⁴⁾.

³⁰⁰ - Pourquoi les étudiants marocains viennent-ils étudier au Canada?, EduCanada2024

<https://www.educanada.ca/morocco-maroc/why-canada-pourquoi/index.aspx?lang=fra>

³⁰¹ - KASBAOUI T. et al. (2023) « Les migrants hautement qualifiés des pays en développement (le cas du Maroc) : Etat des lieux et perspectives », Revue Internationale des Sciences de Gestion «Volume 6 : Numéro 2 » p 1261

³⁰² - B. Lindsay Lowell, Allan Findlay, 2001, MIGRATION OF HIGHLY SKILLED PERSONS FROM DEVELOPING COUNTRIES: IMPACT AND POLICY RESPONSES, International Labor Organisation, Synthesis Report, p 6

³⁰³ -KASBAOUI T. et al. (2023), op cit

³⁰⁴ Nahavandi, F. (2015). From Colonization to Neocolonization: New Forms of Exploitation. In J.-D. Rainhorn & S. El Boudamoussi (Eds.), New Cannibal Markets (1—). Éditions de la Maison des sciences de l'homme. <https://doi.org/10.4000/books.editionsmsmh.10793>

ثانيا: البحث عن المشكلة

يقودنا البحث عن المشكلة إلى تناول رؤى الفاعلين الأساسيين المعنيين بالسياسة العمومية المغربية المتعلقة بمسألة هجرة الكفاءات المغربية نحو الخارج.

بالرغم من ارتفاع أعداد المهاجرين من ذوي الكفاءات بصورة منتظمة خلال العقود الأخيرة مع ما يمثله ذلك من هدر جسيم للموارد وحرمان من الرأسمال البشري، لم ترى الحكومات المغربية المتتالية بأن الظاهرة ينبغي أن تحظى بمكانتها في الأجندة السياسية، وأنها تستدعي وضع سياسة عمومية من أجل وقف النزيف؛ حيث تركزت المقاربة المنتهجة على منطق الاستفادة العرضية من خبرات ومهارات الأدمغة المغربية المهاجرة مع تجاهل عوامل الطرد المعقدة التي كان يُنظر إلى صعوبة مواجهتها في سياسة عمومية معينة. وفي هذا الصدد، اتجهت عدّة سياسات بشكل تراكمي إلى اعتماد مقاربة "التعبئة والاستقطاب" في إطار نموذج تدريجي كبديل عن مفهوم "الاحتفاظ". وهو ما عرض المغرب لفقدان كفاءاته بشكل مستمر.

نذكر من بين أبرز سياسات التعبئة برنامج نقل معرفة الكفاءات المغربية المهاجرة (TOKTEN) لسنة 1993، والمنتدى الدولي للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج (FINCOME) سنة 2006، ومنصة "مغربيكم" (MAGHRIBCOM) سنة 2013 التي تُعتبر أداة لتنفيذ "استراتيجية تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج" سنة 2009.

وفي سنة 2021، ركز تقرير النموذج التنموي الجديد 2021 في شقه المتعلق بتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج على تسخير الخبرات والكفاءات المغربية بالخارج في أورش التنمية بالمملكة.

لقد كان القاسم المشترك بين هذه السياسات هو اعتبار هجرة الكفاءات الاستراتيجية مسألة حتمية لا يمكن الوقوف في وجهها، وبمنظور آخر اعتبارها لا مشكلة طالما كان المغرب يشهد نموًا ديمغرافيًا مطردًا ومتوسط السن لا يتجاوز 29 سنة. لكن، مع التحولات الديمغرافية التي أبرزها الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، فإنه لن يكون كافيًا الاقتصار على سياسة "الاستقطاب"، بل من الضروري إرفاقها بسياسة "الاحتفاظ". تقوم هذه السياسات على نموذج تحليل براغماتي وهو الاستفادة من الكفاءات دون التمسك بضرورة عودتها النهائية (diaspora option)، وذلك عبر إحداث شبكات، أو التعبئة والمواكبة وهو الدور الذي تقوم به الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج مثلًا عبر برنامج "تعبئة الكفاءات" سنة 2021 عبر إحداث المنصة الرقمية الخاصة بتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج "مغربيكم" أو عبر خلق شبكات للكفاءات سواءً جغرافية (ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، فرنسا) أو موضوعاتية؛ الشبكة الطبية لمغاربة العالم، شبكة الصحافيات المغربيات بالخارج، شبكة النساء رائدات، والمقاولات المغربيات بالخارج، شبكة المحامين المغربية المقيمين بالخارج، شبكة الكفاءات المغربية في مجال الطيران المقيمة بكندا، أو برنامج أكاديمية المغاربة المقيمين بالخارج (MRE Academy) سنة 2020 بهدف "تحقيق المساهمة المثلى لشبكات المهارات المغربية في العالم في التنمية الاقتصادية والمستدامة للمملكة من خلال نقل الخبرات في عدة مجالات والسماح لهذه الشبكات بنقل خبراتها"⁽³⁰⁵⁾.

³⁰⁵ - إطلاق برنامج «أكاديمية MRE» في إطار شراكة بين الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

<https://marocainsdumonde.gov.ma/wp-content/uploads/2020/07/Lancement-du-programme-%C2%AB-MRE-Academy-%C2%BB.pdf>

وفي نفس السياق، تمّ إنشاء مجلس الجالية المغربية بالخارج سنة 2007، بهدف تقوية الروابط بين مغاربة المهجر من جميع الأجيال ووطنهم وتعزيز وحفظ الشعور بالانتماء ومواكبتهم في تجاوز الصعوبات التي قد تواجههم.

وفي سنة 2006 تم إطلاق برنامج⁽³⁰⁶⁾ FINCOME لدعم الخبرات والمشاريع التي تشرك المهارات المغربية في العالم في إطار مهمات محدودة زمنيا تتراوح بين 15 يوم و12 شهر وتستفيد منها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات، ومؤسسات البحث العمومي، والفاعلين الاقتصاديين المهتمين بالبحث والابتكار.

وفي المحصلة، لم تسجل هذه السياسات بالرغم من أهميتها سوى نتائج محدودة، كما أنها لم تحظى بالتقييم، واصطدمت بعدة عراقيل على مستوى التنفيذ، علاوة عن كونها لم تعالج أصل الداء وهو مغادرة الوطن نحو الخارج.

وفي السنين الأخيرة، أصبحت مسألة تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج تحظى بالأولوية ضمن الخطب الملكية، فقد جاء في الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى التاسعة والستين لثورة الملك والشعب لسنة 2022 التأكيد على أهمية مشاركة الكفاءات المغربية بالخارج في تنمية بلدهم الأصلي.

"أما في ما يتعلق بإشراك الجالية في مسار التنمية، والذي يحظى بكامل اهتمامنا، فإن المغرب يحتاج اليوم، لكل أبنائه، ولكل الكفاءات والخبرات المقيمة بالخارج، سواء بالعمل والاستقرار بالمغرب، أو عبر مختلف أنواع الشراكة، والمساهمة انطلاقا من بلدان الإقامة... كما ندعو لإحداث آلية خاصة، مهمتها مواكبة الكفاءات والمواهب المغربية بالخارج، ودعم مبادراتها ومشاريعها. وهو ما

³⁰⁶ - المنتدى الدولي للكفاءات المغربية المنتدى الدولي للكفاءات المغربية
المقيمة بالخارج

سيمكن من التعرف عليها، والتواصل معها باستمرار، وتعريفها بمؤهلات وطنها، بما في ذلك دينامية التنمية والاستثمار⁽³⁰⁷⁾.

من خلال تأكيد العاهل المغربي على كون المغرب محتاج لكل أبنائه، يمكن القول أن التفكير اليوم في سياسة تشجع الكفاءات المغربية على تفضيل العمل ببلدها قد بات أمرًا ذو بعد استراتيجي، وفي انتظار وضع استراتيجية شاملة لبلوغ هذا المسعى، يبقى إشراكهم وتعبئة مؤهلاتهم انطلاقًا من بلدان المهجر خيارًا مهمًا وخطوة ضرورية من أجل الاستفادة مما يستطيعون تقديمه لوطنهم من معرفة وخبرة وتجربة ورأسمال اجتماعي.

وعلى مستوى الخطاب السياسي الحكومي، فإنّ الواضح هو غلبة منظار الحتمية الاقتصادية، فمثلًا أثناء ردها عن سؤال شفوي بمجلس النواب في يوليو 2022، أشارت غيثة مزور⁽³⁰⁸⁾ إلى أنّ سبب هجرة الأدمغة من المغرب يعود إلى كون المملكة دولة منفتحة اقتصاديًا، إضافة إلى موقعها الجيو-استراتيجي⁽³⁰⁹⁾.

وفي إطار جوابه عن مشكلة النقص الحاصل في الأطر الصحية، وصف وزير الصحة خالد أيت الطالب في جواب عن سؤال شفوي بمجلس النواب 2023 المشكلة بكونها "معضلة عالمية حيث أنّ معظم بلدان المعمور تشهد نقصًا في الموارد البشرية"، بينما وصف وزير التعليم العالي هجرة الكفاءات المغربية إلى الخارج بأنها "خسارة لا تقدر بثمن".

³⁰⁷ - مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى التاسعة والستين لثورة الملك والشعب.

³⁰⁸ - وزيرة متدبة، لدى رئيس الحكومة، مكلفة بالانتقال الرقعي وإصلاح الإدارة

³⁰⁹ - مزور ترجع هجرة الأدمغة المغربية إلى الموقع الاستراتيجي والانفتاح الاقتصادي، منشور بموقع هسبريس. 26

يوليو 2022

تم الاطلاع: 15 دجنبر 2024 <https://tinyurl.com/mr2d9pup>

وقد أقر رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج (مؤسسة دستورية ذات استقلالية) بأن: "هناك اليوم منافسة دولية شرسة لاستقطاب الموارد البشرية إذ تسعى جميع بلدان العالم لجذب المواهب في المجالات التي تتطلب مؤهلات كبيرة أو حتى في تلك التي تحتاج لمؤهلات أقل"⁽³¹⁰⁾.

وبالرجوع إلى الدراسات الرسمية، فإننا لا نجد الحديث عن الكلفة التي تكبدتها الدولة من أجل تكوين المؤهلات العالية من أطباء ومهندسين وأساتذة باحثين في جميع المجالات. توجد بعض الأرقام لوزارة التعليم العالي تقدر كلفة تكوين المهندس الواحد بحوالي 2,5 مليون درهم⁽³¹¹⁾، بينما تصل كلفة تكوين الطبيب إلى 1 مليون درهم⁽³¹²⁾.

إن الخسارة التي تترتب عن هجرة الكفاءات تتجاوز مجرد الكلفة المالية التي يتم تقديرها حسابياً، نظراً لكونها تشمل عناصر غير قابلة للقياس وتشمل كل ما ينتج عن الهجرة من فقدان المواهب والطاقات الإبداعية، وانتظارات وتوقعات غير مستجابة لحاجيات أساسية للمواطنين دافعي الضرائب خاصة في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والبحث العلمي، وخصاص لا يعوض. وتشير تقديرات التكلفة السلبية بشأن التأثير السلبي لهجرة الأدمغة على الاقتصاد المغربي إلى ما بين 0.10٪ و 0.25٪ من الناتج المحلي الإجمالي⁽³¹³⁾. أمّا فيما يخص هجرة العودة، فإنّ الظاهرة مستجدة ولا توجد أرقام موثوقة حول

³¹⁰ - هذا ما يطالب به إدريس اليزمي لاستقطاب كفاءات ومواهب المهجر، موقع أنفاس بريس، تم الاطلاع: 15 دجنبر

<https://tinyurl.com/45u66crp> 2024

³¹¹ Centre Marocain de Conjoncture, La fuite des cerveaux marocains : Quelles sont les principales causes ? Note Janvier 2023

<https://www.cmconjoncture.com/conjoncture/actualites/la-fuite-des-cerveaux-marocains>

³¹² - ميراوي وتكلفة تكوين طبيب، موقع هسبريس. صوت وصورة، تم الاطلاع بتاريخ 16 دجنبر 2024

<https://tinyurl.com/yc3s9kd5>

³¹³ BENNAGHMOUCH, H. et al., Les enjeux de la fuite des cerveaux au Maroc, Revue Française d'Economie et de Gestion, Volume 4 : Numéro 10, p. 26

الموضوع، في الوقت الذي تتحدث تقديرات عن حوالي 10.000 حالة عودة في المتوسط كل عام، وهو ما يمثل جزءًا صغيرًا فقط من الجالية المغربية التي يصل عددها إلى أزيد من خمسة ملايين مقيم بالخارج⁽³¹⁴⁾.

إذا ما ركزنا على الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالموضوع، نجد إجماعاً للأدبيات على أن هجرة الأدمغة تحرم المغرب من المهارات في مجالات رئيسية مثل البحث العلمي والهندسة والطب والتعليم، وتُخلص إلى حرمان المغرب من الرأسمال البشري ومن قدرة البلاد على الابتكار والنهوض بالقطاعات الاستراتيجية، مما يعيق قدرتها التنافسية الدولية.

وتؤيد الأدبيات التقليدية حقيقة أن هجرة الكفاءات تضر بالمواطنين الباقين أي غير المهاجرين، وبالخصوص إذا كان التمويل العمومي للمسارات التعليمية والمهنية مصدره دافعوا الضرائب. وتؤكد المؤسسات الدولية وفقاً للإيديولوجية الاقتصادية المهيمنة؛ على أن هجرة الأدمغة تنتهي في كل الأحوال بخلق مكاسب يستفيد منها الجميع وتشمل الأطر وبلدانهم الأصلية وبلدان الاستقبال تبعاً لنموذج باريتو أو ما يُعرف بتوازن باريتو Pareto Equilibrium . من الجلي أن هذا الطرح يتسق مع النموذج النيوليبرالي الذي تؤمن به هذه المؤسسات.

وتعزيزاً لهذا الطرح وتبريراً له، تذهب الأدبيات الجديدة إلى إبراز مجموعة من القنوات التي يمكن من خلالها لهجرة الأدمغة أن تؤثر بشكل إيجابي على البلدان المصدرة لرأسمالها البشري. ويشمل ذلك مثلاً التحويلات المالية، وعودة

³¹⁴ - وفقاً لتقرير صادر سنة 2022 عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "تصورات مغاربة العالم وآراءهم وانتظاراتهم"، يصل عدد مغاربة المهجر المسجلين لدى شبكة قنصليات المملكة عبر العالم إلى 5.1 مليون شخص، فيما يشير نفس التقرير إلى تقدير العدد الإجمالي بما بين 6 ملايين و5,6 مليون.

المهاجرين بعد اكتساب المعرفة في الخارج، وإنشاء شبكات للاتصالات التجارية، وأثر الهجرة على تكوين رأس المال البشري، والتلاقح الثقافي الخ...

بل وذهبت موجة من الأدبيات الحديثة (ماونتنفورد، 1997، ستارك وآخرون، 1998، فيدال، 1998، بين وآخرون، 2001، ستارك ووانغ، 2002) إلى أن هجرة الكفاءات يمكن أن تخلق رأس مال بشري سابق ante ex أكثر من الخسائر اللاحقة post ex. يقوم هذا التأويل على السيناريو التالي: في البداية، ترتفع أعداد المتعلمين، ثم يختار البعض منهم الهجرة، لكن تأثير الحافز سيدفع أعدادًا متزايدة إلى تمديد سنوات التعلم. في ظروف معينة مفصلة في هذه النماذج، يهيمن "تأثير العقل" أي الحافز على تأثير الهجرة الحالية "تأثير الدفع"، مما يخلق إمكانية هجرة للكفاءات مفيد لبلد المصدر، إذا ما تمّ اعتبار الرصيد المكتسب على مستوى نسب المتعلمين التي ستنمو تحت تأثير الحافز.

ومن الواضح أنّ الأدبيات الجديدة تحاول أن تُقلّل من الصورة السلبية لهجرة الأدمغة، وبالتالي فإنها تضع مصوّغات للقبول بسياسات الهجرة الانتقائية التي تُعدّ في حقيقة الأمر استيلاء على كفاءات دول الجنوب التي تضطر لإنفاق مليارات الدولارات من أجل تعويضها.

أما عن التحويلات المالية المهمة التي يرسلها مغاربة العالم فالسؤال هو كالتالي: هل يمكن الاكتفاء بالمقاربة الكمية واعتبار هذه التحويلات كتعويض عن نزيف الأدمغة الذي يلحق ببلد المصدر؟ ومن جهة أخرى، تشير عدّة دراسات إلى تأثير نمط الهجرة الأسرية السلبي على معدلات التحويلات المالية نحو المغرب، غير أنه لحدود سنة 2023، لا يمكن تأكيد ذلك، بل أن الملاحظ هو ارتفاع هذه التحويلات إلى مبلغ قياسي يقدر ب 115.15 مليار درهم⁽³¹⁵⁾.

³¹⁵ مكتب الصرف، 2023

وإذا ما انتقلنا إلى تمثيلات الكفاءات المغربية بالخارج، فنجد أن لدى هذه الفئة رغبة في خدمة بلدها الأصلي. لكنهم لا يجدون الالتفاتة التي يستحقونها. فمثلا، يستغرب العالم رشيد اليزمي، مخترع بطارية الليثيوم عدم الاتصال به "لطلب مساعدته" عندما تواصل المغرب مع شركة صينية لصناعة بطاريات الليثيوم⁽³¹⁶⁾. وقالت كوثر حفيظي مديرة قسم الفيزياء النووية في مختبر "أرغون" الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية: "بصراحة، لم أتلق أي اتصال من أي جهة ولا أنتظر أي اتصال من أحد، لأنني أريد مساعدة أبناء وطني، والنهوض بالبحث العلمي"⁽³¹⁷⁾. وتشكل الظروف العامة للعمل بالإضافة لمسألة الأجور أهمية لدى الكفاءات المغربية بالخارج. وفي هذا الصدد يرى عبد الواحد الصمدي، العالم المغربي الذي طور دواء الزهايمر والباركينسون: "هناك دكاترة مغاربة قرروا العودة إلى المغرب، لكن ليس بالطريقة التي كنا نريدها نحن...، نحن نطلب أن نتمتع بنفس المكانة التي نتوفر عليها في الخارج، ولا نريد أن نبدأ من الصفر هنا في المغرب"⁽³¹⁸⁾.

أمام هذا النزيف، تتباين القراءات فمنها ما يرى الأمر ظاهرة دولية ضمن عولمة تغزو كل الأسواق، وأن هجرة الأدمغة تندرج ضمن النموذج الليبرالي، وبالتالي فمن حق الدول التنافس على استقطاب الكفاءات. وتذهب قراءات أخرى إلى اعتبار الموارد البشرية من عوامل القوة الشاملة التي يجب على الدول حمايتها وتحفيزها في إطار استراتيجية ضمان القدرة على الصمود وحسن التموقع في خريطة العولمة الاقتصادية والتكنولوجية. بينما ينظر البعض الآخر

³¹⁶ اليزمي يستغرب تواصل المغرب مع شركة صينية لصناعة بطاريات الليثيوم دون طلب مساعدته، موقع العمق المغربي، <https://al3omk.com/775835.html>

³¹⁷ حوار.. فيزيائية مغربية بأمريكا: لا أرغب في أن يصبح مغني الراب أو المؤثرين قدوة لدى بعض الطلبة، موقع LE <https://tinyurl.com/5dJn5ez3>، SITE INFO

³¹⁸ هل يمكن أن ينجح النموذج التنموي المغربي دون أدمغته المنتشرة بالعالم؟ موقع هوية بريس <https://tinyurl.com/u8kp662x>

إلى المسألة بعدسة سيادية تتجاوز حدود المجال الاقتصادي إذ تتعلق بسيادة فكرية ماوراء سياسية Metapolitique.

والآن وقد توقفنا عن رسم حدود المشكلة، نمر إلى تعريف المشكلة.

ثالثا: تعريف المشكلة

يأخذ تعريف المشكلة بعين الاعتبار جوانب متعدّدة سبق أن لامسناها في مراحل هيكلية المشكلة، لكن سنعرضها في ختام هذه الورقة ضمن محاولة تركيبية.

هل هي مشكلة إرادة سياسية بحكم أن السياسات التي طبقها المغرب كانت إجرائية فقط وليست استراتيجية أي أنها لم تسعى نحو تخصيص الموارد والشروط اللازمة للاحتفاظ بالكفاءات ضمن تصور استراتيجي (نموذج كوريا الجنوبية أو تركيا على سبيل المثال)؟ هل لأنها اكتفت فقط بوضع سياسات تعبئة وإشراك في مدّة معيّنة في ظل غياب إطار مؤسّساتي ملائم، وعدم إقامة علاقة هيكلية دائمة، مع الكفاءات المغربية بالخارج، كما نبّه إلى ذلك الملك في خطابه سنة 2022 بمناسبة الذكرى التاسعة والستين لثورة الملك والشعب.

لقد عبر الملك محمد السادس عن إرادة قوية من خلال الخطب الملكية الأخيرة، وقد جاء في خطابه (2022): "فالجالية المغربية بالخارج، معروفة بتوفرها على كفاءات عالمية، في مختلف المجالات، العلمية والاقتصادية والسياسية، والثقافية والرياضية وغيرها. وهذا مبعث فخر للمغرب والمغاربة جميعاً. وقد حان الوقت لتمكينها، من المواكبة الضرورية، والظروف والإمكانات، لتعطي أفضل ما لديها، لصالح البلاد وتنميتها". وقد شدّد الملك على ضرورة إقامة علاقة هيكلية دائمة، مع الكفاءات المغربية بالخارج، ودعا لإحداث آلية خاصة، مهمتها مواكبة الكفاءات والمواهب المغربية بالخارج، ودعم مبادراتها ومشاريعها.

وفي خطابه بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء، أعلن الملك عن إنشاء "المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج" والتي ستكون في مقدمة مهامها تدير "الآلية الوطنية لتعبئة كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج" المعلن عنها سابقاً.

تعتبر هذه الخطبة الملكية عن توجه جديد يرمي إلى الانتقال من تدير روتيني وإجرائي لتعبئة الأدمغة المغربية بالخارج نحو رؤية جديدة تقوم على المؤسسة والتخطيط الاستراتيجي.

إلى جانب الإقرار بأهمية التعريف السياسي للمشكلة، يجدر أيضاً أن نؤكد على بعدها الاقتصادي. فهل هي مشكلة اقتصادية بحكم عدم التخصيص الأمثل للموارد المالية بهدف توفير الإطار المناسب والبنية التحتية القادرة على خفض تسرب الكفاءات خاصة في القطاعات الاجتماعية؟ هل هناك قصور في نمو الاقتصاد الوطني يجعله في عجز بنيوي لا يخوله توفير الوظائف الكافية؟

بناءً على ما خالصنا إليه سابقاً في مرحلة البحث عن المشكلة، يمكننا فقط القيام بدمج نسبي للبعد الاقتصادي، وبالتحديد فيما يتعلق بضعف منظومة الحوافز المادية والمعنوية التي قد تؤثر عكساً في قرار المغادرة. أما فيما يخص النمو الاقتصادي، فإنّ الأهم ليس هو الرقم في حد ذاته، بل هو النظر إلى الخصائص المسجل في عدّة قطاعات تعرف خلق مناصب شغل عالية الكفاءة، وهو أمر راجع للتحويل التدريجي في طبيعة النمو الاقتصادي بالمغرب.

على هذا الصعيد، يمكننا الاستعانة بالنموذج العقلاني من أجل وضع سياسة عمومية تخصص الموارد اللازمة ضمن تصور استراتيجي مريح على المدى البعيد. كما يمكننا الاعتماد على نموذج العقلانية المحددة عبر إحداث تحفيزات مهمة لصالح القطاعات الحيوية أو المعرضة لضغط كبير مثل المهن الطبية

والتمريضية (الرفع من الأجور ومن الحوافز، الاستثمار في المعدات والتكنولوجيات، الرفع من ميزانية البحث العلمي).

وفي الأخير، ينبغي وضع المشكلة في سياق ميزان القوة على الصعيد الدولي، إذ أن عوامل الجذب التي تعمل دول الشمال على تقويتها تمارس درجة عالية من التأثير على الكفاءات المغربية، مما يرفع من معدلات النزيف.

إنّ هذا الأمر بات يطرح إشكالات عميقة بأبعاد سياسية واقتصادية وأخلاقية⁽³¹⁹⁾، إذ أننا انتقلنا من هجرة فئة غير مؤهلة استطاعت الحصول في وقت سابق على وضع اقتصادي أفضل في بلدان الاستقبال، وخففت نسبيا من ضغط اليد العاملة غير المشغلة محلياً، إلى هجرة عقول تسلب المغرب من كفاءات سوسيو-مهنية عالية التأهيل، وتترك المغرب في حلقة مفرغة من الخصاص الحاد في الرأسمال البشري مع ما يترتب عن ذلك من خسائر اقتصادية وأزمات اجتماعية.

إن أي خيار استراتيجي لمعالجة المشكلة سيعتريه قصر النظر إن لم يتم استحضار هذا البعد في علاقات القوة بين المغرب والبلدان المستقطبة للكفاءات المغربية. وعليه، فإنه من الضروري تعريف المشكلة أيضاً باعتبارها مصدر تهديد للمغرب على صعيد الاستجابة لتحدياته التنموية، كما تعتبر وفقاً لعدة دراسات مولدة لانعكاسات سلبية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمغاربة غير المهاجرين، ويحد من المستوى المتوسط للرأسمال البشري ضمن الفئة النشيطة، ويعرقل القدرة التنافسية والقدرة على الابتكار⁽³²⁰⁾.

³¹⁹ - البعد الأخلاقي يتعلق بسياسة دول الشمال التي تسعى إلى استقطاب الكفاءات المغربية في قطاعات استراتيجية مما يخلق خصاصاً موهولاً في بلد المصدر في مقابل سد الخصاص في الدول المستقبلة!

³²⁰ انظر في هذا الصدد:

Docquier, F. (2007). Fuite des cerveaux et inégalités entre pays. *Revue d'économie du développement*, 15(2), 49-88. <https://shs.cairn.info/revue-d-economie-du-developpement-2007-2-page-49?lang=fr>

الفصل التاسع

هجرة المرأة المغاربية "للجهاد" ببؤر التوتر، وتداعياتها على الأمن المجتمعي للمنطقة

د. عبد الواحد أولاد ملود

أستاذ باحث في جامعة القاضي عياض بمراكش

د. زهير لعميم

أستاذ باحث في جامعة القاضي عياض بمراكش

مقدمة

برزت "الهجرة الجهادية للنساء بالمغرب الكبير" إلى بؤر التوتر وفقًا للمتغيرات التي عرفت الساحة الدولية، لاسيما في ظل ما شهده المجتمع العربي بعد انتفاضات سنة 2011 التي أتاحت المجال لتغيير الخريطة الأمنية لبعض الدول خاصة سوريا والعراق واليمن وليبيا، وامتدت معالمها إلى دول الساحل الإفريقي. فإذا كانت مسألة الهجرة فيما قبل سواءً بأشكالها النظامية وغير النظامية قد اقتصر على الأبعاد الاقتصادية، والهروب من دائرة الأزمات والحروب للبحث عن مكان آمن قصد توفير حياة كريمة، أصبحنا اليوم أمام ظاهرة أكثر تعقيدًا، إذ تشمل هذه الأخيرة هجرة النساء إلى مناطق الصراع بدافع "الجهاد في سبيل الله" ونصرة الحركات الجهادية هناك.

تعتبر المنطقة المغاربية من المناطق الجغرافية التي استهدفتها الإرهاب، فهي لا تخلو أيضا من ظاهرة ما أضحى يطلق عليه اليوم بتدبير "ظاهرة المقاتلين الأجانب" التي زادت ملامحها بعد ما عُرف بالثورات العربية سنة 2011، بل ميّزت هذه الظاهرة دخول العنصر النسوي على الخط، بعد أن كان الفعل الجهادي يقتصر على الذكور؛ فمع ظهور ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"،

أصبح تأنيث الإرهاب يتوسع أكثر فأكثر، حيث بدأت آثاره تظهر جلياً بسبب التحولات التي طرأت على أجندات "الحركات الجهادية".

ومما لا شك فيه أنّ موضوع الهجرة الجهادية للمرأة المغاربية (خاصة المغرب وتونس) قد أخذ مساراً أكثر تعقيداً، تحكمه دوافع كمشاعر الإحباط والاستياء والسخط من المجتمع، والدوافع العدوانية، والمعتقدات الدينية والإيديولوجية المتطرفة، وكذا المنظورات الاجتماعية والثقافية التقليدية، دون تجاوز المشاكل التي يتعرضن لها النساء الجهاديات ببؤر التوتر، ليجدن أنفسهن بين مطرقة البقاء في مناطق الصراع وسندان تكلفة العودة إلى أوطانهم.

لقد شهدت السنوات الأخيرة موجة من الهجرة الجهادية ، كان للقطب المغاربي نصيباً مهماً في تصدير المقاتلين نحو العراق وسوريا وكذلك ليبيا ودول الساحل الإفريقي، وكان لمعالم عودة هؤلاء بعد تراجع نفوذ الحركات الجهادية ببلاد الشام والرافدين (خاصة داعش) انعكاسات على المنظومة المجتمعية للدول المغاربية. وسلك عدد من المهاجرين نحو بؤر التوتر طرقاً متعدّدة، فمنهم من قضى في ساحة المعركة، وآخرون اعتقلتهم القوات السورية أو العراقية، وهناك من بقي في عداد مجهولي المصير، وعدد كثير فضّل العودة لبلده ليواجه مصيراً آخرًا، وأغلب هذا الصنف من النساء والأطفال الذين واجهوا شتى أنواع العنف والاستغلال.

تبرز إشكالية المهاجرات نحو بؤر التوتر وتداعياتها على المجتمع المغاربي كون المرأة المغاربية تواجه صعوبات مجتمعية سواءً بعد الالتحاق أو عند العودة للبلدان الأصلية، وهذا ما يطرح أسئلة ذات أبعاد اجتماعية ونفسية كمسألة إثبات الذات، والبحث عن الخلاص للواتي فضلن الالتحاق بالجماعات الجهادية، كما تُحيل أبعاده إلى إشكالات قانونية وأمنية ومجتمعية، ومنه، يمكن طرح التساؤل الآتي:

ما هي دواعي هجرة المرأة المغاربية إلى بؤر التوتر؟ وكيف انعكست هذه الهجرة والعودة إلى البلدان الأصلية على الأمن المجتمعي للدول المغاربية؟ للإجابة عن هذه الإشكالية، تركز الدراسة على فرضيات كمطلق للوصول لنتائج علمية دقيقة وهي كالتالي:

- غياب التمكين الثقافي والاقتصادي للمرأة المغاربية ساهم في البحث عن بدائل أخرى أبرزها "الهجرة الجهادية"، مما يؤثر سلباً على التوازن الأمني المغاربي.
- التحول على مستوى التأثير للحركات الجهادية خاصة مع ظهور "داعش" أثمر تعاطي النساء مع الظاهرة، إذ أصبحت الدعوة لمفهوم "الجهاد" لا تقتصر على الرجال قدر ما يُسوق للمكانة المهمة للمرأة بساحة المعركة.
- إشكالية عودة المرأة الجهادية من بؤر التوتر له تكلفة باهظة على المنظومة المغاربية في مختلف الأبعاد: الأمنية والقانونية والمجتمعية.

يقتضي البحث في موضوع "الهجرة الجهادية للمرأة المغاربية" نحو بؤر التوتر وإشكالية تداعيات العودة على المنظومة المجتمعية المغاربية توظيف المنهج النسقي، باعتباره يحيط برصد وتحليل دواعي أنساق هذه الهجرة من ناحية، وكذلك رصد انعكاسات خطورتها على الأمن المجتمعي من ناحية أخرى، كما تمّ الاعتماد على منهج دراسة الحالة والغرض منه الوقوف على الثابت والمتغير في دراسة الحالة المغاربية كمجال ساهم في تصدير المقاتلات نحو بؤر التوتر على غرار باقي مناطق العالم العربي الإسلامي وكذلك العالم الغربي.

أولاً: مكانة المرأة ضمن التنظيمات الجهادية من تنظيم القاعدة إلى "داعش"

اعتُبرت الرؤية المنحازة لنوع الجنس معطى ثابتاً في الدراسات المتعلقة بالظاهرة الجهادية، غير أنّ تأييد المرأة لأُسُس هذه الإيديولوجيا يجعلها "جهادياً

بين الجهاديين" ولا تختلف عنهم في شيء سوى في النظر إليها دائماً كضحية، عكس الرجال،

على عكس الرجال، حيث أنه غالباً ما يُفسّر انضمام المرأة إلى الجهاد باعتباره نتيجة تلاعب بمشاعرها وعقلها، وليس بناءً على قناعتها الشخصية أو عقيدتها. وبالرغم من كون النساء يشاركن الرجال نفس العقائد، إلا أنه لا يُنظر إليهن بنفس درجة خطورة الرجال، خاصة اللواتي لديهن الرغبة في العودة إلى بلدانهم، خاصة اللواتي لم يشاركن في القتال. ومع ذلك، فإنّ عدم حملهن للسلاح لا يعني بالضرورة انعدام الخطورة، إذ يمكن للنساء، على الرغم من أنّ هذا ليس الدور الأساسي لهن، أن يلجأن إلى العنف إذا سمحت الإيديولوجيا بذلك، غير أنّ هذا التوازن قد يتغير حسب المتطلبات الاستراتيجية لتنظيم "الدولة الإسلامية". ذلك أنه لما اشتدت الضغوط على التنظيم، خاصة في المراحل الأخيرة من معركة الموصل، تمّ تجنيد نساء لتنفيذ عمليات انتحارية، بعد فقدان عدد كبير من الرجال.

غالباً ما يشكل شحذ همم الرجال، والتطبيب، والمؤازرة، والرعاية، ونقل الماء والسلاح، وإعداد الطعام للجيش، وحراسة الأسرى الدور الأساس للنساء في فترات الحروب؛ لكن ما شهدته الأحداث المعاصرة بالعراق وسوريا أظهرت تحوّلاً في منظومة توزيع الأدوار، وتغيّراً في الفهم، حيث رُجّ بالنساء في أتون الحرب في ظل ثقافة تسود فيها تمثيلات اجتماعيّة ودينيّة وثقافية، وصور نمطيّة تكرّس دونيّة المرأة، وتعتبرها ضعيفة البنية، جبانة، عاطفية، مندفعة... (321).

³²¹ - أمال قرامي، "الجهاد النسائي: الإرهاب بناء التأييد"، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، 20 يونيو 2015،

على الرابط التالي:

<http://www.acrseg.org/38116>

1-الأدوار التقليدية للنساء الجهاديات

تحت ذريعة الدفاع عن الإسلام ودعم المسلمين، تمّ حثّ النساء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي على المشاركة في الحرب. حيث استند أصحاب هذا الرأي إلى نصوص دينية ترى من خلالها أنّ "الجهاد النسائي" بالنفس، في نظر غالبية الفقهاء، فرض عين في حالة الدفع، كالهجوم المفاجئ للعدو على الديار، أو الاستنفار العام الذي يعلنه إمام المسلمين أو ولي الأمر. حيث أجاز بعض الفقهاء، في مثل هذه الظروف والحالات الاستثنائية، خروج المرأة للجهاد دون إذن زوجها، باعتبار أنّ "حق الرب مُقدّم على حق الزوج".

كما يرى مؤيدو مشاركة النساء في الجهاد المادي أنّ الصحابييات كنّ نموذجًا يُحتذى به في الإخلاص للدعوة المحمدية، حيث ثبت في المصادر التاريخية أنّ عددًا من النساء شاركن في القتال إلى جانب الرجال في عدة غزوات دفاعًا عن الإسلام، واشتهرت أخريات في حروب الفتح وغيرها.

لم يقتصر المؤيدون لتجنيد النساء في تنظيمات مثل القاعدة وغيرها، أو في الحرب في سوريا، على تبرير موقفهم بالاستناد إلى النصوص الدينية والشواهد التاريخية من سيرة الصحابييات فحسب، بل عمدوا أيضًا، لدعم وجهة نظرهم، إلى تاريخ المقاومة الفلسطينية. بالإشارة إلى أسماء شهيدات شاركن في عمليات استشهادية ضد إسرائيل، كما لم يتوانى بعض منظري "الجهاد النسائي" في تسليط الضوء على نساء مثل الشيشانية "حواء برايف" والسعودية "أم عمر المكية"، اللتين سافرتا إلى أفغانستان للقتال، بالإضافة إلى أخريات شاركن في عمليات انتحارية. وفي هذا الإطار، أصدر عدد من "الشيوخ المنظرين للجهاد" فتاوى تدعم مشاركة النساء في الصراعات المسلحة، مؤكدين على شرعية هذه المشاركة في ظروف معينة

عُرف تنظيم القاعدة وداعش بانتمائهما إلى ما يُعرف بـ"الاتجاه السلفي الجهادي"، وذلك وفقًا للتصنيفات الأكاديمية والبحثية في هذا المجال، حيث يمثل هذا التيار الإطار الفكري والحركي للجماعات السلفية الجهادية، ويتكون من ركنين أساسيين: إيديولوجي وحركي، بالإضافة إلى جوانب معرفية وفقهية. الركن الأول هو السلفي، الذي تعود جذوره الفكرية والإيديولوجية إلى الحركات السلفية الحديثة والمعاصرة، بدءًا من الدعوة الوهابية في القرن الثامن عشر، التي تحالفت مع الدولة السعودية وحظيت بدعمها. أما الركن الثاني فهو الجهادي، الذي ظهرت بوادره المعاصرة عبر الجماعات الجهادية المحلية في مصر ودول عربية أخرى، ويقوم على الإيمان بالعمل المسلح كوسيلة للتغيير السياسي.

وخلال التجربة الأفغانية، حدث اندماج رسمي بين التيارين السلفي والجهادي، حيث توحدت الجهود تحت مظلة واحدة، ساهم فيها لاحقًا، زعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن، الذي وحد مجموعات سلفية وجهادية تحت ما عُرف بـ"الجمعة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين والأمريكيين" عام 1998. وهي الجبهة هي التي نفذت هجمات نيروبي ودار السلام في كينيا وتنزانيا، التي نظّر إليها أيمن الظواهري الذي (خلف بن لادن في قيادة تنظيم القاعدة بعد مقتله من طرف الجيش الأمريكي بمدينة أبوت آباد الباكستانية سنة 2011). وقد كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 نقلة نوعية في "عولة الجهاد"، إذ انتقل من الجهاد المحلي لقتال الأنظمة العربية إلى الجهاد العالمي ضد الغرب وبالخصوص الولايات المتحدة، الأمر الذي ساهم في توظيف الإرهاب كورقة لتحقيق مصالح دولية في عدة مناطق عبر العالم⁽³²²⁾.

³²² - أليخاندر كاسترو أسبين، "إمبراطورية الإرهاب: السياسة الأمريكية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الإرهاب"، ترجمة: رفيقة إبراهيم، ط 1، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع بيروت، 2012، ص 159

وعرف تنظيم القاعدة مجموعة من التحولات، خاصة مع ظهور تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين تحت زعامة أبو مصعب الزرقاوي بعد احتلال العراق سنة 2003. بعد تأكيد أيمن الظواهري على تغييب دور للمرأة داخل التنظيم، خاصة في الميدان، واقتصار مهامها فقط على الأعمال الخلفية والتقليدية، تبنى أبو مصعب الزرقاوي سياسة مختلفة. من خلال الدعوة إلى استخدام النساء في العمليات الانتحارية، معتبراً أنّ تجنيدهن أقل تكلفة من تجنيد الرجال، وأكثر تأثيراً من حيث النتائج. وذلك بسبب الخصوصية التي تتمتع بها المرأة وسهولة تحركها في المجتمعات العربية، كما تُعتبر أقل عرضة للشك أو المراقبة مقارنة بالرجال(4)، ممّا يجعلها أداة فعالة في تنفيذ العمليات الإرهابية.

بل إنّ الكثير من النساء لعبن دوراً مهماً في تحول العديد من ذويهن وأقاربهن إلى التطرف والمغالاة. ممّا يدلّ على أن وقوف النساء في الكواليس كان له تأثير أشد. لكن بدأ اليوم الوعي بهذا الخطر، ويظهر ذلك من خلال الاعتقالات المتكررة للنساء العائدات من سوريا، واللواتي يتم اتهامهن بالدفاع عن الإرهاب أو بتشكيل عصابات تهدف إلى التخطيط لارتكاب أعمال إرهابية.

2-النساء الجهاديات وبداية تحديث الأدوار

أصبحت ظاهرة انخراط النساء في "التنظيمات السلفية الجهادية"، والمعروفات باسم «الجهاديات»، واحدة من أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها دول العالم، بدءاً من إفريقيا مروراً بمناطق التوتر في الشرق الأوسط ووصولاً إلى آسيا وأوروبا. وقد اتخذت هذه الظاهرة أبعاداً أكثر تعقيداً في تونس والمغرب الأقصى، ذلك أنهما على رأس قائمة الدول المصدرة للمقاتلين، بالإضافة إلى كونهما من أكبر المصدرين للنساء «الجهاديات» إلى الخارج، وثانياً، في ظل ما تتمتع به المرأة في هذين البلدين من مكانة اجتماعية وسياسية مرموقة مقارنة بدول عربية أخرى، ودورها الأساس في عمليات التحديث السياسي والاجتماعي.

ومن المتوقع أن تكون هذه العوامل سبباً في نبذ مثل هذه الظاهرة وليس الانخراط فيها. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن عدد النساء المنخرطات في هذه التنظيمات في تونس والمغرب لا يزال أقل بكثير مقارنة بعدد الأوروبيات اللواتي التحقن بتلك التنظيمات خاصة منذ بداية الأزمة السورية وتطورها⁽³²³⁾.

فبعد ما كانت الأدوار التي تؤديها المرأة في صلب التنظيمات المتطرفة على أنها مجرد أدوار تقليدية مرتبطة بالمساعدة في حدود بعض المهام (طبخ، تطيب، المتعة الجنسية...) وهي صور نمطية، غير أن التحولات المجتمعية والتي ألفت بظلالها على "الحركات الجهادية" من حيث تركيبها وبنياتها وأدوارها، دفعت إلى القول بجواز مشاركة المرأة في المعارك استناداً إلى سيرة السلف من الصحابيات على سبيل المثال لا الحصر، (أسماء بنت أبي بكر) في معركة اليرموك، و (نسيبة أم عمار الأنصارية) في معركة أحد، وأم سليم بنت سلمان، وأسماء بنت يزيد... إلخ⁽³²⁴⁾. ونستحضر في هذا السياق أيضاً مساهمة المرأة في تاريخ المقاومة الفلسطينية كمدخل ومبرر جواز مشاركة المرأة في الجهاد، مثلاً (وفاء إدريس، 2002)، و (هبة الدراغمة 2003)⁽³²⁵⁾.

لا غرو أن مشاركة المرأة وانخراطها في الجماعات الجهادية يُعدّ ظاهرة مثيرة للاهتمام وتشكل قلقاً في ذات الوقت، يدعو إلى البحث والتحليل. فقد شهدت عمليات الاستقطاب والتجنيد لكلا الجنسين نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. عكس ما كان في الماضي، حيث كانت مشاركة النساء في صفوف تنظيم القاعدة محدودة التأثير، واقتصرت أدوارهن على المهام الهامشية. إلا أن

³²³ - حسن سلمان، الهجوم الانتحاري في تونس يعيد الجدل حول دور المرأة في التنظيمات المتطرفة، موقع القدس العربي، بتاريخ 30 أكتوبر 2018، على الرابط:

<https://urls.fr/kvV59>

³²⁴ - امبارك حامدي، في جندرة الإرهاب ونزع الجندرة، مجلة شؤون اجتماعية، الامارات العربية المتحدة، عدد 147، خريف 2020، السنة 37، ص 81.

³²⁵ - نفس المرجع، ص 86

ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا سنة 2014 أدى إلى تطور كبير في أدوار النساء الجهاديات، ممّا يدل على تحوّل جذري في الأدوار التقليدية التي كانت تُنسب إليهن.

وأصبح من الواضح أن النظرة تجاه دور المرأة وحجم مشاركتها في أنشطة الجماعات الجهادية قد تغيّرت بشكل كبير، وتغيّرت الصورة النمطية السابقة عنها. وأصبح هناك اعتراف واسع داخل الأوساط الجهادية بأهمية دور المرأة وتأثيرها المتزايد في هذه التنظيمات، ممّا يفتح الباب أمام تغييرات مستقبلية في أدوارهن وأيضًا في استراتيجيات هذه الجماعات.

وبتصفحنا للتاريخ يظهر أنه غالبًا ما يتم تصوير النساء كضحايا وليس كفاعلات في الأحداث، لكن الواقع يكشف أنهنّ لسنّ عاجزات أو سلبيات، بل قدرات على المشاركة الفاعلة تمامًا كالرجال، وقدرات حتى على حمل السلاح عند الحاجة. إن العامل الرئيسي الذي يقيّد دور المرأة هو الإطار الاجتماعي الذي تهيمن عليه السيطرة الأبوية. ومع ذلك، هناك أسباب ومرجعيات سياسية معقدة تُسهم في تفسير مشاركة الأفراد في الأعمال العنيفة والقاسية التي تُنفَّذ بدم بارد، من كلا الجنسين سواء كانوا رجالًا أو نساءً، ورغم كون الضحايا موجودين على جانبي الصراع، إلا أنه. للأسف، غالبًا ما يتغاضى المجتمع عن هذه الفروقات الدقيقة، ممّا يبرز أن فهم مشاركة النساء في مثل هذه الأعمال يتطلب تحليلًا أعمق يتجاوز الصور النمطية.

ويُعتبر العنف من أهم القضايا المعاصرة التي تمت مقاربتها مقارنة جندرية في شقها المتعلق "التطرف الديني" و"الأسلوب الإرهابي الأنثوي"، ممّا يطرح

السؤال حول دواعي وأسباب الانتماء إلى الجماعات الإرهابية من منظور جندي؟⁽³²⁶⁾

ولا شك أنه كلما ذكر النزاع والحرب والأنشطة الإرهابية والزعامات الإرهابية، تستحضر صورة الرجل باعتباره الفاعل والمخطط للعمليات الإرهابية أو المنفذ لها، وكأنّ النساء لا صلة لهن بالعنف والإجرام ولا سبيل للكلام عن حضورهن إلا في صورة الضحية داخل هذه الجماعات المتطرفة⁽³²⁷⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنّ دوافع المرأة للانتماء إلى المنظمات الإرهابية ذات طبيعة مركبة حيث تتداخل فيه مقوّمات شخصية واجتماعية وسياسية واقتصادية، ممّا يعني أنّ هناك تقاطع انعكاس التنشئة الاجتماعية والدينية والثقافية من جهة، وطرق بناء الهويات وبنية العلاقات ونمط العيش من جهة أخرى⁽³²⁸⁾.

إنّ الانتحار لا يُعتبر وصفة لصيقة بالنساء الجهاديات العابرات للحدود، حيث إنّ هناك انتحاريات يلجأن إلى وسائل أخرى للتعبير عن السخط والرفض والتمرّد على كل ما هو موجود، فعلى سبيل المثال، هناك من الانتحاريات من ترمي بنفسها في البحر في محاولة للهجرة والهروب إلى واقع آخر، وهناك من تلجأ إلى الانتحار باستعمال المخدرات. وهذه كلها محاولات وأساليب توجي لهذه الفئة المجتمعية بنوع من "الحريك إلى الجنة" وفق تعبير بعض الباحثين⁽³²⁹⁾.

³²⁶ - عبد الصمد الديالي، المدنية الإسلامية والأصولية والارهاب: مقاربة جنسية، رابطة العقلايين العرب، دار الساقى، ط1، بيروت، 2008، ص156.

³²⁷ - آمال قرامي، ومنية العرفاوي، "النساء والإرهاب: دراسة جنسية"، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس 2017، ص245.

³²⁸ - نفس المرجع، ص289.

³²⁹ - عبد الصمد ديالي، مرجع سابق، ص155.

وعموماً فإن تتبّع وتحليل "بروفيلات" الانتحاريات منذ سنة 2003 تعكس تقاطع وقواسم مشتركة متماثلة بل متطابقة، لعل أهمها دافع الفقر والأمية، ذلك أنّ المرأة المنتحرة والتي تفجر نفسها باسم الإسلام إنما تعبّر بذلك عن تدميرها وسخطها من الأوضاع المزرية التي تعيشها جراء الفقر ذو الأبعاد الثلاثة: الفقر المادي والاقتصادي، ثم الفقر التعليمي وأخيراً الفقر الروحي⁽³³⁰⁾.

وعلى ضوء ما سبق، يطغى على موضوع المرأة داخل التنظيمات الإرهابية (داعش، مثلاً)، طابع الدراسات والتحقيقات الإعلامية، وقلة دراسات بنفس القدر حول تغير وضعية النساء الجهاديات داخل الحركة السلفية الجهادية وخاصة تنظيمي "القاعدة" و"الدولة الإسلامية"⁽³³¹⁾.

إنّ معالجة موضوع النساء الجهاديات يقتضي تتبعاً ومسحاً لمختلف مؤلفات المنظرين والباحثين لهذه الظاهرة وحول ما كتب عن المرأة في الأوساط الجهادية، وفي الوقت نفسه تتبعاً تاريخياً وتحليلاً للتطور الواقعي لأدوار المرأة في هذه الجماعات إلى حدود صعود الدولة الإسلامية في عام 2014.

وعلى اعتبار المنطقة المغاربية لازالت تعيش تداعيات ما يسمى "الربيع العربي" من خلال استمرار الصراعات في سوريا والعراق وليبيا واليمن، وما له من انعكاسات على الاستقرار والأمن بالمنطقة من جهة، وما تشكله من أرض خصبة لمختلف التنظيمات الإرهابية التي وجدت في هذه الرقعة الجغرافية الحاضنة لأنشطتها، وهو ما هيّأ الظروف لاستقطاب الشباب ذكوراً وإناثاً للقتال في صفوف هذه التنظيمات، ومن خلال هذه الدراسة نروم استجلاء مظاهر انخراط النساء الجهاديات في كل من المغرب وتونس في التنظيمات الإرهابية لاسيّما "داعش"، وكذا قياس التطوّر والتحول الذي عرفه انتقال فاعلية وأدوار المرأة المغاربية

³³⁰ - نفس المرجع، ص. 165.

³³¹ - امبارك حامدي، مرجع سابق، ص. 93.

الجهادية من أدوار تقليدية لدى هذه الجماعات إلى أدوار رئيسية تتمثل في الانتحارية، وما لذلك من تبعات على عودتهن إلى أوطانهم.

ثانياً: تداعيات عودة النساء الجهاديات من بؤر التوتر على المجتمع المغربي

إنَّ مكافحة التطرف العنيف والإرهاب من أولويات الدول المغربية خاصة (الجزائر، وليبيا، والمغرب، وتونس، وموريتانيا)، وعلى الرغم ممَّا أسفرت عنه جهود هذه الدول من إنجازات ونتائج ايجابية في مكافحة التطرف العنيف. إلا أنها لا تزال تواجه خطر انتشار الإيديولوجيات المتطرفة داخل أوساطها وتواجه كذلك الهجمات العنيفة التي تشهّرها داخل المنطقة وخارجها، في الوقت نفسه، اعتمدت البلدان المغربية مقاربات مكافحة الإرهاب، لاسيّما في ظل تعاظم الاستقطاب النسوي كنقطة تحوّل في استراتيجيات التنظيمات الارهابية عبر العالم من جهة، ووجود دوافع وعوامل طارئة للفئات الهشة في المجتمعات المغربية على الخصوص.

1- دوافع الانضمام النسوي للتنظيمات الإرهابية

بعد تزايد أعداد النساء في صفوف التنظيمات الإرهابية من جهة، واكتشاف بعض الشبكات التي تعمل على تجنيد النساء والفتيات من عدّة دول أوروبية وعربية للانخراط فيها، أثارت ظاهرة النساء المقاتلات في صفوف "داعش" العديد من التساؤلات، فالدارس لكرونولوجية الحركات الجهادية يستشف أنّ ما قدمه تنظيم داعش من أشكال إرهابية مختلفة عن باقي التنظيمات الجهادية السابقة عمّق التساؤلات حول هوية النساء الجهاديات الملتحقات بالتنظيم في سوريا والعراق ووضعهن الاجتماعي وكيف يمكن إنقاذهن بعد أن كنّ ضحايا لفكر وإيديولوجيا تنظيم "الدولة الإسلامية"؟ وهل هنّ زوجات ولديهن أولاد؟ وما مصير أطفالهن؟ وهل خطورتهن في الجهاد أكثر من الرجال؟ هل تجب

محاكمتهم في بلدان أجنبية تنفذ حكم الإعدام خصوصاً في سوريا والعراق؟ أم محاكمتهم في بلدانهم الأصلية؟

لقد برزت ظاهرة تزايد دور نساء "داعش" كقضية بالغة الأهمية، بسبب عاملين رئيسيين: الأول يتمثل في التأثير المحتمل لوجود هذه الأعداد الكبيرة من النساء في المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم سابقاً، خاصة في سوريا والعراق. والعامل الثاني يرتبط بالمخاطر الناجمة عن أعداد النساء المنخرطات في التنظيم، ودوافعهن، وما قد يشكله ذلك من تحديات في حال قررن العودة إلى بلدانهم الأصلية. (وهذا طرح بدون شك مشكل كبير على مستوى تدبير ملف العائدون من بور التوتّر، لاسيما الشباب والنساء والأطفال)، وزيادة على دولتي العراق وسوريا انخرطت نساء ومقاتلات من دول شمال إفريقيا كتونس ومصر والمغرب والسعودية ودول عربية أخرى كما كان التنظيم وجهة لنساء من دول عربية خاصة فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

وقد أشارت ميرنا نيهان (باحثة في العلوم السياسية مختصة في موضوع النساء الجهاديات في العالم العربي)، إلى تطور الإحساس لدى هؤلاء النسوة بالاستياء تجاه بلدانهم التي يعتبرنها معادية للإسلام، ويقررن بالتالي "يتركن الغرب الفاسد والكافر للانضمام لهذا المجتمع الإسلامي المثالي والمشاركة في إنشاء دولة إسلامية جديدة حقيقية"⁽³³²⁾.

كما أصبح التنظيم لا يتردد بالاتصال بالنساء وإدماجهن في الكتائب⁽³³³⁾، وهو أسلوب يعتمد لإضفاء المصداقية على عمله ولجلب المتحمسين للجهاد

³³² - صبرا المنصر، كيف يتم استقطاب النساء في التنظيمات الجهادية وما هو دورهن فيها؟، على موقع فرانس 24،

على الرابط: <https://urls.fr/uekF6M>

³³³ - كتيبة النساء: تأسست "كتيبة النساء" النسائية مطلع 2014، وتتكون عناصرها من خليط من الجنسيات: التونسية والأوروبية والشيشانية وغيرها من الجنسيات، بدأت كمجموعة احتسابية تدور في الشوارع والأسواق وتدخل البيوت للاحتساب على النساء. أي مهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ثم تطورت إلى إقامة الحدود

وسعيًا لإظهار أن إيديولوجيته بإمكانها استقطاب النساء كما الرجال. كما تعددت دوافع هجرة النساء للانضمام للتنظيمات الإرهابية خاصة تنظيم "داعش"، إذ يمكن القول إنه في أغلب الأحيان ترتبط هذه الدوافع فيما بينها لتكوين قناعة المرأة للهجرة "للجهاد"، ويمكن الوقوف عند أهمها:

المنطلقات الشخصية: تعتبر من العوامل الرئيسية التي أدت بالعديد من النساء العراقيات والسوريات إلى الانضمام لتنظيم "داعش"، حيث سعت الكثيرات منهن إلى رد الفعل والثار نتيجة الظروف القاسية التي مررن بها. فبعضهن فقدن أبناءهن أو أزواجهن أو حتى عائلاتهن بأكملها، بينما تعرضت أخريات للختف أو التعذيب. في ظلّ هذه المعاناة، ارتأت بعض النساء أن الانضمام إلى "داعش" يمثل وسيلة للانتقام، بالإضافة إلى توفير حماية جديدة، حتى لو كانت من قبل التنظيم نفسه.

المنطلقات الطائفية: حيث لعبت دورًا كبيرًا في تحفيز النساء للانضمام إلى التنظيم. فالحرب الأهلية في العراق وسوريا حولت الصراع من صراع سياسي إلى صراع طائفي بامتياز، ممّا دفع بعض النساء إلى اعتبار "داعش" وسيلة للدفاع عن عقيدة أهل السنة. ورغم أن هؤلاء النساء لم يكنّ بالضرورة مقتنعات بفكر التنظيم، إلا أنهن رأين الطريق الوحيد لتحقيق حلم إقامة دولة إسلامية سنية هو الانضمام لتنظيم "داعش".

والعقاب كالجلد والسجن وكذلك التعذيب ثم أصبحت جزءا من الكتائب المشاركة في القتال والعمليات العسكرية بالإضافة إلى عملهم الأساس ، كما للكتيبة مشاركات فاعلة ضمن منصات الإنترنت.

فقد تولّت الكتيبة فور تشكيلها مهمة ملاحقة النساء اللواتي يخالفن تعليمات وقوانين "داعش" في المنطقة، قبل أن تتسّع مهامها إلى تدريب مجموعات نسائية على حمل السلاح ضمن معسكرات خاصة، محاطة بالكثير من السرية والغموض ويظهر تأثير العنصر الأوروبي في صفوف الكتيبة خاصة البريطانيات والفرنسيات، انظر: كتيبة الخنساء في

داعش، على الرابط: <https://urls.fr/OCj5Ma>

المنطلقات الأيديولوجية: فقد استغل تنظيم "داعش" الجاذبية الفكرية التي يمتلكها، خاصة مع إعلانه عن "دولة الخلافة". لامس هذا الإعلان مشاعر بعض المسلمين الذين لديهم فهم مشوّه لمفهوم الدولة وتصورات خاطئة عن التاريخ الإسلامي. نتيجة لذلك، أصبح الالتحاق بـ"الدولة الإسلامية" والعيش في ظلها حلمًا للعديد من الإسلاميين أو "المتأسلمين"، بما في ذلك النساء، اللواتي رأين في هذا التنظيم تجسيدًا لأفكارهن ومطامحن الدينية.

المنطلقات الاجتماعية: تُعدّ أحد الأسباب التي دفعت العديد من النساء المسلمات في المجتمعات الغربية إلى الانضمام لتنظيم "داعش"، بسبب الإحساس بالاغتراب الذي يعايننه في مجتمعاتهن، اللواتي اعتنقن الإسلام حديثًا. يدفع بهن هذا الشعور إلى الانفصال عن المجتمع المحيط إلى البحث عن مكان يشعرن فيه بالانتماء، ممّا يجعلهن يرغبن في الهجرة للعيش فيما يعتقدن أنه "دولة إسلامية" تحت مظلة التنظيم.

المنطلقات الإنسانية: فقد لعبت دورًا في توجه بعض النساء الغربيات نحو "داعش". فالكثيرات منهن نشأن على قيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، وهي المبادئ التي تدفعهن إلى الشعور بالمسؤولية تجاه ما يعتبرنه إهمالًا من الحكومات الغربية للوضع الإنساني المأساوي في سوريا. فمشاهد المعاناة والقتل التي يتعرض لها الشعب السوري تثير لديهن شعورًا بالرفض والرغبة في تقديم المساعدة. وبالتالي واعتقادًا منهن أن ذلك يتوافق مع قيمهن الإنسانية يقررن الذهاب لتقديم الدعم الإنساني للفقراء والمحتاجين.

- الدوافع الأسرية والذاتية: غالبًا ما يساهم الالتحاق بالزوج أو بأحد الأقارب، والإحساس بالذات أهم دواعي الالتحاق بالتنظيم، وكذلك الاقتناع بالارتباط بأحد المقاتلين هناك، والإغراءات التي يتم تقديمها للنساء، من أبرز المؤثرات التي تساهم في هجرة المرأة لأماكن داعش.

بعد خسارته للمناطق التي كان يسيطر عليها في العراق وسوريا، شهد تنظيم "داعش" تحولاً استراتيجياً ملحوظاً حيث أصبح يعتمد بشكل أكبر على دور المرأة في تحقيق أهدافه. فلم تعد المرأة مجرد شخصية "سلبية" مرتبطة بالتنظيم من خلال علاقات القرابة كأم أو زوجة لأحد المقاتلين، بل تحولت إلى عنصر فاعل ومباشر في العمليات الإرهابية. يعكس هذا التحول تغيراً جذرياً في موقع المرأة داخل التنظيم ممّا جعلها تلعب أدواراً رئيسية في تجنيد الأفراد، وتدريبهم، والتحريض على العنف، ويُظهر "داعش" هذا التوجه الجديد من خلال شعاراته التي تؤكد على أهمية المرأة، مثل قولهم: "من دون نساء لا يوجد مجاهدون". يعكس هذا الشعار إدراك التنظيم لدور المرأة المحوري في إعادة إنتاج جيل جديد من المقاتلين، ممّا يكرس مكانتها كأداة أساسية في استمرارية التنظيم وتوسيع نفوذه. وبذلك، لم تعد المرأة مجرد داعمة في الخلفية، بل أصبحت شريكاً فاعلاً في العمليات الإرهابية، ممّا يعكس تطوراً خطيراً في استراتيجية "داعش" لضمان بقائه وتجديد قوته. إنها استراتيجية تعتمد مختلف الأدوات لاستمرارية التنظيم على المدى البعيد من خلال ما تتميز به الإيديولوجيات الشمولية مثل اعتماد كثرة إنجاب المرأة الجهادية للاستثمار في الأطفال لحمل المشروع وضمان ديمومته لأجيال أكثر تشدداً من والديهم فحسب كتاب "أبيض" دعائي صدر في 2016، هناك 31 ألف امرأة حامل داخل تنظيم "الدولة الإسلامية"، والهدف المزعوم هو إنجاب أطفال أكثر تشدداً من والديهم ويمكن تفسير ذلك بالرغبة في استدامة الحرب بترتيبات مختلفة⁽³³⁴⁾.

³³⁴ - من حوار صحفي أجرته آسيا حمزة مع جيرالدين كاسوت (الباحثة في مرحلة الدكتوراه في جامعة فريبورغ (ألمانيا) ومعهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بباريس (EHESS)، والمختصة في جهاد النساء)، منشور على الرابط <https://urls.fr/0DK5IO>:24 فرانس 24

2-العوامل الطاردة والجاذبة في حالي المغرب وتونس

لا تزال المنظمات الإرهابية المحلية وامتداد فروع تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية (داعش) في العراق وبلاد الشام، وكذلك تنظيم القاعدة وحلفاءها، يشكل تهديدًا على البلدان المغاربية، إذ أن هناك استمرارية لقدرة التنظيمات المتطرفة على التطور والانتشار، وهو ما يُشكل تهديدًا مستمرًا على المنطقة. حيث أدى انعدام الأمن المزمّن في ليبيا، إلى تسهيل وصول الجماعات المتطرفة إلى أراضيها، ممّا زاد من تعقيد الأوضاع الأمنية. أما تونس، فقد شهدت انضمام أعداد كبيرة من مواطنيها إلى التنظيمات الإرهابية، كما تعرضت لهجمات عنيفة واسعة النطاق، ممّا جعلها في مواجهة تحديات كبيرة تجاه التطرف. أما في المغرب والجزائر، فإنّ التحدي الأبرز يتمثّل في كيفية التعامل مع المقاتلين العائدين من بؤر التوتر، بما في ذلك النساء والأطفال.

ووفقًا للدراسة الإقليمية التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع جامعة موناخ بخصوص النوع الاجتماعي والتطرف العنيف في شمال إفريقيا، يشكل مفهوم الذكورة والأنوثة السائد في المجتمع مكونًا محوريًا في استراتيجيات التجنيد والدعاية التي تستخدمها الجماعات المتطرفة في ليبيا وتونس والمغرب. حيث تُعدّ الأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي والديناميات الناتجة عنها عناصر أساسية في عمل الجماعات العنيفة، مرتكزة على الحوافز المالية لتجنيد كل من الرجال والنساء، مستغلةً الأعراف المجتمعية النمطية المتعلقة بالذكورة، مثل دور الرجل كمُعيل، والضعف الاقتصادي الذي تعاني منه المرأة ويظهر هذا الأسلوب بشكل خاص في ليبيا.

إلا أنه وبعد تراجع نفوذ تنظيم "داعش" في سوريا والعراق، نتيجة شنّ التحالف الدولي حربًا عليه، طرحت إمكانية عودة المقاتلين إلى بلدانهم إشكاليات كثيرة، تعاملت معها كل دولة بمقاربتها الخاصة، وشكلت وضعية النساء

الوضعية الأكثر تعقيداً لهذه الدول، ومنه، سنقف عند الحالة المغربية والتونسية باعتبارها الحالة الأبرز في المنطقة المغاربية.

أ- الحالة التونسية

بناءً على إحصائيات قدمتها وزارة الداخلية التونسية، يُقدّر عدد التونسيات اللواتي التحقن بالمجموعات المتشدّدة المسلحة سواءً خارج البلاد في صفوف "جبهة النصرة" و"تنظيم الدولة الإسلامية" في سوريا والعراق، أو داخل تونس في صفوف "جماعة أنصار الشريعة" أو "كتيبة عقبة بن نافع" التابعة لتنظيم الدولة، بـ 300 امرأة. كما تحدثت بعض المصادر عن وفاة 18 امرأة تونسية في بؤر التوتر. وحسب الناطق الرسمي لوزارة الداخلية فإن عدد التونسيات اللواتي التحقن بداعش وبالتنظيمات الإرهابية في بؤر التوتر في الخارج وخاصةً في سوريا هنّ في حدود 182 تونسية معدّل أعمارهن بين 16 و45 سنة بينهن 6 فتيات قاصرات. أما معدّل منع النساء التونسيات من السفر للاشتباه في نيتهن في الالتحاق بهذه الجماعات فكان، بحسب نفس المصدر، بين 7 و12 حالة شهرياً وهو رقم أخذ في التقلّص بالنظر إلى ما عرفته تونس بعد الانتخابات التشريعية في أكتوبر 2014 من يقظة أمنية. دون الحديث عن النسوة التونسيات اللواتي التحقن بأزواجهن في ليبيا أو اللواتي ذهبن بإرادتهن⁽³³⁵⁾.

كما تناول الإعلام التونسي، قضية الجهاديات بدافع "جهاد النكاح"، لكن دون الخوض في أسس ومنطلقات هذا الموضوع، ذلك أنّ التونسيات كغيرهن من النساء لن تخرج دوافع انضمامهن للجماعات الجهادية عن الدوافع الجاذبة لمختلف النسوة في المناطق الأخرى، وبناءً على تصريحات الناطق الرسمي لوزارة الداخلية التونسية، فإنّ عدد التونسيات اللواتي التحقن بداعش وبالتنظيمات

³³⁵ - عبد اللطيف الحناشي، المرأة التونسية في التنظيمات السلفية التكفيرية المقاتلة، جريدة المغرب التونسية، على

الرابط: <https://url.s.fr/fpdqM7>

الإرهابية في بؤر التوتر في الخارج وخاصة في سورية يشكل حوالي 182 تونسية، وأن معدل أعمارهن ينحصر ما بين 16 و 45 سنة، بينما بلغ معدّل منع النساء التونسيات من السفر للاشتباه في نيتهن في الالتحاق بهذه الجماعات، حسب نفس المصدر، ما بين 7 و 12 حالة شهرياً، حتى سبتمبر 2014 وبالموازاة مع ذلك تم تفكيك لخلية مكوّنة من 5 نساء منتميات لكتيبة عقبة بن نافع وذلك بتاريخ 27 فبراير 2015، كانت تتولى تسفير الشباب والنساء للالتحاق بالجماعات الجهادية⁽³³⁶⁾.

ممّا لا شك فيه أنّ القواسم المشتركة بين هؤلاء النساء الجهاديات، تكاد تكون متطابقة وعرضانية بين المجتمعات المغاربية حيث تنشط الحركات الارهابية، إذ توجد الظروف الاجتماعية (فقر، بطالة، أمية...) على رأس هذه القواسم المشتركة، والتي اشتد وقعها.

بعد أحداث 2011 أو ما يسمى ب "الربيع العربي"، فُتح المجال أمام التنظيمات الإرهابية لطرح البدائل أمام مجموعة من الفئات المجتمعية المضطّدة، لاسيما النساء، وذلك بتقديم وعود لتشغيلهن وتزويجهن وضمان العيش الكريم دنيوياً، والفوز بالجنة بعد الاستشهاد في سبيل نصره الحق دينياً بحسب المعتقدات الإيديولوجية⁽³³⁷⁾.

تُثير قضية إعادة إدماج العائدين من مناطق النزاع جدلاً واسعاً في المجتمع التونسي، حيث تتباين الآراء حول كيفية التعامل معهم. فمن جهة، يرى عدد كبير من التونسيين أنّ العائدين يمثلون تهديداً محتملاً للأمن والسلامة

³³⁶-عبد اللطيف حناشي، المرجع السابق ذكره.

³³⁷- "المقاتلون الإرهابيون الأجانب"، دليل لمعاهد التدريب القضائي ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، الأمم المتحدة، فيينا، إصدارات 2021، ص 13، على الرابط التالي:

https://www.unodc.org/pdf/terrorism/FTFs_manual_final_version_09.04.2021_AR.pdf

العامة، ممّا يدفعهم إلى الخوف من فتح المجال أمامهم للاندماج في المجتمع مرة أخرى. ومن جهة أخرى، يعتقد آخرون أن حبسهم قد يؤدي إلى نتائج عكسية، خاصةً في ظل اختلاف الدوافع وراء ذهابهم إلى مناطق الصراع، وكذلك تباين التجارب التي خاضوها خلال وجودهم هناك. وبالتالي، يظل السؤال حول كيفية التعامل مع هذه الفئة موضع نقاش واسع، دون وجود إجماع واضح حول أفضل السبل لمعالجة هذه القضية المعقدة.

اقترح الرئيس السابق المنصف المرزوقي خلال المراحل الأولى (سنة 2014) لهذه الأزمة أن يصدر تشريع يهدف إلى توفير مسار لإعادة إدماج بعض العائدين في المجتمع، إلا أنه واجه معارضة شديدة بسبب الضغوط الاجتماعية الكبيرة. وبالتالي لم تحظ هذه المقاربة بالقبول الكافي، وتمّ بدلها اعتماد سياسات أخرى عزّزت الصلاحيات الممنوحة للأجهزة الأمنية. وحدث هذا التحول بشكل واضح في يوليو 2015، حيث تمّ تعزيز دور الأجهزة المسؤولة على حساب مقاربات إعادة الإدماج.

ونظرًا لكون السلطات غالبًا ما تعاني من نقص في الأدلة الواضحة التي تثبت تورّط المشتبه بهم في أنشطة إجرامية خارج البلاد، فقد واجهت هذه المقاربة الأمنية تحديات قانونية كبيرة، حيث إنّهُ ووفقًا لتقارير العديد من نشطاء المجتمع المدني، يتم في كثير من الأحيان اعتقال العائدين دون تقديم أدلة كافية تسمح بإدانتهم قضائيًا. وفي بعض الحالات، يبدو أن الهدف الرئيس من هذه الاعتقالات هو تشويه سمعة الأفراد المشتبه في تعاطفهم مع جماعات جهادية معينة، بدلًا من السعي لتحقيق العدالة أو إثبات الجرم.

ب- الحالة المغربية

يُبرز استقراء أرقام النساء المغربيات الملتحقات بالتنظيمات الجهادية المرتبطة بالخصوص، بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتنظيم القاعدة ارتفاع

أعدادهن من 185 حالة في سنة 2015، إلى 284 حالة سنة 2016، وذلك وفق التقارير الرسمية للمكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، بينما تُشير آخر الإحصائيات الرسمية حسب نفس المصدر، أنّ من بين 1654 مغربيًا الذين توجهوا لسوريا، هناك 291 من النساء إلى جانب 38 طفلاً إلى حدود النصف الأول من شهر أكتوبر 2020⁽³³⁸⁾.

وحري بالذكر أنّ بعض الخلايا الإرهابية المفكّكة في المغرب كانت تضم بعض النساء المنتميات لتنظيم "داعش" واللواتي ينشطن ببعض المدن؛ كالقنيطرة وسيدي الطيبي وسلا وطنجة وسيدي سليمان وطانطان وتارودانت وزاكورة...، وأنّ القواسم المشتركة بينهن لم تختلف عن نظيرتهن التونسيات كما سلف الذكر، ذلك أنهن عاطلات وأميات ويعشن تحت وطأة الفقر الاقتصادي والحرمان العاطفي والفراغ الروحي، ممّا سهل استقطابهن وغسل أدمغتهن، الأمر الذي جعل البعض منهن مستعدات للتخطيط للقيام بأعمال إرهابية داخل المغرب، على سبيل المثال لا الحصر، استهداف مهرجان موازين، وساحة جامع الفنا بمراكش، وأماكن سياحية أخرى.

ويُمكن تفسير تحول درجة تطرّف النساء الجهاديات السّالف ذكرهن بدافع تحسين الأوضاع الاقتصادية بالخروج من واقع معيشي مزري إلى واقع مغري بالرفاهية الدنيوية والأخروية، كما يُسوّقُ أنصار التنظيمات الإرهابية، وبالتالي يمكن القول أنّ الدافع الديني ما هو إلا لشرعنة تواجد هذه الفئة بأراضي التنظيم.

غير أنّ الاعتقاد بفكرة استهداف تنظيم داعش وغيره من الجماعات الجهادية للنساء من خلال إغراءات الزواج مقبول على نطاق واسع. رغم أنّ دراسات أكاديمية أشارت إلى أنّ معظم النساء الجهاديات اللواتي هاجرن

³³⁸ من موقع فرنس 24 على الرابط: <https://urls.fr/7FHVq7>

للالتحاق بصفوف المجموعات الجهادية كنّ بأنفسهنّ يبحثن عن المجنّدين، بالإضافة إلى كون أشكال الالتزام الإيديولوجي ونداءات التمرد هي ما تحفّزهم وليس الحلم بالزواج.⁽³³⁹⁾

وبحسب تقرير صدر، عقب انتهاء أشغال "المهمة الاستطلاعية المؤقتة"، في يونيو 2021 عن البرلمان المغربي، يرجع تخوف المغرب من فئة المهاجرين نحو بؤر التوتر إلى ما اكتسبه البعض منهم من تدريب وخبرة في استعمال الأسلحة وصنع العبوات الناسفة وغيرها بالإضافة قدراتهم في الدعاية والاستقطاب والتجنيد.⁽³⁴⁰⁾

كما أشار التقرير أيضًا إلى أنّ تدهور الأوضاع الأمنية المستمر في المناطق التي يتواجد فيها المقاتلون الأجانب حال دون استمرار عمليات ترحيلهم. بالإضافة إلى تزامن ذلك مع كون المجتمع الدولي كان منشغلًا بقضايا راهنية مرتبطة بأزمات (الصراع الروسي الأوكراني، موجة ارتفاع الأسعار، التضخم العابر للحدود...)، وهي عوامل أضعفت الاهتمام الدولي والوطني بترحيل وإعادة المقاتلين المغاربة من بؤر التنظيمات الجهادية.⁽³⁴¹⁾

أدّى هذا الوضع إلى قيام السلطات المغربية المختصة بالبحث عن "طرق عمل بديلة" لتحقيق الأهداف المطلوبة. حيث عمدت خلال شهر مارس 2019 إلى ترحيل مجموعة مكونة من "ثمانية مواطنين مغاربة" كانوا يتواجدون في مناطق

³³⁹ - بيفرلي ميلتون إدوارد وسمية عطية (حوار)، الإرهابيات ودورهن في المجموعات الجهادية، على موقع بروكنجز،

على الرابط: <https://urls.fr/dfphhv>

³⁴⁰ - بقلم عبد الرحيم العسري، مهمة استطلاعية تقر بخطورة إعادة المقاتلين المغاربة من سوريا والعراق، من موقع

هسبريس، على الرابط: <https://urls.fr/GYERxe>

³⁴¹ - نفس المرجع السابق.

النزاع بسورية. وخضع هؤلاء المرحلون لتحقيقات قضائية لإجراءات وقائية واحترازية، وذلك للتحقق من احتمال تورطهم في قضايا مرتبطة بالإرهاب⁽³⁴²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن اهتمام السلطات المغربية بإعادة مواطنيها من بؤر التوتر تعترضه صعوبات كثيرة لعل أهمها مرتبط أساسًا بكون العلاقات بين المغرب وكل من سوريا والعراق كانت قد توقفت لأسباب أمنية من جهة، ومن جهة أخرى كون هؤلاء "الجهاديين المغاربة" موزعون على مناطق تغيب عنها الدبلوماسية المغربية.

وقد ورد في تقرير البرلمان المغربي السالف ذكره، أنّ هناك 1654 مغربيًا غادروا البلاد للانضمام إلى حركات إرهابية مختلفة في المنطقة السورية العراقية، من بينهم 290 امرأة و628 قاصرًا. ومن بين هؤلاء، يوجد 250 مقاتلاً معتقلاً (232 في سورية، و12 في العراق، و6 في تركيا)، بالإضافة إلى 138 امرأة، معظمهم (134) في مخيمات تحت حراسة القوات الكردية. كما يوجد حوالي 400 قاصرًا، منهم 153 فقط ممّن تأكد أنهم مزدادات في المغرب، بينما ولد الباقون في مناطق النزاع أو في بعض الدول الأوروبية⁽³⁴³⁾.

³⁴² - حسب بيانات رسمية للتنسيقية الوطنية لعائلات العالقين والمعتقلين المغاربة في سوريا والعراق، بلغ عدد الأطفال المغاربة مع أمهاتهم في العراق وسوريا نحو 276، و28 أطفال يتامى، و7 أطفال في تركيا، و52 مختفياً، و98 امرأة عالقة في سوريا، و7 معتقلين في العراق، إضافة إلى 3 معتقلين في تركيا، وكشف العديد من الشباب والنساء من عائلات المهاجرين، أن العديد من هؤلاء تم التغيرير بهم واستدراجهم لساحات القتال بسوريا والعراق. سجل تورط مهاجرين مغاربة في تفجيرات عدة هزت بلدانا أوروبية، بدءا بتفجيرات مدريد سنة 2004، وتفجيرات باريس 2015، نتج عنها 130 قتيلا، وكذلك تفجيرات بروكسل سنة 2016، ثم تفجيرات برشلونة وكاميريس بإسبانيا في 2017.

تبنى المغرب في سنة 2015 قانونا جديدا لمواجهة ظاهرة الجهاديين العائدين من بؤر التوتر، ينص على عقوبات بالسجن تراوح بين 10 و15 سنة، كما صدرت خلال السنوات الماضية عشرات الأحكام بالسجن في قضايا إرهاب، وتم تشديد قوانين مكافحته، كما أكدت بيانات رسمية، أن أكثر من 200 من "الجهاديين" عادوا إلى المغرب، وتم توقيفهم وتقديمهم للعدالة.

³⁴³ - عبد الرحيم العسري، مهمة استطلاعية تقر بخطورة إعادة المقاتلين المغاربة من سوريا والعراق، مرجع سابق ذكره.

واعتمد المغرب مقارنة أمنية استباقية مدعومة بتشريعات قانونية موازية بهدف التصدي لهذا المدّ الإرهابي، ممّا أدى إلى تفكيك العديد من الخلايا الإرهابية وإفشال عمليات تخريبية عديدة، خاصة بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في المنطقة السورية العراقية وتوسّعه إلى مناطق أخرى من العالم.

واستنادًا إلى هذه الإجراءات وهذه المقاربة الاستباقية، التي انتهجتها المملكة المغربية، منذ الهجمات الإرهابية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء في 16 مايو 2003، حقّقت المملكة نتائج إيجابية في مكافحة الإرهاب. ومنذ عام، تم تفكيك 210 خلية إرهابية، وتمّ توقيف أكثر من 4304 شخصًا مرتبطًا بها. ومنذ بداية 2013، تمّ أيضًا تفكيك 88 خلية مرتبطة بشكل وثيق بالجماعات الإرهابية في سورية والعراق، خاصة داعش، كما تم إحباط أكثر من 500 مشروع تخريبي .

وفيما يلي إحصاءات تفصيلية لتفكيك الخلايا الإرهابية في السنوات الأخيرة:

- سنة 2015 تفكيك 21 خلية
- سنة 2016 تفكيك 19 خلية
- سنة 2017 تفكيك 9 خلايا
- سنة 2018 تفكيك 11 خلية
- سنة 2019 تفكيك 14 خلية
- سنة 2020 تفكيك 8 خلايا
- سنة 2021 تفكيك خلية واحدة

ومن بين هذه الخلايا، كانت 8 خلايا مسلحة، ممّا يعكس خطورة التهديدات التي تمّ التعامل معها بنجاح بفضل الجهود الأمنية والقانونية⁽³⁴⁴⁾.

أما فيما يخص العائدين من بؤر التوتر، فقد استطاع المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني معالجة ملفات 137 حالة، منهم 115 حالة من الساحة السورية العراقية، و14 من ليبيا و8 أشخاص تمّت اعادتهم من سوريا إلى المغرب.

وبخصوص استقصاء وتتبع المغاربة المقاتلين الذين التحقوا بالساحة السورية العراقية، تشير تقارير المكتب المركزي للأبحاث القضائية إلى أنّ عدد المقاتلين المغاربة الذين انضموا إلى بؤر التوتر في الساحتين السورية والعراقية تجاوز 1659 فرداً، من بينهم 225 لديهم سوابق في قضايا إرهابية. وقد عاد من هؤلاء 270 مقاتلاً إلى المغرب، تمّت معالجة 137 حالة منهم على مستوى المكتب المركزي. كما أظهرت التقارير أنّ أكثر من 745 مقاتلاً مغربياً لقوا حتفهم في تلك الساحات، معظمهم خلال تنفيذ عمليات انتحارية⁽³⁴⁵⁾.

أما بالنسبة للنساء المغربيات فقد بلغ عدد اللواتي انضممن إلى المنطقة السورية العراقية، حوالي 288 امرأة، لم يعد منهن إلى المغرب سوى 99 امرأة. في حين عاد من الأطفال فقط 82 من أصل 391 طفلاً ملتحقاً بساحة القتال⁽³⁴⁶⁾.

من خلال هذه الأرقام، يمكن استنتاج أنّ المغرب لعب دوراً مهماً في إفشال المخططات الإرهابية خارج حدوده، وذلك عبر التنسيق والتعاون مع شركائه الدوليين وتبادل المعلومات والخبرات. إضافة إلى ما قامت به الأجهزة الأمنية

³⁴⁴ - من موقع اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسليح وتمويلهما، على الرابط: <https://urls.fr/bQi3Rq>

³⁴⁵ - سكيئة الصادقي، من موقع هسبريس، تحت عنوان: "مديرية الأمن والبسيج يكشفان مستجدات المغاربة العالقين

بسوريا والعراق"، على الرابط: <https://urls.fr/yk|ZOB>

³⁴⁶ - عبد الرحيم العسري، مهمة استطلاعية تقر بخطورة إعادة المقاتلين المغاربة من سوريا والعراق، م.س

والاستخباراتية المغربية من أدوار محورية في حماية البلاد من هذه التهديدات، حيث لم يقتصر نشاطها على تأمين المغرب فحسب، بل امتد، في إطار التعاون الدولي مع دول أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ليشمل تقديم الدعم والمساعدة.

اعتمد المغرب بشكل عام مقارنة استباقية لمحاربة الإرهاب، فمزج بين الأمني والاستخباراتي والتشريعي وترسيخ قيم الأمن الروحي، واستراتيجية سوسيو-اقتصادية وسياسية، فخلال سنة 2014 تمّ إخراج القانون رقم 86-14 إلى حيّز التنفيذ يعالج من خلاله المشرع الهجرة الجهادية فشدد العقوبات في هذا المجال، بالإضافة إلى استمرارية تفكيك خلايا إرهابية داخل المغرب...

تبقى التجربة المغربية في محاربة الإرهاب تجربة رائدة، رغم التهديدات التي تشكلها الخلايا الإرهابية المهددة للمحيط المغاربي الذي يعجّ بالأنشطة الإجرامية والإرهابية، وكذلك عدم رضا بعض الأطراف السياسية والمدنية المعارضة عن المقاربة المغربية في تدبير ملف الإرهاب، من ناحية أخرى النداءات المتكررة لعائلات المهاجرين الجهاديين قصد عودة أقاربهم.

خاتمة

تحتاج مواجهة التطرف العنيف ومنعه في المنطقة المغاربية وخارجها إلى بذل المزيد من الجهود والبحث العميق في فهم الأدوار التي يلعبها الرجال والنساء في الجماعات المتطرفة، وكذا فهم الكيفية والآليات التي تتلاعب من خلالها هذه الجماعات بمعايير النوع الاجتماعي والمفاهيم الاجتماعية المبنية على الذكورة والأنوثة لتقوية الدعاية والتجنيد.

إنّ الإرهاب باعتباره "فعلًا ذكوريًا" انتماءً وأداءً هي عبارة متجاوزة، لاسيما أنّ واقع العنف لم يعد يرى في مشاركة النساء مهما كانت فاعليتها مجرد أعمال ثانوية وعرضية أمام السيطرة الذكورية، بل أصبح تأنيث النشاط الإرهابي أمرًا واقعيًا لاسيما بتخطي الجهاديات للأنماط التقليدية من المهام، إذ أصبح القيام بمهام التدريب والتدريب على السلاح والقيام بالعمليات الانتحارية، والمشاركة في القتال والنهوض بمهام التبعية والدعاية، (أصبح) علامة فارقة في تحول العنف من المركزية الذكورية إلى الأنثوية الراديكالية.

وعموما فإنّ المشروع الإرهابي مشروع سياسي اجتماعي وديني جندي، وأنّ تمركزه حول الذكورة أصبح متجاوزًا، بعد أن اتضح خطأ الأحكام المسبقة والنمطية، المكبلة لقدرات المرأة الجهادية من جهة، كما أنّ التحولات التي عرفتتها الحركة النسوية من جهة أخرى، وما نجم عنها من مردودية منذ مطلع القرن الواحد والعشرين في مجالات كثيرة منها العلوم السياسية والعلاقات الدولية ودراسات الحرب والسلام، كلها مؤشرات أصبحت تفسح المجال للمقاربة الجندرية في مجال الجهاد النسوي.

ويشكل مجال هجرة النساء المغاربيات إلى بؤر التوتر وعودتهن عبئًا كبيرًا على المنطقة، لاسيما على المغرب وتونس، فإضافة إلى التهديدات التي تشكلها هذه الفئة على المجتمع، تبقى نظرة المجتمع لهن نظرة توجّس، وكذلك تطرح مكانة

أطفال هؤلاء النساء الذين وُلدوا في مناطق بؤر التوتر وتدير أوضاعهم إشكالية كبيرة... ممّا يتطلب من هذه الدول اتخاذ إجراءات تروم التمكين وإدماج هذه الفئة داخل المجتمع؛ فالمقاربة الزجرية لوحدها غير مجدية، الأمر الذي يستدعي اعتماد مقاربة مركبة الأبعاد.

وانطلاقاً من الوعي بمعطى كون القضاء على التهديدات شبه منعدم وأنه لا وجود لصفر تهديد، فإنّ اليقظة تبقى ضرورية، بما فيها اليقظة العلمية في متابعة الظاهرة الإرهابية وظاهرة التطرف العنيف.

الفصل العاشر

النخب الشبابية المهاجرة في الحقل الرقمي قضايا الشأن العام المغربي من منظور الشباب المغربي المهاجر

د. زكرياء أكضيض

أستاذ باحث في جامعة القاضي عياض بمراكش

مقدمة

تنطلق الورقة من فرضية مفادها أنّ الطبيعة التفاعلية للنخب الشبابية المهاجرة مع قضايا الشأن العام تعكس اختيارات وليدة متغير تجربتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المغرب قبل هجرتهم. وتختبر الفرضية عن طريق استخدام الفردانية المنهجية التي قدمها "رايمون بودون" Raymond Boudon التي تقود إلى النظر للنخب الشبابية المهاجرة بصيغة المفرد، ما يعني النظر إليها كنخب عقلانية فاعلة، لا تتحرك وفق محدّدات قبلية توجه اختياراتها، بل إنّ انتاجاتها تعكس اختيارات ذاتية في الحقل الرقمي.

يقود البحث عن المعاني الذاتية التي تقع خلف إنتاجات النخب الشبابية المهاجرة في الحقل الرقمي إلى استخدام تقنيات كيفية في هذا الحقل؛ كالإثنوغرافيا الرقمية التي تسمح بملاحظة تفاعلات النخب الشبابية المهاجرة في الحقل الرقمي، وكيفيات حضورهم في "المجموعات" و"الصفحات" المغربية النشيطة، وكذا توظيف تقنية "تحليل مضمون" التي تتوخى تحليل مضامين إنتاجات النخب الشبابية المهاجرة التي تتفاعل مع قضايا الشأن العام المغربي.

نظراً لصعوبة الإحاطة الشاملة بمختلف النخب الشبابية المهاجرة النشيطة في الحقل الرقمي المغربي، فإنّ الورقة البحثية اقتصرت على ثلاثة نخب شبابية مهاجرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي كل من "زهير شباكو" و"مروان العلوي" و"سعيد بنجيلي" الذين يمثلون ثلاثة نماذج مختلفة؛ من حيث التنشئة

العلمية والسياسية والدينية في المغرب قبل هجرتهم، وتداعياتها على منظورهم كمهاجرين للشأن العام المغربي التي يعبرون عنها في الحقل الرقمي.

أولاً: في بعض المفاهيم

1- مفهوم النخب الشبابية

يقود الاهتمام بمفهوم النخب الشبابية إلى تحديد دلالة النخبة التي يعرفها السوسيولوجي الأمريكي رايت ميلز Wright Mills بكونها الفئة التي لديها صلة وثيقة بدلالة القوة، ويحدّد أفرادها بأنهم أولئك الذين يتحكمون بالقوة - سواءً كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية- بهدف خوض صراعات المصالح الطبقية في المجتمع، وبالتالي يُختزل مفهوم النخبة لدى الباحث ميلز بالفئة التي تمتلك القوة، وتخوض عبرها صراعات حول المصالح المجتمعية من أجل المساهمة في صناعة القرار.

رغم أن تعريف السوسيولوجي رايت ميلز يميل إلى النموذج الماركسي الذي يجعل النخب في قلب مجريات "الصراع الطبقي"، فإنّ استناد الباحث في تعريفه للنخب على دلالة القوة في معناها الكلاسيكي - الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية- من شأنه حجب النظر عن التحوّلات الرقمية التي وسعت دلالة القوة لتستوعب تحكم الفاعلين في التقنية -القوة الرقمية، وكيفية استثمارها في مجريات الصراعات المجتمعية من أجل التأثير في "الجمهور الرقمي"، وتوجيه "النقاش العمومي" بغرض المساهمة غير المباشرة لهؤلاء النخب في صناعة القرار بالمغرب.

ما دامت الورقة البحثية توجهت إلى مساءلة النخب الشبابية في الحقل الرقمي المغربي، فإنه من اللازم الإحاطة بمفهوم الشباب في الدراسات السوسيولوجية، ومساءلة المحدّدات الإجرائية التي تميز الظاهرة الشبابية عن باقي الفئات الاجتماعية. فإذا كان المحدد البيولوجي-الحسابي من المعايير

المعتمدة في الدراسات الإحصائية والديمغرافية، فإنّ هذا المحدّد لوحده عاجز عن حصر التظاهرات الشبابية في الحقل الرقمي، وذلك نظرًا لتباين السياقات التاريخية التي تُنتج الظاهرة الشبابية.

ليس مفهوم الشباب وحدة متجانسة، بل إنه مفهوم حامل لدلالات متعدّدة حسب السياق التاريخي الذي يتشكل فيه، لذلك يمكن النظر إيجابيًا لمفهوم الشباب كبناء اجتماعي، بغرض تجاوز النظرة الاختزالية المقتصرة على المحدّد البيولوجي -الحسابي. وهذا ما ذهب إليه السوسيولوجي بيير بورديو Pierre Bourdieu الذي اعتبر "الشباب مجرد كلمة"⁽³⁴⁷⁾، يصعب إدراك بدايتها ونهايتها دون النظر إليه كنتاج اجتماعي وثيق الصلة بالسياقات التاريخية التي تولدت فيها الظاهرة الشبابية.

يقود المنظور السوسيولوجي لمفهوم الشباب إلى النظر إليه كنتاج اجتماعي يتخذ أشكال متعدّدة حسب سياقاته الاجتماعية، وهو ما يعني أنّ لكل مجتمع دلالاته السوسيولوجية الخاصة للمفهوم، وبالتالي فالفئات العمرية ليست مجرد دوائر اجتماعية يمكن رصدها بشكل رقمي-بيولوجي، بل إنها بناء اجتماعي له حدود نسبية، وذات ارتباط وثيق بـ "طقوس المرور" في كل مجتمع على حدة، كالشغل والزواج والأسرة والسكن وغيرها، إضافة إلى استناد دلالة مفهوم الشباب على التباينات المجالية والمجتمعية.

نستنتج ممّا سبق أنّ مفهوم النخب الشبابية المهاجرة يُحيل إلى فئة من الشباب المغربي المهاجر المتصف بمحدّدات تجعله في دائرة تظاهرات الظاهرة الشبابية في الحقل الرقمي المغربي. فهي فئة تمتلك "القوة الرقمية" التي تمنحها القدرة على التأثير في صناعة الرأي العام المغربي عن طريق استثمار إنتاجاتها الرقمية، وهو ما يجعل عيّنة الورقة البحثية تختلف عن مجموع الشباب المغربي

³⁴⁷ Pierre Bourdieu, question en sociologie, Paris : minuit, 1984. p.143.

المهاجر لأنها عيّنة لا تكتفي بالبحث عن الاندماج والترقي المهني في بلدان المهجر، بل إنها نخبة شبابية حافظت على رغبتها في مواكبة النقاش الدائر حول قضايا الشأن العام بالمغرب.

2- مفهوم الحقل الرقمي

يرجع استخدام مفهوم الحقل إلى السوسيولوجي الفرنسي بيير بورديو **Pierre Bourdieu** الذي قصد به أنّ العالم الاجتماعي مقسم إلى مجموعة من الحقول الفرعية التي تتميز باستقلالية نسبية عن المجتمع، حيث يتضمن كل حقل قواعد خاصة تحكم تراتبية الأفراد ومواقعهم، وطبيعة استثمارهم في رساميلهم المادية والرمزية من أجل خوض صراعاتهم حول الامتيازات المادية والرمزية والقيمية في المجتمع⁽³⁴⁸⁾.

إذا كان الحقل هو حيز فرعي من مجالات العالم الاجتماعي، فإن الحقل الرقمي من الحقول الاجتماعية التي تعرف صراعاً بين الفاعلين الرقميين حول امتيازات مادية ورمزية ذات صلة برفع نسبة المشاهدة، واكتساب المكانة الرمزية في صفوف المتابعين في الحقل الرقمي. ويتمخض عن هذا الصراع الرقمي تراتبيات؛ تتجلى في الاقتراب أو الابتعاد من دوائر السلطة، والتأثير في توجيه الرأي العام.

يقود رصد النخب الشبابية المهاجرة في الحقل الرقمي إلى الانفتاح على تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على نمط التفكير الشبابي، وإدراك أشكال المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي لدى الشباب المغربي سواء داخل المغرب أو خارجه في الحقل الرقمي، وكيفية مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي في

³⁴⁸ Bourdieu, Pierre. Le sens pratique. Paris: Minuit, 1980, p. 113.

التنظيم الاجتماعي للشباب وتعبئتهم من أجل المشاركة في الحركات الاجتماعية المحلية والوطنية والدولية⁽³⁴⁹⁾.

3- مفهوم الشأن العام

يُقصد بمفهوم الشأن العام ما يتجاوز اهتمامات الفرد الذاتية والأسرية والقرباة المباشرة، فهو شأنٌ له صلة بالوجود الاجتماعي الواقع خارج الاهتمامات الذاتية، بمعنى أنه يُحيل على ما له صلة بتنظيم العيش المشترك الجمعي وتديره. وفي مقابل الشأن العام، هنالك الشأن الخاص الذي يخص كل ما له صلة بالفرد الحامل لتصورات ذاتية يحق له الانفراد بها أو تقاسمها مع الغير.

يُعرّف بيير بورديو مفهوم الشأن العام *La question publique* عن طريق إبرازه لدور وسائل الإعلام في تشكيل الشأن العام وتوجيه النقاش العام، وعلى وجه الخصوص التلفاز الذي يوجه النقاش العام عبر اختيار و انتقاء الموضوعات المتداولة في النقاش العمومي وتحديد كيفية معالجتها، ما يجعل من الإعلام المتحكم المحوري في الشأن العام وتحديد القضايا التي تُعتبر ذات أهمية للمجتمع⁽³⁵⁰⁾.

ليس مفهوم الشأن العام وفق تصور بيير بورديو مجرد نتاج لتفاعلات عفوية بين مختلف الفاعلين في المجتمع، بل إن المفهوم يتجلى كصناعة اجتماعية تخدم رهانات فاعلين لهم مصالح في المجتمع. ويستخدم هؤلاء الفاعلون الإعلام باعتباره الجهاز المحوري في صناعة الشأن العام من حيث الموضوع وكيفية نقاشه والتعبئة له، وهو ما يقود إلى إعادة إنتاج السلطة المادية والرمزية في المجتمع.

³⁴⁹ Moussali, Samir. Les jeunes marocains et les technologies de l'information et de la communication (TIC): Impact, enjeux et perspectives. Casablanca: Editions Afrique-Orient, 2018, p. 112.

³⁵⁰ Bourdieu, Pierre. Sur la télévision. Paris: Liber-Raisons d'agir, 1996, p. 16.

يقتضي الانتقال من الشأن الخاص إلى الشأن العام الاعتراف بمجموعة من القواعد والأعراف والمبادئ التي تحكم العلاقة الكامنة بين الدولة والفرد في مناقشة القضايا المشتركة، وذلك في إطار حقوق وواجبات الأفراد اتجاه القضايا المشتركة التي تهم الشأن العام. وبالتالي فالنخب الشبابية المهاجرة في الحقل الرقمي المغربي تميل إلى الاهتمام الرقمي بقضايا الشأن العام التي تقتضي منها استدعاء ومساءلة القواعد والأعراف والمبادئ التي تحكم العلاقة الكامنة بين الدولة والفرد في مناقشة القضايا المشتركة.

ثانياً: ملامح للشأن العام المغربي في الحقل الرقمي

1- المنظور الاقتصادي في مناقشة الشأن العام المغربي

تتغذى الانتاجات الرقمية لهذا النموذج على الإغلاء من شأن الاقتصاد باعتباره مدخلاً من أجل فهم مجريات الشأن العام المغربي، ويُمثل هذا النموذج الشاب المغربي "زهير شباكو" المزداد في مدينة الرباط، والحاصل على الإجازة في الاقتصاد، حيث تميل إنتاجاته في الحقل الرقمي نحو استدعاء نمط من التفكير الاقتصادي في مناقشة المشكلات التي تعترى الحياة الاجتماعية؛ إنه حريص في إنتاجاته على استثمار مفاهيم اقتصادية من أجل فهم مجريات ومعضلات الشأن العام المغربي.

عرف "زهير شباكو" كمدون رقمي منذ سنة 2005 في العديد من المواقع الالكترونية قبل هجرته إلى أمريكا، وعلى وجه الخصوص مقالات الرأي التي نشرها بموقع "هسبريس" ما بين 2005 و2015. فقد لامست إنتاجات "زهير" المكتوبة في الحقل الرقمي قضايا مركبة ذات صلة بالتعليم والتدين والثقافة المغربية والإعلام، حيث توجه إلى مساءلة قضية التعليم المغربي عن طريق التفكير في وضعية الأساتذة والإكراهات التي تواجه التدريس بالجامعة المغربية.

تطرق المدون الرقعي "زهير شباكو" في إنتاجاته المكتوبة إلى قضية التدين المغربي عبر إبرازه لتناقضات مفهومي الحرية والعلمانية في التجربة المغربية، وكذا قضية الثقافة المغربية من خلال الكشف عن معالم "الشخصية المغربية"، إضافة إلى إنتاجات ذات صلة بالعلاقات الخارجية للمغرب، وعلى وجه الخصوص تداعيات الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية على المصالح المغربية، والعلاقات المتوترة بين المغرب والجزائر في ضوء التطورات التي تعرفها قضية الصحراء المغربية.

الإنتاجات المكتوبة في موقع هسبريس من سنة 2005 إلى سنة 2015	
القضايا المحورية	مقالات الرأي
التدين	- العلمانية والإسلام... صراع مفتعل - حريتي هي ديني
التعليم	- من مشاكل الجامعات المغربية - ملف الأساتذة المتدربين بين إسقاط المرسومين وتعننت الحكومة؟ - ترسيب الأساتذة المتدربين: بين الإصلاح وسياسة ترشيد النفقات بالمغرب.
الإعلام	- القنوات الفضائية بين الانحياز والتعطش للدماء
العلاقات الخارجية	- أوباما في مأزق - اعتذار للشعب المغربي والجزائري
الثقافة المغربية	- الجانب المظلم في الشخصية المغربية - من غرائب المواطن المغربي - المغربي المنتظر - الأحياء الشعبية: مغربٌ منسي

تُظهر تجربة تدوين "زهير شباكو" في موقع "هسبريس" أنّ تفاعله مع قضايا الشأن العام المغربي سابق على هجرته إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

فتجربته في التدوين تتمحور حول ثلاثة أضلاع محورية، وهي التدين والثقافة والتعليم التي وظفها المدون في مقالات رأيهِ وفق منظور ليبرالي يعتبر أنّ مناقشة قضايا الشّان العام تستوجب الانطلاق من الجزء إلى الكل، بمعنى أنّ حلول "المعضلات الشمولية" تقع في سلوكيات الأفراد واختياراتهم، وليس في اختلالات البنيات والأنساق.

مادامت إنتاجات هذا النموذج قبل الهجرة تنهل من تصور تحليلي يُعلي من شأن الفرد كفاعل في حل معضلات الشّان العام، فإنّ هذا المنظور الليبرالي⁽³⁵¹⁾ كنمط في التفكير تكرّس في الإنتاجات الرقمية ما بعد الهجرة، حيث انفتح "زهير" على إنتاجات رقمية تعليمية وتدريبية في الحقل الرقمي لفائدة الجمهور المغربي، تتوخى تمكين المتابعين من المهارات الاقتصادية -الاستهلاك والادخار والشغل والتكوين وإدارة المخاطر والربح- التي من شأنها في اعتقاده تطوير مشاريعهم الفردية والجماعية في الحقل الاقتصادي.

تطغى على تحليلات "زهير شباكو" لقضايا الشّان العام النزعة الاقتصادية؛ ففي نقاشه لمدونة الأسرة نجده يستحضر مقولة الرجولة بحمولتها الاقتصادية الأبوية التي تسري في البنيات الاجتماعية، غير أنّ تحليلاته تسوقه إلى محاولة تخلص المقولة ذاتها من حمولتها الذكورية، والنظر لمؤسسة الأسرة وفق تصوّر ليبرالي قائم على المساواة بين الرجل والمرأة في الإنتاج.

تسعى إنتاجات "زهير شباكو" بخصوص قضية الأسرة إلى تخلص الإنتاج البيولوجي من التصورات الميتافيزيقية - الرزق والبركة -، والنظر إلى تجربة ولوج مؤسسة الأسرة وفق حسابات مالية. فالأسرة وفق هذا المنظور مؤسسة إنتاج

³⁵¹ Hayek, Friedrich A. La route de la servitude. Paris: Gallimard, 1944, p. 85.

يعتبر الفيلسوف فريدريش هايك أن مفهوم الليبرالية يشير إلى الحرية الاقتصادية والسياسية للأفراد التي من شأنها تمكينهم من تحقيق إمكاناتهم. وهذا المفهوم يقع في مقابل التحكم المركزي في الاقتصاد لأنه يتوجه نحو تقليص تدخل الدولة في شؤون السوق الاقتصادية.

اقتصادية تقتضي تقاسم الربح والخسارة بين الطرفين على قدم المساواة، وهو ما قاد "زهير شباكو" إلى مراجعة مقولة الرجولة التي تُجبر الرجل على الإنفاق المالي على أسرته لوحده، وتضع الزوجة خارج مسؤولية الإنفاق رغم قدرتها على المساهمة في مصاريف الأسرة⁽³⁵²⁾.

الانتاجات الرقمية في قناة يوتوب (أمريكا بالدارجة) من سنة 2014 إلى سنة 2024	
المواضيع الرئيسية	عناوين المحتويات الرقمية
اللغة والتكوين في أمريكا	تعلم اللغة والتأهيل المهني
العقار في المغرب	الاستثمار في العقار بالمغرب
الاندماج في الولايات المتحدة الأمريكية	كيف تتعلم الإنجليزية؟
التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية	كيف تختار العروض التعليمية لأبنائك؟
الانتخابات الأمريكية	اختيار المغاربة لمرشحي الرئاسة

في قناة يوتوب التي تحمل عنوان: "أمريكا بالدارجة"⁽³⁵³⁾ لصاحبها "زهير شباكو"، فإن نسبة الانخراط فيها وصلت 48.1k، وتتضمن القناة حوالي 305 كبسولة فيديو، بلغت نسبة مشاهدتها 3 653 349 متابعة. وتحتوي إنتاجات القناة على مواضيع ذات صلة بالإكراهات اللغوية والقيمية والتعليمية والاقتصادية التي تواجه الجالية المغربية في أمريكا، وكذا انفتاح الانتاجات على تعريف المتابعين بالمجالات الاستثمارية الواعدة في المغرب ومخاطرها الاقتصادية.

الإنتاجات الرقمية في قناة (فلوسي: المال والاستثمار والادخار) من سنة 2023 إلى سنة 2024	
المواضيع الرئيسية	عناوين الانتاجات

³⁵² حوار مع زهير شباكو حول مدونة الأسرة والمعاملات https://www.youtube.com/watch?v=R_Ooe_y-2IM

المالية والأبنك التشاركية. تم الاطلاع على الحوار يوم 2024-11-18 على الساعة 19:44.

³⁵³ موقع قناة زهير شباك. تم الاطلاع عليها يوم 2024-11-18 <https://www.youtube.com/@ZouhirChbakou>

على الساعة 19:25.

الادخار	أخطاء مالية كارثية
الاستثمار	أفضل استثمار لأستاذة بهذا الراتب
العملات الرقمية	أفضل طريقة للاستثمار في البيتكوين
الاستثمار في بورصة الدار البيضاء	كيف تبدأ في بورصة الدار البيضاء؟
الاستهلاك	كيف تلاعب السوق بالمستهلك؟

إذا كانت القناة الإلكترونية الأولى حاملة لإنتاجات رقمية ذات صلة بشؤون الجالية المغربية المقيمة بأمريكا، والتعريف بمجالات الاستثمار الواعدة ومخاطرها في الاقتصاد المغربي، فإنّ قناة "فلوسي"⁽³⁵⁴⁾ الثانية تخصصت في إنتاجات تُبرز أهمية اكتساب مهارات التدبير المالي الفردي والجماعي. أحدثت هذه القناة سنة 2023، وتضمّنت 320 كبسولة فيديو، وبلغت نسبة المشاهدة فيها 119 621 2، وعدد منخرطها 24,5 k. ويتم تقديم مهارات التدبير المالي في الخط التحريري لهذه القناة الإلكترونية وفق تصوّر ليبرالي يراهن على فعالية الفرد في النجاح الاقتصادي، وقدرته على تجاوز الاكراهات البنيوية التي تعرفها الاقتصاديات الوطنية والأجنبية.

نستنتج ممّا سبق أنّ فهم المنظور الاقتصادي في إنتاجات المهاجر "زهير شباكو" في الحقل الرقمي تستوجب إدراك تجربته في التدوين قبل الهجرة، حيث كشفت مساهماته المكتوبة في موقع "هسبريس" أنّ لديه استعدادات قبلية للمشاركة في مناقشة قضايا الشّأن العام، وهي الاستعدادات التي استثمارها في هجرته إلى أمريكا من أجل تنشيط قنواته الإلكترونية التي تختزل إنتاجاتها فلسفة ليبرالية تُعتبر أنّ حل مشكلات الحياة يقتضي مراجعة الاختيارات الذاتية والمسؤوليات الفردية.

2- المنظور الديني في مناقشة الشّأن العام المغربي

³⁵⁴ . موقع قناة زهير شباك. تم الاطلاع عليها يوم 2024-11-18 على الساعة <https://www.youtube.com/@flosssi>
19:27

تعتبر الانتاجات الرقمية لهذا النموذج أنّ التفكير الديني مدخل محوري من أجل معالجة قضايا الشأن العام، معتبراً أنّ التدين يسري في مختلف مناحي الحياة، لذلك هنالك حاجة لمساءلة منطلقات التفكير الديني وتداعياته على الوجود الإنساني. ويُمثل هذا النموذج "سعيد بنجبلي" المزداد بمدينة الجديدة، والحامل لماستر في الدراسات الإسلامية، ولديه تجربة نضالية في مجموعة من الحركات الدينية المغربية، وقد عُرف بنشاطه في حركة عشرين فبراير سنة 2011 قبل هجرته إلى أمريكا، وصدر له سنة 2019 كتاب بعنوان: "صورة الله في القرآن والسنة".

يقود الحفر في مسار "سعيد بنجبلي" إلى إكتشاف تجربته الدينية التي ابتدأت في سن مبكر عبر توجيهه في طفولته نحو حفظ القرآن، وخوضه تجربة سلفية في المرحلة التعليمية الإعدادية بفعل تأثره بأساتذته السلفيين. وشكل انتقال "سعيد" الى المرحلة التعليمية الثانوية -شعبة الهندسة الكيميائية- تجربة دينية جديدة تعرّف من خلالها على "جماعة العدل والإحسان" التي جعلت منه فاعلاً في الحركة التلاميذية عبر الأنشطة التعليمية والترفيهية والوعظية المنظمة من طرف التلاميذ المنضوون في فصيل جماعة العدل والإحسان في السلك الثانوي.

رغم حصول "سعيد بنجبلي" على شهادة البكالوريا في شعبة علمية، غير أنّه اختار تخصص الدراسات الإسلامية بجامعة شعيب الدكالي بالجديدة، وانخرط في مرحلته الجامعية الأولى في فصيل طلبة "العدل والإحسان" بالجامعة المغربية، ما مكنه من تولي مهام الإشراف على طلبة هذا الفصيل. ولم تكن المرحلة الجامعية في شموليتها استمرارية لتجربته الدينية في الحركة التلاميذية، بل توجه

في المرحلة الجامعية الثانية نحو المسألة النقدية لتجربته الدينية مع "جماعة العدل والإحسان"، والانفصال العلني عنها⁽³⁵⁵⁾.

بعد خوض تجربة مراجعته النقدية تجاه الحركات الدينية، انفتح "سعيد بنجبلي" على جمعيات المجتمع المدني، حيث تولى سنة 2009 رئاسة جمعية "المدونين المغاربة" كإطار تنظيمي يسعى إلى المساهمة في إرساء بيئة وتشريعات تنظم ممارسة التدوين في المغرب، وتراهن على تأهيله وإدماجه في مختلف مناحي الحياة. لكن هذه التجربة المدنية اعترضتها مشكلات قانونية وتنظيمية، قادت الرئيس "سعيد" إلى حل المكتب التنفيذي للجمعية، وتشكيل لجنة مركزية انتقالية، نظرًا لتناقضات بين أعضاء الجمعية بخصوص تدبير الشؤون الداخلية لها في سياق ظروف قانونية استثنائية ناتجة عن تأخر الحصول على الوصل القانوني.

الإنتاجات المكتوبة في موقع هيسبريس ⁽³⁵⁶⁾ من سنة 2010 إلى سنة 2012	
المواضيع الرئيسية	عناوين مقالات الرأي
الحركات الاجتماعية والاحتجاجات	- حركة 20 فبراير بعد انسحاب العدل والإحسان. - أرضيات ومطالب حركة 20 فبراير: نظرة أولية - هتافات العاطلين تستقبل الملك في جمعة الغضب.
النظام السياسي	- الموقف الثوري من النظام الملكي - مستقبل الملكيات في زمن موجات التغيير - حركة 20 فبراير من الملكية البرلمانية إلى الجمهورية.
وضعية المدونين في المغرب	- استثنائية تطوان تُخفّف سجن المدوّن الدوّاس إلى 15 شهرا.

³⁵⁵ تم الاطلاع يوم 2024-11-18 على الساعة 19:31. <https://www.akhbarona.com/social/272352.html>.

³⁵⁶ https://www.hespress.com/public_author/%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF%20%D8%A8%D

9%86%20%D8%AC%D8%A8%D9%84%D9%8A.19:33 على الساعة 2024-11-18 تم الاطلاع يوم

- الحكم الاستثنائي على المدون الدواس يوم الخميس. - استثنائية تطوان تُخَفِّف سجن المدون الدواس إلى 15 شهرا. - محاكمة مدون مناهض للفساد بتهمة الاتجار في المخدرات.	
- المركز يحمل الدولة المسؤولية في وفاة عماري. - بلطجة داخلية ودماء تروع حركة 20 فبراير. - قمع المعتصمين يوحد فرقاء 20 فبراير بالبيضاء. - اللاعنف هو الحل.	العنف السياسي

إذا كانت تجربة تأسيس جمعية "المدونين المغاربة" قد اعترتها إكراهات تنظيمية وقانونية، فإنّ رئيس الجمعية السابق "سعيد بنجيلي" عُرِف بإنتاجاته التدوينية في موقع "هسبريس" ما بين سنتي 2010 و2012 في سياق ظهور حركة عشرين فبراير، والإعلان الرسمي عن مراجعات دستورية في المغرب. لذلك، تكشف مقالات رأي "سعيد بنجيلي" عن "حس نضالي" يسري في مختلف إنتاجاته المكتوبة؛ تمثّلت في مرافعاته التدوينية عن أشكال التضيق والمحاكمات القضائية التي تعرّض لها المدونون المغاربة، ومواكبته في تدويناته للنقاش الذي ولدته حركة عشرين فبراير حول طبيعة النظام السياسي المغربي ومطالب الحركة وتناقضات مكوّناتها.

الإنتاجات الرقمية في قناة (بن داوود Sben Daoud) من سنة 2020 إلى سنة 2024	
المواضيع الرئيسية	عناوين المحتويات الرقمية
الدين	- حقيقة سفينة نوح الوهمية - من أنا؟ من أكون؟ - ضريبة الالحاد - حوار مع المدونة سلامة الناجي - إعلان عن عرض كتابه "صورة الله في القرآن والسنة"
الاعتقال السياسي	- حوار مع الفنان المغربي معاد الحاقدر
العلاقات المغربية الخليجية	- لماذا اهل الخليج يحبون الزواج من نساء مغربيات؟

بعد هجرة "سعيد بنجيلي" إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أحدث قناة الكترونية أطلق عليها اسم "س بن داوود"⁽³⁵⁷⁾، معتبراً أنها تعبير رقمي عن تجربة مسلم سابق؛ يتبنّى خطأً تحريراً نقدياً تجاه الأديان، حيث تضمّنت قناته 53 كبسولة فيديو، وبلغ نسبة الانخراط فيها حوالي 1,48 k، ونسبة المشاهدة في مجموع إنتاجاته بلغت حوالي 267 150. وتعكس إنتاجات القناة الالكترونية غلبة المحتويات ذات الصلة بالدين الإسلامي باعتباره منطلقاً لمناقشة قضايا الشأن العام المغربي، حيث قادت الهجرة "سعيد بنجيلي" الى خوض "مراجعات جذرية" حول تجربته الدينية التي لم يكن بإمكانه الإفصاح عنها لو ظل متواجداً في بلده المغرب.

يدعو "سعيد بنجيلي" عبر محتوياته الرقمية إلى تخليص الإسلام من أنماط التدين السلفية والرسمية والسياسية لكونها عائق في وجه توليد أحكام

³⁵⁷ موقع قناة سعيد بنجيلي، تم الاطلاع عليه يوم 2024-11-18 <https://www.youtube.com/@sbendaoud> على الساعة 19:22.

تهم تطوير مشكلات الشأن العام المغربي، وعلى وجه الخصوص القضايا المتعلقة بالدولة ومشاركة المرأة وإصلاح مدونة الأسرة وغيرها. فالتدين وفق المهاجر "سعيد بنجيلي" ليس معطى منعزل عن ذاته، بل إنه مصدرًا لتوليد معضلات الشأن العام لكونه يسري في مختلف مناحي الحياة، ويحجب حقيقة النظر للظواهر والمعضلات الإنسانية، حيث يقدم "سعيد بنجيلي" القضايا ذات الصلة بظلم المرأة وتزويج القاصرات كظواهر اجتماعية وليدة ممارسات دينية ذات حمولة ذكورية تشجع على الكراهية والعنف مع الغير القريب والبعيد.

يظهر ممّا سبق أنّ فهم المنظور الديني في إنتاجات "سعيد بنجيلي" يستوجب إدراك تجربته الدينية والمدنية والإعلامية قبل هجرته إلى أمريكا، حيث تقدم قنواته الإلكترونية في المهجر محتويات رقمية تعتبر أنّ حل مشكلات قضايا الشأن العام المغربي مشروطة بإنجاز مراجعات جذرية للتدين الإسلامي الممتد في مختلف الحقوق الاجتماعية. فهناك حاجة حسب المهاجر "سعيد" بلغة ماكس فيبر إلى "نزع القداسة" عن قضايا الشأن العام المغربي عن طريق تخليص النقاش العمومي من وساطة الديني باعتباره عائق في وجه تطوير معالجة المعضلات الحياتية.

3- المنظور التقني في مناقشة الشأن العام المغربي

تركز الإنتاجات الرقمية لهذا النموذج على "المنظور"⁽³⁵⁸⁾ التقني كمدخل من أجل فهم مجريات الشأن العام المغربي. ومن رواد هذا النموذج نجد "مروان المحرزي العلوي" المزداد بمدينة الراشيدية، والحاصل على دبلوم مهندس دولة في الإعلاميات، وذلك بعد مسار تعليمي في السلك الثانوي بشعبة الرياضيات،

³⁵⁸ Bourdieu, Pierre. Le sens pratique. Paris: Minuit, 1980, p. 67.

يعتبر بيير بورديو مفهوم المنظور ذلك الإطار الذي يستخدمه الفاعلين في الحقوق الاجتماعية من أجل تحديد مواقعهم من خلال ممارساتهم وتفاعلاتهم.

ومروره عبر تجربة الأقسام التحضيرية، لينهي مساره التعليمي في شعبة الإعلاميات بالمدرسة الوطنية للصناعة المعدنية.

الانتاجات التكنولوجية في المغرب من سنة 2007 إلى سنة 2013	
الأهداف العملية	التطبيقات التكنولوجية
تعريف إقليم الرشيدية ومؤهلاته	موقع إلكتروني خاص بالرشيدية
التعرف على بيانات المتصل عبر الهاتف	تطبيق "سيبلا ماروك"
التجوال الافتراضي في الدول العربية	موقع إلكتروني Carte.ma

يُعتبر "مروان المحرزي" من أوائل الشباب الذين أنتجوا أول موقع إلكتروني تعريفى بإقليم الرشيدية ومؤهلاته، وتقديمه سنة 2007 لتطبيق معلوماتي محمول غايته تنظيم العمل الإداري في المصحات الطبية، بينما أنتج سنة 2012 تطبيقاً بعنوان: "سيبلا ماروك" غايته توفير بيانات للمتصل غير المسجل في ذاكرة الهاتف، لكن المهندس "مروان" سحب التطبيق لأنه تعرض للتهديد القضائي من طرف شركة "اتصالات المغرب". وفي سنة 2013، أحدث الشاب مروان موقعاً إلكترونياً بعنوان: Carte.ma مخصّص للتجوال الافتراضي في الدول العربية وفق تقنية ثلاثية الأبعاد، حيث أشرف على تطوير الموقع لكي يشمل التعريف بالمغرب ومختلف مناطقه⁽³⁵⁹⁾.

الإنتاجات الرقمية في قناة (مروان المحرزي العلوي) من سنة 2007 إلى سنة 2024	
عناوين المحتويات الرقمية	المواضيع الرئيسية
- التاريخ لي ماقترأوناش- حلقة 8: التهامي الكلاوي. - التاريخ لي ماقترأوناش- حلقة 6: بوحمارة	التاريخ
- أغرب حوار مع الذكاء الاصطناعي الأكثر تطوراً في العالم.	التقنية والعلم

³⁵⁹ . تم الاطلاع عليه 18-06-2024 <https://www.hespress.com/%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86-18>

- النزول على سطح القمر، أكبر كذبة في التاريخ؟	
- علاش التجنيد الإجباري فكرة سيئة	التجنيد
- مافيا العقار بالمغرب	الفساد
- حوارات تويتش 01: ذ. عبد الوهاب رفيقي. - حوارات تويتش 03: مصطفى سوينكا - المغرب - حلقة 1: حرية التعبير - شكون كيحكم الجزائر - المؤامرة - حلقة 1: العدالة والتنمية مؤامرة هندوسية - مشكل الساعة الجديدة	السياسة

إذا كانت الإنتاجات التكنولوجية للمهندس "مروان المحرزي" قد توجهت إلى إنتاج تطبيقات معلوماتية ذات أبعاد إدارية وسياحية وهاتفية قبل هجرته، فإنّ درايته بالعوائق المعلوماتية التي تواجه القطاعات الحيوية في المغرب شكلت أرضية خصبة من أجل تقديمه لمحتويات رقمية ذات الصلة بقضايا الشّأن العام المغربي بعد هجرته إلى أمريكا. وتستوعب القناة الإلكترونية للفاعل الرقمي "مروان" جل المحتويات ذات الأصناف الحوارية والوثائقية والتحسيسية والتعليمية، فهي إنتاجات يقدّمها وفق خط تحريري يتبنّى السخرية في معالجة القضايا المجتمعية والتاريخية والثقافية والتكنولوجية والعلمية.

تتضمن قناة "مروان المحرزي" حوالي 478 k منخرط (ة)، وتحتوي على 61 كبسولة فيديو يتطرق العديد منها لمواضيع تلامس قضايا الشّأن العام المغربي. وقد وصلت نسبة المتابعة الشّاملة للإنتاجات الرقمية في قناته إلى حوالي 957 124 32 مشاهدة. ونظرًا للتكوين التقني للمهندس "مروان المحرزي"، فإنّ نمط التفكير التقني⁽³⁶⁰⁾ له حضور في مختلف إنتاجاته، حيث يعتبر التطوّرات

³⁶⁰ Heidegger, Martin. Die Technik und die Kehre. Pfullingen: Neske, 1962, p. 14.

التقنية الشاملة مدخلاً محوريًا من أجل تخليص التاريخ المغربي من القراءات السياسية، والتغلب على إكراهات العضلات السياسية.

إذا كنت التقنية مجموع الوسائل المستخدمة من أجل بلوغ أهداف معينة، فإن التقنية تحضر في إنتاجات المهاجر "مروان" كنمط تفكير كوني متناقض مع التصورات الميتافيزيقية التي يقوم عليها نمط الحياة وتغذي الوعي الجمعي. فنفاد التقنية الى الحياة الإنسانية جعلت العلاقات الإنسانية قائمة على النظر للأفراد باعتبارهم عناصر تقنية-منتجة في المجتمع، يتم التعامل معهم على قدم المساواة دون تمييز بين عنصر دون آخر بناءً على اعتبارات دينية أو سياسية أو اقتصادية.

يقدم هذا النموذج آخر التطورات التكنولوجية المعاصرة، وتداعياتها على مناقشة قضايا الشأن العام في المغرب، وعلى وجه الخصوص التطبيقات الرقمية التي جعلت الإنسان ينظر للوجود وفق منظور مغاير، ويحول كل الأنشطة الإنسانية إلى تطبيقات معلوماتية من أجل التحكم في مآلات الوجود الإنساني وتقليص تكلفة مبادرات الفعل الإنساني. هذا التصور التقني للوجود الإنساني لا ينظر للمغرب ككيان منعزل عن العالم، بل يعتبره جزءاً من التحولات الكونية، وأن مدخل تقدم المغرب يمرّ عبر الاستفادة من التطورات التكنولوجية في العالم.

في النقاش الدائر حول "مدونة الأسرة"، اعتبر المهاجر "مروان" أن نظام الإرث غير عادل بين الرجل والمرأة، ومن اللازم منح الحرية في تقسيم الإرث بين الأفراد بين اختيار التوزيع الديني للإرث والتوزيع المدني له. ولا يدعو "مروان العلوي" إلى مراجعة الدين أو التخلص منه، بل إلى منح المغاربة الاختيار بين

يعتبر مارتن هايدغر التقنية ليس مجرد أدوات مادية، بل نمط وجود وتفكير إنساني يشكل طريقة يدرك بها الإنسان العالم ويتفاعل معه.

الاحتكام لما هو ديني أو لما هو مدني، وينبغي في تصوره النظر لإصلاح مدونة الأسرة في شموليته. فالمساواة لا تقتضي الإقرار بحق دون آخر، كالاحتفاظ بـ "الصداق" و"المتعة" و"الحضانة" للمرأة، وحرمان الرجل من باقي الحقوق الكونية.

يتبين أنّ فهم المنظور التقني للمهاجر "مروان المحرزي" في مناقشة قضايا الشّأن العام المغربي يستوجب إدراك تجربته التقنية قبل الهجرة إلى أمريكا، حيث مكنته خبرته التقنية في المغرب من إرساء نمط تفكير تقني في إنتاجاته الرقمية، وهو منظور في الحقل الرقمي يعتبر أن معالجة قضايا الشّأن العام تقتضي الانفتاح على التطوّرات التكنولوجية التي تنظر إلى الإنسان وفق تصور كوني، يميل إلى تحييد الخصوصيات الثقافية باعتبارها عائق في وجه التقدم الإنساني.

خاتمة

يظهر في الختام أن متغيّر التجربة التقنية والدينية والاقتصادية قبل الهجرة محدّد محوري في فهم تفاعل النخب الشبابية المهاجرة مع قضايا الشّأن العام في الحقل الرقمي المغربي. فقد كشف متغيّر "التجربة القبلية" في شموليته عن ثلاثة منظورات شبابية في مناقشة قضايا الشّأن العام المغربي في بلاد المهجر، وعلى وجه الخصوص فئة الشباب المغاربة المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية الفاعلين في الحقل الرقمي، حيث تمّ حصر الموضوع في النخب الشبابية المهاجرة إلى أمريكا حتى يتمكن من فهم إنتاجاتهم في سياقات مجالية محددة.

في المنظور الاقتصادي لمناقشة قضايا الشّأن العام المغربي، برز المهاجر "زهير شباكو" عبر إنتاجاته الرقمية التي لها امتدادات في تجربته التدوينية قبل هجرته إلى أمريكا، وهي تجربة تنهل تحليلاتها من الحقل الاقتصادي. فقد قاد تحليل الإنتاجات في الحقل الرقمي إلى استمراريته في الإنتاج وفق نمط تفكير اقتصادي يحكمه في معالجة القضايا المطروحة في النقاش العمومي، غير أن ما يميّز إنتاجاته في المهجر؛ توجّهها نحو إرساء نمط من التفكير الليبرالي القائم على أسبقية اختيارات الفرد على البنيات والأنساق الشّمولية في الحياة الاجتماعية.

أما المنظور الديني في مناقشة قضايا الشّأن العام المغربي، فقد مثلته الإنتاجات الرقمية للمهاجر "سعيد بنجيلي" التي استندت على تجربته الدينية في المغرب، والتي تحولت في بلاد المهجر بأمريكا إلى مراجعات جذرية شاملة لتداعيات التدين في الحياة الاجتماعية. هكذا، اعتبر هذا المنظور في الحقل الرقمي أن مناقشة مشكلات قضايا الشّأن العام تقتضي إنجاز مراجعات جذرية في التدين الإسلامي، بمعنى تحرير النقاش العمومي من التصوّرات الدينية التي تحجب حقيقة مجريات الحياة الاجتماعية.

بينما المنظور التقني في مناقشة قضايا الشأن العام المغربي، فقد جسّده الإنتاجات الرقمية للمهاجر "مروان المحرزي" الذي استند على تجربته التقنية في المغرب، والتي استثمرها عبر إنتاجاته في الحقل الرقمي المغربي، معتبراً أنّ المنظور التقني هو المدخل المحوري من أجل معالجة مشكلات الشأن العام المغربي. ويقوم هذا التفكير التقني في الحقل الرقمي على النظر إلى الإنسان كذات منتجة حاملة لقيم كونية، وغير مقيّدة بالخصوصيات الثقافية التي يمكنها أن تتحوّل لعائق في وجه الانفتاح على التطورات التكنولوجية العالمية.

لا يمكن عزل المنظورات الشبابية الثلاثة في مناقشة قضايا الشأن العام عن مجالها الجغرافي المفعم بالنزعة الليبرالية التي تسري في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من أنّ التحليل لم يُعر أهمية لمتغيّر المجال الجغرافي في فهم الإنتاجات الرقمية للنخب الشبابية في أمريكا، غير أنّ المناخ الليبرالي الذي تحرك فيه الفاعلون الشباب مكّهم من إرساء منظورات اقتصادية ودينية وتقنية منفتحة على القيم الكونية، وغير مُبالية بالخصوصيات الثقافية.

الفصل الحادي عشر

La Réalité et les Causes de la Migration des Talents Médicaux en Afrique et dans le Monde Arabe : le Maroc comme Exemple

Dr. Mohamed El Haji Drissi

Professeur d'Enseignement Supérieur

à l'Université Cadi Ayyad de Marrakech

La migration est un phénomène mondial qui affecte et est influencé par le rôle joué par diverses autres entités sociétales aux niveaux social, national, régional et international. Ce phénomène contribue à renforcer les entités et à en affaiblir d'autres. Les institutions hospitalières restent parmi ces entités ciblées pour un changement allant dans le sens de la vulnérabilité dans notre monde arabe, qui connaît une réalité fragile et critique en raison du vide systématique des compétences médicales que connaissent ces institutions, comme la migration des médecins et des infirmières. On assiste à un formidable essor en faveur des centres médicaux occidentaux. En outre, les médecins et infirmiers diplômés, en particulier les plus remarquables, se dirigent vers le marché du travail des pays du Nord. Cela affecte l'état de santé de la société, connu pour sa fragilité sanitaire et psychologique, et sa relation interactive avec le monde. L'institution hospitalière devient vide de tout sens.

En ce qui concerne la détermination du volume de migration qualifiée en général et de la migration du personnel de santé en particulier, on constate que le système statistique marocain est très faible malgré la multiplicité des ministères, institutions et observatoires désignés à cet effet, outre le fait que les associations de professeurs, de médecins, d'ingénieurs et

d'autres professions ne suivent pas l'actualité de la migration de leurs homologues.

Les seules données disponibles, malgré leur rareté, sont celles que l'on trouve sur Internet³⁶¹. Ainsi, s'il est très difficile d'estimer le nombre d'immigrés marocains, la difficulté devient plus apparente lorsqu'il s'agit de déterminer leur qualification et les niveaux d'éducation³⁶² et donc les données relatives à la migration qualifiée restent de simples suppositions, dans la plupart des cas, basées sur des experts dans ce domaine, ce qui nous amène dans leurs écrits à utiliser de nombreuses expressions qui rendent le chercheur plus confus, comme par exemple « il **croit** » ou « il **pense** », comme dans le dicton : « Antoine Zahlan **estime** que le nombre total de techniciens arabes... ».

1- La migration des talents scientifiques et médicaux : l'ampleur du phénomène dans le milieu africain et arabe

Les flux migratoires comprenaient un grand nombre de travailleurs migrants, le nombre d'immigrants vers les pays développés ayant fait des études postsecondaires étant passé de 12 millions d'immigrants en 1990 à 20 millions d'immigrants en 2000. En outre, 6 immigrants sur 10 dans les pays développés sont titulaires d'un diplôme d'études supérieures. Par ailleurs, 23 % des médecins d'Afrique subsaharienne exercent dans les pays développés⁽³⁶³⁾.

³⁶¹ - المهدي المنجرة: قيمة القيم، الدار البيضاء، مطبعة النجاح، 2007، الطبعة الثانية، ص. 133/132

³⁶² Bob Sutcliffe: The path of sea: Human migration across the Western Mediterranean, Revista de Economia Mundial n°, February 2006, p. 138, in: http://www.sem-wes.org/revista/arca/rem_14/rem14_41.pdf, consulté le: 23/11/2010, 14:27

³⁶³ - د. سمير رضوان: هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين، السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006، ص. 47

Parallèlement, 80% des chercheurs travaillant actuellement aux États-Unis sont d'origine étrangère. Cette situation s'accompagne d'une diminution du désir de la jeunesse américaine d'accéder aux professions scientifiques⁽³⁶⁴⁾. Les personnes les plus qualifiées rêvent d'aller en Amérique⁽³⁶⁵⁾, car elle constitue le plus grand pôle de migration scientifique internationale⁽³⁶⁶⁾. La politique de ce pays a conduit à une explosion de migration d'étudiants et de professionnels du Sud vers le Nord vers le rêve américain⁽³⁶⁷⁾. Environ la moitié du nombre croissant de médecins et d'infirmières travaillant à l'étranger et dans les pays de l'OCDE se trouvent aux États-Unis d'Amérique.⁽³⁶⁸⁾ Cette fuite américaine vers le personnel médical s'est poursuivie au cours des dix dernières années du siècle dernier, puisqu'elle a accueilli, jusqu'en 2000, environ 47% de médecins étrangers et résidant dans les pays de cette organisation⁽³⁶⁹⁾ (9) et ce pays a donc un taux de migration nette positif en ce qui concerne la migration des médecins et infirmières par rapport au reste des pays du monde⁽³⁷⁰⁾.

En outre, les pays européens ont été témoins d'un afflux d'un nombre important de cerveaux, puisqu'environ 40 % du nombre croissant de médecins et d'infirmières travaillant à l'étranger et dans les pays de l'OCDE s'y rendent ⁽³⁷¹⁾. L'union dans de nombreux secteurs a transformé le problème du marché du travail en un ensemble de mesures politiques au niveau

³⁶⁴ Anne Marie Gaillard et Jacques Gaillard: Les enjeux des migrations scientifiques internationales, Paris, Harmattan, 1999, p. 15

³⁶⁵ Leatitia Van Eackhout: Le siècle des migrants, Le Monde: Dossiers et Documents, n° 350, Février 2006, p. 1

³⁶⁶ Anne Marie Gaillard et Jacques Gaillard, op. cit., p. 14

³⁶⁷ Ibid., P15

³⁶⁸ OCDE: Perspectives des migrations internationales, Rapport annuel, Edition 2007, p. 173

³⁶⁹ Ibid., p. 178

³⁷⁰ Ibidem., p. 173

³⁷¹ OCDE (2007), op. cit., p. 173

continental. Ces mesures comprenaient la combinaison des emplois et des compétences, l'investissement dans les talents adaptés au marché du travail, en particulier ceux qui contribuent au développement de la productivité du travail, des mesures renforçant la participation au travail, en particulier des femmes et des personnes âgées, et enfin, la structuration de l'immigration. Dans ce contexte, et en cas de pénurie massive et à long terme de nombreuses professions telles que les médecins, les infirmières, les enseignants et les ingénieurs, il devient très important de souligner que l'Europe doit investir dans une éducation et une formation appropriées au lieu de compter sur l'attraction d'immigrés⁽³⁷²⁾.

L'environnement régional du Maroc a connu une augmentation de la fuite des cerveaux. L'ampleur des déplacements du capital humain est stupéfiante, selon la Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique et l'Organisation internationale pour les migrations, où le nombre d'Africains hautement qualifiés qui ont quitté le continent pour les pays industrialisés entre 1975 et 1984 était estimé à 40 000 personnes⁽³⁷³⁾. Ce nombre pourrait être plus élevé, car la migration annuelle a été estimée pour les Africains avec des spécialisations à un rythme de 4 400 individus par an au cours de la même période.⁽³⁷⁴⁾ Ce nombre est particulièrement

³⁷² Voir: Bureau International du Travail, Geneve: Opportunités et défis de la mobilité des travailleurs en temps de crise et au-delà, Document de base pour la réunion informelle des Ministres du travail et des affaires sociales lors de la Conférence Internationale du Travail, Genève, 16 juin 2009, p. 9, in: http://www.ilo.int/public/english/region/eurpro/geneva/download/events/ministers2009/opportunities_challenges_fr.pdf, consulté le : 15/7/2010, 12 : 30.

³⁷³ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: التربية اليوم: من هجرة الأدمغة إلى كسب الأدمغة، نشرة قطاع التربية في اليونسكو، العدد 18 أكتوبر/يناير، 2007، ص. 4

³⁷⁴ - Frédéric Docquier and Abdeslam Marfouk: International Migration by Education Attainment, 1990–2000, in: Çaglar Özden and Maurice

important si l'on prend en compte l'absence de réel développement concerné avec l'éducation et ses résultats. La plupart des pays africains sont nouvellement indépendants et n'ont pas les capacités suffisantes pour former les talents qui répondent à leurs besoins. Par conséquent, la fuite de cette quantité de leurs terres exprime l'ampleur de l'attrition systématique que le colonialisme continue d'exercer sur eux. L'Afrique souffre clairement d'une fuite des cerveaux, puisqu'en moyenne 23 000 personnes hautement qualifiées l'ont quitté chaque année entre 1984 et 1987⁽³⁷⁵⁾, et ce continent a également perdu 60 000 professionnels hautement qualifiés (médecins, enseignants, diplômés universitaires, ingénieurs, etc.) entre 1985 et 1990⁽³⁷⁶⁾(16). Par ailleurs, 35 spécialistes africains sur 100, envoyés pour suivre une formation à l'étranger entre 1982 et 1997 ne sont pas rentrés chez eux.⁽³⁷⁷⁾ En outre, à partir de 1990, plus de 20 000 Africains émigrent chaque année vers les pays industrialisés⁽³⁷⁸⁾. Le rapport du Programme des Nations Unies pour le développement pour l'année 2001 indique également que plus de 21 000 médecins nigériens travaillent aux États-Unis d'Amérique ⁽³⁷⁹⁾ et que 20 % des médecins africains ont choisi de s'installer dans les pays riches, et ce chiffre atteint 28 % pour les médecins d'Afrique subsaharienne ⁽³⁸⁰⁾.

Schiff: International migration, remittances, and the Brain Drain, A copublication of the World Bank and Palgrave Macmillan, Washington DC 20433, 2006, p.152

³⁷⁵ - Ibid., p.152

³⁷⁶ - محمد الحاجي الدريسي: هجرة الكفاءات المغربية إلى الخارج، أطروحة لنيل الدكتوراه، تحت إشراف الأستاذ الدكتور عسو منصور، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية، فاس، 2011، ص. 46

³⁷⁷ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، المرجع السابق، ص. 5

³⁷⁸ - هجرة الأدمغة المغربية: استنزاف للقدرات وهدر للثروة، في: أسبوعية المتوسط، العدد 17، السنة الأولى، 4-7-2009، ص. 2، في:

<http://www.mutawassit.com/pdf/17/P02.pdf>, consulté le: 30/9/2010, 01:39.

³⁷⁹ - هجرة الأدمغة المغربية، المرجع السابق، ص. 2

³⁸⁰ - Samuel Kingue, op. cit.

De même, le reste de la région arabe souffre d'une fuite des cerveaux, mais pas dans la même mesure que la région du Maghreb.³⁸¹ La migration des médecins, ingénieurs et scientifiques arabes vers l'Europe occidentale et les États-Unis a atteint 24 000 médecins, 17 000 ingénieurs et 75 000 travailleurs des sciences naturelles en 1976, représentant respectivement 50, 23 et 15 pour cent du total de la population de ces groupes professionnels dans le monde arabe⁽³⁸²⁾.

À la lumière de cette tension migratoire, et selon les statistiques officielles publiées par l'Organisation arabe du travail, au cours des cinquante dernières années, entre 25 et 50 % des talents arabes ont émigré.⁽³⁸³⁾ Les statistiques officielles américaines indiquent que la période entre 1960 et 2007 a vu la migration de plus d'un million et demi de talents qualifiés des pays arabes vers les États-Unis et le Canada.⁽³⁸⁴⁾ Alors, la terre d'accueil reste meilleure que son homologue abandonnée, et le nombre est toujours en croissance constante.⁽³⁸⁵⁾ D'autant plus, il y a chaque année une émigration d'environ 100 000 professionnels. Ils sont dirigés par des scientifiques, des ingénieurs, des médecins et des experts de huit pays arabes : Maroc, Liban, Syrie, Irak, Jordanie, Egypte, Tunisie et Algérie. De plus, 70 % des scientifiques qui voyagent pour se spécialiser ne reviennent pas dans leur pays.⁽³⁸⁶⁾

³⁸¹ - Voir: Cécily Defoort (2007), op.cit., p.40

³⁸² - د. نادر فرجاني: هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي، ص.2، في:

<http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/almi6.doc>, consulté le: 12/6/2010, 23:40.

³⁸³ - بسيوني الحلواني ووحيد تاجا: هجرة الكفاءات...تهديد خطير لمستقبل الأمة: مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 326، جمادى الأولى 1429، ص. 51

³⁸⁴ - نفس المرجع والصفحة

³⁸⁵ - نفس المرجع والصفحة

³⁸⁶ - نفس المرجع والصفحة

Au Maghreb, on constate que les cerveaux algériens sont moins nombreux que leurs homologues marocains dans les pays de l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques, puisque les premiers s'élevaient à environ 215 347 individus en 2000⁽³⁸⁷⁾, tandis que les cerveaux marocains ont atteint environ 361.773 compétences, malgré le fait que la population algérienne est plus importante que celle de son homologue marocaine. La première comptait environ 33 millions de personnes en 2005, tandis que la seconde n'en comptait que 31 millions et demi ⁽³⁸⁸⁾. Quant à l'élite tunisienne à l'étranger, elle ne dépassait pas 68 190 individus ⁽³⁸⁹⁾ alors que sa population dépasse les dix millions de personnes. Ainsi, si l'on appliquait la relation proportionnelle entre le nombre de population et la taille des cerveaux migrant, on constaterait que les cerveaux marocains migrent plus que les autres à l'échelle du Maghreb, malgré la guerre civile qu'a connue l'Algérie dans les années 90.

2- La migration des médecins et infirmiers marocains : l'ampleur du phénomène

En 2012, le secteur médical français a attiré 21111 médecins titulaires de diplômes étrangers, dont 10% de Marocains ⁽³⁹⁰⁾, soit plus de 2100 médecins en une seule année, sans compter les années précédentes et suivantes.

³⁸⁷- Voir: Frédéric Docquier and Abdeslam Marfouk: International migration by educational attainment- March 2005, in: http://www.ires.ucl.ac.be/CSSSP/home_pa_pers/docquier/filePDF/DM_Data.xls, consulté le: 30/9/2010, 01:39

³⁸⁸- Voir: Economical and Social Commission for Western Asia, op. cit.

³⁸⁹- Voir: Frédéric Docquier and Abdeslam Marfouk: International migration by educational attainment- March 2005, in: http://www.ires.ucl.ac.be/CSSSP/home_pa_pers/docquier/filePDF/DM_Data.xls, op.cit.

³⁹⁰- Yasser Moullan: Les migrations internationales de médecins: impacts et implications politiques, Questions d'économie de la santé n° 203 - novembre 2014; p.2

En effet, les talents sont attirés par les régions économiques actives, qui comprennent des industries importantes et de haute technologie, ainsi que des universités et des sièges sociaux, ce qui permet à l'individu d'obtenir des emplois stratégiques caractérisés par la force, l'influence et une organisation efficace liée aux régions. Il existe également un cercle vertueux qui permet de dire que plus le centre acquiert des activités haut de gamme (informatique, recherche, études supérieures, moyens de communication, etc.), plus le taux de compétences qui y réside est élevé ⁽³⁹¹⁾. Ainsi le centre, en étant un réservoir de matière grise et d'emplois hautement qualifiés, devient un moyen d'attirer les talents situés à l'extérieur. Paris est donc au sommet non seulement en termes d'emplois hautement qualifiés pour les citoyens mais aussi pour les étrangers, car chaque région de France comprend un pôle « fort » dans lequel, géographiquement, se concentrent les cadres mentaux et les métiers les plus élevés ⁽³⁹²⁾.

Les travailleurs étrangers ont leur propre spécificité en fonction des secteurs dans lesquels ils sont actifs : ils sont davantage présents dans le secteur des services (éducation, santé, action sociale, et services contractuels) par rapport au secteur industriel ⁽³⁹³⁾.

Il convient de noter que les étrangers en général et les Marocains en particulier ont la possibilité d'évoluer dans différents secteurs professionnels en France. Cependant, comme on le sait, la condition d'obtention de la citoyenneté ou d'un certificat français restreint l'accès de nombreux emplois aux

³⁹¹ Romain Liagre : L'attractivité de la région Nord-Pas-de-Calais envers les élites étrangères, Thèse de Doctorat, Soutenue le: 12 octobre 2007, Faculté de Géographie et Aménagement, Université des sciences et technologie de Lille, p.173

³⁹² Ibid., p.173

³⁹³ Ibidem., p.185

étrangers⁽³⁹⁴⁾. ce qui fait que le nombre de cadres marocains est faible dans de nombreux pays. Parmi les secteurs, les plus importants figurent trois domaines d'emploi: les emplois de l'Etat, les emplois médicaux hospitaliers et les emplois territoriaux⁽³⁹⁵⁾. Le nombre de professions interdites aux étrangers atteint une cinquantaine de professions, ce qui représente pour les secteurs public et privé ensemble environ sept millions de postes, soit 30% du total des postes, y compris un certain nombre de professions qui entrent dans la catégorie des «postes supérieurs» cadres mentaux et professions. » : Médecins, vétérinaires, avocats, directeurs d'établissements primaires et secondaires et directeurs de maisons d'édition⁽³⁹⁶⁾. Ainsi, de nombreuses professions liées à la souveraineté de l'État français sont exclusivement réservées aux personnes disposant de la nationalité française.

La présence marocaine se distingue également de son homologue égyptien si l'on prend en compte le nombre de résidents égyptiens, qui dépasse les 74 millions de personnes, alors que la taille de la population marocaine n'est que de 31,5 millions de personnes⁽³⁹⁷⁾. L'Egypte ne dépasse pas 31 médecins, alors que le nombre de médecins marocains a atteint 213 médecins en Belgique⁽³⁹⁸⁾. A une époque où la taille de la population égyptienne est plus de deux fois supérieure à celle de son homologue marocaine, constate-t-on que le nombre de médecins marocains dans ce pays est environ sept fois supérieur à celui de son homologue égyptien, dans un pays à

³⁹⁴ Ibidem., p.185

³⁹⁵ Ibidem., p.185

³⁹⁶ Ibidem., p.185

³⁹⁷ Voir: UN-ESCWA, op. cit.

³⁹⁸ Voir : Michael A. Clemens and Gunilla Pettersson: New data on African health professionals abroad, Working Paper Number 95, February 2007, Washington, DC, Center for Global Development, 2007, p. 22

trois langues, où la supériorité de l'immigration marocaine sur ce pays ne peut être justifiée dans la langue.

On peut dire que l'immigration marocaine est plus élitiste que celle des autres pays africains. Si le Maroc figure dans la première catégorie en termes de migration des médecins, il entre dans la deuxième catégorie en termes de migration des infirmiers. Si la République Démocratique du Congo connaît la présence de 1.761 de ses infirmiers en Belgique, le Maroc connaît la présence de seulement 517 infirmiers dans ce pays, un pourcentage qui ne dépasse pas 18% des infirmiers africains.

Malgré cela, le Maroc se classe au deuxième rang en termes de nombre d'infirmières africaines en Belgique, au même rang qu'en termes de médecins, mais derrière le Cameroun. Côté du personnel infirmier, on note également l'absence des professionnels égyptiens ainsi qu'une présence limitée de ceux originaires d'Algérie et de Tunisie, puisque le nombre d'infirmières dans les deux pays ne dépasse pas respectivement 44 et 17 infirmières.

: La présence marocaine en Belgique se distingue par son efficacité et sa qualité, favorisée par la volonté de la communauté francophone de renforcer son poids démographique. Cette dynamique contribue à améliorer la stabilité et l'intégration des Marocains, en particulier des individus hautement qualifiés.

La France est connue pour la migration de nombreux médecins vers son pays, puisque le nombre de médecins hors de France a atteint en 2000 environ 33 879 médecins⁽³⁹⁹⁾, ce qui équivaut à 16,9 pour cent⁽⁴⁰⁰⁾ du nombre total de médecins en France, dont le nombre en la même année, elle a atteint 200.358

³⁹⁹ OCDE (2007), op. cit., p. 176

⁴⁰⁰ Ibid., p. 176

médecins⁽⁴⁰¹⁾. Alors que le nombre de médecins nés au Maroc présents dans les statistiques françaises – en France – atteint la même année 5 113 médecins⁽⁴⁰²⁾. Cela représente environ plus de 15 % des médecins étrangers.

Pour rappel, de nombreux médecins marocains en France vivent dans une situation difficile car ils occupent des postes en dessous de leur niveau professionnel (par exemple, médecine interne) où ils reçoivent de mauvais salaires⁽⁴⁰³⁾.

Dans le même sens, le Canada est considéré parmi les pays qui attirent le plus les élites du Sud, puisque l'on constate que 35 % des médecins qui exerçaient leur profession au Canada en 2000 étaient nés à l'extérieur de ce pays, et 23 % d'entre eux étaient nés à l'étranger⁽⁴⁰⁴⁾. Il attire aussi en même temps les élites marocaines, sur 1 563 professionnels marocains ayant immigré au Canada en 1999, on retrouve 393 professionnels des médias, 375 ingénieurs et techniciens spécialisés, 14 titulaires d'un diplôme en sciences appliquées. ...etc. Il ressort clairement de là que le domaine de l'immigration au Canada est particulièrement ouvert aux personnes

⁴⁰¹ Ibidem., p. 176

⁴⁰² Michael Clemens and Gunilla Pettersson: Medical Leave: A new database of health professional emigration from Africa, CGD Note, Washington, DC, Center for Global Development, in: http://www.cgdev.org/doc/Data/Africa_health_emigration.xls, consulté le: 5/10/2008, 12:52.

⁴⁰³ Maurice Schiff: Brain Gain: Claims about its Size and Impact on Welfare and Growth Are Greatly Exaggerated, Annual Bank Conference on Development Economics, Amsterdam, The Netherlands, May 23-24 2005, The World Bank, p. 10, in: <http://siteresources.worldbank.org/INTAMSTERDAM/Resources/MauriceSchiff.pdf>, consulté le: 10/7/2007, 12 :05.

⁴⁰⁴ OCDE (2007), op. cit., p. 178

qualifiées⁽⁴⁰⁵⁾. De plus, durant les années 1991-1998, la ville de Montréal à elle seule a accueilli 3 820 Marocains qualifiés⁽⁴⁰⁶⁾.

Il y a certains médecins, bien intégrés dans la société marocaine et mariés, choisissent de vendre leurs biens pour entreprendre l'aventure de l'immigration. Ce phénomène concerne un nombre croissant de professionnels de la santé. Le Canada, dans le cadre de sa politique d'immigration visant à attirer des cadres francophones depuis 1997, constitue l'une des principales destinations de ces migrants⁽⁴⁰⁷⁾.

Les transformations géographiques dont sont témoins les élites marocaines sont évidentes dans la migration des médecins formés au Maroc. De par leur impression des valeurs marocaines, à leurs différentes étapes de la vie, ils représentent en fait les tendances les plus importantes de la société marocaine par rapport aux pays vers lesquels ils sont désireux d'immigrer, notamment par l'élite professionnelle marocaine.

De 1991 à 2004, le nombre de médecins marocains ayant obtenu leur diplôme au Maroc et se dirigeant vers les États-Unis d'Amérique a doublé environ 36 fois, tandis que la situation en ce qui concerne la France était tout à fait normale, car la migration de ce même groupe là-bas a doublé d'environ 36 fois à deux reprises, sachant qu'elle est l'attracteur traditionnel des immigrés marocains en général et de l'élite marocaine en particulier⁽⁴⁰⁸⁾.

⁴⁰⁵ محمد الحاجي الدريسي، المرجع السابق، ص. 166.
⁴⁰⁶ بيبير فيرمورين: مغرب المرحلة الانتقالية، ترجمة: علي أيت احمد، منشورات طارق، 2002

ص. 148

⁴⁰⁷ محمد الحاجي الدريسي، المرجع السابق، ص. 166.
⁴⁰⁸ Voir: Frédéric Docquier and Alok Bhargava: The medical brain drain: A new panel data set on physicians' emigration rates (1991-2004), September 2006, in: http://siteresources.worldbank.org/INTRES/Resources/DataSetDocquierBhargava_Medical_BD100306.xls, consulté le: 12/7/2007, 15:54.

Le nombre de ce groupe d'immigrés a également doublé en Suède et en Suisse⁽⁴⁰⁹⁾, ce qui indique que les talents marocains sont en route vers de nouveaux havres au lieu des traditionnels.

La polarisation servile de l'État mère colonial ne pénètre plus dans l'âme des immigrés marocains, d'autant plus que la France a commencé à mettre en œuvre une politique de portes fermées, qui les a incités à rechercher de nouveaux débouchés, en éliminant tous les obstacles linguistiques et culturels qui les empêchaient de se développer. Le vieux colonisateur s'était établi dans notre système éducatif.

Les efforts des Marocains pour imposer une nouvelle orientation géographique à l'immigration marocaine laissent présager une future indépendance réaliste, d'autant plus que ceux qui se dirigent vers ces nouveaux pays, qui accueillent les talents marocains, sont des jeunes.

Le Maroc étant considéré comme un sujet du système migratoire international, les grandes puissances susmentionnées en feront inévitablement la cible la plus importante pour satisfaire la faim de leurs entreprises multinationales. C'est ce qui rendra ce pays, dans un avenir proche et moyen, vulnérable à l'épuisement massif de ses compétences, d'autant plus que le lien du peuple marocain avec la diaspora est devenu fort car les nombreux présents à l'étranger sont liés au l'intérieur, et les gens de l'intérieur sont liés aux grands groupes installés à l'étranger, qui au niveau des compétences en comprennent environ la moitié, ce qui fait qu'en réalité, sans exagération, on parle des Marocains de l'intérieur et des Marocains de l'étranger tout comme les Marocains de l'intérieur.. Ce qui est pire, c'est que les zones de polarisation concernant les talents immigrés marocains sont multiples, ce qui contribue à diversifier les facteurs de polarisation qui les attirent. Il convient de noter que

⁴⁰⁹ Ibid.

ce groupe se compte par centaines de milliers depuis l'an 2000, lorsque l'Espagne était quasiment absente en termes d'importation de cerveaux marocains, comme c'est le cas d'autres pays qui ont commencé à connaître un afflux évident de médecins marocains depuis 1999, comme le Swaziland, la Suède, l'Italie, l'Australie et l'Allemagne, qui ont connu leur apogée dans les années 2003 et 2004 ⁽⁴¹⁰⁾.

Lorsque l'on considère la politique de polarisation occidentale des élites immigrées, on se retrouve face à une réalité avec des données et des résultats contradictoires. Des individus compétents quittent leur pays d'origine dans l'espoir d'une bonne situation de vie, mais beaucoup d'entre eux dégradent leur ambition au profit d'une réalité, peut-être pire que. Celle, on parle ici de la réalité qu'ils vivaient dans leur pays. L'Ouest canadien, par exemple, pourrait devenir un foyer de richesse pour les immigrants, mais pas pour tous ? Beaucoup d'entre eux ont été trompés en raison du manque total de reconnaissance de leurs qualifications. Il y a des ingénieurs qui distribuent des pizzas, d'autres qui ne peuvent pas signer leurs dessins techniques, et il y a des médecins qui conduisent des taxis. C'est pourquoi, en avril 2005, le gouvernement canadien a annoncé plusieurs programmes pour faciliter cette reconnaissance, dont un qui concerne les professionnels de la santé formés à l'étranger ⁽⁴¹¹⁾. Cette réalité est vécue dans un pays dont le programme cible les «carrières stratégiques» et les

⁴¹⁰ Voir: Alok Alok Bhargava and Frédéric Docquier: The medical brain drain: A new panel data set on physicians' emigration rates (1991-2004), April 2007, in: http://siteresources.worldbank.org/INTRES/Resources/DataSetDocquierBhargava_Medical_BD100306.xls, consulté le: 12/3/2008, 15 :09.

⁴¹¹ Anne Pélouas: Le Canada veut encore plus d'immigrés, Le Monde: Dossiers et Documents, N° 350, Février 2006, p. 7

bâtisseurs d'entreprises, notamment dans l'État de la Colombie-Britannique ⁽⁴¹²⁾.

On peut conclure de ce qui précède que l'élite marocaine est plus disposée à émigrer que les autres au niveau régional et mondial, et cela se manifeste dans la catégorie des médecins, où le nombre de médecins marocains à l'étranger a atteint 6.506 médecins, soit environ 31 % de médecins marocains.⁽⁴¹³⁾ Ce pourcentage double presque le pourcentage de médecins arabes résidents des pays de l'OCDE, qui est d'environ 18,2%, représente le pourcentage le plus élevé par rapport aux autres régions, à l'exception des pays d'Afrique subsaharienne, et ce. Ce pourcentage est environ 20 fois supérieur à celui des médecins chinois ⁽⁴¹⁴⁾. De plus, le Maroc fait partie des quinze premiers pays à émigrer vers les pays de l'OCDE ⁽⁴¹⁵⁾. Environ un tiers des médecins marocains se sont installés dans les pays d'accueil au cours de l'année 2000 ⁽⁴¹⁶⁾.

Ainsi, le Maroc est devenu l'un des plus grands exportateurs de cerveaux, non seulement au Maghreb mais aussi dans le monde arabe et international, puisque sa part dépasse le tiers de million de cerveaux situés à l'étranger, alors

⁴¹² Ibid., p. 7

⁴¹³ Michael A. Clemens and Gunilla Pettersson: Medical Leave: A New Database of Health Professional Emigration from Africa, Working Paper Number 95, The Center for Global Development, August 2006, p. 12, in: http://www.queensu.ca/samp/migrationresources/Documents/DB_HealthProfessional_Emigration.pdf, consulté le: 23/10/2010, 16:50.

⁴¹⁴ د. عبد اللطيف الحناشي: هجرة الكفاءات العربية: هل يمكن أن يتحول الداء إلى دواء وإن ظرفياً؟، العرب، 21 غشت 2009، ص.3، في:

<http://www.alarab.co.uk/previouspages/Alarab%20Daily/2009/08/21->, consulté le: 12/7/2010, 13:49.08/p03.pdf

⁴¹⁵ Papademetriou, Demetrios G., Will Somerville and Hiroyuki Tanaka: Talent in the 21st century Economy, Washington DC, Migration Policy Institute, 2008, p.19

⁴¹⁶ Voir: Michael A. Clemens and Gunilla Pettersson, op. cit., p. 12

que sa population ne représente que 9,8% de la population arabe. Ainsi, la faible pression démographique au Maroc n'a pas contribué à préserver ses cerveaux, tandis que la guerre civile, ni même la supériorité démographique de l'Algérie, n'ont pas provoqué la fuite de ses talents de la manière connue au Maroc, même si l'Algérie souffre davantage en termes de l'émigration des médecins ⁽⁴¹⁷⁾.

Ainsi, la dernière décennie du siècle dernier a vu une augmentation du nombre de compétences des immigrés marocains, non seulement ceux qui ont reçu leur formation à l'étranger, mais aussi ceux qui sont diplômés des instituts et collèges marocains. Les années 1990 ont également été caractérisées par l'émergence des traits fondamentaux des compétences marocaines présentes à l'étranger, représentées par leur première place dans le monde arabe, et par la capacité de les distinguer statistiquement de la main d'œuvre non qualifiée, ce qui était difficile pour le chercheur à faire dans les années 1960, 1970 et même dans les années 1980 en raison de la faiblesse quantitative de ces compétences, d'une part, et de l'absence de méthodes et techniques statistiques suffisantes, d'autre part.

Les emplois en pénurie comprennent les métiers manuels qualifiés, les métiers de la santé (médecins, infirmiers), les spécialistes des technologies de l'information, les administrateurs, les métiers financiers et comptables, les chercheurs scientifiques et les ingénieurs. Aussi, les entreprises ont cruellement besoin de compétences de base liées notamment aux technologies de la communication, aux médias,

⁴¹⁷ Voir: Center for Global Development (Washington): Physicians born in African countries appearing in censuses of nine receiving countries circa 2000. in: http://www.cgdev.org/doc/Data/Africa_health_emigration.xls, consulté le: 12/11/2008, 12:38..

aux langues étrangères, à la communication interpersonnelle, au management, etc.

Quant au Maroc, les grandes catégories professionnelles sont restées stables au cours des dix dernières années. La forte poussée démographique et la force de la jeunesse se sont traduites par un excédent de main d'œuvre. De même, le pourcentage de ceux qui savent lire et écrire au Maroc reste faible (52,3% selon le recensement de 2004), et le pourcentage de ceux qui ont accès à l'enseignement secondaire qualifiant au sein de la catégorie active reste très faible (17% en 2003).⁽⁴¹⁸⁾

3-Les causes de la migration des talents médicaux

La perte de capital humain due à la migration des travailleurs qualifiés entraîne une détérioration du retour des travailleurs résidents et une faible croissance dans la zone de départ, conformément à la théorie de la croissance endogène, dont le principal moteur est l'accumulation de connaissances⁽⁴¹⁹⁾. Lorsque la main-d'œuvre technique et qualifiée quitte son pays d'origine, elle la prive des dirigeants qui paient pour le changement et de ceux qui initient le processus de modernisation. De plus, leur migration à l'étranger a un impact négatif sur le système académique et sur la qualité des services fournis par ces personnes formées. Par exemple, la perte de médecins a eu de graves conséquences sur les services de santé ainsi que sur la création de nouveaux instituts médicaux dans les pays arabes. De même, la migration des ingénieurs et des scientifiques à l'étranger a eu des effets négatifs⁽⁴²⁰⁾.

⁴¹⁸ Bureau International du Travail, Geneve, op. cit., pp. 9-10.

⁴¹⁹ Manon Domingues Dos Santos: Attraction des élites et exode des cerveaux: les enjeux économiques d'une concertation entre pays d'origine et pays d'accueil, Horizons stratégiques – n° 1 – juillet 2006, p.22, in: <http://www.strategie.gouv.fr/revue/IMG/pdf/RHS1DF.pdf>, consulté le: 3/9/2007, 20:51.

⁴²⁰ د. تيسير عبد الجبار، المرجع السابق، ص. 188

Les sociétés latino-américaines connaissent les mêmes difficultés de développement, où elles continuent de souffrir d'une grave pénurie de médecins malgré des taux d'inscription élevés dans les facultés de médecine. Les associations médicales préviennent également, dans de nombreux pays africains, que le manque de personnel qualifié met les établissements nationaux dans une situation dangereuse au point que le droit aux soins et l'accès aux institutions médicales restent réservés aux seuls riches. En outre, certains pays restent paralysés face à l'exode massif de leurs médecins et infirmières à la recherche d'un travail bien rémunéré en Europe et en Amérique du Nord. Dans d'autres domaines, les pays en développement souffrent d'une grave pénurie d'ingénieurs pour gérer et suivre les projets d'infrastructures, et il en va de même pour les chercheurs et les scientifiques capables de faire tourner la roue du progrès dans tous les équipements publics, de la santé à l'éducation⁽⁴²¹⁾.

De nombreux secteurs sont confrontés à une pénurie de compétences, ce qui les amène aujourd'hui à faire appel aux étrangers pour combler leur pénurie. En France, par exemple, il n'est pas possible d'assurer la continuité des premiers secours et des services dans le secteur médical hospitalier sans l'aide de médecins et infirmiers étrangers⁽⁴²²⁾. La migration qualifiée permet aux pays du Nord de répondre à leurs besoins de qualité de travail et bénéficier des compétences de travailleurs qualifiés pour faire tourner la roue du développement⁽⁴²³⁾, qui repose désormais sur des mécanismes autres que ceux qui existaient à l'époque de la guerre froide. En outre, il faut prendre en compte le phénomène de l'augmentation de l'âge moyen de la population dans les pays développés et de la proportion

⁴²¹ UNESCO: Fuite des cerveaux: perdre pour gagner? L'éducation - Aujourd'hui, N°18, octobre 2006 – janvier 2007, p. 5

⁴²² Leatitia Van Eackhout, op. cit., p. 1

⁴²³ Domingues Dos Santos, op. cit., p. 21

croissante de personnes âgées avec la baisse du taux de natalité, ce qui indique que l'afflux de migration de travail aidera ces pays à répondre aux exigences du marché du travail⁽⁴²⁴⁾.

Le chômage manifeste et déguisé est le résultat de l'expansion de l'enseignement public, qui n'était pas lié à la réalité économique locale d'une part et qui reposait sur des bases plus conséquentes que créatives d'autre part. En outre, le retard des connaissances inculquées, d'une part, et la politisation des voies économiques et la centralisation odieuse, ont rendu le système socio-économique national plus chancelant et plus vulnérable à l'échec et à la détérioration.

Dans le même temps, la grande disparité des niveaux de salaires entre les pays développés et les pays exportateurs de pétrole du monde arabe, d'une part, et les pays non exportateurs de pétrole, d'autre part, constitue un facteur néfaste qui favorise la fuite des cerveaux. Certaines estimations indiquent que les personnes ayant des spécialisations scientifiques, les médecins et les ingénieurs gagnent dix fois plus que ce qu'ils gagnent dans les pays arabes et dans d'autres pays en développement dans un certain nombre de pays développés⁽⁴²⁵⁾.

Une étude a montré que les disparités salariales constituent le quatrième facteur qui incite les diplômés à ne pas revenir. La comparaison doit être basée sur les salaires réels afin de donner une indication correcte de la disparité des revenus. Cependant, le taux d'inflation dans les pays arabes est depuis de nombreuses années plus élevé que le taux moyen des pays développés⁽⁴²⁶⁾.

⁴²⁴ نهاد جوهر: حقوق العمالة المهاجرة في المواثيق الدولية، السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006، ص. 53

⁴²⁵ د. تيسير عبد الجبار: مشكلة هجرة الكفايات من بلدان المشرق العربي، في: حرية الثقافة العربية:

هجرة الكفاءات العربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص. 189

⁴²⁶ نفس المرجع، ص. 190

La disparité des salaires et la différence des conditions de travail entraînent une fuite des cerveaux des pays africains vers les pays développés. La plupart des économies africaines ont connu le gel des salaires, la dépréciation de la monnaie et une inflation financière galopante. Par conséquent, ces conditions ont poussé les personnes qualifiées à rechercher des pays sûrs en termes de disponibilité de salaires stables, de compétences, d'expertise professionnelle et de stabilité de la vie économique (427).

De manière concise, la dégradation du niveau de vie des salariés spécialisés et qualifiés engendre logiquement un sentiment d'insatisfaction. Ce n'est pas seulement l'écart salarial entre les pays en développement et les pays développés qui joue un rôle majeur dans la migration, mais aussi la disparité des salaires au sein d'un même pays. De plus, les grandes différences de salaires qui prévalent entre les pays arabes expliquent en grande partie les flux de spécialistes des pays non exportateurs de pétrole vers le Royaume d'Arabie Saoudite et les pays du Golfe (428). En fait, les revenus n'ont rien à voir avec le travail et la production. La compétence se retrouve, après une âpre lutte pour obtenir des études supérieures, que son revenu est bien inférieur à celui des personnes qui n'ont pas étudié du tout, et elle doit donc se contenter de un foyer modeste, si elle en trouve un, et une vie plus proche de l'austérité que de la prospérité et de la stabilité (429).

⁴²⁷ IOM : World Migration 2003: Managing Migration - Challenges and Responses for People on the Move, p. 221, in: http://www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shared/main/site/published_docs/books/wmr2003/chap12p215_238.pdf, consulté le: 21/2/2007, 12 : 30

⁴²⁸ د. تيسير عبد الجبار، المرجع السابق، ص. 190

⁴²⁹ أنظر: درده أحمد العلي: هجرة العقول العربية: أسبابها وسبل معالجتها بيروت، المنارة، 2003، ص. 28

Les conditions de travail difficiles dans les pays arabes incluent également l'absence d'assistants qualifiés pour soutenir le travail des personnes possédant des spécialisations et des spécialistes scientifiques, le manque de possibilités de formation sur le terrain, d'équipements modernes et d'installations de recherche limitées. Il est clair que ces facteurs ont un impact significatif sur la migration des talents, notamment des spécialistes les plus qualifiés. Ceux qui ont des spécialisations scientifiques et les spécialistes arabes sont confrontés à un nombre très limité de laboratoires et de centres de recherche, au manque de bibliothèques équipées de livres, de références et de revues scientifiques modernes, au manque de groupes ou de sociétés scientifiques et à la rareté des séminaires, réunions, et des conférences. Cet isolement du monde par rapport aux développements scientifiques modernes, à une époque où le monde connaît un développement rapide, conduit à une obsolescence de ses connaissances. Par conséquent, les chercheurs et scientifiques qualifiés se sentent insatisfaits et sont contraints d'émigrer⁽⁴³⁰⁾.

L'instabilité professionnelle et d'emploi apparaît en fonction de la spécialisation détenue par le personnel et du travail qu'il exerce effectivement. Comme l'ingénieur, l'agronome ou l'économiste, qui sont souvent placés dans des postes administratifs éloignés de leur spécialité, ce qui crée en eux un sentiment négatif à l'égard de leur travail et la conviction que leur pays ne peut pas leur fournir un travail convenable, et ils se tournent vers l'immigration pour satisfaire leurs aspirations académiques et de vie ⁽⁴³¹⁾. Il est bien établi que le marché du travail qualifié connaît une mondialisation tant au niveau de l'offre que de la demande. Cette dynamique fait que la globalisation de l'économie, ainsi que le maintien et le

⁴³⁰د. تيسير عبد الجبار، المرجع السابق، ص. 192

⁴³¹د. أحمد العلي، المرجع السابق، ص. 31

renforcement de la compétitivité des entreprises, reposent en grande partie sur leur aptitude à attirer rapidement des talents diversifiés dans l'ensemble des secteurs, afin de répondre aux exigences techniques et intellectuelles croissantes ⁽⁴³²⁾.

Ainsi, dans de nombreux pays d'accueil, comme c'est le cas au Québec, le dynamisme moderne du marché du travail et les perspectives d'emploi, notamment dans les secteurs de l'économie moderne, permettent l'intégration facile d'un grand nombre d'immigrants. Les pays d'accueil examinent la situation actuelle et anticipent une augmentation du nombre d'immigrants. L'état d'accueil fixe des critères de sélection, en se concentrant sur la recherche de candidats ayant un certain niveau de formation et possédant des compétences qui répondent aux besoins de l'économie nationale, tout en facilitant leur intégration rapide sur le marché du travail. ⁽⁴³³⁾ La plupart de ces pays ont modifié leurs politiques polarisantes et les ont rendues plus flexibles et ont également adopté des mesures fiscales attractives pour encourager l'arrivée de main-d'œuvre étrangère qualifiée. ⁽⁴³⁴⁾

⁴³² Voir:Ahmed Zekri: Emigration des compétences Sud-Nord: Quel impact sur les pays du Sud? In: La migration Sud-Nord: La problématique de l'exode des compétences, Fondation Hassan II pour les Marocains résidants à l'étranger, actes du colloque organisé à la faculté de droit-Agdal, Rabat, les 27-28 avril 2001, Salé, ImprimElite, 2002, p. 34

⁴³³ VOIR : Mohamed Dioury: Mondialisation et exode des compétences: Le cas de la politique québécoise de l'immigration à l'égard des candidats marocains, in: La migration Sud-Nord: La problématique de l'exode de compétences, Actes du colloque organisé à la faculté de droit-Agdal, Rabat, les 27-28 avril 2001, Fondation Hassan II pour les Marocains résidants à l'étranger, Salé, ImprimElite, 2002, p. 58

⁴³⁴ El Mouhoub Mouhoud: Les nouvelles migrations: Un enjeu Nord-Sud de la mondialisation, Paris, Encyclopaedia universalis, 2005, p. 11

De plus, la généralisation automatisée et informationnelle des systèmes de production, caractérisés par la flexibilité, s'est accompagnée de nouvelles formes de travail, de nouveaux comportements et de nouveaux modèles relationnels dus à la capacité de mobiliser et de valoriser les ressources humaines au plus haut niveau.⁽⁴³⁵⁾ Les industries avancées qui mènent le progrès dans les pays industrialisés avancés ont besoin d'une main-d'œuvre qualifiée provenant d'immigrants des pays en développement.⁽⁴³⁶⁾

Les professionnels des pays du Sud acquièrent leur mobilité au niveau international, soit en étudiant à l'étranger, soit en s'inscrivant dans une institution locale dont les programmes et les décisions sont plus proches des conditions de travail des pays développés ⁽⁴³⁷⁾. Des recherches ont prouvé que les étudiants arabes des pays développés-sont plus susceptibles d'y rester. Résider dans ces pays et y acquérir des compétences adaptées au marché du travail leur offre davantage de possibilités de recherche scientifique, d'intégration sociale et de réalisation de leurs rêves personnels ⁽⁴³⁸⁾.

En fait, le marché est devenu mondial pour les personnes hautement qualifiées. Ils peuvent trouver de meilleurs salaires et de meilleures conditions de travail à l'étranger que dans leur pays d'origine : les professionnels des médias sont recherchés de la Californie à l'Allemagne et à l'Afrique du Sud ; Les hôpitaux saoudiens et omanais ont besoin de médecins et d'infirmières sud-africaines en Grande-Bretagne ⁽⁴³⁹⁾.

⁴³⁵ Ahmed Zekri, op. cit., p. 33

⁴³⁶ د. مغلوري شلبي: الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، السياسة الدولية، ع. 165، يوليو 2006،

ص. 49

⁴³⁷ درده أحمد العلي، المرجع السابق، ص. 138-139

⁴³⁸ نفس المرجع، ص. 18

⁴³⁹ Guy Herzlich: Une nouvelle figure de la mondialisation, Le Monde: Dossiers & Documents, N° 350, Février 2006, p. 1

Le manque de personnes qualifiées dans le monde, comme en 2000, est d'environ 4 000 000 personnes, et le déficit dans les plus grands pays industrialisés est estimé à 350 000 personnes aux États-Unis d'Amérique, 300 000 personnes en Allemagne, 220 000 au Royaume-Uni et entre 35 000 et 185 000 en France et 35 000 au Canada ⁽⁴⁴⁰⁾.

Parallèlement, une étude conceptuelle montre que la France connaîtra d'importants besoins de renouvellement et d'emploi des chercheurs (de 8 000 à 14 700 chercheurs par an sur la période 2001-2013) ; alors que l'on constate que le nombre d'étudiants connaîtra une période de stabilité et peut-être déclin, si l'on ne prend pas en compte les étudiants étrangers. Pour faire face à cette situation, l'État doit approvisionner le marché du travail dans les domaines scientifiques et techniques, indépendamment du recours aux réserves internes par l'immigration scientifique. ⁽⁴⁴¹⁾ Cette réalité a conduit à l'existence d'un marché international des talents au niveau du système capitaliste selon les spécifications des pays industrialisés occidentaux, qui est une extension naturelle du marché du travail des pays arabes intégrés dans ce système. ⁽⁴⁴²⁾

Pour assurer le succès du processus de ce marché, nous constatons que dans tous les pays du monde, les salaires et traitements sont déterminés selon des barèmes proportionnés aux qualifications et à l'expérience. ⁽⁴⁴³⁾ Les pays dotés d'un système économique bien établi fixent des barèmes de salaires en fonction des qualifications et de l'expérience en cohérence précise avec les hausses de prix selon des études statistiques prédictives de l'offre et de la demande ⁽⁴⁴⁴⁾.

⁴⁴⁰المهدي المنجرة: قيمة القيم، المرجع السابق، ص. 135

⁴⁴¹نفس المرجع والصفحة

⁴⁴²دردة أحمد العلي، المرجع السابق، ص. 18

⁴⁴³نفس المرجع، ص. 30

⁴⁴⁴نفس المرجع، ص. 31

Il convient de noter que l'un des facteurs de migration vers ces pays est que les salaires, qu'ils soient nominaux ou réels, sont plus élevés dans les pays développés. En plus de biens de consommation plus disponibles, de meilleures conditions de travail, en particulier dans les grandes entreprises gérées efficacement et qui ont une vision claire des besoins de leurs employés hautement qualifiés ⁽⁴⁴⁵⁾. Par logique libérale, les travailleurs vont là où ils sont meilleurs payés pour leur travail.⁽⁴⁴⁶⁾ C'est ce qui arrive aux talents marocains. Dans le seul domaine de l'informatique, et précisément en mars 1999, une entreprise étrangère a publié une annonce pour employer 600 ingénieurs en informatique, attirant ainsi les meilleurs parmi l'élite informatique du Maroc. Si l'on considère l'aspect des salaires, les salaires proposés varient entre 15 000 francs français (environ 24 000 dirhams marocains) et 20 000 francs français (environ 32 000 dirhams marocains) par mois, ce qui équivaut parfois à quatre fois le salaire des ingénieurs marocains⁽⁴⁴⁷⁾.

Outre une économie saine et stable qui contribue à attirer constamment des cerveaux, certaines conditions économiques conduisent à un recrutement temporaire de talents. En raison de la hausse des prix du pétrole, les pays producteurs de pétrole comme le Mexique, le Venezuela et le Costa Rica ont connu une prospérité qui leur a permis d'augmenter leurs investissements dans des projets d'infrastructure, y compris des installations et des services, ainsi que dans des projets industriels, ce qui a nécessité d'attirer des investisseurs professionnels, des techniciens et d'autres travailleurs non professionnels pour travailler dans ces projets, et leur accorder des salaires

⁴⁴⁵ نفس المرجع، ص. 104

⁴⁴⁶ Philippe Bernard: L'exode des compétences nuit au développement des pays du Sud, Le Monde: Dossiers et Documents n° 350, Février 2006, p. 6

⁴⁴⁷ Ahmed Zekri, op. cit., p. 36

rémunérateurs comparables à ceux offerts par les employeurs des pays développés comme le Canada, les États-Unis et les pays européens.⁽⁴⁴⁸⁾

Si la Jamaïque veut garder un médecin, elle doit en avoir cinq. La migration de travailleurs qualifiés en provenance des pays en développement n'est pas un phénomène nouveau. Les premières études publiées sur les migrations internationales des élites remontent aux années 1960. Elle a été suivie par une littérature théorique et de terrain à la fin des années soixante-dix à l'initiative de Jagdish Bhagwati. Malgré cela, le sujet est aujourd'hui devenu nouveau et passionnant, d'une part au sein des chercheurs, et d'autre part dans les politiques suivies. Deux raisons expliquent cette approche moderne du sujet.

La première raison est d'augmenter le taux d'immigrants qualifiés. Doquier et Marfouk estiment que le nombre de résidents dans les pays de l'OCDE a augmenté de 50 % entre 1990 et 2000, tandis que le nombre d'immigrés qualifiés a augmenté de deux fois et demie plus que celui des immigrés non qualifiés. Cependant, le taux de migration de travailleurs qualifiés est considéré comme plus important dans les îles du Pacifique et des Caraïbes, ainsi que dans les pays d'Amérique centrale et d'Afrique. De toute évidence, une partie importante de la main-d'œuvre migre des pays pauvres vers les pays riches. La fuite des cerveaux devient donc de plus en plus accentuée.

La deuxième raison est le rôle joué par les politiques d'immigration des pays d'accueil lorsqu'il s'agit d'amplifier la fuite des cerveaux. Des politiques sélectives ont été adoptées depuis les années 1980 en Australie et au Canada, visant à donner la priorité à l'accueil d'immigrés qualifiés, institutionnalisés sous

⁴⁴⁸ رضا محمد هلال : تداعيات هجرة العمالة على أمريكا اللاتينية، السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006، ص. 58

diverses formes aux États-Unis dans les années 1990. Par ailleurs, plusieurs pays européens ont récemment amélioré, voire reformulé, leur législation pour s'aligner sur cette tendance. De plus, les pays riches sont actuellement en compétition pour attirer des spécialistes étrangers sans aucun accord entre eux ou avec les pays de départ.⁽⁴⁴⁹⁾

La politique de restriction des immigrants dans les pays napoléoniens ne se limitait pas à cela, mais elle allait au-delà, puisque la stratégie britannique a été adoptée en février 2005, clairement, à travers l'idée de « contrôler les frontières en faisant de l'immigration une opportunité » pour la Grande-Bretagne. L'idée est devenue une bénédiction et repose sur un appel clair à des compétences professionnelles, notamment des médecins, des ingénieurs et des experts financiers ⁽⁴⁵⁰⁾. De plus, dans le même pays, les autorités envisagent de faire venir des diplômés étrangers anglophones pour compenser pour le manque de cadres entrepreneuriaux, en particulier dans le secteur industriel ⁽⁴⁵¹⁾. Pour atteindre ses objectifs, le gouvernement de Tony Blair, malgré son extrême cruauté, s'est opposé au système de quotas, comme l'a annoncé Elizabeth II dans son discours du Trône le 16 mai 2005. Le premier ministre a instauré un projet visant à établir un système approprié pour encourager l'entrée d'immigrés légaux qualifiés ⁽⁴⁵²⁾, sachant que ce système, inspiré du système australien, vise à lier le nombre d'immigrés licenciés aux besoins du marché du travail. Le stratagème a été détecté par la Peel Immigration and Asylum Foundation. Cela a été révélé par le ministre de l'Intérieur Charles Clarke, et ce projet vise à « permettre à l'immigration contrôlée d'être dans l'intérêt du Royaume-Uni, et même de l'empêcher en temps

⁴⁴⁹ Manon Domingues Dos Santos, op. cit., p. 18

⁴⁵⁰ Leatitia Van Eackhout, op. cit., p. 1

⁴⁵¹ Mau Roche: Le Royaume-Uni choisit des immigrés « utiles » au pays, *Le Monde: Dossiers et Documents*, N° 350, Février 2006, p. 7

⁴⁵² Ibid., p. 7

opportun»⁽⁴⁵³⁾. Il convient de noter que ces [immigrants] peuvent obtenir la citoyenneté après cinq ans.⁽⁴⁵⁴⁾

En fait, la demande constante de compétences professionnelles est de plus en plus importante dans les politiques migratoires européennes.⁽⁴⁵⁵⁾ Dans un document publié en septembre 2005, la Commission européenne a proposé des «lignes directrices pratiques» pour mettre la migration au service du développement, valorisant «les systèmes de travail distribués» qui permettent aux médecins et techniciens ou autres professionnels africains de répartir leur activité dans une institution de leur pays d'origine et de son partenaire dans l'Union européenne ⁽⁴⁵⁶⁾. Une telle proposition, visant à lier l'élite professionnelle africaine à l'Europe, n'est en réalité qu'une stratégie impérialiste subtile visant à connecter l'Afrique à l'Europe et à absorber les éléments les plus qualifiés de sa population.

Les pays d'accueil s'efforcent d'attirer les titulaires de diplômes universitaires et les professionnels des professions artistiques et techniques. À cette fin, des institutions spéciales ont été créées, telles que l'International Labour Services, basée aux États-Unis d'Amérique, et l'institution susmentionnée a envoyé des lettres aux personnes concernées, leur proposant de leur garantir un emploi aux États-Unis d'Amérique ⁽⁴⁵⁷⁾.

Conclusion

Sur la base de ce qui précède, on peut dire :

- La fuite des cerveaux est devenue un phénomène mondial qui touche divers aspects de la vie sociale

⁴⁵³ Ibidem., p. 7

⁴⁵⁴ Ibidem., p. 7

⁴⁵⁵ Leatitia Van Eackhout, op. cit., p. 1

⁴⁵⁶ Philippe Bernard, op. cit., p. 6

⁴⁵⁷ - درده أحمد العلي، المرجع السابق، ص. 15

La migration des médecins est au sommet des migrations professionnelles

- Les instituts, collèges et centres de formation diplôment une partie importante du personnel de santé maghrébin au profit du marché du travail étranger

- Il est devenu un devoir pour les autorités maghrébines de prendre en compte le phénomène de migration des professionnels de santé et de les inciter à travailler dans leur pays d'origine.

Il est nécessaire de construire et d'échanger des expériences entre les pays du Maghreb afin d'éviter tout risque futur qui pourrait résulter de la migration du personnel médical.

الفصل الحادي عشر

La Réalité et les Causes de la Migration des Talents Médicaux en Afrique et dans le Monde Arabe : le Maroc comme Exemple

Dr. Mohamed El Haji Drissi

Professeur d'Enseignement Supérieur

à l'Université Cadi Ayyad de Marrakech

La migration est un phénomène mondial qui affecte et est influencé par le rôle joué par diverses autres entités sociétales aux niveaux social, national, régional et international. Ce phénomène contribue à renforcer les entités et à en affaiblir d'autres. Les institutions hospitalières restent parmi ces entités ciblées pour un changement allant dans le sens de la vulnérabilité dans notre monde arabe, qui connaît une réalité fragile et critique en raison du vide systématique des compétences médicales que connaissent ces institutions, comme la migration des médecins et des infirmières. On assiste à un formidable essor en faveur des centres médicaux occidentaux. En outre, les médecins et infirmiers diplômés, en particulier les plus remarquables, se dirigent vers le marché du travail des pays du Nord. Cela affecte l'état de santé de la société, connu pour sa fragilité sanitaire et psychologique, et sa relation interactive avec le monde. L'institution hospitalière devient vide de tout sens.

En ce qui concerne la détermination du volume de migration qualifiée en général et de la migration du personnel de santé en particulier, on constate que le système statistique marocain est très faible malgré la multiplicité des ministères, institutions et observatoires désignés à cet effet, outre le fait que les associations de professeurs, de médecins, d'ingénieurs et

d'autres professions ne suivent pas l'actualité de la migration de leurs homologues.

Les seules données disponibles, malgré leur rareté, sont celles que l'on trouve sur Internet³⁶¹. Ainsi, s'il est très difficile d'estimer le nombre d'immigrés marocains, la difficulté devient plus apparente lorsqu'il s'agit de déterminer leur qualification et les niveaux d'éducation³⁶² et donc les données relatives à la migration qualifiée restent de simples suppositions, dans la plupart des cas, basées sur des experts dans ce domaine, ce qui nous amène dans leurs écrits à utiliser de nombreuses expressions qui rendent le chercheur plus confus, comme par exemple « il **croit** » ou « il **pense** », comme dans le dicton : « Antoine Zahlan **estime** que le nombre total de techniciens arabes... ».

1- La migration des talents scientifiques et médicaux : l'ampleur du phénomène dans le milieu africain et arabe

Les flux migratoires comprenaient un grand nombre de travailleurs migrants, le nombre d'immigrants vers les pays développés ayant fait des études postsecondaires étant passé de 12 millions d'immigrants en 1990 à 20 millions d'immigrants en 2000. En outre, 6 immigrants sur 10 dans les pays développés sont titulaires d'un diplôme d'études supérieures. Par ailleurs, 23 % des médecins d'Afrique subsaharienne exercent dans les pays développés⁽³⁶³⁾.

³⁶¹ - المهدي المنجرة: قيمة القيم، الدار البيضاء، مطبعة النجاح، 2007، الطبعة الثانية، ص. 133/132

³⁶² Bob Sutcliffe: The path of sea: Human migration across the Western Mediterranean, Revista de Economia Mundial n°, February 2006, p. 138, in: http://www.sem-wes.org/revista/arca/rem_14/rem14_41.pdf, consulté le: 23/11/2010, 14:27

³⁶³ - د. سمير رضوان: هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين، السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006، ص. 47

Parallèlement, 80% des chercheurs travaillant actuellement aux États-Unis sont d'origine étrangère. Cette situation s'accompagne d'une diminution du désir de la jeunesse américaine d'accéder aux professions scientifiques⁽³⁶⁴⁾. Les personnes les plus qualifiées rêvent d'aller en Amérique⁽³⁶⁵⁾, car elle constitue le plus grand pôle de migration scientifique internationale⁽³⁶⁶⁾. La politique de ce pays a conduit à une explosion de migration d'étudiants et de professionnels du Sud vers le Nord vers le rêve américain⁽³⁶⁷⁾. Environ la moitié du nombre croissant de médecins et d'infirmières travaillant à l'étranger et dans les pays de l'OCDE se trouvent aux États-Unis d'Amérique.⁽³⁶⁸⁾ Cette fuite américaine vers le personnel médical s'est poursuivie au cours des dix dernières années du siècle dernier, puisqu'elle a accueilli, jusqu'en 2000, environ 47% de médecins étrangers et résidant dans les pays de cette organisation⁽³⁶⁹⁾ (9) et ce pays a donc un taux de migration nette positif en ce qui concerne la migration des médecins et infirmières par rapport au reste des pays du monde⁽³⁷⁰⁾.

En outre, les pays européens ont été témoins d'un afflux d'un nombre important de cerveaux, puisqu'environ 40 % du nombre croissant de médecins et d'infirmières travaillant à l'étranger et dans les pays de l'OCDE s'y rendent ⁽³⁷¹⁾. L'union dans de nombreux secteurs a transformé le problème du marché du travail en un ensemble de mesures politiques au niveau

³⁶⁴ Anne Marie Gaillard et Jacques Gaillard: Les enjeux des migrations scientifiques internationales, Paris, Harmattan, 1999, p. 15

³⁶⁵ Leatitia Van Eackhout: Le siècle des migrants, Le Monde: Dossiers et Documents, n° 350, Février 2006, p. 1

³⁶⁶ Anne Marie Gaillard et Jacques Gaillard, op. cit., p. 14

³⁶⁷ Ibid., P15

³⁶⁸ OCDE: Perspectives des migrations internationales, Rapport annuel, Edition 2007, p. 173

³⁶⁹ Ibid., p. 178

³⁷⁰ Ibidem., p. 173

³⁷¹ OCDE (2007), op. cit., p. 173

continental. Ces mesures comprenaient la combinaison des emplois et des compétences, l'investissement dans les talents adaptés au marché du travail, en particulier ceux qui contribuent au développement de la productivité du travail, des mesures renforçant la participation au travail, en particulier des femmes et des personnes âgées, et enfin, la structuration de l'immigration. Dans ce contexte, et en cas de pénurie massive et à long terme de nombreuses professions telles que les médecins, les infirmières, les enseignants et les ingénieurs, il devient très important de souligner que l'Europe doit investir dans une éducation et une formation appropriées au lieu de compter sur l'attraction d'immigrés⁽³⁷²⁾.

L'environnement régional du Maroc a connu une augmentation de la fuite des cerveaux. L'ampleur des déplacements du capital humain est stupéfiante, selon la Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique et l'Organisation internationale pour les migrations, où le nombre d'Africains hautement qualifiés qui ont quitté le continent pour les pays industrialisés entre 1975 et 1984 était estimé à 40 000 personnes⁽³⁷³⁾. Ce nombre pourrait être plus élevé, car la migration annuelle a été estimée pour les Africains avec des spécialisations à un rythme de 4 400 individus par an au cours de la même période.⁽³⁷⁴⁾ Ce nombre est particulièrement

³⁷² Voir: Bureau International du Travail, Geneve: Opportunités et défis de la mobilité des travailleurs en temps de crise et au-delà, Document de base pour la réunion informelle des Ministres du travail et des affaires sociales lors de la Conférence Internationale du Travail, Genève, 16 juin 2009, p. 9, in: http://www.ilo.int/public/english/region/eurpro/geneva/download/events/ministers2009/opportunities_challenges_fr.pdf, consulté le : 15/7/2010, 12 : 30.

³⁷³ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: التربية اليوم: من هجرة الأدمغة إلى كسب الأدمغة، نشرة قطاع التربية في اليونسكو، العدد 18 أكتوبر/يناير، 2007، ص. 4

³⁷⁴ - Frédéric Docquier and Abdeslam Marfouk: International Migration by Education Attainment, 1990–2000, in: Çağlar Özden and Maurice

important si l'on prend en compte l'absence de réel développement concerné avec l'éducation et ses résultats. La plupart des pays africains sont nouvellement indépendants et n'ont pas les capacités suffisantes pour former les talents qui répondent à leurs besoins. Par conséquent, la fuite de cette quantité de leurs terres exprime l'ampleur de l'attrition systématique que le colonialisme continue d'exercer sur eux. L'Afrique souffre clairement d'une fuite des cerveaux, puisqu'en moyenne 23 000 personnes hautement qualifiées l'ont quitté chaque année entre 1984 et 1987⁽³⁷⁵⁾, et ce continent a également perdu 60 000 professionnels hautement qualifiés (médecins, enseignants, diplômés universitaires, ingénieurs, etc.) entre 1985 et 1990⁽³⁷⁶⁾(16). Par ailleurs, 35 spécialistes africains sur 100, envoyés pour suivre une formation à l'étranger entre 1982 et 1997 ne sont pas rentrés chez eux.⁽³⁷⁷⁾ En outre, à partir de 1990, plus de 20 000 Africains émigrent chaque année vers les pays industrialisés⁽³⁷⁸⁾. Le rapport du Programme des Nations Unies pour le développement pour l'année 2001 indique également que plus de 21 000 médecins nigériens travaillent aux États-Unis d'Amérique ⁽³⁷⁹⁾ et que 20 % des médecins africains ont choisi de s'installer dans les pays riches, et ce chiffre atteint 28 % pour les médecins d'Afrique subsaharienne ⁽³⁸⁰⁾.

Schiff: International migration, remittances, and the Brain Drain, A copublication of the World Bank and Palgrave Macmillan, Washington DC 20433, 2006, p.152

³⁷⁵ - Ibid., p.152

³⁷⁶ - محمد الحاجي الدريسي: هجرة الكفاءات المغربية إلى الخارج، أطروحة لنيل الدكتوراه، تحت إشراف الأستاذ الدكتور عسو منصور، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية، فاس، 2011، ص. 46

³⁷⁷ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، المرجع السابق، ص. 5

³⁷⁸ - هجرة الأدمغة المغربية: استنزاف للقدرات وهدر للثروة، في: أسبوعية المتوسط، العدد 17، السنة الأولى، 4-7-2009، ص. 2، في:

<http://www.mutawassit.com/pdf/17/P02.pdf>, consulté le: 30/9/2010, 01:39.

³⁷⁹ - هجرة الأدمغة المغربية، المرجع السابق، ص. 2

³⁸⁰ - Samuel Kingue, op. cit.

De même, le reste de la région arabe souffre d'une fuite des cerveaux, mais pas dans la même mesure que la région du Maghreb.³⁸¹ La migration des médecins, ingénieurs et scientifiques arabes vers l'Europe occidentale et les États-Unis a atteint 24 000 médecins, 17 000 ingénieurs et 75 000 travailleurs des sciences naturelles en 1976, représentant respectivement 50, 23 et 15 pour cent du total de la population de ces groupes professionnels dans le monde arabe⁽³⁸²⁾.

À la lumière de cette tension migratoire, et selon les statistiques officielles publiées par l'Organisation arabe du travail, au cours des cinquante dernières années, entre 25 et 50 % des talents arabes ont émigré.⁽³⁸³⁾ Les statistiques officielles américaines indiquent que la période entre 1960 et 2007 a vu la migration de plus d'un million et demi de talents qualifiés des pays arabes vers les États-Unis et le Canada.⁽³⁸⁴⁾ Alors, la terre d'accueil reste meilleure que son homologue abandonnée, et le nombre est toujours en croissance constante.⁽³⁸⁵⁾ D'autant plus, il y a chaque année une émigration d'environ 100 000 professionnels. Ils sont dirigés par des scientifiques, des ingénieurs, des médecins et des experts de huit pays arabes : Maroc, Liban, Syrie, Irak, Jordanie, Egypte, Tunisie et Algérie. De plus, 70 % des scientifiques qui voyagent pour se spécialiser ne reviennent pas dans leur pays.⁽³⁸⁶⁾

³⁸¹ - Voir: Cécily Defoort (2007), op.cit., p.40

³⁸² - د. نادر فرجاني: هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي، ص.2، في:

<http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/almi6.doc>, consulté le: 12/6/2010, 23:40.

³⁸³ - بسيوني الحلواني ووحيد تاجا: هجرة الكفاءات...تهديد خطير لمستقبل الأمة: مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 326، جمادى الأولى 1429، ص. 51

³⁸⁴ - نفس المرجع والصفحة

³⁸⁵ - نفس المرجع والصفحة

³⁸⁶ - نفس المرجع والصفحة

Au Maghreb, on constate que les cerveaux algériens sont moins nombreux que leurs homologues marocains dans les pays de l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques, puisque les premiers s'élevaient à environ 215 347 individus en 2000⁽³⁸⁷⁾, tandis que les cerveaux marocains ont atteint environ 361.773 compétences, malgré le fait que la population algérienne est plus importante que celle de son homologue marocaine. La première comptait environ 33 millions de personnes en 2005, tandis que la seconde n'en comptait que 31 millions et demi ⁽³⁸⁸⁾. Quant à l'élite tunisienne à l'étranger, elle ne dépassait pas 68 190 individus ⁽³⁸⁹⁾ alors que sa population dépasse les dix millions de personnes. Ainsi, si l'on appliquait la relation proportionnelle entre le nombre de population et la taille des cerveaux migrant, on constaterait que les cerveaux marocains migrent plus que les autres à l'échelle du Maghreb, malgré la guerre civile qu'a connue l'Algérie dans les années 90.

2- La migration des médecins et infirmiers marocains : l'ampleur du phénomène

En 2012, le secteur médical français a attiré 21111 médecins titulaires de diplômes étrangers, dont 10% de Marocains ⁽³⁹⁰⁾, soit plus de 2100 médecins en une seule année, sans compter les années précédentes et suivantes.

³⁸⁷- Voir: Frédéric Docquier and Abdeslam Marfouk: International migration by educational attainment- March 2005, in: http://www.ires.ucl.ac.be/CSSSP/home_pa_pers/docquier/filePDF/DM_Data.xls, consulté le: 30/9/2010, 01:39

³⁸⁸- Voir: Economical and Social Commission for Western Asia, op. cit.

³⁸⁹- Voir: Frédéric Docquier and Abdeslam Marfouk: International migration by educational attainment- March 2005, in: http://www.ires.ucl.ac.be/CSSSP/home_pa_pers/docquier/filePDF/DM_Data.xls, op.cit.

³⁹⁰- Yasser Moullan: Les migrations internationales de médecins: impacts et implications politiques, Questions d'économie de la santé n° 203 - novembre 2014; p.2

En effet, les talents sont attirés par les régions économiques actives, qui comprennent des industries importantes et de haute technologie, ainsi que des universités et des sièges sociaux, ce qui permet à l'individu d'obtenir des emplois stratégiques caractérisés par la force, l'influence et une organisation efficace liée aux régions. Il existe également un cercle vertueux qui permet de dire que plus le centre acquiert des activités haut de gamme (informatique, recherche, études supérieures, moyens de communication, etc.), plus le taux de compétences qui y réside est élevé ⁽³⁹¹⁾. Ainsi le centre, en étant un réservoir de matière grise et d'emplois hautement qualifiés, devient un moyen d'attirer les talents situés à l'extérieur. Paris est donc au sommet non seulement en termes d'emplois hautement qualifiés pour les citoyens mais aussi pour les étrangers, car chaque région de France comprend un pôle « fort » dans lequel, géographiquement, se concentrent les cadres mentaux et les métiers les plus élevés ⁽³⁹²⁾.

Les travailleurs étrangers ont leur propre spécificité en fonction des secteurs dans lesquels ils sont actifs : ils sont davantage présents dans le secteur des services (éducation, santé, action sociale, et services contractuels) par rapport au secteur industriel ⁽³⁹³⁾.

Il convient de noter que les étrangers en général et les Marocains en particulier ont la possibilité d'évoluer dans différents secteurs professionnels en France. Cependant, comme on le sait, la condition d'obtention de la citoyenneté ou d'un certificat français restreint l'accès de nombreux emplois aux

³⁹¹ Romain Liagre : L'attractivité de la région Nord-Pas-de-Calais envers les élites étrangères, Thèse de Doctorat, Soutenue le: 12 octobre 2007, Faculté de Géographie et Aménagement, Université des sciences et technologie de Lille, p.173

³⁹² Ibid., p.173

³⁹³ Ibidem., p.185

étrangers⁽³⁹⁴⁾. ce qui fait que le nombre de cadres marocains est faible dans de nombreux pays. Parmi les secteurs, les plus importants figurent trois domaines d'emploi: les emplois de l'Etat, les emplois médicaux hospitaliers et les emplois territoriaux⁽³⁹⁵⁾. Le nombre de professions interdites aux étrangers atteint une cinquantaine de professions, ce qui représente pour les secteurs public et privé ensemble environ sept millions de postes, soit 30% du total des postes, y compris un certain nombre de professions qui entrent dans la catégorie des «postes supérieurs» cadres mentaux et professions. » : Médecins, vétérinaires, avocats, directeurs d'établissements primaires et secondaires et directeurs de maisons d'édition⁽³⁹⁶⁾. Ainsi, de nombreuses professions liées à la souveraineté de l'État français sont exclusivement réservées aux personnes disposant de la nationalité française.

La présence marocaine se distingue également de son homologue égyptien si l'on prend en compte le nombre de résidents égyptiens, qui dépasse les 74 millions de personnes, alors que la taille de la population marocaine n'est que de 31,5 millions de personnes⁽³⁹⁷⁾. L'Egypte ne dépasse pas 31 médecins, alors que le nombre de médecins marocains a atteint 213 médecins en Belgique⁽³⁹⁸⁾. A une époque où la taille de la population égyptienne est plus de deux fois supérieure à celle de son homologue marocaine, constate-t-on que le nombre de médecins marocains dans ce pays est environ sept fois supérieur à celui de son homologue égyptien, dans un pays à

³⁹⁴ Ibidem., p.185

³⁹⁵ Ibidem., p.185

³⁹⁶ Ibidem., p.185

³⁹⁷ Voir: UN-ESCWA, op. cit.

³⁹⁸ Voir : Michael A. Clemens and Gunilla Pettersson: New data on African health professionals abroad, Working Paper Number 95, February 2007, Washington, DC, Center for Global Development, 2007, p. 22

trois langues, où la supériorité de l'immigration marocaine sur ce pays ne peut être justifiée dans la langue.

On peut dire que l'immigration marocaine est plus élitiste que celle des autres pays africains. Si le Maroc figure dans la première catégorie en termes de migration des médecins, il entre dans la deuxième catégorie en termes de migration des infirmiers. Si la République Démocratique du Congo connaît la présence de 1.761 de ses infirmiers en Belgique, le Maroc connaît la présence de seulement 517 infirmiers dans ce pays, un pourcentage qui ne dépasse pas 18% des infirmiers africains.

Malgré cela, le Maroc se classe au deuxième rang en termes de nombre d'infirmières africaines en Belgique, au même rang qu'en termes de médecins, mais derrière le Cameroun. Côté du personnel infirmier, on note également l'absence des professionnels égyptiens ainsi qu'une présence limitée de ceux originaires d'Algérie et de Tunisie, puisque le nombre d'infirmières dans les deux pays ne dépasse pas respectivement 44 et 17 infirmières.

: La présence marocaine en Belgique se distingue par son efficacité et sa qualité, favorisée par la volonté de la communauté francophone de renforcer son poids démographique. Cette dynamique contribue à améliorer la stabilité et l'intégration des Marocains, en particulier des individus hautement qualifiés.

La France est connue pour la migration de nombreux médecins vers son pays, puisque le nombre de médecins hors de France a atteint en 2000 environ 33 879 médecins⁽³⁹⁹⁾, ce qui équivaut à 16,9 pour cent⁽⁴⁰⁰⁾ du nombre total de médecins en France, dont le nombre en la même année, elle a atteint 200.358

³⁹⁹ OCDE (2007), op. cit., p. 176

⁴⁰⁰ Ibid., p. 176

médecins⁽⁴⁰¹⁾. Alors que le nombre de médecins nés au Maroc présents dans les statistiques françaises – en France – atteint la même année 5 113 médecins⁽⁴⁰²⁾. Cela représente environ plus de 15 % des médecins étrangers.

Pour rappel, de nombreux médecins marocains en France vivent dans une situation difficile car ils occupent des postes en dessous de leur niveau professionnel (par exemple, médecine interne) où ils reçoivent de mauvais salaires⁽⁴⁰³⁾.

Dans le même sens, le Canada est considéré parmi les pays qui attirent le plus les élites du Sud, puisque l'on constate que 35 % des médecins qui exerçaient leur profession au Canada en 2000 étaient nés à l'extérieur de ce pays, et 23 % d'entre eux étaient nés à l'étranger⁽⁴⁰⁴⁾. Il attire aussi en même temps les élites marocaines, sur 1 563 professionnels marocains ayant immigré au Canada en 1999, on retrouve 393 professionnels des médias, 375 ingénieurs et techniciens spécialisés, 14 titulaires d'un diplôme en sciences appliquées. ...etc. Il ressort clairement de là que le domaine de l'immigration au Canada est particulièrement ouvert aux personnes

⁴⁰¹ Ibidem., p. 176

⁴⁰² Michael Clemens and Gunilla Pettersson: Medical Leave: A new database of health professional emigration from Africa, CGD Note, Washington, DC, Center for Global Development, in: http://www.cgdev.org/doc/Data/Africa_health_emigration.xls, consulté le: 5/10/2008, 12:52.

⁴⁰³ Maurice Schiff: Brain Gain: Claims about its Size and Impact on Welfare and Growth Are Greatly Exaggerated, Annual Bank Conference on Development Economics, Amsterdam, The Netherlands, May 23-24 2005, The World Bank, p. 10, in: <http://siteresources.worldbank.org/INTAMSTERDAM/Resources/MauriceSchiff.pdf>, consulté le: 10/7/2007, 12 :05.

⁴⁰⁴ OCDE (2007), op. cit., p. 178

qualifiées⁽⁴⁰⁵⁾. De plus, durant les années 1991-1998, la ville de Montréal à elle seule a accueilli 3 820 Marocains qualifiés⁽⁴⁰⁶⁾.

Il y a certains médecins, bien intégrés dans la société marocaine et mariés, choisissent de vendre leurs biens pour entreprendre l'aventure de l'immigration. Ce phénomène concerne un nombre croissant de professionnels de la santé. Le Canada, dans le cadre de sa politique d'immigration visant à attirer des cadres francophones depuis 1997, constitue l'une des principales destinations de ces migrants⁽⁴⁰⁷⁾.

Les transformations géographiques dont sont témoins les élites marocaines sont évidentes dans la migration des médecins formés au Maroc. De par leur impression des valeurs marocaines, à leurs différentes étapes de la vie, ils représentent en fait les tendances les plus importantes de la société marocaine par rapport aux pays vers lesquels ils sont désireux d'immigrer, notamment par l'élite professionnelle marocaine.

De 1991 à 2004, le nombre de médecins marocains ayant obtenu leur diplôme au Maroc et se dirigeant vers les États-Unis d'Amérique a doublé environ 36 fois, tandis que la situation en ce qui concerne la France était tout à fait normale, car la migration de ce même groupe là-bas a doublé d'environ 36 fois à deux reprises, sachant qu'elle est l'attracteur traditionnel des immigrés marocains en général et de l'élite marocaine en particulier⁽⁴⁰⁸⁾.

⁴⁰⁵ محمد الحاجي الدريسي، المرجع السابق، ص. 166.
⁴⁰⁶ بيبير فيرمورين: مغرب المرحلة الانتقالية، ترجمة: علي أيت احمد، منشورات طارق، 2002

ص. 148

⁴⁰⁷ محمد الحاجي الدريسي، المرجع السابق، ص. 166.
⁴⁰⁸ Voir: Frédéric Docquier and Alok Bhargava: The medical brain drain: A new panel data set on physicians' emigration rates (1991-2004), September 2006, in: http://siteresources.worldbank.org/INTRES/Resources/DataSetDocquierBhargava_Medical_BD100306.xls, consulté le: 12/7/2007, 15:54.

Le nombre de ce groupe d'immigrés a également doublé en Suède et en Suisse⁽⁴⁰⁹⁾, ce qui indique que les talents marocains sont en route vers de nouveaux havres au lieu des traditionnels.

La polarisation servile de l'État mère colonial ne pénètre plus dans l'âme des immigrés marocains, d'autant plus que la France a commencé à mettre en œuvre une politique de portes fermées, qui les a incités à rechercher de nouveaux débouchés, en éliminant tous les obstacles linguistiques et culturels qui les empêchaient de se développer. Le vieux colonisateur s'était établi dans notre système éducatif.

Les efforts des Marocains pour imposer une nouvelle orientation géographique à l'immigration marocaine laissent présager une future indépendance réaliste, d'autant plus que ceux qui se dirigent vers ces nouveaux pays, qui accueillent les talents marocains, sont des jeunes.

Le Maroc étant considéré comme un sujet du système migratoire international, les grandes puissances susmentionnées en feront inévitablement la cible la plus importante pour satisfaire la faim de leurs entreprises multinationales. C'est ce qui rendra ce pays, dans un avenir proche et moyen, vulnérable à l'épuisement massif de ses compétences, d'autant plus que le lien du peuple marocain avec la diaspora est devenu fort car les nombreux présents à l'étranger sont liés au l'intérieur, et les gens de l'intérieur sont liés aux grands groupes installés à l'étranger, qui au niveau des compétences en comprennent environ la moitié, ce qui fait qu'en réalité, sans exagération, on parle des Marocains de l'intérieur et des Marocains de l'étranger tout comme les Marocains de l'intérieur.. Ce qui est pire, c'est que les zones de polarisation concernant les talents immigrés marocains sont multiples, ce qui contribue à diversifier les facteurs de polarisation qui les attirent. Il convient de noter que

⁴⁰⁹ Ibid.

ce groupe se compte par centaines de milliers depuis l'an 2000, lorsque l'Espagne était quasiment absente en termes d'importation de cerveaux marocains, comme c'est le cas d'autres pays qui ont commencé à connaître un afflux évident de médecins marocains depuis 1999, comme le Swaziland, la Suède, l'Italie, l'Australie et l'Allemagne, qui ont connu leur apogée dans les années 2003 et 2004 ⁽⁴¹⁰⁾.

Lorsque l'on considère la politique de polarisation occidentale des élites immigrées, on se retrouve face à une réalité avec des données et des résultats contradictoires. Des individus compétents quittent leur pays d'origine dans l'espoir d'une bonne situation de vie, mais beaucoup d'entre eux dégradent leur ambition au profit d'une réalité, peut-être pire que. Celle, on parle ici de la réalité qu'ils vivaient dans leur pays. L'Ouest canadien, par exemple, pourrait devenir un foyer de richesse pour les immigrants, mais pas pour tous ? Beaucoup d'entre eux ont été trompés en raison du manque total de reconnaissance de leurs qualifications. Il y a des ingénieurs qui distribuent des pizzas, d'autres qui ne peuvent pas signer leurs dessins techniques, et il y a des médecins qui conduisent des taxis. C'est pourquoi, en avril 2005, le gouvernement canadien a annoncé plusieurs programmes pour faciliter cette reconnaissance, dont un qui concerne les professionnels de la santé formés à l'étranger ⁽⁴¹¹⁾. Cette réalité est vécue dans un pays dont le programme cible les «carrières stratégiques» et les

⁴¹⁰ Voir: Alok Alok Bhargava and Frédéric Docquier: The medical brain drain: A new panel data set on physicians' emigration rates (1991-2004), April 2007, in: http://siteresources.worldbank.org/INTRES/Resources/DataSetDocquierBhargava_Medical_BD100306.xls, consulté le: 12/3/2008, 15 :09.

⁴¹¹ Anne Pélouas: Le Canada veut encore plus d'immigrés, Le Monde: Dossiers et Documents, N° 350, Février 2006, p. 7

bâtisseurs d'entreprises, notamment dans l'État de la Colombie-Britannique ⁽⁴¹²⁾.

On peut conclure de ce qui précède que l'élite marocaine est plus disposée à émigrer que les autres au niveau régional et mondial, et cela se manifeste dans la catégorie des médecins, où le nombre de médecins marocains à l'étranger a atteint 6.506 médecins, soit environ 31 % de médecins marocains.⁽⁴¹³⁾ Ce pourcentage double presque le pourcentage de médecins arabes résidents des pays de l'OCDE, qui est d'environ 18,2%, représente le pourcentage le plus élevé par rapport aux autres régions, à l'exception des pays d'Afrique subsaharienne, et ce. Ce pourcentage est environ 20 fois supérieur à celui des médecins chinois ⁽⁴¹⁴⁾. De plus, le Maroc fait partie des quinze premiers pays à émigrer vers les pays de l'OCDE ⁽⁴¹⁵⁾. Environ un tiers des médecins marocains se sont installés dans les pays d'accueil au cours de l'année 2000 ⁽⁴¹⁶⁾.

Ainsi, le Maroc est devenu l'un des plus grands exportateurs de cerveaux, non seulement au Maghreb mais aussi dans le monde arabe et international, puisque sa part dépasse le tiers de million de cerveaux situés à l'étranger, alors

⁴¹² Ibid., p. 7

⁴¹³ Michael A. Clemens and Gunilla Pettersson: Medical Leave: A New Database of Health Professional Emigration from Africa, Working Paper Number 95, The Center for Global Development, August 2006, p. 12, in: http://www.queensu.ca/samp/migrationresources/Documents/DB_HealthProfessional_Emigration.pdf, consulté le: 23/10/2010, 16:50.

⁴¹⁴ د. عبد اللطيف الحناشي: هجرة الكفاءات العربية: هل يمكن أن يتحول الداء إلى دواء وإن ظرفياً؟، العرب، 21 غشت 2009، ص.3، في:

<http://www.alarab.co.uk/previouspages/Alarab%20Daily/2009/08/21->, consulté le: 12/7/2010, 13:49.08/p03.pdf

⁴¹⁵ Papademetriou, Demetrios G., Will Somerville and Hiroyuki Tanaka: Talent in the 21st century Economy, Washington DC, Migration Policy Institute, 2008, p.19

⁴¹⁶ Voir: Michael A. Clemens and Gunilla Pettersson, op. cit., p. 12

que sa population ne représente que 9,8% de la population arabe. Ainsi, la faible pression démographique au Maroc n'a pas contribué à préserver ses cerveaux, tandis que la guerre civile, ni même la supériorité démographique de l'Algérie, n'ont pas provoqué la fuite de ses talents de la manière connue au Maroc, même si l'Algérie souffre davantage en termes de l'émigration des médecins ⁽⁴¹⁷⁾.

Ainsi, la dernière décennie du siècle dernier a vu une augmentation du nombre de compétences des immigrés marocains, non seulement ceux qui ont reçu leur formation à l'étranger, mais aussi ceux qui sont diplômés des instituts et collèges marocains. Les années 1990 ont également été caractérisées par l'émergence des traits fondamentaux des compétences marocaines présentes à l'étranger, représentées par leur première place dans le monde arabe, et par la capacité de les distinguer statistiquement de la main d'œuvre non qualifiée, ce qui était difficile pour le chercheur à faire dans les années 1960, 1970 et même dans les années 1980 en raison de la faiblesse quantitative de ces compétences, d'une part, et de l'absence de méthodes et techniques statistiques suffisantes, d'autre part.

Les emplois en pénurie comprennent les métiers manuels qualifiés, les métiers de la santé (médecins, infirmiers), les spécialistes des technologies de l'information, les administrateurs, les métiers financiers et comptables, les chercheurs scientifiques et les ingénieurs. Aussi, les entreprises ont cruellement besoin de compétences de base liées notamment aux technologies de la communication, aux médias,

⁴¹⁷ Voir: Center for Global Development (Washington): Physicians born in African countries appearing in censuses of nine receiving countries circa 2000. in: http://www.cgdev.org/doc/Data/Africa_health_emigration.xls, consulté le: 12/11/2008, 12:38..

aux langues étrangères, à la communication interpersonnelle, au management, etc.

Quant au Maroc, les grandes catégories professionnelles sont restées stables au cours des dix dernières années. La forte poussée démographique et la force de la jeunesse se sont traduites par un excédent de main d'œuvre. De même, le pourcentage de ceux qui savent lire et écrire au Maroc reste faible (52,3% selon le recensement de 2004), et le pourcentage de ceux qui ont accès à l'enseignement secondaire qualifiant au sein de la catégorie active reste très faible (17% en 2003).⁽⁴¹⁸⁾

3-Les causes de la migration des talents médicaux

La perte de capital humain due à la migration des travailleurs qualifiés entraîne une détérioration du retour des travailleurs résidents et une faible croissance dans la zone de départ, conformément à la théorie de la croissance endogène, dont le principal moteur est l'accumulation de connaissances⁽⁴¹⁹⁾. Lorsque la main-d'œuvre technique et qualifiée quitte son pays d'origine, elle la prive des dirigeants qui paient pour le changement et de ceux qui initient le processus de modernisation. De plus, leur migration à l'étranger a un impact négatif sur le système académique et sur la qualité des services fournis par ces personnes formées. Par exemple, la perte de médecins a eu de graves conséquences sur les services de santé ainsi que sur la création de nouveaux instituts médicaux dans les pays arabes. De même, la migration des ingénieurs et des scientifiques à l'étranger a eu des effets négatifs⁽⁴²⁰⁾.

⁴¹⁸ Bureau International du Travail, Geneve, op. cit., pp. 9-10.

⁴¹⁹ Manon Domingues Dos Santos: Attraction des élites et exode des cerveaux: les enjeux économiques d'une concertation entre pays d'origine et pays d'accueil, Horizons stratégiques – n° 1 – juillet 2006, p.22, in: <http://www.strategie.gouv.fr/revue/IMG/pdf/RHS1DF.pdf>, consulté le: 3/9/2007, 20:51.

⁴²⁰ د. تيسير عبد الجبار، المرجع السابق، ص. 188

Les sociétés latino-américaines connaissent les mêmes difficultés de développement, où elles continuent de souffrir d'une grave pénurie de médecins malgré des taux d'inscription élevés dans les facultés de médecine. Les associations médicales préviennent également, dans de nombreux pays africains, que le manque de personnel qualifié met les établissements nationaux dans une situation dangereuse au point que le droit aux soins et l'accès aux institutions médicales restent réservés aux seuls riches. En outre, certains pays restent paralysés face à l'exode massif de leurs médecins et infirmières à la recherche d'un travail bien rémunéré en Europe et en Amérique du Nord. Dans d'autres domaines, les pays en développement souffrent d'une grave pénurie d'ingénieurs pour gérer et suivre les projets d'infrastructures, et il en va de même pour les chercheurs et les scientifiques capables de faire tourner la roue du progrès dans tous les équipements publics, de la santé à l'éducation⁽⁴²¹⁾.

De nombreux secteurs sont confrontés à une pénurie de compétences, ce qui les amène aujourd'hui à faire appel aux étrangers pour combler leur pénurie. En France, par exemple, il n'est pas possible d'assurer la continuité des premiers secours et des services dans le secteur médical hospitalier sans l'aide de médecins et infirmiers étrangers⁽⁴²²⁾. La migration qualifiée permet aux pays du Nord de répondre à leurs besoins de qualité de travail et bénéficier des compétences de travailleurs qualifiés pour faire tourner la roue du développement⁽⁴²³⁾, qui repose désormais sur des mécanismes autres que ceux qui existaient à l'époque de la guerre froide. En outre, il faut prendre en compte le phénomène de l'augmentation de l'âge moyen de la population dans les pays développés et de la proportion

⁴²¹ UNESCO: Fuite des cerveaux: perdre pour gagner? L'éducation - Aujourd'hui, N°18, octobre 2006 – janvier 2007, p. 5

⁴²² Leatitia Van Eackhout, op. cit., p. 1

⁴²³ Domingues Dos Santos, op. cit., p. 21

croissante de personnes âgées avec la baisse du taux de natalité, ce qui indique que l'afflux de migration de travail aidera ces pays à répondre aux exigences du marché du travail⁽⁴²⁴⁾.

Le chômage manifeste et déguisé est le résultat de l'expansion de l'enseignement public, qui n'était pas lié à la réalité économique locale d'une part et qui reposait sur des bases plus conséquentes que créatives d'autre part. En outre, le retard des connaissances inculquées, d'une part, et la politisation des voies économiques et la centralisation odieuse, ont rendu le système socio-économique national plus chancelant et plus vulnérable à l'échec et à la détérioration.

Dans le même temps, la grande disparité des niveaux de salaires entre les pays développés et les pays exportateurs de pétrole du monde arabe, d'une part, et les pays non exportateurs de pétrole, d'autre part, constitue un facteur néfaste qui favorise la fuite des cerveaux. Certaines estimations indiquent que les personnes ayant des spécialisations scientifiques, les médecins et les ingénieurs gagnent dix fois plus que ce qu'ils gagnent dans les pays arabes et dans d'autres pays en développement dans un certain nombre de pays développés⁽⁴²⁵⁾.

Une étude a montré que les disparités salariales constituent le quatrième facteur qui incite les diplômés à ne pas revenir. La comparaison doit être basée sur les salaires réels afin de donner une indication correcte de la disparité des revenus. Cependant, le taux d'inflation dans les pays arabes est depuis de nombreuses années plus élevé que le taux moyen des pays développés⁽⁴²⁶⁾.

⁴²⁴ نهاد جوهر: حقوق العمالة المهاجرة في المواثيق الدولية، السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006، ص. 53

⁴²⁵ د. تيسير عبد الجبار: مشكلة هجرة الكفايات من بلدان المشرق العربي، في: حرية الثقافة العربية:

هجرة الكفاءات العربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص. 189

⁴²⁶ نفس المرجع، ص. 190

La disparité des salaires et la différence des conditions de travail entraînent une fuite des cerveaux des pays africains vers les pays développés. La plupart des économies africaines ont connu le gel des salaires, la dépréciation de la monnaie et une inflation financière galopante. Par conséquent, ces conditions ont poussé les personnes qualifiées à rechercher des pays sûrs en termes de disponibilité de salaires stables, de compétences, d'expertise professionnelle et de stabilité de la vie économique (427).

De manière concise, la dégradation du niveau de vie des salariés spécialisés et qualifiés engendre logiquement un sentiment d'insatisfaction. Ce n'est pas seulement l'écart salarial entre les pays en développement et les pays développés qui joue un rôle majeur dans la migration, mais aussi la disparité des salaires au sein d'un même pays. De plus, les grandes différences de salaires qui prévalent entre les pays arabes expliquent en grande partie les flux de spécialistes des pays non exportateurs de pétrole vers le Royaume d'Arabie Saoudite et les pays du Golfe (428). En fait, les revenus n'ont rien à voir avec le travail et la production. La compétence se retrouve, après une âpre lutte pour obtenir des études supérieures, que son revenu est bien inférieur à celui des personnes qui n'ont pas étudié du tout, et elle doit donc se contenter de un foyer modeste, si elle en trouve un, et une vie plus proche de l'austérité que de la prospérité et de la stabilité (429).

⁴²⁷ IOM : World Migration 2003: Managing Migration - Challenges and Responses for People on the Move, p. 221, in: http://www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shared/main/site/published_docs/books/wmr2003/chap12p215_238.pdf, consulté le: 21/2/2007, 12 : 30

⁴²⁸ د. تيسير عبد الجبار، المرجع السابق، ص. 190

⁴²⁹ أنظر: درده أحمد العلي: هجرة العقول العربية: أسبابها وسبل معالجتها بيروت، المنارة، 2003، ص. 28

Les conditions de travail difficiles dans les pays arabes incluent également l'absence d'assistants qualifiés pour soutenir le travail des personnes possédant des spécialisations et des spécialistes scientifiques, le manque de possibilités de formation sur le terrain, d'équipements modernes et d'installations de recherche limitées. Il est clair que ces facteurs ont un impact significatif sur la migration des talents, notamment des spécialistes les plus qualifiés. Ceux qui ont des spécialisations scientifiques et les spécialistes arabes sont confrontés à un nombre très limité de laboratoires et de centres de recherche, au manque de bibliothèques équipées de livres, de références et de revues scientifiques modernes, au manque de groupes ou de sociétés scientifiques et à la rareté des séminaires, réunions, et des conférences. Cet isolement du monde par rapport aux développements scientifiques modernes, à une époque où le monde connaît un développement rapide, conduit à une obsolescence de ses connaissances. Par conséquent, les chercheurs et scientifiques qualifiés se sentent insatisfaits et sont contraints d'émigrer⁽⁴³⁰⁾.

L'instabilité professionnelle et d'emploi apparaît en fonction de la spécialisation détenue par le personnel et du travail qu'il exerce effectivement. Comme l'ingénieur, l'agronome ou l'économiste, qui sont souvent placés dans des postes administratifs éloignés de leur spécialité, ce qui crée en eux un sentiment négatif à l'égard de leur travail et la conviction que leur pays ne peut pas leur fournir un travail convenable, et ils se tournent vers l'immigration pour satisfaire leurs aspirations académiques et de vie ⁽⁴³¹⁾. Il est bien établi que le marché du travail qualifié connaît une mondialisation tant au niveau de l'offre que de la demande. Cette dynamique fait que la globalisation de l'économie, ainsi que le maintien et le

⁴³⁰د. تيسير عبد الجبار، المرجع السابق، ص. 192

⁴³¹د. أحمد العلي، المرجع السابق، ص. 31

renforcement de la compétitivité des entreprises, reposent en grande partie sur leur aptitude à attirer rapidement des talents diversifiés dans l'ensemble des secteurs, afin de répondre aux exigences techniques et intellectuelles croissantes ⁽⁴³²⁾.

Ainsi, dans de nombreux pays d'accueil, comme c'est le cas au Québec, le dynamisme moderne du marché du travail et les perspectives d'emploi, notamment dans les secteurs de l'économie moderne, permettent l'intégration facile d'un grand nombre d'immigrants. Les pays d'accueil examinent la situation actuelle et anticipent une augmentation du nombre d'immigrants. L'état d'accueil fixe des critères de sélection, en se concentrant sur la recherche de candidats ayant un certain niveau de formation et possédant des compétences qui répondent aux besoins de l'économie nationale, tout en facilitant leur intégration rapide sur le marché du travail. ⁽⁴³³⁾ La plupart de ces pays ont modifié leurs politiques polarisantes et les ont rendues plus flexibles et ont également adopté des mesures fiscales attractives pour encourager l'arrivée de main-d'œuvre étrangère qualifiée. ⁽⁴³⁴⁾

⁴³² Voir:Ahmed Zekri: Emigration des compétences Sud-Nord: Quel impact sur les pays du Sud? In: La migration Sud-Nord: La problématique de l'exode des compétences, Fondation Hassan II pour les Marocains résidants à l'étranger, actes du colloque organisé à la faculté de droit-Agdal, Rabat, les 27-28 avril 2001, Salé, ImprimElite, 2002, p. 34

⁴³³ VOIR : Mohamed Dioury: Mondialisation et exode des compétences: Le cas de la politique québécoise de l'immigration à l'égard des candidats marocains, in: La migration Sud-Nord: La problématique de l'exode de compétences, Actes du colloque organisé à la faculté de droit-Agdal, Rabat, les 27-28 avril 2001, Fondation Hassan II pour les Marocains résidants à l'étranger, Salé, ImprimElite, 2002, p. 58

⁴³⁴ El Mouhoub Mouhoud: Les nouvelles migrations: Un enjeu Nord-Sud de la mondialisation, Paris, Encyclopaedia universalis, 2005, p. 11

De plus, la généralisation automatisée et informationnelle des systèmes de production, caractérisés par la flexibilité, s'est accompagnée de nouvelles formes de travail, de nouveaux comportements et de nouveaux modèles relationnels dus à la capacité de mobiliser et de valoriser les ressources humaines au plus haut niveau.⁽⁴³⁵⁾ Les industries avancées qui mènent le progrès dans les pays industrialisés avancés ont besoin d'une main-d'œuvre qualifiée provenant d'immigrants des pays en développement.⁽⁴³⁶⁾

Les professionnels des pays du Sud acquièrent leur mobilité au niveau international, soit en étudiant à l'étranger, soit en s'inscrivant dans une institution locale dont les programmes et les décisions sont plus proches des conditions de travail des pays développés ⁽⁴³⁷⁾. Des recherches ont prouvé que les étudiants arabes des pays développés-sont plus susceptibles d'y rester. Résider dans ces pays et y acquérir des compétences adaptées au marché du travail leur offre davantage de possibilités de recherche scientifique, d'intégration sociale et de réalisation de leurs rêves personnels ⁽⁴³⁸⁾.

En fait, le marché est devenu mondial pour les personnes hautement qualifiées. Ils peuvent trouver de meilleurs salaires et de meilleures conditions de travail à l'étranger que dans leur pays d'origine : les professionnels des médias sont recherchés de la Californie à l'Allemagne et à l'Afrique du Sud ; Les hôpitaux saoudiens et omanais ont besoin de médecins et d'infirmières sud-africaines en Grande-Bretagne ⁽⁴³⁹⁾.

⁴³⁵ Ahmed Zekri, op. cit., p. 33

⁴³⁶ د. مغلوري شلبي: الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، السياسة الدولية، ع. 165، يوليو 2006،

ص. 49

⁴³⁷ درده أحمد العلي، المرجع السابق، ص. 138-139

⁴³⁸ نفس المرجع، ص. 18

⁴³⁹ Guy Herzlich: Une nouvelle figure de la mondialisation, Le Monde: Dossiers & Documents, N° 350, Février 2006, p. 1

Le manque de personnes qualifiées dans le monde, comme en 2000, est d'environ 4 000 000 personnes, et le déficit dans les plus grands pays industrialisés est estimé à 350 000 personnes aux États-Unis d'Amérique, 300 000 personnes en Allemagne, 220 000 au Royaume-Uni et entre 35 000 et 185 000 en France et 35 000 au Canada ⁽⁴⁴⁰⁾.

Parallèlement, une étude conceptuelle montre que la France connaîtra d'importants besoins de renouvellement et d'emploi des chercheurs (de 8 000 à 14 700 chercheurs par an sur la période 2001-2013) ; alors que l'on constate que le nombre d'étudiants connaîtra une période de stabilité et peut-être déclin, si l'on ne prend pas en compte les étudiants étrangers. Pour faire face à cette situation, l'État doit approvisionner le marché du travail dans les domaines scientifiques et techniques, indépendamment du recours aux réserves internes par l'immigration scientifique. ⁽⁴⁴¹⁾ Cette réalité a conduit à l'existence d'un marché international des talents au niveau du système capitaliste selon les spécifications des pays industrialisés occidentaux, qui est une extension naturelle du marché du travail des pays arabes intégrés dans ce système. ⁽⁴⁴²⁾

Pour assurer le succès du processus de ce marché, nous constatons que dans tous les pays du monde, les salaires et traitements sont déterminés selon des barèmes proportionnés aux qualifications et à l'expérience. ⁽⁴⁴³⁾ Les pays dotés d'un système économique bien établi fixent des barèmes de salaires en fonction des qualifications et de l'expérience en cohérence précise avec les hausses de prix selon des études statistiques prédictives de l'offre et de la demande ⁽⁴⁴⁴⁾.

⁴⁴⁰المهدي المنجرة: قيمة القيم، المرجع السابق، ص. 135

⁴⁴¹نفس المرجع والصفحة

⁴⁴²دردره أحمد العلي، المرجع السابق، ص. 18

⁴⁴³نفس المرجع، ص. 30

⁴⁴⁴نفس المرجع، ص. 31

Il convient de noter que l'un des facteurs de migration vers ces pays est que les salaires, qu'ils soient nominaux ou réels, sont plus élevés dans les pays développés. En plus de biens de consommation plus disponibles, de meilleures conditions de travail, en particulier dans les grandes entreprises gérées efficacement et qui ont une vision claire des besoins de leurs employés hautement qualifiés ⁽⁴⁴⁵⁾. Par logique libérale, les travailleurs vont là où ils sont meilleurs payés pour leur travail.⁽⁴⁴⁶⁾ C'est ce qui arrive aux talents marocains. Dans le seul domaine de l'informatique, et précisément en mars 1999, une entreprise étrangère a publié une annonce pour employer 600 ingénieurs en informatique, attirant ainsi les meilleurs parmi l'élite informatique du Maroc. Si l'on considère l'aspect des salaires, les salaires proposés varient entre 15 000 francs français (environ 24 000 dirhams marocains) et 20 000 francs français (environ 32 000 dirhams marocains) par mois, ce qui équivaut parfois à quatre fois le salaire des ingénieurs marocains⁽⁴⁴⁷⁾.

Outre une économie saine et stable qui contribue à attirer constamment des cerveaux, certaines conditions économiques conduisent à un recrutement temporaire de talents. En raison de la hausse des prix du pétrole, les pays producteurs de pétrole comme le Mexique, le Venezuela et le Costa Rica ont connu une prospérité qui leur a permis d'augmenter leurs investissements dans des projets d'infrastructure, y compris des installations et des services, ainsi que dans des projets industriels, ce qui a nécessité d'attirer des investisseurs professionnels, des techniciens et d'autres travailleurs non professionnels pour travailler dans ces projets, et leur accorder des salaires

⁴⁴⁵ نفس المرجع، ص. 104

⁴⁴⁶ Philippe Bernard: L'exode des compétences nuit au développement des pays du Sud, Le Monde: Dossiers et Documents n° 350, Février 2006, p. 6

⁴⁴⁷ Ahmed Zekri, op. cit., p. 36

rémunérateurs comparables à ceux offerts par les employeurs des pays développés comme le Canada, les États-Unis et les pays européens.⁽⁴⁴⁸⁾

Si la Jamaïque veut garder un médecin, elle doit en avoir cinq. La migration de travailleurs qualifiés en provenance des pays en développement n'est pas un phénomène nouveau. Les premières études publiées sur les migrations internationales des élites remontent aux années 1960. Elle a été suivie par une littérature théorique et de terrain à la fin des années soixante-dix à l'initiative de Jagdish Bhagwati. Malgré cela, le sujet est aujourd'hui devenu nouveau et passionnant, d'une part au sein des chercheurs, et d'autre part dans les politiques suivies. Deux raisons expliquent cette approche moderne du sujet.

La première raison est d'augmenter le taux d'immigrants qualifiés. Doquier et Marfouk estiment que le nombre de résidents dans les pays de l'OCDE a augmenté de 50 % entre 1990 et 2000, tandis que le nombre d'immigrés qualifiés a augmenté de deux fois et demie plus que celui des immigrés non qualifiés. Cependant, le taux de migration de travailleurs qualifiés est considéré comme plus important dans les îles du Pacifique et des Caraïbes, ainsi que dans les pays d'Amérique centrale et d'Afrique. De toute évidence, une partie importante de la main-d'œuvre migre des pays pauvres vers les pays riches. La fuite des cerveaux devient donc de plus en plus accentuée.

La deuxième raison est le rôle joué par les politiques d'immigration des pays d'accueil lorsqu'il s'agit d'amplifier la fuite des cerveaux. Des politiques sélectives ont été adoptées depuis les années 1980 en Australie et au Canada, visant à donner la priorité à l'accueil d'immigrés qualifiés, institutionnalisés sous

⁴⁴⁸رضا محمد هلال : تداعيات هجرة العمالة على أمريكا اللاتينية، السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006، ص. 58

diverses formes aux États-Unis dans les années 1990. Par ailleurs, plusieurs pays européens ont récemment amélioré, voire reformulé, leur législation pour s'aligner sur cette tendance. De plus, les pays riches sont actuellement en compétition pour attirer des spécialistes étrangers sans aucun accord entre eux ou avec les pays de départ.⁽⁴⁴⁹⁾

La politique de restriction des immigrants dans les pays napoléoniens ne se limitait pas à cela, mais elle allait au-delà, puisque la stratégie britannique a été adoptée en février 2005, clairement, à travers l'idée de « contrôler les frontières en faisant de l'immigration une opportunité » pour la Grande-Bretagne. L'idée est devenue une bénédiction et repose sur un appel clair à des compétences professionnelles, notamment des médecins, des ingénieurs et des experts financiers ⁽⁴⁵⁰⁾. De plus, dans le même pays, les autorités envisagent de faire venir des diplômés étrangers anglophones pour compenser pour le manque de cadres entrepreneuriaux, en particulier dans le secteur industriel ⁽⁴⁵¹⁾. Pour atteindre ses objectifs, le gouvernement de Tony Blair, malgré son extrême cruauté, s'est opposé au système de quotas, comme l'a annoncé Elizabeth II dans son discours du Trône le 16 mai 2005. Le premier ministre a instauré un projet visant à établir un système approprié pour encourager l'entrée d'immigrés légaux qualifiés ⁽⁴⁵²⁾, sachant que ce système, inspiré du système australien, vise à lier le nombre d'immigrés licenciés aux besoins du marché du travail. Le stratagème a été détecté par la Peel Immigration and Asylum Foundation. Cela a été révélé par le ministre de l'Intérieur Charles Clarke, et ce projet vise à « permettre à l'immigration contrôlée d'être dans l'intérêt du Royaume-Uni, et même de l'empêcher en temps

⁴⁴⁹ Manon Domingues Dos Santos, op. cit., p. 18

⁴⁵⁰ Leatitia Van Eackhout, op. cit., p. 1

⁴⁵¹ Mau Roche: Le Royaume-Uni choisit des immigrés « utiles » au pays, *Le Monde: Dossiers et Documents*, N° 350, Février 2006, p. 7

⁴⁵² Ibid., p. 7

opportun»⁽⁴⁵³⁾. Il convient de noter que ces [immigrants] peuvent obtenir la citoyenneté après cinq ans.⁽⁴⁵⁴⁾

En fait, la demande constante de compétences professionnelles est de plus en plus importante dans les politiques migratoires européennes.⁽⁴⁵⁵⁾ Dans un document publié en septembre 2005, la Commission européenne a proposé des «lignes directrices pratiques» pour mettre la migration au service du développement, valorisant «les systèmes de travail distribués» qui permettent aux médecins et techniciens ou autres professionnels africains de répartir leur activité dans une institution de leur pays d'origine et de son partenaire dans l'Union européenne ⁽⁴⁵⁶⁾. Une telle proposition, visant à lier l'élite professionnelle africaine à l'Europe, n'est en réalité qu'une stratégie impérialiste subtile visant à connecter l'Afrique à l'Europe et à absorber les éléments les plus qualifiés de sa population.

Les pays d'accueil s'efforcent d'attirer les titulaires de diplômes universitaires et les professionnels des professions artistiques et techniques. À cette fin, des institutions spéciales ont été créées, telles que l'International Labour Services, basée aux États-Unis d'Amérique, et l'institution susmentionnée a envoyé des lettres aux personnes concernées, leur proposant de leur garantir un emploi aux États-Unis d'Amérique ⁽⁴⁵⁷⁾.

Conclusion

Sur la base de ce qui précède, on peut dire :

- La fuite des cerveaux est devenue un phénomène mondial qui touche divers aspects de la vie sociale

⁴⁵³ Ibidem., p. 7

⁴⁵⁴ Ibidem., p. 7

⁴⁵⁵ Leatitia Van Eackhout, op. cit., p. 1

⁴⁵⁶ Philippe Bernard, op. cit., p. 6

⁴⁵⁷ - درده أحمد العلي، المرجع السابق، ص. 15

La migration des médecins est au sommet des migrations professionnelles

- Les instituts, collèges et centres de formation diplôment une partie importante du personnel de santé maghrébin au profit du marché du travail étranger

- Il est devenu un devoir pour les autorités maghrébines de prendre en compte le phénomène de migration des professionnels de santé et de les inciter à travailler dans leur pays d'origine.

Il est nécessaire de construire et d'échanger des expériences entre les pays du Maghreb afin d'éviter tout risque futur qui pourrait résulter de la migration du personnel médical.